الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (364)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	29
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	43
حقوق الانسان في العالم	152

الحماية الاجتماعية : 33 حالة عنف شهرياً .. والخبراء يحمّلون الأسرة المسؤولية

انتقادات لعدم استقبال الفتيات بعد انتهاء العقوبة

المصدر: جريدة المدينة السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 اكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/405655

سلوى حمدي - الرياض

قالت مديرة دار الحماية والضيافة الاجتماعية بالرياض الدكتورة موضي الزهراني» لـ المدينة» : إن بلاغات العنف التي ترد إلى الدار تتراوح بين 30 إلى 33 بلاغ شهريا مشيرة الى انها تشمل عنف جسدي من قبل الأزواج ،وعنف انتزاع الأطفال ،عنف الأخوان الذكور والآباء على بناتهم.

أما الحالات التي تستقبل بالضيافة فهي للنساء اللاتي انتهت فترة عقوبتهن في السجن سواء في مؤسسات رعاية الفتيات أو السجن النسائي ورفضت أسرهن استلامهن. وقالت: إن الفتيات تكون حالتهن النفسية سيئة بعد خروجهن من السجن، ويرغبن الزواج عاجلا دون اختيار العريس المناسب.

وأكدت أن النساء يجهلن ثقافتهن الحقوقية ،مطالبة حقوق الإنسان والأمان الأسري بتكثيف الحملات التثقيفية والتوعوية لفئات المجتمع المختلفة في القرى والمناطق البعيدة من جانبه قال فهد العامر مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحائل و رئيس وحدة الإرشاد الأسري بالجمعية الخيرية لتيسير الزواج ورعاية الأسرة بحائل «وفاق»: إن الأسرة هى المسؤولة المباشرة عن معالجة خطأ ابنتها واحتواء المشكلة ولا أجد مسوغاً للأسرة في رفض استقبال ابنتهم وهي بحاجتهم أكثر من أي وقت مضى . واكد وجود حالات عنف أسرية غالبيتها زوجية مشيرا الى ان العنف ضد الفتيات واقع نعيشه ومنه الجسدي و النفسي خاصة ممن ارتكبن قضايا ادخلن على إثرها لدور السجن.

وأضاف : إن المجتمع لا يرحم وهذا واقع مُرّ يجب أن نعيه ونتفهمه مؤكدا أن الاعتراف بالواقع أو المشكلة هو جزء من الحل . وقال: متى ما أحسنت الأسرة معالجة وتقبّل هذه القضية لابنتها فإن تعامل المجتمع وانطباعاته ستختلف تدريجياً واوضح ان باستطاعة الأسرة احتواء المشكلة ولملمة شتاتها وزرع الثقة بابنتهم ومحاولة شغل وقتها بالأعمال الصالحة وخدمة أمتها مشددا على ضرورة استيعاب هؤلاء النسوة وإعادة تأهيلهن لضمان العيش الكريم وممارسة حياتهن مرة أخرى بشكل طبيعي سواء عبر العمل أو الزواج أو الدراسة أو العيش في ظل مجتمع آمن . من جانبها أكدت عضوة جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن الفتاة إذا ارتكبت خطأ فان ذلك ليس مسؤوليتها وحدها بل الأهل ايضا مشاركون ، مشيرة الى انه من الأفضل احتضانها لان رفضهم لها يعنى الحكم عليها بالسجن مدى الحياة وهذا يعتبر اشد قسوة من وأد البنات في الجاهلية . وطالبت بعقوبة صارمة للأهل الذين يرفضون قبول بناتهم بعد أداء العقوبة ، وان تكون هناك عقوبات صارمة إذا تم استلام الفتاة وحصل لها مكروه .

.. والهيئة ترصد دور وسائل الإعلام تجاه حقوقه

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 اكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121006/Con20121006538077.htm

صالح شبرق (جدة)
يقيم فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، غدا، ولمدة يومين، ندوة بعنوان «حقوق الطفل ودور وسائل الإعلام»، في قاعة عبدالقادر الفضل بمقر الغرفة التجارية الصناعية في جدة، عند الساعة العاشرة صباحا، وتستمر يومين، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للطفل. وأوضح عضو مجلس الهيئة والمشرف على الفرع في المنطقة مازن بترجي أن «اليوم الأول من الندوة يلقي في جزئها الأول إمام وخطيب المسجد الحرام الشيخ صالح آل طالب محاضرة بعنوان (حقوق الطفل في الإسلام)، فيما يقدم في الجزء الثاني حلقة حوارية يشارك فيها الدكتور عدنان الوزان، والدكتور علي الخبتي، ويديرها الدكتور عبدالعزيز النهاري».
وبين النحياني أن «اليوم الثاني (غدا الأحد) يشهد إلقاء ثلاث أوراق عمل، الأولى للدكتور سعود كاتب بعنوان (دور الإعلام في دعم قضايا حقوق الطفل)، الدكتور هاني الغامدي (إيجابيات وسائل الإعلام في بناء شخصية الطفل)، وللباحث الإعلامي معتوق الشريف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة بعنوان(تغطية وسائل الإعلام لمعاناة الأطفال)».

عجوز تنتظر الجنسية 20 عاما

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 اكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121005/Con20121005537775.htm

حسين هزازي (جدة)
طالبت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان أمس، بإثبات ومنح الجنسية لسيدة تبلغ من العمر 70 عاماً، بعد أن احتجزت الأحوال المدنية معاملتها 20 عاماً، حيث فتح ديوان المظالم المسألة في قضية.
وأكد ديوان المظالم أن قضية المواطن محالة من هيئة حقوق الإنسان، متضمنة معاناته في طلب منح الجنسية لوالدته، على أساس أن زوجها مواطن سعودي، والتي حجزت تحت الإجراء لمدة 20 عاماً، مطالبة باستكمال الإجراءات النظامية المطلوبة من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية.
وأشار محمد أحمد مفتاح، أن والدته طيبة سالم عيسى، تزوجت من الده المتوفى قبل إضافتها، وقد رزق منها بـ 8 أبناء (5 ذكور -3 إناث)، وبلغت من العمر 70 عاماً، ومنذ أكثر من 20 عاماً يحاول الحصول لها على جنسية، حيث تقدم بعدة خطابات مختلفة إلى الجهات المعنية التي أحالت كامل المعاملة إلى الأحوال المدنية التي احتجزت المعاملة طوال تلك السنوات دون إجابة.
ونوه إلى أنه تقدم بعدة شكاوى مختلفة، إلى وزارة الداخلية، ديوان المظالم، حقوق الإنسان، جهات معنية، دون نتيجة والتي تكتفي بالاستفسار عن المعاملة.
وحصلت «عكاظ»على نسخة من صك شرعي (طلب إثبات زوجة وأولاد) صادر من وزارة العدل، يؤكد أن طيبة سالم عيسى سعودية الجنسية.

سموم قاتلة يتناولها الصغار والكبار من أيادي الباعة المتجولين

المصدر: جريدة الرياض السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/06/article773940.html

ا.د. فهد بن عبدالرحمن السويدان

بائع متجول هي صفة تطلق على الباعة الذين يقومون بعرض بضائعهم في الطرقات، ينتشر الباعة المتجولون في العديد من الدول وبسبب تأثيرهم على جمالية المدن إضافة إلى صعوبة فرض الضوابط الصحية عليهم توجد قوانين تمنع هذا الظاهرة في معظم الدول وتختلف بضائع الباعة المتجولين من دولة إلى أخرى.

أسباب انتشارها

يضطر بعض العاطلين عن العمل إلى اتخاذ هذه الوظيفة حيث انها لا تحتاج إلى اموال كثيرة لمزاولتها فلا يحتاج صاحبها لاستئجار أي محل او تراخيص أو مصاريف أخرى. بدأت سيارات المثلجات «الآيس كريم» تنتشر في الطرقات والشوارع وحتى بأزقة الأحياء، حيث تنشط هذه السيارات بشكل ملحوظ اكثر في موسم الصيف. فيما تعد بما تحتويه من مأكولات خفيفة تسطع عليها أشعة الشمس والتي قد تتجاوز 50 درجة مئوية «سموماً موقوتة» يتناولها الأطفال والكبار وتؤدي لأمراض وأضرار صحية كثيرة وخاصة الأمراض المعوية. ويطالب الأهالي بشن حملات مكثفة من قبل البلدية والصحة ووزارة التجارة وحماية المستهلك وهيئة وجمعية حقوق الانسان على تلك السيارات التي تجول وتصول في كافة شوارع المدن والقرى طوال ساعات النهار وحتى بعد منتصف الليل.

سيارات المثلجات «الآيس كريم» تعد سموماً قاتلة تجول الشوارع دون رقيب أو حسيب، هذه السيارات تالفة وسيئة المنظر كما تتواجد عند المجمعات التجارية لتشد انتباه الأطفال مستخدمة ابواقاً مرتفعة لجذب روادها من الأطفال، كما تبيع الفشار والذرة والآيس كريم والبليلة والبطاطس المجففة والمياه المعدنية والمشروبات الغازية، وأصبحت هذه السيارات محل بقالة متنقل + بوفيه متنقل». فأين نحن من هؤلاء؟ سيارات الآيس كريم تنطلق وتظل هذه السيارات ساكنة في بداية النهار حتى بدء خروج الأطفال من منازلهم او خروج الطلاب والطالبات من مدارسهم اوتوجه المتنزهين للمتنزهات، إن من يعملون بهذه السيارات لا توجد لديهم شهادات صحية أو تصاريح عمل بهذا المجال ولا يهتمون بنظافتهم الشخصية، وان معظم زبائنهم من الأطفال الذين لا يكترثون بهذه الأمور مما شجع العاملين بتلك السيارات على عدم المبالاة بالسيارة أو مظهرها الداخلي في ظل غياب الرقابة. وان هذه السيارات تحتوي على العديد من الأغذية وخاصة المجهزة مسبقا من فشار وغيره والتي تبقى داخل السيارة لعدة اسابيع مغلفة بأكياس بلاستيكية ومعرضة لأشعة الشمس بدرجة حرارة تفوق 50 درجة مئوية مما يسبب أمراضا للأطفال، كما أن أصحاب هذه السيارات يقومون بإعداد المواد الغذائية في منازلهم القاطنة في الاحياء العشوائية القديمة المتهالكه القذرة والتي تنقصها أدنى شروط الصحة. وأن هذه السيارات تستخدم الأبواق والمنبهات الموسيقية المزعجة للفت الانتباه، كما أن هذه العمالة الوافدة المتخلفة والمخالفة لشروط الاقامة والعمل تعمل ليل نهار لحسابها الخاص ولا يهمها إلا الربح فقط، حيث توجد علب الحليب في السيارة ولا يعلم تاريخ صلاحيتها، وغيرها مما يستخدم في صنع المأكولات أو الآيس كريم.

على الرغم من التحذيرات الصحية من الخضار والفواكه التي تباع عن طريق السيارات المتجولة على الطرقات وفي مداخل الأحياء، لا نزال نراها بشكل يومي وبزيادة ملحوظة، فالمكان الذي كنا نشاهد فيه سيارة واحدة محملة بنوع من الخضار او الفواكه، نشاهد فيه اكثر من سيارة محملة بالعديد من انواع الفواكه والخضار، دون تحريك ساكن من البلديات ووزارة الصحة ووزارة التجارة وحماية المستهلك وهيئة وجمعية حقوق الانسان، والجميع يعلم بأن هناك اضراراً صحية قد تصيب الانسان جراء استهلاك تلك البضائع، تعرضها للشمس منذ بداية اليوم يقلل من صلاحيتها ومجهولة المصدر، مع العلم بأنها تباع بسعر اقل مما هي عليه في الاسواق، والسبب في ذلك انها اما ان تكون غير صالحة للأكل، وأما يجب ان تستهلك خلال اليوم نفسه والذي تباع بسعر زهيد، وبالرغم من هذا كله نجد عليها من الزبائن الكثير، في كل الاماكن

التي لا تتواجد فيها تلك السيارات، يشترون وهم يعلمون كل ما ذكر في البداية وعندما تسأله السبب يقول لأنها أقرب وعلى نفس الطريق وللحالات الطارئة.
فالحذر كل الحذر من هذا السموم القاتلة وعلى الجميع التبليغ عنها ومقاطعتها واخذ التدابير والعقاب الصارم ضد هؤلاء الباعة حرصاً على صحة وسلامة الجميع. سائلين الله السلامة والعافيه للجميع. وإنا لمنتظرون.

"حقوق الإنسان" تنجح في إعادة "مولودة" لأحضان والدتها بالطائف

المصدر: جريدة المدينة الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/364273

عواض الخديدي - الطائف
نجحت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة في إعادة طفلة مولودة لم يتجاوز عمرها 5 أيام إلى حضن والدتها بالطائف، بعد أن كان الاب أخرجها من حضانة المستشفى في الوقت الذي كان محافظ الطائف قد وجه الجهات المعنية بمتابعة قضية الطفل والبحث عن الاب وإحالته للقضاء.
وبحسب المعلومات فإن الأم كانت قد وضعت مولودتها "أنثى" في المستشفى فيما أوصى الاطباء بإبقاء الطفلة في الحضانة لعدة أيام لمتابعتها صحيا وخروج الام من المستشفى وعند عودة الام لزيارتها صدمت بعدم وجودها في حضانة المستشفى وأنها خرجت عن طريق الأب والذي كان على خلاف مع زوجته حيث كانت تقيم لدى أهلها أثناء الولادة لتتقدم على إثرها بشكوى إلى الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة والتي تفاعلت مع القضية عن طريق ممثلها بالطائف عادل بن تركي الثبيتي وأبلغت محافظ الطائف الذي وجه الجهات المختصة بالبحث عن الاب وإحضاره وبعد الوصول إليه تم إحالته للقضاء مباشرة للبت في قضية حضانة الطفلة حيث أعطى القاضي حق الحضانة للأم .
وأوضح ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالطائف عادل الثبيتي أن الجمعية تلقت بلاغا عن الواقعة من والدة الطفلة والتي طلبت من الله ثم من الجمعية مساعدتها وإعادة طفلتها بعد ان تم تفهم الخلاف بينها وبين زوجها وتم على وجه السرعة التنسيق ومخاطبة محافظ الطائف من قبل مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة وبناء عليه وجه المحافظ جهات الاختصاص بسرعة البحث والتحري عن الشخص والقبض عليه وعرضه على القاضي وتم التوصل إلى الأب وتنفيذ ما جاء في توجيه المحافظ حيث وجه القاضي بتسليم الطفلة إلى والدتها .
وثمنت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان جهود محافظ الطائف والمحكمة والشرطة في سرعة التجاوب مع الجمعية، مشيرا إلى أنه سيتم إعداد تقرير مفصل على الحالة ورفعه إلى المشرف على مكتب العاصمة المقدسة سليمان بن عواض الزايدي ، ودعا الثبيتي الاباء والامهات مخافة الله عز وجل في أبنائهم وعدم تعريضهم للخطر والمشاكل النفسية بسبب الخلافات التي قد تقع بينهما.

حاضر فيها إمام وخطيب المسجد الحرام

ندوة عن حقوق الطفل ودور وسائل الإعلام بجدة

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.al-jazirah.com/2012/20121007/ln17.htm

جدة - الجزيرة:
أقام فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، صباح أمس السبت ندوة بعنوان «حقوق الطفل ودور وسائل الإعلام»، في قاعة عبدالقادر الفضل، بمقر الغرفة التجارية الصناعية في جدة وذلك بمناسبة اليوم العالمي للطفل. وقد ألقى إمام وخطيب المسجد الحرام الشيخ صالح آل طالب محاضرة بعنوان «حقوق الطفل في الإسلام»، ثم عقدت حلقة حوارية شارك فيها الدكتور عدنان الوزان، والدكتور علي الخبتي، وأدارها الدكتور عبدالعزيز النهاري».
واليوم يشهد إلقاء ثلاث أوراق عمل، الأولى للدكتور سعود كاتب، بعنوان «دور الإعلام في دعم قضايا حقوق الطفل»، وللدكتور هاني الغامدي «إيجابيات وسائل الإعلام في بناء شخصية الطفل»، وللباحث الإعلامي معتوق الشريف، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة بعنوان «تغطية وسائل الإعلام لمعاناة الأطفال».

"حقوق الإنسان" تطالب المالكي بوقف إعدام السعوديين

القحطاني: المدانون أرغموا على توقيع "أوراق بيضاء"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=116197&CategoryID=1

الرياض: تركي الصهيل
طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني، رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بوقف تنفيذ أحكام الإعدام بحق المعتقلين السعوديين فوراً، وإعادة محاكمتهم، مستنداً في تلك المطالبة على ثبوت وجود شبهات في اعترافاتهم، وقال: إن السلطات العراقية أجبرتهم على توقيع "أوراق بيضاء". وقال القحطاني في تصريحات إلى "الوطن" أمس، إنه ثبت لدى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجود إشكالات في اعترافات السعوديين المحكومين بالإعدام "بدليل أن جميعها متشابهة، وهو ما يدل على وجود خطأ ما. وعلى المسؤولين العراقيين عدم التعجل في تنفيذ أحكام الإعدام وإيقافها". ودعا بغداد إلى تمكين السعوديين المحكومين بالإعدام من "محاكمة عادلة"، والسماح لهم بالاستعانة بمحامين، وألا يتم الاعتداد بالاعترافات السابقة التي تحوم حولها الشبهات. وتعهَّد بالاستمرار في متابعة الموضوع. وقال: "هذا الملف سيظل مفتوحاً ولن يغلق حتى خروج آخر سجين سعودي من الأراضي العراقية".
وتأسف رئيس الجمعية الحقوقية على تلكؤ بغداد في المصادقة على اتفاقية تبادل السجناء مع الرياض، وانتقد الوقت الطويل الذي مضى على وجودها داخل البرلمان العراقي دون إقرارها. وقال: "لقد أخذوا أكثر من الوقت اللازم. وكنا قد

استبشرنا خيراً في البداية بعد توقيع الاتفاقية بعد أن تم إنجازها من قبل الرياض، وكان الأمل يحدونا أن يكون التحرك العراقي على قدر سرعة التحرك السعودي في هذا الملف".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد أن نشرت "الاقتصادية" معاناتها الأسبوع الماضي
حقوق الإنسان" تتقصى حالة ندى المحمدي" وتُعدُّ تقريرا

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/07/article_699378.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

قامت جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة أمس، بالوقوف على حالة المريضة ندى حجي المحمدي التي ترقد في مستشفى التأهيل الطبي، إثر خطأ طبي تعرضت له قبل سبعة أشهر في مستشفى الملك فهد عقب عملية جراحية لاستئصال ورم سرطاني من المعدة وأشعة مقطعية أجريت لها، والتي نشرت «الاقتصادية» تفاصيل معاناتها في عددها رقم (6932) المنشور الأربعاء الماضي.

وقالت لـ «الاقتصادية» شرف القرافي المشرف العام على مكتب جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة: "إنه تم صباح أمس تنفيذ زيارة تقصٍّ لحقائق حالة المريضة ندى المحمدي بعد أن رصد مكتب الجمعية إفادة والدها، وتم الوقوف على حالتها ومقابلة والدتها والأطراف الطبية المتابعة لحالتها، من أجل جمع المعلومات اللازمة عن الحالة".

وأكدت أنه سيتم رفع تقرير للدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان بما تم رصده من ملاحظات، ومخاطبة الجهات المعنية للتسريع في تمكين المريضة من حصولها على حقوقها كافة.

وكانت تفاصيل معاناة ندى المحمدي قد بدأت عندما شعرت في شهر ربيع ثاني المنصرم بآلام في البطن راجعت على إثرها أحد المستشفيات الخاصة الذي شخص حالتها بوجود انسداد في المعدة وتلزم مراجعتها مستشفى الملك فهد العام، حيث راجعته وطُلب منها إجراء فحوص ومنظار لتشخيص المرض، فتبين وجود ورم سرطاني على فم المعدة تم بعده إجراء عملية لاستئصاله في 1433/4/7هـ، وكانت حالتها الصحية مستقرة بعد العملية، وتمشي وتتحدث ولا تعاني مشكلات، إلاّ نه عندما تم إجراء أشعة مقطعية لها تم تكرار إجرائها مرة ثانية لتدخل حينها في حالة غيبوبة تامة قبل خروجها من الأشعة، فيتم نقلها إلى قسم العناية المركزة ووضعها تحت أجهزة التنفس الصناعي لمدة 20 يوماً، بعدها بدأت بفتح عينيها لكنها كانت فاقدة النطق والقدرة على الأكل والحركة، فتم وضع أنبوب بالأنف للتغذية وآخر عن طريق الصدر للتخلص من البلغم عن طريقه، ولم تحصل أسرتها من الأطباء على تشخيص طبي لحالة ابنتهم أو سبب تدهورها حتى الان، مؤكدين أن ابنتهم غادرت غرفتها لاجراء الأشعة وهي تمشي وتتحدث بشكل طبيعي وخرجت من الأشعة لقسم العناية المركزة في حالة غيبوبة، في الوقت الذي رفضت المستشفيات المتقدمة علاجها رغم صدور توجيهات أمير منطقة المدينة ومساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بذلك.

وكانت الشؤون الصحية في المدينة المنورة قد أفادت في ردها على «الاقتصادية» أن المريضة تم استقبالها وتشخيصها وعلاجها في مستشفى الملك فهد، وقد أحيلت للمستشفى وتم فحصها من قبل إخصائي التأهيل الطبي في المستشفى لاستكمال علاجها وحالتها مستقرة، وقد أظهرت تحسناً نسبيا في برنامج التغذية وحركة الأطراف من خلال برنامج العلاج التأهيلي المعد لها.

فيما طالب والدها حجي رمضان المحمدي عبر «الاقتصادية» وزارة الصحة بالتحقيق في حادثة تدهور حالته ابنته بعد الأشعة المقطعية التي أجريت لها مرتين متتاليتين، وتكليف لجنة طبية من الوزارة للتحقيق فيها، وسبب رفض علاجها من قبل المستشفيات المتقدمة.

يذكر أن ندى كانت ستحتفل بزفافها بعد شهرين من العملية إلاّ أن ما حصل لها تسبب في طلاقها وهي في قسم العناية المركزة، وجعل منها فتاة عاجزة عن الحركة والبلع والنطق منذ خروجها من الغيبوبة قبل سبعة أشهر حتى الآن، حيث لا يتحرك منها سوى رأسها ويدها اليمنى.

"سبق" نشرت معاناته مع "متلازمة بهجت" قبل أشهر عدة

"الصحة" توافق على علاج "يوسف" بعد خطاب حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/uMofde

بدر الروقي- سبق- الرياض:
علمت "سبق" أن وزارة الصحة ردت على خطاب الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بشأن المريض يوسف الرشيدي الذي يرقد بمستشفى الملك فهد التخصصي ببريدة، وجاء في الخطاب موافقة وزارة الصحة على نقل المريض إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، وعلاجه هناك، مع تذكرة طيران على نفقة وزارة الصحة.
وكانت "سبق" قد نشرت قبل أشهر معاناة الشاب يوسف الرشيدي المصاب بمرض نادر "متلازمة بهجت"، أقعده عن الحركة لثلاث سنوات، وظل طريح الفراش في تخصصي بريدة.
وبعد أن خاطب والده مستشفى بألمانيا، ووافق على علاجه؛ رفضت الهيئة الطبية بالقصيم بحجة وجود علاج له داخلياً، وأعطوه الكورتيزون أربع مرات يومياً، وعلاجاً طبيعياً 10 دقائق يومياً؛ ما أثر على صحته التي بدأت بالتدهور.
وقد تدخلت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وأنقذت حياة يوسف بعد مخاطبتها المستشفى التخصصي ببريدة، واستفسارها عن حالته.
والد "يوسف"، وبفرح عارم، شكر "سبق" على وقفتها معهم، وثمن دورها الإعلامي الذي تقوم به من إيصال أصوات المواطنين للمسؤولين، كما شكر الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان؛ لتعاطيها مع القضايا التي تنشر، وتحركها الملحوظ في هذا الشأن.

88 ألف مطالبة حقوقية بمحاكم السعودية خلال 10 أشهر

الرياض تحتل المرتبة الأولى في البت في القضايا الحقوقية تليها جدة

المصدر: جريدة العربية الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/07/242256.html

العربية.نت

قضت المحاكم الجزائية والعامة في المملكة العربية السعودية فيما يزيد عن 88 ألف قضية حقوقية خلال 10 أشهر، تنوعت بين مطالبات مالية، واعتداءات بالضرب، وحوادث مرورية، وفسخ نكاح.

ويقتصر هذا العدد على المدن الرئيسة، في حين لا تخلو المدن الأخرى من ألف مطالبة في كل محكمة، وهذا يرجع إلى تزايد الوعي بالمطالب الحقوقية، بحسب صحيفة "الشرق" السعودية.

وتحتل العاصمة السعودية الرياض المرتبة الأولى في البت في القضايا الحقوقية، بمعدل 39 ألفاً و 400 قضية حقوقية، تليها جدة بمعدل 21 ألفا و 800 قضية، وتتساوى منطقتا الحرمين بمعدل 10 آلاف قضية، بينما نصيب الدمام منها قرابة 7 آلاف قضية حقوقية.

وأرجع عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري، تأخر البت في القضايا إلى قلة عدد القضاة في مقابل ازدياد القضايا والمطالبات في المحاكم، داعياً إلى تقنين الأحكام القضائية، حيث إن التقنين من شأنه أن يساهم في سرعة الفصل في القضايا، ويسهل الوصول للدليل، ويوضح ملابسات القضية، بالإضافة إلى مساهمته في إصدار أحكام ثابتة في القضايا المتشابهة، الأمر الذي يزيد ثقة الفرد بالقضاء، لأن عدم التقنين جعل قضايا متشابهة في الجرم والظروف ولكن الحكم مختلف فيها.

وقال الفاخري، إن ازدياد المطالبة يعود إلى ازدياد الوعي لدى الفرد، ومعرفته كيفية المطالبة بحقوقه، وتوسع التعاملات، والتعرف على ثقافات المجتمعات الخارجية، واختلاف صور التعامل.

مسؤول: السعوديون يتعرضون لإعدامات ظالمة في العراق

حقوق الإنسان تؤكد أن الحكومة العراقية تجاهلت الاتفاقية.. وما يحدث شبيه بغوانتانامو

المصدر: جريدة العربية الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/06/242147.html

الرياض - محمد عطيف

أكد الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، أن "الجمعية كثفت جهودها بعد الإعدامات الأخيرة التي تعرض لها سعوديون في العراق، وقد تم إرسال طلب استفسار للسفارة العراقية بالرياض، مطالبين بعرضه على رئيس الوزراء العراقي لإيقاف سلسلة الإعدامات الأخيرة المتسارعة".

وأضاف في حديث لـ"العربية.نت": "نضاعف جهودنا لإشراك المنظمات الحقوقية ومواكبة جهود المنظمات الدولية الحقوقية ومجلس حقوق الإنسان لإيقاف الإعدامات التي تتم بتسارع غريب".

واعتبر القحطاني أن تلك الإعدادات تتم في ظل غياب المحاكمة العادلة، خصوصاً أنه تأكد لدينا من إفادات لبعض العائدين، ومن مصادر موثقة أن تلك الأحكام لم تأتِ بعد محاكمات عادلة ولا تهم ثابتة، كما لم يوفر للمدانين محامون".

وقال "ثبت لدينا أنه تم إكراههم على التوقيع على التهم الموجهة لهم، كما تم ممارسة التعذيب معهم لانتزاع الاعترافات.. لقد تأكدنا من ذلك".

وشبه القحطاني ما يحدث في العراق بالوضع بمعتقل بغوانتانامو، وأن الجمعية ستحاول مضاعفة جهودها لإشراك المنظمات الدولية للوصول لحلول دبلوماسية.

تعطيل اتفاقية تبادل السجناء

وعن أنواع التهم الموجهة أكد القحطاني أن التهم غير واضحة وأن الأحكام قاسية، إلا أن دوافع السجناء لدخول العراق لم تخرج عن الدخول غير الشرعي للحدود العراقية، كما أن تواجد معظمهم هناك عائد لترابط أسري أو وجود أقارب.

وأكد القحطاني مدى حرص السلطات السعودية للوصول إلى حلول دبلوماسية من خلال الإسراع بتفعيل اتفاقية تبادل السجناء وإقرارها في وقت قياسي، بينما الحكومة العراقية والبرلمان العراقي يتجاهلانها.

وأشار إلى أن هناك محاولات مبذولة عن طريق السفير السعودي في الأردن، منوهاً إلى أن لكل دولة قراراتها السيادية على أرضها. واستبعد القحطاني تصعيد الأمر للأمم المتحدة، موضحاً أن هذه الأساليب ستشبه الوضع بغوانتانامو.

وعن عدد الموجودين حالياً في السجون العراقية قال: "لا نملك إحصائيات دقيقة لكن المعتقد أن عددهم يتراوح بين 50-60 سجيناً".

سياسية أم جنائية؟

من جهته قال الكاتب السياسي ونائب رئيس تحرير صحيفة "الرياض" يوسف الكويليت، لـ"العربية.نت": إذاً المسألة يجب أن تخضع لمحاكمة عدالة، مشيراً إلى أنه يجب التنسيق مع السفارة العراقية بشكل أكبر، خاصة أن العلاقات المعنوية ليست جيدة بين البلدين، بالرغم من وجود علاقات سياسية.

وقال الكويليت "إن كنا جناة وفق محاكمة عادلة فلن يعترض أحد على تطبيق القانون وسيكون مؤسفاً لو كان الموضوع رداً سياسياً على موقف ما بشكل أو بآخر، المسألة تحسم بالنواحي الدبلوماسية، ولكن أيضا من الحق أن نفهم دافع كل قضية وجريمة وإثباتها قبل تنفيذ الأحكام".

واعتبر الكويليت أن "هناك شباباً غُرر بهم، وكانت سوريا في فترة ما قنطرة عبورهم إلى العراق، وهذا ما لم تكشفه الحكومة العراقية بشكل واضح من أجل فحص أسباب القضايا".

استهداف السعوديين

وفيما لم تكلل محاولات "العربية.نت" في الاتصال بالسفارة العراقية بأي رد، استنكر العديد من منظمات مراقبة حقوق الإنسان الدولية مؤخراً إعدام سجين سعودي في بغداد عن طريق حقنه بحمض "الأسيد" الحارق، وإخفاء أربعة سجناء آخرين في ثلاثة مواقع تابعة لوزارتي العدل والداخلية العراقيتين، وفق مصادر حقوقية.

واستعرض تقرير لصحيفة "عكاظ" السعودية أن "مسؤولين عراقيين في سجن الحماية القصوى في بغداد، أبلغوا السجناء الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام أن إعدامهم سيتم قبل عيد الأضحى المقبل، ومن بينهم ثلاثة سعوديين".

ونقلت الصحيفة عن مصادر خاصة بوزارة العدل العراقية أن "ممثل منظمة الأمم المتحدة في العراق، وجه مساءلة إلى وزير العدل العراقي حول سلسلة الإعدامات التي تنفذها الوزارة بحق سجناء من جنسيات متعددة"، وطالب بموافاة المنظمة بتفسير واضح يبرر تنفيذ الأحكام بهذا الحجم المتزايد".

وفيما يواجه خمسة سعوديين حكماً بالإعدام شنقاً، وصلت ودفنت قبل أسابيع جثة مازن المساوي، الذي شددت والدته فايزة دخيل على مقاضاة السلطات العراقية التي نفذت حكم الإعدام بحق ابنها رغم استئناف الحكم وتأجيل النظر في قضيته، مؤكدة عدم تنازل الأسرة عن حق ابنها.

الفاخري: كافة القضايا ترجع إلى إحساس الفرد بالاعتداء على حقه

88 ألف مطالبة حقوقية في محاكم المملكة خلال عشرة أشهر

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/07/522701

الدمام – فاطمة آل دبيس

قضت المحاكم الجزائية والعامة في المملكة فيما يزيد عن 88 ألف قضية حقوقية خلال عشرة أشهر، تنوعت بين مطالبات مالية، واعتداءات بالضرب، وحوادث مرورية، وفسخ نكاح.

وبيّن مصدر في وزارة العدل أن هذا العدد يقتصر على المدن الرئيسة، في حين لا تخلو المدن الأخرى من ألف مطالبة في كل محكمة، مرجعا ذلك إلى تزايد الوعي بالمطالب الحقوقية، مبيناً أن مدينة الرياض تحتل المرتبة الأولى في البت في القضايا الحقوقية، بمعدل 39 ألفاً و 400 قضية حقوقية، يليها جدة بمعدل 21 ألفا و 800 قضية، وتتساوى منطقتا الحرمين بمعدل عشرة آلاف قضية، بينما نصيب الدمام منها ما يقارب سبعة آلاف قضية حقوقية.

وأرجع عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري، تأخر البت في القضايا إلى قلة عدد القضاة في مقابل ازدياد القضايا والمطالبات في المحاكم، داعيا إلى تقنين الأحكام القضائية حيث إن التقنين من شأنه أن يساهم في سرعة الفصل في القضايا، ويسهل الوصول للدليل، ويوضح ملابسات القضية، بالإضافة إلى مساهمته في إصدار أحكام ثابتة في القضايا المتشابهة، الأمر الذي يزيد ثقة الفرد بالقضاء، لأن عدم التقنين جعل قضايا متشابهة في الجرم والظروف ولكن الحكم مختلف فيها. وقال الفاخري، إن ازدياد المطالبة يعود إلى ازدياد الوعي لدى الفرد، ومعرفته كيفية المطالبة بحقوقه، وتوسع التعاملات، والتعرف على ثقافات المجتمعات الخارجية، واختلاف صور التعامل.

ملتقى "حقوق الإنسان" يطالب بتكثيف برامج حماية الأطفال من العنف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/406318

حامد الرفاعي - جدة / تصوير: علي الزهراني
أوصى المشاركون في ملتقى «حقوق الطفل ودور وسائل الإعلام» الذي أقامته هيئة حقوق الإنسان بجده لمدة يومين بعشر توصيات تتعلق بحقوق وواجبات الأطفال.. من أبرز هذه التوصيات ضرورة الإسراع في إصدار قانون لحماية الأطفال من العنف بالاضافة إلى تكثيف برامج التوعية للمجتمع بحقوق وواجبات الأطفال وتضمين ذلك في المناهج الدراسية مع اهمية عقد توأمة بين الجهات الحقوقية بهؤلاء الأطفال والوزارت المرتبطة بتقديم الخدمات لهم والعمل على تثقيف هؤلاء الأطفال في كيفية حماية نفسه من العنف وتبصيره بالجهات التي يلجأ إليها في حالة تعرضه للعنف. و شهد اليوم الأخير الذي عقد امس الاحد طرح اوراق العمل التي قدمها عدد من المتخصصين والإعلاميين وافتتح الدكتور سعود كاتب اللقاء بمناقشته لقضية «دور الإعلام في دعم قضايا حقوق الطفل» وتواصلت فعاليات الملتقى بكلمة مدير عام فرع وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة مكة المكرمة سعود الشيخي التي أوضح من خلالها ما تقدمه وزارة الثقافة والإعلام من برامج مخصصة وموجة للطفل من خلال جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، فيما ركزت ورقة العمل المقدمة للباحث الإعلامي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف على «تغطية وسائل الإعلام لمعاناة الأطفال». واختتم الملتقى فعالياته بورقة العمل المقدمة من الدكتور هاني الغامدي بعنوان: «إيجابيات وسائل الإعلام في بناء شخصية الطفل» حيث تم بعدها تكريم المشاركين في فعاليات الملتقى.

أوكلت محامياً للقاتلة كارني

القنصل الإندونيسي: نثق بالقضاء السعودي وحزينون على تالا"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/08/article_699643.html

فهيد الغيثي من الرياض
أكد لـ "الاقتصادية" واسلام كاهيوند روستام القنصل العام لسفارة إندونيسيا في السعودية، احترام بلاده للأنظمة القانونية والإجراءات القضائية المتبعة في قضية العاملة المنزلية كارني التي أقدمت على قتل الطفلة "تالا" ابنة كفيلها في جريمة هزّت وجدان المجتمع السعودي.

وأبدى القنصل الإندونيسي أسف البعثة الدبلوماسية لبلاده في السعودية لحادثة مقتل الطفلة "تالا"، معزياً في الوقت ذاته أسرة الطفلة المقتولة تالا الشهري ذات الأربعة أعوام.
في حين أبلغت "الاقتصادية" مصادر أن القنصلية الإندونيسية في جدة وكّلت محامياً للخادمة كارني وذلك على خلفية حادثة القتل التي أقدمت عليها وراحت ضحيتها الطفلة البريئة.
من ناحيتها، أوضحت لـ "الاقتصادية" مصادر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية وردتها خلال العام الجاري أكثر من عشر شكاوى قدّمتها أسر ضدّ خادمات من مختلف الجنسيات.
في مايلي مزيد من التفاصيل:
أكد لـ"الاقتصادية" واسلام كاهيوند روستام القنصل العام لسفارة إندونيسيا في السعودية، أسف البعثة الإندونيسية في السعودية لحادثة مقتل الطفلة "تالا"، معربا في الوقت ذاته عن عميق حزنها لحادثة القتل التي تمت عن طريق إحدى مواطنيها.
وقال:"من هذا المنطلق نحترم كل الأنظمة القانونية والإجراءات القضائية المتبعة لمحاكمة العاملة الإندونيسية كارني" معزيا في الوقت ذاته أسرة الطفلة المقتولة تالا الشهري ذات الأربعة أعوام.
في حين أبلغت "الاقتصادية" مصادر أن القنصلية الإندونيسية في جدة وكلت محاميا للخادمة كارني وذلك على خلفية حادثة القتل التي أقدمت عليها وراحت ضحيتها طفلة بريئة.
من ناحيتها، أوضحت لـ "الاقتصادية" مصادر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية وردتها خلال العام الجاري أكثر من عشر شكاوى قدمتها أسر ضد خادمات من مختلف الجنسيات. وقالت المصادر إن هذه الشكاوى تركزت في مضمونها على أمور عدة من أبرزها: نقل بعض الأمراض، إساءة التعامل مع الأبناء، تغذية الأطفال بطريقة غير سليمة ومنافية لصحة الجسم.
وبحسب المصادر، فإن الأسر تبتغي من وراء ما تقدمت به للجمعية، هو إنصافها واسترداد حقوقهم المالية سواء من مكاتب الاستقدام أو من
خلال اللجوء وإيصال شكواها للجهات العدلية في البلاد لمقاضاة المشتكى عليهم.
وطالبت المصادر، مكاتب الاستقدام وشركاته كذلك بضرورة إجراء الكشف النفسي على جميع العاملات القادمات للعمل في المملكة وذلك للتأكد من خلوهن من الأمراض والاعتلالات النفسية والاضطرابات المزمنة.
وتضاربت المعلومات حول عدد حالات القتل التي راح ضحيتها أطفال على أيدي خادمات في منازل الأسر السعودية، ففي الوقت الذي ذكرت فيه مواقع تابعة لصحف يومية وأخرى إلكترونية وإخبارية، أن عددهم يصل إلى نحو تسع حالات وذلك خلال الـ 14 عاما الماضية، وأوضحت لـ"الاقتصادية" الدكتورة غادة الطريف أستاذة علم الاجتماع الجنائي المشارك في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، أنه لا يمكن الجزم برقم محدد لعدد حالات القتل، وذلك نظرا لعدم وجود إحصائيات معلنة من قبل الجهات الرسمية، الأمر الذي يجعل التهكن صعبا، مستدركة أن العدد يفوق الرقم آنف الذكر بكثير.
وشددت،على ضرورة تحديد صلاحيات ومهام العاملات المنزليات، محذرة في الوقت نفسه من اعتماد الأمهات في تربية أبنائهن على الخادمات، مطالبة بضرورة الفحص أو الكشف النفسي على العاملة قبل الفحص عن السلامة الجسدية.
ومن أبرز جرائم القتل المسجلة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، هي قيام خادمة إثيوبية بقتل طفلة مكفولها عمرها ثلاثة أعوام في مدينة حفر الباطن، بينما أقدمت خادمة (آسيوية) في عرعر على قتل طفل (أربعة أعوام) نحرا.
وتأتي المطالبات بالكشف النفسي في ظل تزايد حالات العنف من الخادمات تجاه الأطفال. ومن القصص على سبيل المثال وليس الحصر ما قامت به خادمة فلبينية من سكب الكيروسين على بطن أحد أطفال الأسرة والذي لم يتجاوز عمره سنتين وأشعلت النار فيه.
ومن القصص التي تناقلتها وسائل الإعلام في وقت مضى قيام إحدى الخادمات الفلبينيات بوضع طفل في فريزر الثلاجة أثناء الليل لكثرة بكائه واعتماد أمه نهائيا على الخادمة.
واستكمالا لسرد القصص، ما قامت به خادمة إندونيسية من غرس أكثر من دبوس في رأس طفل ما أدى إلى وفاته وذلك انتقاما من مخدومتها.
وشهدت الأيام القليلة الماضية حادثة هزت أوساط المجتمع السعودي، والتي كانت ضحيتها الطفلة "تالا الشهري" والتي لم تتجاوز الأربعة أعوام، وذلك بعد أن قتلتها العاملة الإندونيسية كارني نحرا.
وقالت العاملة المنزلية كارني في وقت سابق، إنها كانت في وعيها لحظة وقوع الجريمة، مشيرة إلى أنها ليست خائفة من شيء.

وكانت "تالا" قد قتلت على يد الخادمة المنزلية أثناء تواجد والديها خارج المنزل ولديها أربع أخوات هن: يارا (16 سنة)، ولمى (15 سنة)، وجنى (10 سنوات)، وتعمل والدتها معلمة في المرحلة المتوسطة في حي "العيون 1" في مدينة ينبع الصناعية.

في ختام ندوة حقوق الطفل" في جدة

مطالبة بمدونة سلوك عند تناول قضايا الأطفال في الإعلام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121008/Con20121008538642.htm

علي فقندش، أمينة خضري (جدة)

طالب متخصصون في ندوة بعنوان «حقوق الطفل ودور وسائل الإعلام» بإيجاد مدونة مبادئ إرشادية مرجعية للتعامل الإعلامي المهني والأخلاقي مع قضايا الطفولة (مدونة سلوك) بالتعاون بين الجهات الحقوقية والإعلامية، وتأسيس شبكة باسم «الإعلاميون أصدقاء الطفولة» كآلية للتواصل والتنسيق من أجل دعم ونشر قضايا حقوق الطفل ورعايتها بالدعم والمتابعة.

وشهدت الندوة، التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي للطفل في مقر الغرفة التجارية في جدة، واختتمت أمس، إلقاء أربع أوراق عمل، حيث أبرز مدير عام فرع وزارة الثقافة والإعلام في منطقة مكة المكرمة سعود الشيخي في ورقته دور الوزارة تجاه حقوق الطفل، وقال «الوزارة أولت اهتماما بالطفل شؤونه وحقوقه من كافة الجوانب، وقد استقطبت من أجل هذا الغرض كتابا ومختصين، كما تعاونت مع بعض الأطفال المميزين من أجل إيصال الرسالة التوعوية بحقوق الطفل إلى جميع فئات المجتمع». وفي الورقة الأخرى، طالب الزميل معتوق الشريف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسن التشريعات المجرمة لكل عمل إعلامي يتناول قضايا الطفل بشيء من النظرة الدونية، والتعدي على حقوقه التي ضمنتها اتفاقية حقوق الطفل، داعيا وزارة الثقافة والإعلام إلى إدراج تجريم المساس بحقوق الأطفال في أنظمتها، كما دعا الجهات الحقوقية إلى تأسيس شبكة باسم «الإعلاميون أصدقاء الطفولة» كآلية للتواصل والتنسيق من أجل دعم ونشر قضايا حقوق الطفل ورعايتها. فيما أوضح الدكتور سعود كاتب في ورقته أهمية الحرية الإعلامية للطفل والاهتمام بنشر الثقافة الحقوقية ولا سيما في وسائل الإعلام الإلكتروني. وأبرز الدكتور هاني الغامدي في ورقته أهمية مراعاة الجانب الإنساني والنفسي للطفل عند تناول قضاياه إعلاميا. وقد اتفق كاتب والغامدي مع ما أوصت به ورقة الشريف من آلية مهنية إعلامية، ولا سيما ما أشارت إليه الورقة من تشريعات سنها الاتحاد الدولي للصحفيين، وموروث ثقافي أثر على تناول وسائل الإعلام قضايا الأطفال ومعاناتهم.

الرياض": شركتان تضعان شعاراً لـ للإيجار" على ظهور عمّالها... وحقوق الإنسان": سنتابع!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/442312

الرياض - ظافر الشعلان
تتعامل شركتان متعاقدتان مع مطار الملك خالد الدولي في الرياض بشكل مهين مع عمّالها الذين يعملون في نقل أمتعة المسافرين، إذ طبعت على قمصانهم عبارات مهينة ومذلة تتنافى قيم الإنسان، إضافة إلى تشغيل هؤلاء العمّال من دون أجور أو حتى راحة أسبوعية.
وبحسب ما رصدته «الحياة»، كانت إحدى الشركتين (تحتفظ «الحياة» باسميهما)، ألزمت عمّالها الذين يعملون في حمل الأمتعة بدفع ما يربو على 140 ريالاً لها يومياً، على أن يتقاضى العامل الأجرة التي تزيد على ذلك المبلغ، ومن دون أن يترتب على الشركة دفع رواتب لهم، فيما لجأ الوافدون إلى الضغط على المسافرين، خصوصاً السعوديين والخليجيين منهم، للحصول على مبالغ إضافية لأجرة حمل الأمتعة، بهدف ضمان الحصول على مبلغ يعوّضهم عن عملهم من دون أجور، إضافة إلى عمل هؤلاء الوافدين طوال أيام الأسبوع من دون إجازة أسبوعية.
كما عمدت إحدى الشركتين إلى طبع شعار «اللي يدفع أكثر أنا معه» على قمصان عمّالها خلال فترة الصيف على وجه الخصوص، إذ تعج صالات المطار بالمسافرين من ذوي الأمتعة الثقيلة، ما يدفعهم للبحث عن عمال لنقل أمتعتهم، ما يجعل الآخرين لا يلبون نداء زبائنهم إلا بمبالغ عالية، كما هو هدف «شعار» شركتهم.
من جهته، ذكر مصدر مطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح لـ«الحياة»، أنه سيتم التوجه إلى رصد هذه الحال والقيام بمتابعتها، وأنه يأمل بأن تقوم الجهات المعنية بدورها قبل الرصد، لأنها هي المكلفة بموجب الأنظمة والتعليمات باعتبارها جهات حكومية، كلفت بأن تقوم بدورها الرقابي في هذا المجال، مُشيراً إلى أنه من المفترض على الجهات المعنية ووزارة العمل التفتيش على هذه الشركات، والتأكد من التزامها بأنظمة العمل واحترام حقوق العمال، وأنه عندما يكون هناك تقصير أو تجاوز، يتم تطبيق الأنظمة بحقها، لعدم التزامها بالوفاء بمتطلبات نظام العمل وحقوق الإنسان.

بغداد تعدم 11 مدانا بينهم جزائري

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=97099&y=2012

بغداد (أ ف ب) –
نفذت السلطات العراقية أمس حكم الإعدام بحق 11 مدانا بقضايا إرهاب بينهم جزائري، بعد ثلاثة أيام من إعدام ستة آخرين. في حين طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية، رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بوقف تنفيذ أحكام الإعدام بحق المعتقلين السعوديين في العراق فورا وإعادة محاكمتهم لوجود شبهات في اعترافاتهم. وقال مصدر مسؤول في وزارة العدل "تم تنفيذ حكم الإعدام صباح أمس بحق 11 شخصا هم عشرة عراقيين وجزائري، أدينوا بقضايا

إرهاب". وكانت وزارة العدل العراقية أعلنت الخميس الماضي عن تنفيذ حكم الإعدام بحق ستة مدانين بقضايا إرهاب، بينهم أحد السجناء الذين فروا من سجن في تكريت بمحافظة صلاح الدين شمال بغداد في 27 سبتمبر.
من جهة أخرى طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودي مفلح القحطاني المالكي بوقف تنفيذ أحكام الإعدام بحق المعتقلين السعوديين في العراق على الفور، وإعادة محاكمتهم مستندا في تلك المطالبة على ثبوت وجود شبهات في اعترافاتهم.
ونقلت صحيفة "الوطن أون لاين" أمس عن القحطاني القول إن السلطات العراقية أجبرت المعتقلين السعوديين على توقيع "أوراق بيضاء"، مضيفا أنه ثبت لدى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجود إشكالات في اعترافات السعوديين المحكومين بالإعدام "بدليل أن جميعها متشابهة، وهو ما يدل على وجود خطأ ما وعلى المسؤولين العراقيين عدم التعجل في تنفيذ أحكام الإعدام وإيقافها".
ودعا القحطاني "بغداد إلى تمكين السعوديين المحكومين بالإعدام من محاكمة عادلة، والسماح لهم بالاستعانة بمحامين وألا يتم الاعتداد بالاعترافات السابقة التي تحوم حولها الشبهات". وقال "هذا الملف سيظل مفتوحا ولن يغلق حتى خروج آخر سجين سعودي من الأراضي العراقية". ويواجه حاليا خمسة سعوديين أحكاما بالإعدام شنقا في العراق، بينما حصل ثلاثة آخرون على تخفيف لأحكام من الإعدام إلى السجن 15 عاما.

الفلاخري: تعطيل الأنظمة التي تتعلق بحقوق المعاقين سبب معاناتهم المستمرة

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=110919

كتب – أحمد صبحي
أوضح خالد عبد الرحمن الفلاخري، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن المعاقين كغيرهم من المواطنين لهم كافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن العادي، ولكن قد تكون له بعض الظروف الخاصة التي تحتم على الجهات المعنية التعامل مع هذه الفئة بحيث إنها تتوافق مع احتياجاتهم ومتطلباتهم، فهناك حقوق تتعلق بالعمل والتعليم والحصول على المتطلبات الأساسية للعيش الكريم في هذا البلد، مشيرا إلى أنه قد صدر نظام رعاية المعاقين متضمناً بعض الحقوق لهذه الفئة بالإضافة الى إقرار المجلس الأعلى للمعاقين الذى لم ير النور حتى الآن، ونأمل أن يكون لهذا المجلس تفعيل وسرعة في إقراره لما له دور كبير في تمثيل المعاقين.
وأضاف خلال حواره لبرنامج "منارات" على قناة الإخبارية، أن الكثير من الأنظمة التي تتعلق بالمعاقين قد مر عليها سنوات طويلة دون تنفيذها، مشيرا إلى أن كل ما يصدر من أنظمة ينص فى آخر المادة على أن يتم العمل بهذا النظام بعد مائة وثمانين يوماً من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية، وفي حال ما إذا كان هناك معوق لتنفيذ هذا النظام أو تعارضه مع نظام آخر، فإنه يفترض على الجهة المعنية بتنفيذه إعادة مباشرته بالملاحظات اللازمة وتعديله ومن ثم تطبيقه على الفور، أما تأجيله لسنوات فهذا غير مقبول لما فيه من تعطيل للأمر الملكى الصادر بهذا الشأن، مما يستدعي أن يكون هناك متابعة ومحاسبة للجهة التنفيذية على ذلك، لاسيما وأنه وحتى الآن لا يوجد جهة موحدة تمثل المعاقين للمطالبة بحقوقهم.

وفد حقوق زار ندى.. مدير صحة المدينة:

فتاة الغيبوبة لم تتعرض لخطأ طبي والتحسن تدريجي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009539084.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)
وقفت لجنة من حقوق الإنسان على حالة الفتاة ندى المحمدي التي ما زال الغموض يكتنف حالتها بعد دخولها في غيبوبة تامة في أعقاب إجراء أشعة مقطعية لها بعد عملية جراحية لاستئصال ورم سرطاني من فتحة المعدة في مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة.
وفيما ترقد الفتاة في مستشفى التأهيل الطبي في المدينة، وقف أعضاء الجمعية على حالة الفتاة واستمعوا لوالدتها وجميع الأطراف الطبية لجمع الوقائع عن حالتها، ورفع تقرير بالحالة لرئيس الجمعية.
وقالت شرف القرافي المشرف العام على مكتب حقوق الإنسان في المدينة، إن المكتب رصد إفادة والدها وبدأ التحقق من حالتها، لمخاطبة الجهات المعنية للتسريع في تمكين المريضة من حصولها على كافة حقوقها.
من جانبه، بشر مدير صحة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي، أن هناك علامات تحسن بدأت على الفتاة، مؤملا أن يتولاها الله تعالى برعايته، ويتم عليها ثوب الصحة والعافية، موضحا أنه تحدث مع الأطباء في المستشفى التأهيلي، وهناك مؤشرات على تحسن بطيء في حالتها.
وكشف أنه حسب تشخيص حالة الفتاة فإن الورم السرطاني ونقص فيتامين B يفسران حالتها، ولا علاقة بالفحص الإشعاعي بحدوث مضاعفات لها، وليس هناك خطأ طبي، مشيرا إلى أن المراكز المتخصصة تعرف طبيعة المرض وما يمكن تقديمه ورفضها قبول الحالة ناتج عن قناعتها بما تم.

اطلع على تقرير لجنة حقوق الإنسان .. أمير الشرقية:

جهزنا أراضي لإنشاء مشروعات صحية في المنطقة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121010/Con20121010539134.htm

عكاظ (الدمام)
أشاد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية بما حققه أبناء الوطن من تعليم متميز وكفاءات عالية في كليات الطب التي خرجت علماء تميزوا في جميع الأصعدة والمجالات وفي محافل محلية وعالمية.
وأكد سموه أن هذا التميز جاء ليؤكد حرص القيادة الرشيدة على أمن وصحة وتعليم المواطن وتوفير سبل العيش الكريم له، مثنيا على مخرجات كلية الطب في جامعة الدمام التي تعد من أبرز الجامعات السعودية والتي تدفع بمئات الأطباء لخدمة دينهم ووطنهم.

جاء ذلك خلال استقباله أمس في المجلس الأسبوعي (الاثنينية) بمقر الإمارة بالدمام لفيفا من المسؤولين وأهالي المنطقة الشرقية ومدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله محمد الربيش ووكلاء الجامعة وعددا من طلاب كلية الطب بالجامعة.
وقال سموه: «لقد ناقش مجلس المنطقة عددا من القضايا التي تهم أبناء وبنات المنطقة الشرقية، وتبنى العديد من المشروعات الصحية ممثلة في إنشاء مستشفيات متطورة في كل محافظات المنطقة»، مشيرا إلى توفر الأراضي لهذه المشاريع التي سوف تدخل حيز التنفيذ وتكون نتائجها مثمرة لخدمة أهالي المنطقة الشرقية.
وأضاف سموه قائلا: «إن هذه البلاد تتميز بالكثير من المقومات التي تستوجب الحمد والثناء لله جل جلاله مع القيام بواجباتنا جميعا اتجاهها بالمحافظة عليها، وما جاء ذلك إلا نتيجة لمنهجها القويم وتمسكها بكتاب الله وسنة نبيه وهذا ما يميزنا عن بلدان العالم».
وأبان أن المجلس ناقش عددا من القضايا المتعلقة بالخدمات، والتأكيد على كل مسؤول بالإشراف بنفسه على سيرها وفق الفترة الزمنية المحددة وتذليل كل العقبات التي تواجه العمل.
من جهة أخرى، استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية في مكتبه بالإمارة أمس عضو مجلس الشورى والمشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف ومدير فرع الجمعية في المنطقة جمعة عبدالله الدوسري.
وخلال اللقاء تسلم أمير المنطقة الشرقية تقريرا عن ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية من قبل الجمعية، مشيدا في نفس الوقت بما يحظى به الوطن والمواطن من اهتمام كبير في مختلف المجالات وتوفير كل ما يحتاجه في ظل الدعم الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده.
وأعرب السيف عن سعادته وشكره للأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية على دعمه المتواصل لكل ما يخدم المنطقة.

محمد بن فهد: حقوق المواطن ليست "منة"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=116653&CategoryID=5

شدد أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد على ضرورة حسن التعامل مع المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية. داعيهم في الوقت نفسه إلى إعطاء كل مواطن حقه من دون "منّة" ولا "مجاملة". موضحاً ان ذلك واجب كل مسؤول من أمير المنطقة مروراً بجميع المسؤولين والموظفين.
وتطرق خلال استقباله أول من أمس في مقر إمارة الدمام أصحاب الفضيلة والمعالي والمسؤولين وأهالي المنطقة الشرقية ومعالي مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله بن محمد الربيش ووكلاء الجامعة وعددا من طلاب كلية الطب بالجامعة، إلا أن مجلس المنطقة خلال اجتماعه الأخير ناقش :" عدداً من القضايا التي تهم أبناء وبنات المنطقة الشرقية وتبنى العديد من المشاريع الصحية ممثلة في إنشاء مستشفيات متطورة في كل محافظات المنطقة " مشيرا إلى توفر الأراضي لهذه المشاريع التي سوف تدخل حيز التنفيذ وتكون نتائجها مثمرة لخدمة أهالي المنطقة.
وأضاف:" إن هذه البلاد تتميز بالكثير من المقومات التي تستوجب الحمد والثناء لله جل جلاله مع القيام بواجباتنا جميعا تجاهها بالمحافظة عليها وما جاء ذلك إلا نتيجة لمنهجها القويم وتمسكها بكتاب الله وسنة نبيه وهذا ما يميزنا عن بلدان العالم".
من جهة أخرى استقبل أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز في مكتبه بالإمارة أمس، عضو مجلس الشورى والمشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالجليل السيف، ومدير فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية جمعة الدوسري، الذي قدم له تقريراً عن ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية، مشيداً بما يحظى به الوطن

والمواطن من اهتمام كبير في مختلف المجالات وتوفير كل ما يحتاجه المواطن في هذا الوطن المعطاء في ظل الدعم الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين بكل ما يخدم الوطن والمواطن.
وأعرب السيف عن سعادته وشكره لأمير الشرقية لاستقباله ودعمه المتواصل لكل ما يخدم هذه المنطقة، والاستماع للتوجيهات الكريمة التي تحث على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين بالمنطقة، حضر الاستقبال مدير عام مكتب أمير الشرقية حسن الجاسر.

السيف لـ الشرق: حقوق الإنسان" في المنطقة تسلّمت 521 قضية في مقدمتها العمالية" بنسبة 32٪

أمير الشرقية يُشِيد بما حققه أبناء الوطن من تعليم متميّز وكفاءات عالية في مجال الطب

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/10/528002

الدمام – علي آل فرحة
أشاد أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز، بما حققه أبناء الوطن من تعليم متميّز وكفاءات عالية في كليات الطب التي خرّجت علماء تميّزوا في كافة الأصعدة والمجالات الطبية، وبرزوا في محافل محلية وعالمية.
جاء ذلك خلال استقباله عدداً من العلماء والمسؤولين وجمعاً من أهالي المنطقة، ومدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله بن محمد الربيش، ووكلاء الجامعة، وعدداً من طلاب كلية الطب يوم أمس الأول في المجلس الأسبوعي «الإثنينية» في الإمارة.
وأكد أن هذا التميز جاء ليؤكد حرص القيادة الرشيدة على أمن وصحة وتعليم المواطن، وتوفير سبل العيش الكريم له، وأثنى على مخرجات كلية الطب في جامعة الدمام التي تعد من أبرز الجامعات السعودية التي تدفع بمئات الأطباء لخدمة دينهم ووطنهم.
وقال إن اجتماع مجلس المنطقة ناقش عددا من القضايا التي تهم أبناء وبنات الشرقية، وتبنى عديداً من المشروعات الصحية ممثلة في إنشاء مستشفيات متطورة في كل محافظات المنطقة، مشيرا إلى توفر الأراضي لهذه المشروعات التي سوف تدخل حيز التنفيذ وتكون نتائجها مثمرة لخدمة أهالي المنطقة.
وأضاف أن هذه البلاد تتميز بكثير من المقومات التي تستوجب الحمد والثناء لله جل جلاله، مع القيام بواجباتنا جميعا تجاهها، وذلك بالمحافظة عليها، وما جاء ذلك إلا نتيجة لمنهجها القويم وتمسكها بكتاب الله وسنة نبيه، وهذا ما يميزنا عن كل بلدان العالم.
وبيّن أن المجلس ناقش عددا من القضايا المتعلقة بالخدمات مع التأكيد على كل مسؤول بالإشراف بنفسه على سيرها وفق الفترة الزمنية المحددة، وتذليل كل العقبات التي تواجه العمل.
وأكد على ضرورة الحرص على حسن التعامل مع المواطنين في جميع الأجهزة الحكومية، وإعطاء كل مواطن حقه بدون منّة ولا مجاملة، وهو واجب كل مسؤول، ابتداء من أمير المنطقة مرورا بجميع المسؤولين والموظفين.

وكشف عن تبني المجلس إنشاء حلبات للسيارات لممارسة الشباب هواياتهم بكل أمن وسلامة وتفريغ طاقاتهم بصورة ملائمة ووفق تنظيمات مناسبة، إضافة إلى إنشاء مواقع مخصصة لممارسة رياضة السباحة داخل المدن بكافة محافظات المنطقة، مع توفر وسائل السلامة والإنقاذ فيها.

وأفاد أن القيادة الرشيدة بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، تحرص على توفير كل ما يحتاجه المواطن من خدمات ومشروعات تعليمية وصحية وتوفير سبل العيش الكريم له، متمنيا للجميع التوفيق والنجاح.

من جانبه، ألقى الطالب عبدالله الحلافي من كلية الطب في جامعة الدمام، كلمة قال فيها إن طلاب جامعة الدمام وطلاب التعليم العالي عموماً يحظون بالدعم والاهتمام من القيادة الرشيدة ما يسهم في تنمية وتطوير الوطن، مؤكدا تجديد الحب والولاء للقيادة الرشيدة والعمل لخدمة هذا الدين والوطن والشعب الكريم.

من جهة ثانية، نوه أمير المنطقة بما يحظى به الوطن والمواطن من اهتمام كبير في مختلف المجالات وتوفير كل ما يحتاجه المواطن في هذا الوطن المعطاء في ظل الدعم الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز بكل ما يخدم الوطن والمواطن.

جاء ذلك خلال استقباله أمس في الإمارة عضو مجلس الشورى المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الدكتور عبدالجليل السيف، ومدير فرع الجمعية في المنطقة جمعة بن عبدالله الدوسري، الذي قدم لأمير المنطقة تقريرا عن ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية.

إلى ذلك، أوضح السيف أن زيارة أمير الشرقية تأتي استكمالا لزيارات سابقة والغرض منها تعزيز التواصل لمعرفة الإنجازات التي تمت في المجالات الحقوقية، مشيرا إلى أن القضايا التي استلمها الفرع خلال الفترة الماضية من السنة بلغت 521 قضية تأتي في مقدمتها القضايا العمّالية بنسبة 32%، تليها القضايا الإدارية بنسبة 15% وقضايا السجناء بنسبة 12% ثم قضايا العنف الأسري بنسبة 10%، وذلك من أصل تسعة تصنيفات رئيسة للقضايا منها: قضايا الأحوال الشخصية، وقضايا الأحوال المدنية، وقضايا العنف ضد الأطفال.

وأضاف أن الاستشارات الحقوقية الهاتفية أو الشخصية التي قدمها فرع الجمعية للمواطنين والمقيمين بلغت ألفين و 164 استشارة، أبرزها في مجال القضايا الإدارية، والأحوال الشخصية، والقضايا العمالية، والعنف الأسري، وقضايا السجناء، لافتاً إلى أنه ضمن جهود الجمعية لنشر الثقافة الحقوقية بين المواطنيين والمقيمين تم توزيع ثلاثين ألف إصدار بالإضافة إلى نشرة (حقوق) التي تصدر شهرياً، وزيارات ميدانية للإدارة العامة للتربية والتعليم والمستشفيات والسجون ودور التوقيف.

أكد على ضرورة حسن التعامل مع المواطنين في الأجهزة الحكومية

الأمير محمد بن فهد يؤكد توفر الأراضي للمشروعات الصحية بالمنطقة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/10/article775216.html

الدمام - عوض المالكي :

أشاد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية بما حققه أبناء الوطن من تعليم متميز وكفاءات عالية في كليات الطب التي خرجت علماء تميزوا في كافة الأصعدة والمجالات وفي محافل محلية وعالمية.

وأكد سموه أن هذا التميز جاء ليؤكد حرص القيادة الرشيدة على امن وصحة وتعليم المواطن وتوفير سبل العيش الكريم له.
وأثنى سموه على مخرجات كلية الطب في جامعة الدمام والتي تعد من ابرز الجامعات السعودية التي تدفع بمئات الأطباء لخدمة دينهم ووطنهم.
وقال سموه لقد ناقش مجلس المنطقة عددا من القضايا التي تهم أبناء وبنات المنطقة الشرقية وتبنى العديد من المشروعات الصحية ممثله في إنشاء مستشفيات متطورة في كل محافظات المنطقة مشيرا سموه إلى توفر الأراضي لهذه المشاريع والتي سوف تدخل حيز التنفيذ وتكون نتائجها مثمرة لخدمة أهالي المنطقة الشرقية بإذن الله.
وأضاف سموه أن هذه البلاد تتميز بالكثير من المقومات التي تستوجب الحمد والثناء لله جل جلاله مع القيام بواجباتنا جميعا تجاهها بالمحافظة عليها وما جاء ذلك إلا نتيجة لمنهجها القويم وتمسكها بكتاب الله وسنة نبيه وهذا ما يميزنا عن كل بلدان العالم.
وبين سموه أن المجلس ناقش عددا من القضايا المتعلقة بالخدمات والتأكيد على كل مسؤول الإشراف بنفسه على سيرها وفق الفترة الزمنية المحددة وتذليل كل العقبات التي تواجه العمل.
وأكد سموه على ضرورة الحرص على حسن التعامل مع المواطنين في جميع الأجهزة الحكومية وإعطاء كل مواطن حقه بدون منة ولا مجامله وهو واجب كل مسؤول من أمير المنطقة مرورا بجميع المسئولين والموظفين .
وكشف سموه عن تبني المجلس إنشاء حلبات للسيارات لممارسة الشباب هواياتهم بكل أمن وسلامه وتفريغ طاقاتهم بصورة ملائمة ووفق تنظيمات مناسبة إضافة إلى إنشاء مواقع مخصصه لممارسة رياضة السباحة داخل المدن بكافة محافظات المنطقة وتوفر فيها وسائل السلامة والإنقاذ.
وختم سموه حديثه بتأكيده حرص القيادة الرشيدة بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهم الله - لتوفير كل ما يحتاجه المواطن من خدمات ومشاريع تعليمية وصحية وتوفير سبل العيش الكريم له متمنيا سموه للجميع التوفيق والنجاح.
جاء ذلك خلال استقبال سموه أصحاب الفضيلة والمعالي والمسئولين وأهالي المنطقة الشرقية ومدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش ووكلاء الجامعة وعددا من طلاب كلية الطب يوم أول من أمس في المجلس الأسبوعي "الإثنينية" بالإمارة.
من جهة ثانية استقبل سمو أمير الشرقية في مكتبه بديوان الإمارة يوم أمس،عضو مجلس الشورى والمشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف، والأستاذ جمعة بن عبدالله الدوسري مدير فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، الذي قدم لسموه تقريرا عما تم انجازه خلال الفترة الماضية، مشيداً سموه بما يحظى به الوطن والمواطن من اهتمام كبير في مختلف المجالات وتوفير كل ما يحتاجه المواطن في هذا الوطن المعطاء في ظل الدعم الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد - حفظهم الله - بكل ما يخدم الوطن والمواطن.
وأعرب السيف عن شكره لسمو أمير المنطقة الشرقية على الاستقبال ودعمه المتواصل لكل ما يخدم هذه المنطقة، والاستماع للتوجيهات الكريمة التي تحث على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين بالمنطقة.

المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=12370&article=699038&feature

* الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية، استقبل في مكتبه بالإمارة أمس، الدكتور عبد الجليل السيف عضو مجلس الشورى والمشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة، وجمعة بن عبد الله الدوسري مدير فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية الذي قدم لأمير المنطقة تقريرا حول إنجازات الجمعية خلال الفترة الماضية.
* الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار التقى في مقر الهيئة بالرياض أمس، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. وجرى خلال اللقاء بحث مجالات التعاون بين الهيئة والوزارة، واستعراض ما تم إنجازه في إطار مذكرة التعاون الموقعة بين الطرفين في شهر ربيع الثاني الماضي، في مجال الحفاظ على مباني المساجد العتيقة ومباني الأوقاف في المواقع التراثية.
* عبد العزيز بن إبراهيم الغدير، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى باكستان، رعى الحفل الذي أقامته السفارة بمناسبة توديع الملحق الثقافي الدكتور عبد الحميد بن عبد الله الفته، لانتهاء فترة عمله في باكستان، واستقبال المحلق الثقافي الجديد الدكتور هزاع بن عبد الله الغامدي. بحضور ومشاركة أعضاء السفارة ومديري ومنسوبي المكاتب والملحقيات التابعة للسفارة، والأساتذة السعوديين الموفدين بالجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد.
* الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجه، وزير الثقافة والإعلام، أقام أمس حفل غداء على شرف الوفود المشاركة في الاجتماع العشرين من وزراء الإعلام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في قاعة أوبرجين بفندق الريتز كارلتون. حضر حفل الغداء مسؤولو سفارات الدول المشاركة وعدد من الإعلاميين الخليجيين.
* عبد الله بن إبراهيم الهويمل، صدرت موافقة مجلس الوزراء على تعيينه على وظيفة مدير عام فرع الوزارة بمنطقة الرياض بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
* الأمير فهد بن عبد الله، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، يلتقي اليوم وفدا من رجال الأعمال ورؤساء التحرير، حيث يتناول اللقاء مساهمة الهيئة في تمكين القطاع الخاص من المشاركة في عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع الطيران المدني، وسيقوم الوفد الزائر بزيارة ميدانية لمشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد، وذلك للاطلاع عن كثب على سير الأعمال الإنشائية والمراحل التي تم إنجازها.
* سعيد بن عبد الله الزهراني، مدير صحيفة «المدينة» بالطائف، يتلقى التعازي في وفاة والده، والفقيد والد كل من: شرف صاحب مستوصف سما بالباحة، وصالح مساعد مدير إدارة التربية والتعليم بالقويعية، ومحمد رجل أعمال، وجمعان محرر صحافي بجريدة «الرياض». ويتقبل العزاء بدارهم الكائنة بمحافظة المندق بمنطقة الباحة أو هاتفيا على جوال 0555513505.
* الدكتور إبراهيم بن عبد الله المسند، المدير العام للتربية والتعليم المشرف العام على وحدة تطوير المدارس، يرعى صباح السبت المقبل حفل توقيع عقود الشراكة مع مدارس التطوير «المرحلة الثانية»، وتكريم المدارس المطبقة للبرنامج في المرحلة الأولى وذلك في فندق مداريم كراون.
* الرائد عبد الله محمد الظبيه، تم تكليفه للقيام بمهام الناطق الإعلامي بمديرية الدفاع المدني بمنطقة الباحة، نظرا لتكليف المقدم جمعان دايس الغامدي بالمشاركة في الحج.
* محمد زكي، المدير التنفيذي لشركة «فيم» في جدة، يتلقى التهاني والتبريكات بمناسبة حصول شركة «فيم» على شهادة «الآيزو» في تصميم وتشغيل اللوحات الإعلانية الإرشادية الإلكترونية والعادية والدراسات التكميلية للمشاريع الخاصة بالمشاعر المقدسة، التي تسلمها مؤخرا نيابة عن الشركة.

* فؤاد بن هاشم بن إبراهيم، الموظف بدار الرعاية الاجتماعية للأيتام بمكة المكرمة، احتفل مؤخرا بعقد قرانه على ابنة محمد بن عبده علوان، بحضور لفيف من الأهل والأصدقاء، في حفل بهيج شهد لوحات للمجس الحجازي والمزمار، أقيم بمكة المكرمة.

حقوقي: غياب الثقافة الحقوقية وراء تكرار حوادث الضرب في المدارس

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
رابط الخبر

(دبي- mbc.net)
أكد د.مفلح بن ربيعان القحطاني - رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - أن تكرار حوادث ضرب الطلاب في المدارس رغم وجود إجراءات صارمة تمنع الضرب يرجع في أصله إلى غياب الثقافة الحقوقية.
وأوضح القحطاني في حلقة يوم الثلاثاء 9 أكتوبر/تشرين أول 2012 من برنامج هدى وهن - تقدمه هدى ياسين - أنه حينما تنشأ ثقافة حقوقية سليمة يتربى عليها النشئ والمعلم منذ المرحلة الابتدائية ستؤدي في النهاية إلى اختفاء الضرب من كل المدارس في مناطق السعودية.
واعتبر القحطاني أن المشكلة لها وجه آخر ، وهي إيمان المدرسين بالضرب باعتباره أسلوبا تربويا سليما لتنشئة الأبناء، متناسين أن الضرب يكون نتيجته تخريج طلاب محطمين نفسيا وغير أسوياء وقد يمارسون الضرب على الآخرين في المستقبل.
وأكد أن الحل هو التركيز على المتابعة والرقابة على المدرسين في بداية العام الدراسي، وذلك لإقناع المدرسين بأهمية الأخذ بالأساليب التربوية السليمة وذلك عبر سلسلة محاضرات في بداية العام الدراسي.
وشدد القحطاني على أن المدرس الذي يمارس العنف والضرب ضد الطلاب يعاني من مشكلات نفسية ولديه اضطرابات يريد تفريغها في الطلاب، وأن على وزارة ومديريات التربية والتعليم في المناطق أخذ تعهدات في بداية كل عام تشدد على عدم استخدام الضرب مع وجود ردع مناسب حتى تختفي هذه الأمور من المدارس تماما.

في حلقة جريئة من الرئيس.. معلم كفيف يكشف "فساد المناقصات" الأحيدب: هيئة حقوق الإنسان مجرّد بشوت والشورى يصفّق للوزراء!

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/AZofde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
قال الكاتب المعروف محمد الأحيدب، في حلقة برنامج الرئيس التي عرضت مساء الاثنين، إن لديه قناعة كمتابع وناقد أن هيئة حقوق الإنسان لدينا في المملكة مجرد بشوت وشكل ولا يوجد لهم أي حراك يوحي بحقوق إنسان للأسف.
وأضاف أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية تهتم بالأجنبي أكثر من اهتمامها بالمواطن السعودي، مشيراً إلى أنه ولو أن شغالة إندونيسية تشتكي، سيزورها وفد الجمعية من الغد، ولكن مواضيع مثل إهمال حقوق المكفوفين لم نسمع أي أحد من الجمعية أو الهيئة عمل لها أي شيء.
وفي انتقاده اللاذع للإهمال الذي يعانيه المكفوفون، وخصوصاً معهد النور بعدما أشير في أحد المداخلات إلى أن وزير التربية والتعليم الحالي لم يكن يعلم أن المعهد يتبع لوزارته قال الأحيدب "ألا يعلم وزير التربية والتعليم أن معهد النور يتبع للوزارة، كلمة "لا تعليق" صعبة عليها، فهذا شيء يندى له الجبين، ليش لا يعلم، الدولة لم تقصر، أقرت ميزانية كبيرة لكن من يدير هذه الميزانية؟".
وأضاف قائلاً "الملك -حفظه الله- زار الفقراء في منازلهم وحرص على تفقد أحوال الكثير منهم ولم يكتفِ بالسماع للمستشارين، لكن وزير التربية والتعليم ليش ما زار المعهد، الوزير الحالي لا نضغط عليه لأنه أصلاً يقول لا يدري أن المعهد يتبع للوزارة، لكن أين الأسبق، الدكتور الرشيد الآن يكتب وينظّر، 12 سنة وش سوّى لمعهد النور أو المكفوفين عموماً، ما يحصل من تعامل معهم عار وغير مقبول.
وأكمل "في البلد لا يوجد لدينا رقابة، كل وزير يتحدث ويتحدث ولا يكترث حتى وإنه يكذب على الوطن والقيادة والمواطنين بأشياء غير موجودة، نجح مع بعضهم في هذه الأحاديث".
وتابع : "عزاء المكفوفين ان ما يحدث لهم في هذا البلد للأسف ورغم توفر كل الإمكانيات، يذكرهم أن العمى في البصيرة، وما نراه من تعامل وإجحاف في حق هؤلاء هو أعتى أنواع عمى البصيرة خصوصاً في البلد إمكاناته تكفي لكل شيء لمن لديه بصيرة كما أن حضارتنا الإسلامية وديننا الإسلامي يحتم علينا أن نرعى هؤلاء بكل أمانة وإخلاص".
وعن تعامل الوزارات قال لا يوجد رقابة كما أن المسؤولين في وزارات الصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية يتعرضون لإرهاب من رؤسائهم إذا تداخلوا في البرامج التلفزيونية كونه لا يوجد محاسبة مؤسسية، مثلاً تجيب وزير في مجلس الشورى ويصفقون له ويودعونه!.
التصريحات اللاذعة للكاتب الأحيدب جاءت في الحلقة التي ناقشت معاناة المكفوفين حيث استعرضت تقارير اشتكى فيها المكفوفون من معاناتهم وقال أحدهم إن مستشفى العيون لا يخدم الكفيف ابتداءً من مواقف السيارات وانتهاءً بالمواعيد، وقال آخر إن غالبية العوائل ترفض تزويج الكفيفين، فيما تذمّر آخرون من عدم توفر الخدمات اللازمة لهم في الخطوط السعودية وبنك الراجحي وجهات حكومية أخرى.
واستقبل البرنامج اتصالات هاتفية من طالبات اشتكين من دمجهن مع طالبات ابتدائية في معهد النور الحالي، إضافة إلى محدودية أقسام الجامعات.
الضيف الآخر في الحلقة، الكفيف الشويمان قال خلال أحاديثه في الحلقة "نشعر بالغبن، على الرغم من توفر الميزانية الكبيرة نجد تقصيراً في حقوقنا، المشاريع البلدية تقر نسبة منها لنا ولا نجدها".

الحلقة عرضت تقريراً عن معهد النور للبنين وكشفت عن وسوء وتهالك المبنى ورداءة الموقع وحاجته إلى الصيانة وأحاديث مواطنين وأولياء أمور للمكفوفين، كما تضمن التقرير مداخلة لمدير المعهد وليد الحيدر والذي قال"الدولة مهتمة بالمعهد ولكن للأسف هناك شيء حيرني، لماذا لم يبن معهد للنور للمكفوفين بالرياض مع أن المعهد له تاريخ طويل"، وبيّن الحيدر أنه طالب وراجع لإنشاء مبنى للمكفوفين ولكن دون جدوى لوجود وجهات نظر لدى بعض المعنيين في وزارة التربية والتعليم.
وتداخل في نهاية الحلقة معلم كفيف كاشفاً ما وصف بقضية فساد تتمثل في مناقصات أجهزة المكفوفين في الوزارة، مبيّناً أنها تتم ترسيتها عن طريق مواصفات تفصل بطريقة غريبة وترسي على مؤسسة لها علاقة بأحد الموظفين بالوزارة حسب ادّعائه.

التحدي الحقوقي

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/07/522791

جعفر الشايب

تستعد عديد من الهيئات والجهات الرسمية في المملكة وعلى رأسها هيئة حقوق الإنسان لإعداد التقرير الدوري الشامل لعرضه في اجتماع مجلس حقوق الإنسان، الذي ستتم مناقشته في نهاية شهر أكتوبر من العام المقبل، حيث ستتم فيه مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة والتطورات التي طرأت عليها خلال السنوات الأربع الماضية منذ آخر مراجعة لها في 6 فبراير 2009م.
هذا الإجراء الذي يطبق على كل دول العالم بلا استثناء أقره مجلس حقوق الإنسان كآلية جديدة لتطوير الرقابة على أوضاع حقوق الإنسان في كل دولة، وبدأ في تطبيقه منذ عام 2007م حيث يكون دوريا بحيث يراجع وضع كل دولة مرة كل أربع سنوات.
بدأت كافة الدول تأخذ هذه الآلية بصورة جادة لأنها تراجع مدى تطور أوضاع حقوق الإنسان فيها، عبر آلية دقيقة وعلنية وبمشاركة الجهات الرسمية للدولة التي تقدم تقارير خاصا بها، كذلك تقدم تقاريراً من الجماعات «أصحاب المصلحة» من منظمات حقوقية ومؤسسات مجتمع مدني دولية أو إقليمية أو محلية. في المراجعة السابقة وافقت المملكة طوعيا على 52 توصية قدمت ونوقشت في الاجتماع، وستكون مسؤولة عن عرض ما تم فيها من تقدم.
وكانت من أبرز التوصيات الموافق عليها تسهيل زيارة المنظمات الحقوقية الدولية والمقررين الخاصين للأمم المتحدة، والعمل على الحد من التمييز ضد المرأة وحمايتها من العنف، ومحاربة التمييز والتحريض على الكراهية وبث الفرقة، ومنع وتجريم كافة أشكال التعذيب، وضمان المحاكمة العادلة للموقوفين، وحق ممارسة الشعائر للأديان الأخرى، وحماية حقوق جميع الأقليات، إضافة إلى حقوق الأطفال والعمال الأجانب.
كل هذه الموضوعات إضافة إلى ما استجد من قضايا خلال السنوات الأربع الماضية ستكون بطبيعة الحال مطروحة للنقاش أمام ممثلي المملكة من قبل دول معنية بقضايا محددة تهمها كالحريات الدينية أو العمالة الأجنبية أو استقلالية ونزاهة القضاء. كما أن المنظمات الحقوقية بالتأكيد ستطرح قضايا متعلقة بمختلف الجوانب الحقوقية الأخرى.
ولكون المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان، فإن ذلك يجعلها في موقع المسؤولية أمام التحدي الحقوقي، وتكون محطاً للأنظار والتقييم أكثر من دولة أخرى.
من الأجدى بطبيعة الحال إشراك الجهات المحلية الأهلية من أفراد أو مؤسسات خلال فترة إعداد التقرير لدراسة ومعالجة بعض القضايا المتوقع طرحها في المراجعة. بل إنه من الأفضل أن تتقدم الجهات الحقوقية المحلية كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتقرير موازٍ للتقرير الرسمي تعبر فيه عن وجهة نظرها تجاه القضايا الحقوقية المختلفة.

الرياضية ARRIYADIYAH

الجماهير .. وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياضية الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 اكتوبر 2012م
رابط الخبر

عبدالله الضويحي

إذا كنا نلوم الجماهير الرياضية على تصرفاتها السلبية وخروجها عن الروح الرياضية في بعض الأحيان برميها المقذوفات أو الألفاظ البذيئة كردة فعل تجاه مواقف معينة في الملعب أو تجاه فريقها عندما (يخذلها) بمستوى ونتيجة لم تكن في الحسبان.. سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الخارجي، فإننا قد نلتمس لها بعضا من العذر.

أقول (بعضا من) وليس كل العذر، بالنظر إلى الظروف المحيطة بهذه الجماهير والجو الذي تعيشه خصوصا في المباريات الجماهيرية التي تكتظ بها المدرجات.

الإنسان بطبيعته كتلة من الأحاسيس والمشاعر، يتأثر بما حوله ويؤثر فيه.. حتى في بيته ومجتمعه ومحيط عمله، وكلما كان الجو العام مهيئا وتتوفر فيه كل أسباب الراحة كلما انعكس ذلك على تصرفاته وردود أفعاله والعكس.

وهذا ماينطبق على حال الجماهير الرياضية في ملاعبنا،

تتدافع الآلاف عند البوبات بحثا عن أولوية الدخول للوصول إلى أفضلية المقاعد، ثم تتسمر في هذه المقاعد ساعات طوال خوفا من أن يأتي من يقتعدها لو قامت لظرف طارئ.. يحاصرها في ذلك ثلاثي الجوع والتعب والعطش.

ماذا نتوقع منها والحالة هذه عند مواجهة أي موقف يخدش كبرياءها أو كرامتها أو يهز أعصابها؟

هل نتوقع منها الهدوء والاستسلام والصمت، وأن (تتعوذ من إبليس) و(إبليس راكبها).. على حد تعبير المثل الدارج.. نعوذ بالله من ذلك ونستغفره.

كتبنا كثيرا وتحدث كثيرون عن معاناة الجماهير

وأهمية تحسين بيئة الملاعب

وتنظيم الدخول والخروج

وترقيم المقاعد

في ملاعب عالمية لاتستغرق عملية الدخول نصف ساعة وكذلك الخروج لما يقارب 100 ألف متفرج، ونحن نعجز عن إدارة 5000 متفرج وتنظيم دخولهم وخروجهم.

كل ذلك قبل أن يفرض الاتحاد الآسيوي شروطه وطلباته.

لم يستمع لهذا الحديث أحد.

وهذا طبيعي فـ (النار ماتحرق إلا رجل واطيها)، فهم يحضرون قبل أن تبدأ المباراة بدقائق تنتظرهم مقاعدهم وحتى لو أتوا قبلها بساعات فستنتظرهم المقاعد والغرف المكيفة وربما البوفيهات المفتوحة.

بالأمس ..

هلل المسؤولون في رابطة الأندية المحترفة وغيرهم وصفقوا لأن الاتحاد الآسيوي لم يعد ينظر إلى أعداد الجماهير كعنصر أساس في معايير التقييم لعدد مقاعد التمثيل في بطولة الأندية الآسيوية، وكأن الأمر يتعلق بمصلحة إدارية وسمعة رابطة وأندية فقط دون النظر إلى (الإنسان) كإنسان له قيمته واحترامه، ويبدو أن هذا القرار سيؤخر التفكير في هذا الأمر أكثر مما هو متأخر.

في زاوية سابقة أشرت إلى تصريح لأحد منسوبي رابطة الأندية المحترفة، أن خلافا بينهم وبين الشركات الراعية للأندية عطل العمل في البوابات الإلكترونية، وأنهم لم يصلوا معهم إلى حل، وأن بوابات ملعب الأمير فيصل لن تعمل قبل أن تكتمل بقية البوابات لجميع ملاعب المملكة.

الشركات مشغولة بالأندية وبمصالحها المادية ومداخيلها.

والرابطة مشغولة بالأندية أيضا ومشاكلها الإدارية والتنظيمية معها.
والجمهوريظل الضحية.
والقضية ليست في بوابات إلكترونية ومقاعد مرقمة فقط، القضية أكبرمن ذلك والحديث عنها يطول ولن ينتهي.
حقيقة نحن لانعجزعن الحل، ولكننا نعجزعن فرض الحل والتوصل إليه.
أتساءل:
أين هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن وضع الجماهير الرياضية في الملاعب؟
والله من وراء القصد.

من المسؤول عن حماية الأنظمة .. نظام الإجراءات الجزائية مثالاً .. (البلاد) تلتقي مع أصحاب العلاقة حول التزام جهات الاختصاص بتطبيق فعلى للنظام

المصدر: جريدة البلاد الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 أكتوبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=110620

مكة المكرمة خالد محمد الحسيني ..

"حماية" الأنظمة الصادرة من "الدولة" يحتاج للكثير من الآراء من أصحاب الاختصاص خاصة إذا ساهمت بعض الجهات في "تعطيل" تطبيق " اللوائح" و"البنود" و"المواد" البلاد التقت مع عدد من أصحاب العلاقة ووقفت على رأيهم حول هذه المشكلة واخترنا "نظام الإجراءات الجزائية - الصادر بمرسوم ملكي رقم م/ 39 في 28-7-1422هـ نموذجاً .. وخرجنا باجتماع بأهمية "صيانة وحفظ" النظام وتطبيقه.

د. الخولي وجهات الضبط

المستشار وأستاذ القانون د. عمر فتحي الخولي المحامي في هيئة حقوق الإنسان المسؤول عن حماية الأنظمة جهات الضبط المعنية بالضبط الجنائي مباحث إدارية - عامة - شرطة - جنائية وليس من شأن الشرطة الحصول على الاعترافات والواجب أن يكون عملها "تحقيق ابتدائي" سواء اعترف المتهم أو لم يعترف ويتم تسجيل الواقعة وإحالة القضية إلى هيئة الادعاء والتحقيق وهي جهة جمع "الاستدلالات".

أين المحاسب؟

يقول د. الخولي لكن للأسف لعدم وجود "مُحاسب" يتم انتزاع الاعترافات بالقوة وهذا مخالف لكل الأنظمة.

نسبة التطبيق

وعن نسبة التطبيق يقول د. الخولي لا تزيد عن 10% لأن بعض القضاة وهيئة التحقيق ورجال الضبط لا يحترمون النظام والواجب أن تحرص جهة إصدار النظام على تطبيقه كما ورد وعدم التلاعب فيه.

د. عالم ومرجعية النظام

المستشار د. باسم عبدالله عالم

المفترض أن تتم حماية النظام من الجهات ذات المرجعية القضائية من حيث التطبيق والتنفيذ والعقوبات في حالة الإخلال لكن للأسف لدينا "اشكالية" كبرى في هذا الأمر حيث إن الإخلال به لم يصاحبه أي "عقوبات رادعة" والقطاع القضائي المفترض عليه حمايته قد تم "تحييده" من جهتين الأولى المحاكم التي تنظر القضايا الكبرى هي محاكم جزائية تخصصية تفتقد للكثير من الأداء القضائي المتعارف عليه والثاني أن الجهة الكبرى هي هيئة التحقيق والادعاء العام التي من المفترض أن تكون "صمام" أمان كبير وهذه غير مستقلة وتتبع للداخلية وهذا منافٍ لأبسط قواعد الخلفية القضائية التي يجب أن يتمتع بها هذا الجهاز ولا يجوز لجهازين بنفس الرئاسة أحدهما يعتقل ويحقق والآخر يحقق ويعاقب .. والنائب العام هو من يرتبط به هذا الجهاز ويكون جهة قضائية منفصلة ورئيسه ليس له مرجعية إلا "الملك".

التطبيق

وحول نسبة التطبيق قال د. عالم في ما يتعلق بالأدلة والاعترافات لا يتم التقيد به للأسف.

لائحة تنفيذية

ومنذ صدور النظام من عشر سنوات ليس له لائحة تنفيذية وما ورد فيه يفسر لصالح الجهة التنفيذية وليس المتهم، وأشار د. باسم إلى أن الثقافة الحقوقية معدومة ولابد أن يكون للمواطن الحق والقدرة في مقاضاة من يخالف النظام وتعويضه.

رئيس لجنة الحقوق في الشورى

من جانبه اعتبر الأستاذ سليمان عواض الزايدي رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى أن " الحكومة" هي التي تحمي الأنظمة وولي الأمر هو الحامي للأنظمة والمثبت لها والداعم لها والحريص على تثبيتها وفق نصوصها .. طالما أن هناك نظاماً يجب أن يطبق ورأس الدولة هو حامي الأنظمة من خلال أجهزة الدولة والجهات الرقابية لكل الأنظمة التي تخرج عن مسارها ولا تطبق بصورة صحيحة أو في حالة وجود تخاذل عند تطبيق النظام.

استغلال النظام

ويضيف الزايدي حان الوقت لأن نفكر جدياً في "تبعية" هذا النظام وأنا ممن يؤيد استغلاله وعدم ربطه بأي جهة ولا تربط جهاز بالإشراف على جهاز.

في الشورى

وقال الزايدي عن ما لديهم في الشورى حول هذا الأمر مؤسسات الدولة بما في ذلك مجلس الشورى مسؤولين عن صيانة الأنظمة وحمايتها ولكل الجهات الحقوقية داخل وخارج الشورى معنية بمتابعة تطبيق الأنظمة والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها سواء حقوق العامل - الطفل- البيئة وغيرها بصفة عامة.

رئيس حقوق الإنسان

القانوني د. حسين الشريف رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إن الحماية النظامية لكل الأنظمة الي تُسن هي السلطة القضائية ولدينا في المملكة نظام القضاء والقضاء الإداري والمطالبة بإلغاء القرارات أو التعويض عن الأضرار لدى ديوان المظالم ونظام الإجراءات الجزائية الضامن فيه الأجهزة القضائية التي في نظام القضاء وأي إجراء في هيئة التحقيق يمكن للقاضي أن يلغيها عندما ينظر في القضية وهذا "صمام" الأمان أما بقية الأجهزة مثل الجمعية فهي مراقبة يتم ايصال المطالب للمسؤول وإعادة الحقوق لأصحابها والجهة الضامنة للحقوق القضاء.

السلطة القضائية

وأضاف د. الشريف أن الضامن لحقوق الإنسان الحقيقي هي السلطة القضائية تسترد الحقوق كاملة والمتضرر يتم إنصافه من القضاء الإداري أو القضاء العادي ودورنا رقابي وراصد لهذه الأوضاع ونحاول مع الجهات التنظيمية إعادة الحقوق قبل الوصول للقضاء.

هيئة التحقيق

وقال إن هيئة التحقيق والادعاء الأصل فيها حماية المواطنين من أي تجاوزات في مرحلة "القبض" وهي الراعية لنظام الإجراءات الجزائية ومن واقع مقارنات مع الإجراءات أتوقع أن التظلمات التي تأتي من هيئة التحقيق والادعاء "قليلة".

نظر القضية

وقال د. حسين إن أكثر ما يصلنا من "تظلمات" عن طول مدة نظر القضية.

انتهاكات

وختم د. الشريف أن ما يحصل من انتهاكات في الشرطة وغيرها من أعمال هيئة الادعاء حسب النظام وهم المناط بهم عدم وجود أي انتهاكات أو تجاوزات.

الزمامي والواقع

المستشار والقانوني الأستاذ عبدالله جهيم الزمامي قال عن سؤال "البلاد" من يحمي نظام الإجراءات الجزائية الجهة المنوطة بهذا النظام تعتبر بالدرجة الأولى هيئة التحقيق والادعاء العام بصفتها هيئة نيابية تحافظ وتحقق الأمن والأمان على أرض "الوطن" وعلى جميع من يعيش عليه سواء مواطن أو وافد أو زائر أو غيره وهي الجهة المخولة رقابياً على الالتزام به وهي النيابة العامة وارتباطها بولي الأمر مباشرة ومنوط بها تحقيق دستور البلاد لأن كل من يخالف الأنظمة العامة والخاصة تتولى التحقيق فيه هيئة التحقيق والادعاء العام.

صدور النظام

وأضاف المستشار الزمامي أن النظام صدر في 1422هـ وأول مادة فيه أنه مرتبط بالملك لكن على أرض الواقع "لا".

نسبة التطبيق

وعن نسبة التطبيق في الواقع قال الزمامي - من 15-20% أقسام الشرط وأقسام الضبط الجنائي عامة وهيئة التحقيق والادعاء العام من 50-60% والمحاكم الجزائية من 40-50% والنظام يتعلق بنسبة كبيرة ففي المحاكم الجزائية والتي هي "المستعجلة" سابقاً.

تصرفات مرفوضة

يقول المستشار الزمامي: إن الشرط - الضبط الجنائي - المخدرات - الأمن العام عامة لا ينظرون إلى "النظام" بل التعليمات والقرارات الخاصة وعند سؤالهم تأتي الإجابة "لدي تعميم".

دورات وتأهيل

وعن الدورات والتأهيل للمطبقين: قال نعم هم في حاجة للتأهيل والاطلاع على نظام الاجراءات الجزائية وفهمه ومن ثم تعطي دورات خاصة بهم لأن علاقتهم مع المواطن والمقيم بشكل كبير وهذا النظام يمثل "دولة" ولا يجوز لمن يحتك بالجمهور أن يكون في غفلة عن النظام.

عدم التطبيق

وعن جزاءات عدم التطبيق يقول الزمامي: لم أر ولم أسمع من هيئة التحقيق والادعاء العام والرقابة والتحقيق صدور قرار منهم بمعاقبة أي جهة أو فرد لم يطبقوا النظام ولم ينفذوه..

التعويض

ويختم الخولي كل حكم صدر بعدم الادانة أو البراءة أو عدم اكتمال الأدلة يحق لصاحبه لطب تعويض معنوي أو مادي.

700 طالبة بدون كتب في القنفذة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ذو القعدة 1433 هـ - 4 اكتوبر 2012م

http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20121004/Con20121004537483.htm

رصد وفد من هيئة حقوق الإنسان ممثلا في فرعه النسائي بمنطقة مكة المكرمة، أمس الأربعاء تأخر إدارة التربية والتعليم بمحافظة القنفذة في تسليم الكتب والمقررات الدراسية لـ 700 طالبة في مجمع مدرسي، ظللن ينتظرن تسليم الكتب لمدة تجاوزت الثلاثة أسابيع.

وكانت الهيئة نظمت زيارة تفقدية لعدة جهات رسمية في محافظتي الليث والقنفذة، شملت السجون والتعليم والمستشفيات، وذلك لمتابعة شكاوى فردية تقدم بها مواطنون عن أداء تلك الجهات.

ورصد الوفد عدة ملاحظات، وأعرب الوفد في تقريره عن تقديره في نفس الوقت لجهود تلك الإدارات وتجاوبها لتحسين الأداء.

وبدأت الجولة في محافظة الليث، بالسجن العام، حيث التقت عضوات الوفد النسائي بالسجينات الأربع اللواتي يقضين عقوبة في السجن، مقابل 90 سجينا في قسم الرجال، ورصد الوفد ملاحظته بعدم كفاية مساحة سجن النساء.

كما زار الوفد مستشفى القنفذة والتقى مديره الدكتور محمد الحازمي ووقف على الحالات التي تقدمت بشكاواها للهيئة ومنها طفل تعرض لخطأ طبي وقت الولادة أدى إلى كسر بالرجلين، كما اطلع على أوضاع الطفلة نوف التي تعاني من إعاقة وتحتاج لأجهزة خاصة بالتنفس تزيد قيمتها على 80 ألف ريال، إضافة إلى بعض الحالات الأخرى.

وأوضحت مديرة المكتب النسائي لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة رئيسة الوفد جواهر النهاري، بأن جولة الهيئة جاءت بتوجيه من المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان في المنطقة مازن بترجي، وهي الثانية لمحافظات وقرى منطقة مكة المكرمة التي تمت جدولتها ضمن جدول زمني محدد، مشيرة إلى أن جميع الملاحظات سيتم رصدها ورفع تقارير عنها.

دار الحماية في أبها تسلم الثلاث شقيقات المعنفات لوالدتهن ..

الرياض" تسهم في حل قضية معنفات عسير

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/05/article773905.html

الرياض - حياة الغامدي

تسلمت السيدة زهية شبلي القحطاني بناتها الثلاث المعنفات من دار الحماية بأبها صباح الاثنين الماضي وغادرت بهن الى مدينة الدمام في اليوم التالي حيث تسكن، بعد انقطاع استمر نحو 19 عاما اثر انفصالها عن زوجها الذي حرمها من رؤيتهن وعنفهن طوال هذه المدة ، وكانت الشقيقات المعنفات احتمين بأنفسهن داخل مستشفى عسير المركزي جراء العنف الممارس عليهن مدة تجاوزت الستين يوما.

وكانت " الرياض" انفردت في وقت سابق بنشر تفاصيل قضية الفتيات بعد أن ظلت ثلاث جهات رسمية تتقاذف مسؤولية حمياتهن ممثلة في الشئون الاجتماعية وهيئة حقوق الانسان ومستشفى عسير المركزي الذي طالب بخروجهن بعد انتهاء مدة علاجهن ، واستمرت في متابعتها حتى تم حل القضية.

وأوضحت القحطاني ل"الرياض" أنها اخيرا احتضنت بناتها بعد 19 عاما من الحرمان والتي تجرعن فيها اقسى انواع الألم والحرمان موجهة شكرها وتقديرها لأمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز على جهوده ووقفته الانسانية معها وتفاعله مع قضيتها وإنصافها كونها امرأة ضعيفة لا حول لها ولا قوة ، وكشفت أن هيئة حقوق الانسان أبلغتها أن صك الولاية ستتسلمه بعد شهر تقريبا .

وذكرت أنه خلال مكوث بناتها داخل دار الرعاية بأبها ذاقت شتى انواع الألم المضاعف وتنقلت بين الدمام وأبها مرات عدة بواسطة النقل الجماعي سابتكو بمسافة تقدر نحو 1500 كلم متر في محاولة منها لإقناع الجهات المعنية بتسليمها بناتها ، كما افادت ابنتها الكبرى أمل ل "الرياض" في اتصال هاتفي أنها لأول مرة منذ 19 عاما نامت بأمن بدون رعب ولا خوف داخل منزل والدتها بالدمام ، مشددة على سعادتها وسعادة شقيقتيها حسناء وعائشة .

وكان أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد وجه بتشكيل لجنة للوقوف على حالة الفتيات في تفاعل مع ما نشرته " الرياض " كما وجه الشئون الصحية بالمنطقة بتوفير كامل الرعاية والدعم لهن وبقائهن داخل المستشفى حتى تنتهي اللجنة من دراسة الحالة ، وبعد الانتهاء من دراسة الحالة وجه أمير عسير بإيداع الفتيات المعنفات دار الرعاية الاجتماعية.

حلقة تعريفية في عسير عن نظام الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 18 ذو القعدة 1433 هـ - 4 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/04/519263

أبها- سارة القحطاني
نظّم فرع هيئة حقوق الإنسان بأبها حلقة تعريفية حول "نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص" صباح الأربعاء الثالث من أكتوبر الجاري، وتهدف الحلقة إلى رفع مستوى وعي الموظفين الحكوميين في الجهات ذات العلاقة بحقوق الإنسان وخطورة الاتجار بالأشخاص.
وذكر عضو مجلس الهيئة والمشرف على الفرع الدكتور هادي بن علي اليامي، أن الحلقة تناولت التعريف بالنظام وبأشكال وممارسات الاتجار بالأشخاص، والأطر النظامية الدولية والمحلية لهذه الممارسات.
وتطرق اليامي إلى الحوار التفاعلي المثمر بين المحاضرين والمشاركين الذين مثّلوا عدة جهات حكومية. مشيراً إلى أن هذه الفعالية هي إحدى البرامج التي تهدف الهيئة من خلالها إلى ترسيخ تعاونها وتواصلها مع المؤسسات العامة والمجتمعية، وتنطوي على تنفيذ استراتيجية الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
وقدم الحلقة كل من المحاضرين أمين عام اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدر باجابر، والمستشار القانوني باللجنة مشاري العتيبي، اللذين قاما بتقديم نماذج متنوعة وقدما شرحا وافيا حول صور الاتجار بالأشخاص وتعريف جريمة الاتجار بهم. وأهمية تكاتف جميع الجهات الحكوميه لمكافحتها .

الشدى : وضع قوانين تشريعية لضبط عمل المرأة بداية القضاء علي جرائم الخادمات

المصدر: جريدة البلاد الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=110770

كتب:فؤاد احمد
حول ظاهرة اعتداء الخادمات على الأطفال بالمملكة،أوضح الدكتور إبراهيم الشدى،عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان وعضو مجلس الشورى، أن الأسرة تعد المسئول الأول عما يحدث من عنف أو تعذيب أو جرائم لأطفالها داخل المنزل، فالأسرة ترتكب خطأ كبيراً حينما تضع أطفالها فى أحضان خادمة وفدت إلى المملكة لتقوم بأعمال منزلية ثم تقوم بتحويلها إلى أهم وظيفة فى الحياة وهى وظيفة التربية التي تحتاج إلى تخصص وخلق وحنان،لاسيما وأن معظم العاملات تأتى من مجتمعات فقيرة ومتخلفة ذات عادات مختلفة عن البيئة التى نعيش فيها،وبالتالي فدور الأم لا ينبغي أن يقوم به أحد غيرها.
وأضاف خلال حواره لبرنامج"نوافذ"على قناة الإخبارية، أن القوانين التشريعية والتنظيمية فى المملكة يجب أن تراعى الجوانب المتعلقة بشؤون الأسرة والطفولة بمزيد من الاهتمام من خلال إعطاء الأم التى تعمل مدى أطول للبقاء مع أطفالها خلال السنوات الست الأولى على الأقل والتى تتشكل فيها 70%من شخصية الطفل وذلك من خلال منحهن أجازات بدون راتب أو إقامة حضانات مخصصة لهذا الغرض، أو غير ذلك من الأفكار التى تجعل الأم قريبة من أطفالها، لاسيما وأن كثير من السيدات لديهن وظائف وفى حاجة إلى العمل لتلبية احتياجات أسرتها المادية.

وذكر الشدي انه قد صدر قرارا من مجلس الوزراء فى هذا الشأن يقضى بأن تكون مرحلة رياض الأطفال جزء من مراحل التعليم بالمملكة إلى جانب مراحل التعليم الأساسية الأخرى، الا انه وللأسف مازال هناك معوقات تمويلية وبشرية وتخطيطية تحول دون تنفيذ هذا القرار، لذا فمن الضروري الإسراع بإنشاء العديد من دور رياض الأطفال أولا ثم إنشاء حضانات فى جميع المواقع التى تعمل فيها سيدات لحفظ حق الأطفال فى التربية الصحيحة.
وتابع أن الدولة تولى اهتماماً كبيراً بالتنمية البشرية والتى تركز على التعليم العام والجامعي والمهنى والتدريبي إلا أنها لا تعطى نفس الاهتمام لأساس التنمية البشرية وهو الطفل والذى يوصف خلال سنواته الأولى بسجين أسرته مما يستوجب وضع الخطط والبرامج التى ترعى حقوق الأطفال منذ الولادة.

إمام المسجد الحرام لـ الشرق الأوسط": سنتعاون مع جهات تربوية للتمكن من تحديد أثر الخطب على المجتمع

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=698667&issueno=12367

جدة: نسرين عمران
قدر الشيخ صالح آل طالب إمام وخطيب المسجد الحرام في مكة المكرمة أن أكثر من «ثلثي» حالات العنف الأسري والتي ترد إلى المحاكم ناتجة بالدرجة الأولى عن تعاطي المخدرات والإفراط في تناول العقاقير الطبية المخصصة للحالات النفسية، إضافة إلى ضعف الوازع الديني.
وحول أثر هذه الخطب على المجتمع بين أبو طالب في حديثه لـ«الشرق الأوسط» أنهم لا يملكون آلية لقياس أثرها في الوقت الحالي إلا أنهم يعتزمون التعاون مع جهات تربوية ليتمكنوا من تحديد ومعرفة أثر الخطب على المجتمع وبحسب ما يلمسونه من تناقل الخطب الاجتماعية والأسرية على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، ومن خلال تعامل الأفراد معهم شخصيا تبين لهم أن لهذه الخطب دورا وأثرا فعالا في تقويم سلوك الأفراد.
وبين آل طالب خلال الندوة التي عقدها فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أمس في الغرفة التجارية الصناعية بجدة، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل والذي يوافق السادس من أكتوبر (تشرين الأول) كل عام، «أن هناك ثقافة متدنية عند بعض شرائح المجتمع فنجد أن الضرب والسباب مألوف لديهم الأمر الذي يؤدي إلى انتشار العنف في هذه الشريحة».
واستطرد آل طالب إمام الحرم: «أنهم كأئمة وخطباء مساجد يقومون بدور كبير في مجال توعية المجتمع بحقوق الطفل والأسرة، كما أنهم يسلطون الضوء على القضايا الاجتماعية المختلفة من خلال المنابر»، مبينا أنهم «يخصصون خطبا خاصة بحقوق الأطفال والنساء».
ومن المنتظر خلال الفترة المقبلة أن تطلق هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة حملة توعوية خاصة للتعريف بحقوق الطفل، وتشمل توزيع مطويات وبروشورات للأسرة المحيطة به، بهدف توعيتهم بكيفية «كسر حاجز الخوف من الإفصاح عن ما يتعرضون له من عنف أو تحرش سواء لفظي أو جسدي».
من جهته بين إبراهيم النحياني مساعد المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، «أن الهيئة تسعى لإقامة تعاونات ولقاءات مع جميع الجهات ذات العلاقة التي تقدم خدمات للطفولة من بينها الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية إلى جانب الشرطة». وردا على التضارب في اختلاف تحديد عمر الطفل حول ما إذا كان يحدد بسن البلوغ أو

18 سنة أو 15 بين عدنان وزان الباحث في مجال الدراسات الإسلامية والذي تناول في أحد كتبه الحديث عن حقوق المرأة والطفل، أن هناك مفارقات واختلافات لدى الدول الغربية في ذلك، مرجعا الأمر إلى ضوابط مادية وليس تشريعية أهمها أن هذا التحديد يسمح للطفل إذا ما تجاوز عمر الطفولة، وأن يصبح راشدا ومكلفا ويمكنه أن يدخل الحانات وينتقل من دور الجنحة إلى دور الحركة، مبينا أن هذه الضوابط هي التي دفعت الدول الغربية للتبديل والتعديل، أي أنه تم رفع سن الطفولة في عدد منها الدول من سن 15 إلى 18.

وقد كشفت إحصائية صادرة مؤخرا عن هيئة حقوق الإنسان ارتفاعا في نسبة العنف الأسري محليا بلغت نحو 45 في المائة، الأمر الذي دفع بعض الاختصاصيين والجمعيات الأسرية إلى الدعوة بقيام حملة وطنية للتوعية بهذا الأمر.

كما أكدت مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري عن رصد أكثر من 500 حالة عنف ضد الأطفال في 2011 بزيادة كبيرة عن الحالات المسجلة لديهم في العام الذي يسبقه إذ بلغت 292 حالة، لافتة إلى أن السجل الوطني لحالات إساءة المعاملة وإهمال الأطفال في السعودية بالقطاع الصحي سجل زيادة تقارب الضعف في عدد حالات العنف ضد الأطفال مقارنة بـ2010.

حلقة حقوقية" حول الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121007/Con20121007538308.htm

يحيى الفيفي (أبها)

نظم فرع هيئة حقوق الإنسان في أبها أمس الأول، حلقة تعريفية حول نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، وخطورة الاتجار بالأشخاص واستهدفت الموظفين الحكوميين في الجهات ذات العلاقة بالهيئة.

وذكر عضو مجلس الهيئة والمشرف على الفرع الدكتور هادي بن علي اليامي، أن الحلقة هدفها رفع مستوى وعي موظفي الدولة، وتناولت أشكال وممارسات الاتجار بالأشخاص والأطر النظامية الدولية والمحلية لهذه الممارسات.

وتطرق اليامي، إلى الحوار التفاعلي المثمر بين المحاضرين والمشاركين الذين مثلوا عدة جهات حكومية، مشيرا إلى أن الفعالية تأتي في إطار البرامج التي تهدف الهيئة من خلالها إلى ترسيخ تعاونها وتواصلها مع المؤسسات العامة والمجتمعيه، وتنطوي على تنفيذ استراتيجية الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وحاضر في الحلقة كل من أمين عام اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدر باجابر والمستشار القانوني في اللجنة مشاري العتيبي، حيث قدما نماذج متنوعة وشرحا وافيا حول صور الاتجار بالأشخاص، وأهمية تكاتف جميع الجهات الحكومية لمكافحتها.

الجلد والسجن ونزع الحضانة.. عقوبات معنفي الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=116316&CategoryID=3

جدة: نسرين نجم الدين

أكد الإمام والخطيب بالحرم المكي الشريف قاضي المحكمة الجزئية الشيخ صالح بن محمد آل طالب أن الحكم الشرعي لتعنيف الطفل يصل إلى الجلد والسجن ونزع الحضانة.

وقال في ورقة عمل قدمها في حلقة نقاش بعنوان "حقوق الطفل ودور وسائل الإعلام"، الذي نظمه أمس في مقر الغرفة التجارية بجدة -المكتب النسائي لهيئة حقوق الإنسان بفرع منطقة مكة المكرمة- إنه بحسب المادة الأولى لدستور المملكة المبني على الكتاب والسنة فإن الطفل لا يحاسب ولا يحكم عليه حتى في الحدود الشرعية، وإن مناط التكليف في القضاء السعودي يدور حول البلوغ وهو التكليف الشرعي في تحمل الواجبات وتحقق العقوبة، فإن كان بالغا فإنه مكلف شرعا ويحاسب قانونا وشرعا.

وأوضح آل طالب أنه اطلع على قضية رجل يعمل في السلك الدبلوماسي وحاصل على شهادة تعليم عالٍ، وكان يعذب طفلته ذات الـ 12 سنة ويربطها ويجلدها بالسوط، وحكم عليه بالسجن والجلد ونزع الحضانة. ونبه الشيخ إلى أساليب أخرى من التعنيف يتساهل فيها بعض الآباء والأمهات والمربين، وهي أساليب الصراخ في وجوه الأطفال وتهديدهم وكثرة التعنيف اللفظي، معتبرا أن ذلك من أنواع العنف الشديد ويورث نفسية مضطربة وينشئ إنسانا ضعيفا وإن كان موهوبا، متمنيا ألا تصل حالات العنف النفسي إلى المحاكم، بأن يراعي الآباء والمربون تصرفات الطفل التي تمليها سن الطفولة، وقال إن الله رفع عن الأطفال أساليب التكليف فلابد لنا أن نرفع عنهم أنواع التعنيف.

وحول آليات التعامل مع الأحداث والفتيات، أفاد بأن التوجيهات السامية الموجهة إلى وزارة العدل قضت بأن يحاكم الأحداث في دار الأحداث، وأن تحاكم الفتيات في دار الفتيات، حيث حرصت الدولة على أن لايضطر الحدث أو الفتاة إلى أن يؤخذ إلى المحاكم حفاظا على وضعهم النفسي والاجتماعي، فهم لا يخرجون من الدار ولكن القاضي يأتي إلى الدار التي هي بمثابة مدرسة، وإن ذلك يتبع عدم نظامية تقييد الحدث أو الفتاة في الدار إلا أن يكون أمر طارئ كأن يكون حدث فقد عقله بسبب تعاطي المخدرات أو غيره.

ومن جانبه، أوضح المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان مازن بترجي أن مبادئ حقوق الطفل التي صادقت عليها وانضمت لها المملكة تتلخص في عدم التمييز وتضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل، وتتلخص في الحق في النماء والحق في الحياة، مشيرا إلى أن من أهم حقوق الطفل، حق الطفل في إثبات نسبه، وحقه في التوجيه والتعليم وفي الحضانة والرعاية الاجتماعية.

الشدى : وضع قوانين تشريعية لضبط عمل المرأة بداية القضاء علي جرائم الخادمات

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=110770

كتب:فؤاد احمد

حول ظاهرة اعتداء الخادمات على الأطفال بالمملكة،أوضح الدكتور إبراهيم الشدى،عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان وعضو مجلس الشورى، أن الأسرة تعد المسئول الأول عما يحدث من عنف أو تعذيب أو جرائم لأطفالها داخل المنزل، فالأسرة ترتكب خطأ كبيراً حينما تضع أطفالها فى أحضان خادمة وفدت إلى المملكة لتقوم بأعمال منزلية ثم تقوم بتحويلها إلى أهم وظيفة فى الحياة وهى وظيفة التربية التي تحتاج إلى تخصص وخلق وحنان،لاسيما وأن معظم العاملات تأتى من مجتمعات فقيرة ومتخلفة ذات عادات مختلفة عن البيئة التى نعيش فيها،وبالتالي فدور الأم لا ينبغي أن يقوم به أحد غيرها.

وأضاف خلال حواره لبرنامج"نوافذ"على قناة الإخبارية، أن القوانين التشريعية والتنظيمية فى المملكة يجب أن تراعى الجوانب المتعلقة بشؤون الأسرة والطفولة بمزيد من الاهتمام من خلال إعطاء الأم التى تعمل مدى أطول للبقاء مع أطفالها خلال السنوات الست الأولى على الأقل والتى تتشكل فيها 70%من شخصية الطفل وذلك من خلال منحهن

أجازات بدون راتب أو إقامة حضانات مخصصة لهذا الغرض، أو غير ذلك من الأفكار التى تجعل الأم قريبة من أطفالها، لاسيما وأن كثير من السيدات لديهن وظائف وفى حاجة إلى العمل لتلبية احتياجات أسرتها المادية.
وذكر الشدي انه قد صدر قرارا من مجلس الوزراء فى هذا الشأن يقضى بأن تكون مرحلة رياض الأطفال جزء من مراحل التعليم بالمملكة إلى جانب مراحل التعليم الأساسية الأخرى، الا انه وللأسف مازال هناك معوقات تمويلية وبشرية وتخطيطية تحول دون تنفيذ هذا القرار، لذا فمن الضروري الإسراع بإنشاء العديد من دور رياض الأطفال أولا ثم إنشاء حضانات فى جميع المواقع التى تعمل فيها سيدات لحفظ حق الأطفال فى التربية الصحيحة.
وتابع أن الدولة تولى اهتماماً كبيراً بالتنمية البشرية والتى تركز على التعليم العام والجامعي والمهنى والتدريبي إلا أنها لا تعطى نفس الاهتمام لأساس التنمية البشرية وهو الطفل والذى يوصف خلال سنواته الأولى بسجين أسرته مما يستوجب وضع الخطط والبرامج التى ترعى حقوق الأطفال منذ الولادة.

الشرطة تتسلّم القضية والجاني مازال مجهولاً

"حقوق الإنسان" تقف على حالة الطفل اليمني المحروق

المصدر: جريدة سبق الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/sRofde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
وقف مساء اليوم فريقٌ من هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، على حالة الطفل اليمني سعيد علي إبراهيم " 14 شهراً"، والذي يرقد حالياً بقسم الحروق بمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، إثر تعرضه لحرق مكواة.
وقالت مديرة المكتب النسائي بالهيئة، جواهر عبدالعزيز النهاري، إن المشرف العام على الهيئة بالمنطقة، مازن بترجي، وجّه بإيفاد فريق لمعاينة الحالة.
وأوضحت لـ "سبق" أن الفريق وقف وحمل عدة أمور في غاية من الأهمية، مبيّنة أن الهيئة ستقوم بدراستها مع الجهات الأمنية.
وأشارت إلى أن لجنة تحقيق من الشرطة حققت في الموضوع، واعتبرت القضية جنائية، مضيفة أن الجاني مازال غير معروف حتى اللحظة.
وكانت والدة الرضيع ناشدت مسؤولي الصحة لنقل طفلها إلى غرف المستشفى وصونها من التكشف غير المقصود أمام مراجعي الطوارئ كونها ما زالت تقضي عدتها الشرعية لوفاة زوجها ووالد رضيعها منذ نحو ثلاثة أشهر، موضحة أن كثرة الإرهاق تجعلها تغفو أمام المراجعين بلا قصد، معبّرة عن صدمتها بعدما شاهدت اليوم بعض الصغار يصورون رضيعها الذي كانت شقيقته الكبرى قد شوهت وجهه بمكواة ملابس.

نساءٌ على حافةِ الـهَاوِية !!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/406224

بدر أحمد كريم

«26 % من السجيناتِ السعوديات الـمُفْرَجِ عنهنَّ، يَعُدْنَ للجريمة، بسبب عدم تَقَبُّل المجتمع لـهنّ، وذاك يُعَدُّ تراكماً زمنياً، لا يمكنُ الخلاصُ منه، ويجبُ أنْ لا نتغاضَى عنْ أنّـهُنَّ يفتقدْنَ التأهيل، الذي يساعدهنّ على الاندماج في مجتمعهنَّ»
(صحيفة المدينة المنورة، 3 ذو القعدة 1433هـ، ص 3) معلومة خطيرة، كشفَ عنها استشاري حقوقي معروف (د. عمر الخولـي) عن سجيناتٍ سعوديات يَعِشْن على حافّةِ الـهاوية ويواجهن مصيراً يُلْقِي بـهنّ في غياهب الـجُبِّ، والـجُبُّ لم يعد الآن مجهولاً، ولكنه بات بحراً من المآسي، مسؤوليته تقع على جهات بعضها تخلى عن نساء، لـهن حقوق وعليهن واجبات، فإذا أخذْن حقوقهن فبوسعهن أداء واجباتـهن، والعكس صحيح، أوضاعهن لا تليق، ومن المعيب حقا أن يعانين ما يعانين، دون أن تتدخل جهة ما، لحمايتهن مما يتعرضن له من مشكلات، ليس أولـها رفض المجتمع لـهن، وليس آخرها، افتقادُهُنّ للتأهيل، الذي يساعدهن على الاندماج في المجتمع، هل يعقل ألا يتوافر لـهن التأهيل المناسِب، للعودة للحياة، وحِفْظ ماء وجوههن من أنْ تراق على الأعتاب؟ ألا يمكن إنشاء مكاتب استشارية لمعالجة أوضاعهن؟ أليس من الممكن إنشاء مكاتب للضمان الاجتماعي، وحقوق الإنسان، داخل مراكز السجون النسائية؟ ألا يعلمُ أحدٌ من المسؤولين المعنيين أن بعضهن يَعُلْنَ أطفالاً، ويتامى، وفقراء، ومحتاجين؟ أطرح الأسئلة، وقد فَرَغْتُ من قراءة نتائج ملتقى فرع حقوق الإنسان في محافظة جدة، أشرفَتْ عليه سيدةٌ فاضلة اسمها «جواهر بنت عبد العزيز النهاري» وتابَعَتْ وقائعَهُ هذه الصحيفة، ومنه طرحْتُ الأسئلة، لاقتناعي بأن أوضاع هذه الشريحة المجتمعية المهمة، في حاجة إلـى إصلاح كامل، والخشية كل الخشية، أنْ يَنْسَقْنَ إلـى مزالق خطيرة، تـأثيراتـها السلبية تعرضهن لنتائج لا تُحْمَدُ عقباها، ليس عليهنَّ فحسب، بل على مجتمعهنّ، ووطنهنّ.
هل سَمِعَتْ الجهاتُ المعنية، جَرَسَ الإنذار الذي قَرَعَهُ الحقوقي عمر الخولي «إنّ المرحلة الأهم، والحقَّ الأهَمَّ لحقوق السجينات هي: مرحلةُ الخروج لبيئةٍ تَقْبَلُها، كما يجب أن يكون» إن المشكلة تكمُن كما قال الرجُل في «أنظمةٍ نَمْلِكُ تغييرها»!! «قوانينَ اجتماعيةٌ بُنِيَتْ مع الوقت»!! و»مجتمع يتّصِفُ بالصِّفة القبَلِيّة»!! و»كثير من العوائل، لا تتقبّل السجينةُ بعد خروجها».!!
صعبةٌ هي الحياة، حين يفتقدُ الإنسان في أيِّ مجتمعٍ كان، شبكة الأمان الاجتماعي «ولـمْ أرَ في عيوبِ الناسِ عَيْباً/ كَنَقْصِ القادرينَ على التّمَام».

هيئة حقوق الإنسان تبدأ جولاتها لتفقد أحياء جدة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/09/526078

جدة – تهاني البقمي
بدأت هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة جولاتها على الأحياء في جدة أمس ، ذلك لتحسين أحوال المواطنين بيئياً وأمنياً وصحياً.
وقال المشرف العام على الهيئة مازن بترجي إن الهيئة أعدت برنامجاً وخطة عمل على مدار العام لمتابعة الأحياء، مشيرا إلى أنه سيتم من خلال لجنة الأحياء تحقيق عدة أهداف أهمها رصد التعديات وانتهاكات حقوق الإنسان داخل الأحياء، من النواحي الصحية والبيئية والتعلمية وحفظ الكرامة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التواصل مع مراكز تلك الأحياء إن وجدت.
وأشارت مديرة المكتب النسوي في فرع الهيئة جواهر النهاري أن حل المشكلة يعتمد على ثلاثة محاور: الأول تحسين أحوال الوطن في مرحلتها الأولى والمحور الثاني تنفيذ خطة العمل من خلال مسارات اللجنة (تجميع معلومات المعاينة الميدانية – رفع الطلبات لجهات الاختصاص وإعداد التقارير ومرحلة المعالجة والتعديل وذلك وفق فترة زمنية موضحة في الخطة وقابلة للتعديل)، أما المحور الثالث وهو مرحلة المتابعة وإيجاد الحلول الدائمة على مستوى المنطقة.
وسيشارك في انطلاقة اللجنة اليوم باحثات من القسم النسوي بقيادة مديرة القسم بالهيئة.
وقالت النهاري لـ«الشرق» إن محافظة جدة قسمت إلى بلديات وتم البدء ببلدية الجنوب وصولا إلى بلدية ثول، وفي بلدية الجنوب بدأنا بتجميع المعلومات من كيلو 14 وصولا إلى مشروع الأمير فواز، وتجميع المعلومات يكون من خلال الزيارة الميدانية والاتصال بالمسؤولين.
ولفتت إلى أنهم لاحظوا وجود مركز صحي واحد يخدم حي كيلو 14 وهو ما سبب عليه ضغطا كبيرا من قبل المراجعين، إضافة إلى صغر حجم المركز وقلة العاملين فيه.

المرأة ريشة في مهب النظام !!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009538936.htm

عزيزة المانع

النساء في بلادنا على اختلاف أنواعهن، متعلمات أوجاهلات، غنيات أوفقيرات، كبيرات أوصغيرات، هن جميعهن في عين المجتمع (نساء) يطبق علهن نظام وضعي موحد يجردهن من جميع وجوه القوة التي يمكن لهن أن يتسلحن بها في مواجهة ما يقابلهن من مشكلات ومتاعب الحياة. ففي المحاكم تأتي النساء في المرتبة الثانية، حيث تكون الأولوية للرجل الذي له حق الولاية على المرأة والتوكل عنها والتعريف بها والتكلم باسمها، وفي داخل الأسرة تأتي النساء في المرتبة

الثانية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف وحق الاعتراض، فالمرأة عرضة لأن تعضل مكرهة، أو تزوج رغم إرادتها، أو تطلق وما درت، أو تسلب أموالها وما علمت، كما أنها عرضة للتعنيف بدنيا ونفسيا. والمرأة كذلك ضحية دائمة للتمييز ضدها وللمماطلة في تنفيذ أحكام قضائية صادرة لمصلحتها أو غير ذلك من أشكال الأذى.

هذا السلب لصلاحيات المرأة بقوة النظام، جعلها في العجز (كالأشياء) التي هي في حاجة إلى من يقدم الحماية لها ويرعى شؤونها ويدافع عن حقوقها. وفي مجتمعنا المدني الحديث أنشئت هيئات متخصصة من أجل حماية بعض الأشياء مثل هيئة حماية الحياة الفطرية وهيئة حماية البيئة وهيئة مكافحة الفساد لحماية النزاهة وهيئة حقوق الانسان لحماية الحقوق الانسانية وغيرها. وهذه الهيئات هي وإن تفاوتت في ثمرتها ودرجة نجاحها في أداء الدور المناط بها إلا أنها جميعها تظل تعبر عن اعتراف المجتمع بالحاجة إلى وجود جهة ذات صلاحيات وإمكانات وصوت مسموع تتولى مسؤولية حماية (الأشياء) المهددة بالاعتداء عليها والعاجزة عن حماية نفسها.

إذا كانت هيئات الحماية في أغلبها قد أنشئت من أجل حماية الأشياء وليس البشر، فإن النساء في بلادنا، بعد أن جعلتهن بعض الأنظمة الوضعية في العجز كالأشياء، بتن أولى بالحماية منها، فما هو معمول به الآن من أنظمة تتعلق بشأن ولاية الرجل على المرأة وتمكينه نظاما من التحكم في الشؤون الشخصية الخاصة بها كاستخراج جواز السفر أو تجديده أو استئجار منزل أو الالتحاق بالدراسة أو العمل أو ما شابه ذلك، يجعل المرأة مسلوبة القوة وفي الوقت نفسه يفتح أبوابا للرجال يلجون منها بيسر لظلم المرأة بالابتزاز والتسلط والحرمان من الحق، متى كانوا لا يملكون الضمير ويفتقدون التقوى.

ومن هذا المنطلق فإني أجد النساء في حاجة إلى إنشاء هيئة خاصة بهن باسم (هيئة حماية المرأة) يكون من أبرز أهدافها حماية المرأة من العنف والظلم والتمييز والابتزاز وغير ذلك من صور التعدي، بحيث تجد المعنفات ونزيلات دور الرعاية والمطلقات تعسفيا والمهجورات والمعضولات وغيرهن، يجدن عند هذه الهيئة ما يحتجن إليه من الحماية والدعم والمساندة..

وهنا أوجه شكري الجزيل للدكتور الفاضل عبدالعزيز العلي النعيم الذي يمدني من حين لآخر ببعض أفكاره وتأملاته التي كان أحدها رؤيته لحاجة المرأة في بلادنا إلى مجلس يرعى شؤونها.

السعوديون أولى!

المصدر: جريدة الوطن السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 اكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13790

محمد الفهيد

أنتجت هيئة حقوق الإنسان في السعودية فيلما قصيرا بعنوان "علاقة السعوديات بعاملات المنزل" من ضمن سلسلة أفلام ستنتجها الهيئة عن نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة تحت مشروع تبنته يحمل اسم (لأني مسلم) يشرف عليه فريق تنفيذي من السعودية وجنوب أفريقيا ولبنان وبريطانيا. هذا الكلام جميل حتى الآن، ولكن يبدو تعامل الهيئة إعلاميا مع موضوع حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالجانب التلفزيوني فقيرا جدا. السؤال الذي يطرح الآن: لماذا تنتج الهيئة فيلما عن عاملات المنازل؟ ولماذا يكون باكورة إنتاجها هذا الفيلم؟ وإذا ما عدنا إلى الأرشيف الصحفي في أي وسيلة إعلام سعودية سنجد حتما أن هناك كثيرا من الجرائم التي ارتكبتها عاملات منزليات وبعضها تعجز الألسن عن وصف بشاعته، مثل جريمة مقتل الطفلة "تالا" على يد عاملة ظهرت في مقابلة تلفزيونية لتقول للرأي العام إنها "غير نادمة على فعلتها"! إنتاج أفلام توعوية أمر جيد وأنا مع الهيئة في ذلك، لكن لا بد أن تقوم أيضا بدورها في الدفاع عن حقوق الإنسان السعودي لدى البلدان التي تستقدم منها العاملات المنزليات. خاصة أن الإعلام في تلك الدول يتناول بعض الحوادث الفردية ومن ثم يعمم على أن معاملة العاملات في السعودية تحتاج إلى إعادة نظر، بينما الواقع غير ذلك تماما، فهناك أسر

سعودية عانت الأمرين من العاملات بدءا من جرائمهن وانتهاء بهروبهن وانضمامهن إلى عصابات ترويج العاملات في كل مكان. وفعلا نتمنى من الهيئة أن تساعدنا في هذا الجانب وتباشر دورها بشكل كبير في هذه الدول ليعرف المسؤولون فيها طبيعة ما يحدث بالفعل.

وكم كنت أتمنى أن ساهمت وزارة العمل في هذه السلسلة من الأفلام بل كنت أتوق إلى أن أرى وزارة العمل تذهب إلى الدول المعنية بالشأن نفسه، خاصة في موضوع العاملات المنزليات، وتصحيح الصورة التي رسمها الإعلام في هذه الدول.

إن ما حدث لتالا هو جريمة تناقلتها كل الفضائيات فما بالكم بقضايا أخرى لم تظهر على السطح أو تناولتها بعض وسائل الإعلام على استحياء، ونعرف أنها تنوعت بين القتل والاعتداء والتهديد والسرقة والسحر ومحاولات الاختطاف ناهيك عن الهروب والانضمام إلى عصابات خطيرة تديرها عمالة مجهولة.

أتمنى أن تفتح القضية أذهان القائمين على الهيئة بضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان السعودي أولا!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مواطن يشتكي طاقم حضانة للشرطة بعد إخراجه إبرة من رأس مولوده

المصدر: جريدة الشرق السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/06/521507

عرعر – خلف بن جويبر

لجأ مواطن في مدينة عرعر إلى مركز شرطة الخالدية بعد أن استخرج إبرة من رأس مولوده الذي لم يتجاوز شهرا، كانت ممرضات قد نسينها مغروسة في رأس الطفل بعد خروجه من الحضانة ومغادرته المستشفى بعد كادت أن تودي بحياته.

ووفقا للمواطن سالم العنزي الذي وثق عملية إخراج الإبرة من رأس طفله بمقطع مصور، فإن الأطباء الذين باشروا ولادة الطفل في 25 من شهر شوال الماضي، قرروا إدخاله العناية الخاصة في الحاضنة بعد رصدهم ملاحظات طبية عليه تعرف بـ(الإصفرار)، وبعد عشرين يوما قرروا إخراجه، حيث توجه به والده مع أسرته يوم الإثنين الماضي إلى أحد المستشفيات الشهيرة في الرياض (تحتفظ الشرق باسمه) وقام أحد الأطباء فيها بفحص المولود مؤكدا أنه يعاني سوء التغذية، ووصف له بعض المكملات الغذائية فقط، وبعد توجه الأسرة إلى مطار الملك خالد لاحظوا وجود انتفاخ بسيط أسفل رأسه، ليتبين أنه بسبب إبرة طبية كانت مغروسة في جسده منذ وجوده في الحضانة.

من جهته أوضح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة الحدود الشمالية العقيد بندر الأيداء أن موطنا حضر لمركز شرطة الخالدية في عرعر يدعي استخراج جزء من إبرة مغذي من رأس ابنه حديث الولادة، ويتهم الطاقم الطبي في أحد المستشفيات بنسيانها مغروسة في رأسه بعد إخراجه منها، مضيفا أنه ستتم إحالة القضية لجهة الاختصاص للنظر فيها والكشف عن ملابساتها والتأكد من صحتها.

وفي ذات السياق، أوضح المتحدث الإعلامي في صحة الحدود الشمالية فهد الشمري أنه في حالة تقدم المواطن بشكوى رسمية للشؤون الصحية فستتم إحالة الموضوع إلى لجنة المخالفات الطبية للنظر فيها، مستدركا أنه في حال تقدم بالشكوى لجهة أمنية فإننا نمتنع عن التصريح.

عسيري: قضايا أمنية وجنائية وراء توقيف السعوديين.. والسفارة تتابع أوضاعهم

اليعقوب لـ الشرق: 11 سجيناً سعودياً في لبنان بينهم سبعة متهمون بالانضمام إلى "فتح الإسلام"

المصدر: جريدة الشرق السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/06/521493

الدمام – سحر أبو شاهين

كشف مسؤول شؤون الرعايا السعوديين في سفارة المملكة في بيروت وليد اليعقوب، في تصريح لـ «الشرق» عن وجود 11 سعودياً في السجون اللبنانية، منهم سبعة سعوديين متهمين بالانتماء إلى تنظيم «فتح الإسلام»، ألقي القبض عليهم على خلفية أحداث «نهر البارد» عام 2007م، وبيّن أن واحداً منهم صدر حكم بحقه، فيما مازال الستة الآخرون ينتظرون محاكمتهم مع 120 موقوفا، للسبب ذاته، من جنسيات أخرى.

وبيّن اليعقوب أن من بين الموقوفين اثنين في قضايا مخدرات، وواحد متهم بالضلوع مع عصابة في سرقة السيارات وبيعها، وآخر متهم بتزوير الذهب في لبنان، وتتراوح محكومياتهم بين 1 إلى 5 سنوات، لافتا إلى أن أيّاً منهم لن يفرج عنه هذا العام لعدم انتهاء محكومياتهم. ونوه إلى أن مندوبا من السفارة يزورهم مرتين أسبوعياً للوقوف على أحوالهم ومتابعة أوضاعهم. وقال إن زيارة أهالي المساجين لهم متاحة، ومَن لا يتمكن من تحمل تكاليف الزيارة مادياً توفر له السفارة التذكرة والمسكن بعد تحديد موعد الزيارة، ويحق للمساجين الحصول على الأغراض التي يجلبها لهم ذووهم من احتياجات شخصية.

من جهته أكد سفير المملكة في بيروت علي عواض عسيري، أنه لم يتم توقيف سعوديين في لبنان خلال العامين 2011 و 2012، وأن جميع الموقوفين تم القبض عليهم في فترة سابقة على خلفية قضايا أمنية وجنائية، مشيراً إلى أن السفارة تتابع أوضاعهم بشكل مستمر مع السلطات اللبنانية عبر محاميها من الناحية القانونية وما يصير إليه موضوع محاكمتهم، وعبر موظف دبلوماسي من قسم شؤون السعوديين، الذي يزورهم بشكل دوري للاطلاع على أوضاعهم، وتوفير العناية الطبية اللازمة لهم، إضافة إلى تسليمهم بعض المساعدات المختلفة لاحتياجاتهم الشخصية.

الأمانة": على المتضررين الإبلاغ فوراً

مواطنون في الأحساء: حُرمنا من فتح شبابيك منازلنا لتجديد الهواء بسبب كثافة الأدخنة المنبعثة من المطاعم ومغاسل الملابس

المصدر: جريدة الشرق السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/06/521053

الأحساء – عبد الهادي السماعيل

قال أهالي المنازل الواقعة بجوار المطاعم ومغاسل الملابس في الأحساء، إنهم محرومون من فتح الشبابيك لتجديد الهواء بسبب كثافة الأدخنة التي تنبعث من مداخنها ليلا ونهارا، وقالوا إنها أصبحت مصدرا رئيسا لتلوث البيئة، محذرين من خطورة الدخان المنبعث من المداخن، مشيرين إلى أنه لا يقل خطراً عن دخان عوادم المركبات وأدخنة المصانع.

وأضافوا أنهم طالبوا الجهات المختصة بنقل تلك المطاعم والمغاسل بعيدا عن التجمعات السكنية أسوة بالمصانع، مفيدين أن الأدخنة أصبحت تدخل إلى داخل بيوتهم عبر فتحات المكيفات، مما يتسبب في مضايقتهم صحيا وخاصة الأطفال وكبار السن، مؤكدين أن أحياءهم تختنق من بعد صلاة الظهر حتى ساعة متأخرة من الليل بسبب المداخن التي تبث سمومها، مطالبين بنقل تلك المطاعم إلى مكان ناءٍ بعيداً عن الأحياء مع إلزامها بتوصيل الطلبات إلى الأحياء وذلك للحفاظ على البيئة وصحة الناس. وفي جولة لـ «الشرق» قال مرتادو تلك المطاعم، إن دور البلدية يقتصر على منتجات المطاعم دون النظر إلى ما تقترفه من اعتداء على البيئة عبر المداخن التي تتسرب منها العوادم السامة.

إلى ذلك، بيّنت أمانة الأحساء لـ «الشرق» أن الجولات الرقابية التي تنفذها الأمانة ممثلة في الإدارة العامة لصحة البيئة بشكل دوري على المطاعم والمطابخ تتضمن الكشف على المنتجات والاشتراطات الصحية، لكن جميع البنود لا تلزم الكشف على المداخن، وطالبت الأمانة بضرورة التواصل من قبل المواطنين بضرورة الإبلاغ عن مخالفات محال الصحة العامة، وكذلك تسجيل ملاحظاتهم على الرقم المخصص لذلك وهو 940، مشيرة إلى أن جميع البلاغات أيّاً كانت صورها يتم التعامل معها بشكل مباشر وفق إجراءات محددة، ويتم اتخاذ القرار المناسب مع كل بلاغ يتقدم به المواطنون.

التحقيق مع مؤسسة استغلت أسماء عسكريين في السعودة

المصدر: جريدة الشرق السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/06/521657

القصيم – فهد القحطاني
بدأت شرطة محافظة عنيزة التحقيق مع صاحب مؤسسة متهم باستغلال أسماء أعداد كبيرة من العسكريين وحراس أمن تابعين لعدد من الشركات بالقصيم وتسجيلهم على أنهم يعملون لديه وذلك للتحايل على نظام السعودة والاستفادة من المزايا التي يوفرها. وكانت «الشرق» قد نشرت عن المتضررين في الأيام الماضية وكان آخرها أمس.

تفاوت التعليم" مع التطبيق"!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ذو القعدة 1433 هـ - 4 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/04/article773509.html

إعداد- منى الحيدري
أوضح "د. راشد العبد الكريم" -رئيس الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية- أن من القواعد الأساسية والتقليدية في التربية هي التناسق بين ما يتلقاه الطفل من توجيهات، وبين ما يراه من سلوك لدى الكبار؛ ولذلك فالتربية بالقدوة من أقوى أساليب التربية في كثير من الثقافات وعلى مر القرون، مشيراً إلى أنه كلما كان هناك توافق بين ما يراه الطفل وبين ما يسمعه من توجيهات كان أثر التربية أعمق وأدوم.
وقال إن التفاوت بين الأمرين -ما يراه وما يسمعه- يُضعف أثر العملية التربوية، بل ربما يحدث آثارا عكسية، مثل أن ينشأ الطفل على جواز الازدواجية في الموقف أو النفاق؛ بحيث يرى أنه من المتاح أن يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر، كما أن مثل هذا التناقض في التعامل مع الأطفال قد يُفقدهم الثقة بمن حولهم والمؤسسات التربوية مثل البيت والمدرسة؛ لأنه لا يستطيع أن يفرق بين ما يجب عليه أن يُصغي له سواء الأقوال أم الأفعال.
وأضاف أن من الأشياء الأساسية التي يتربى عليها الطفل السوي هي المبادئ، ووجود التناقض بين القول والفعل من جانب المربي سواءً في البيت أو المدرسة يجعل من الصعب تربية الأطفال على مبادئ محددة؛ فهي تعني التطابق بين السلوك في المواقف ذات الظروف المتشابهة، لكن التناقض في ذلك يجعل الطفل يفقد الثقة بالمبدأ ذاته، عندما يرى الكبار -خاصة من يحترمهم ويرى أنهم قدوة له- يتناقضون في ذلك، منوّهاً أن الواقع يمثل التناقض بين ما يسمعه الطالب في المدرسة غالباً من مبادئ مثالية وأخلاقية وما يشاهده سواء في البيت أو في الشارع من سلوكيات تناقض هذه المبادئ، مما جعل ذلك من أبرز التحديات التي تواجهها المدرسة والمربون بشكل عام، مما جعل التربية الأخلاقية والقيمية لدينا أقل بكثير مما نطمح له، وبالتالي تفرز ما يعاني منه التربويون من الفجوة بين ما يتعلمه الطلاب وبين ما يمارسونه فعلاً.
وأشار إلى أن من أهم أسباب تشرّب الأطفال للسلوك الحسن والمبادئ القويمة أن يروا تلك الأشياء أكثر الأوقات واقعاً معاشاً فيمن حولهم، وليس فقط حديثاً يُلقى عليهم في المجالس أو في الفصول، ثم لا يطبق بعد ذلك، بل يمارس نقيضه.

رئيس مكافحة الفساد يفسر آلية تعامل "نزاهة" مع البلاغات ويشيد بالحراك الثقافي في مواجهة هذا الخطر

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/05/article773761.html

الرياض - أسمهان الغامدي

يشرح الأستاذ محمد الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كيفية التعامل مع البلاغات ، ووسائل استقبالها والإجراءات التي تتخذها (نزاهة) مع ما يرد من المواطنين، أو يتم اكتشافه من مخالفات إدارية ومالية منطوية على فساد، إضافة إلى علاقة الهيئة بالجهات الرقابية والمنظمات الدولية ، وذلك مساء غد في النادي الأدبي بالرياض ، ضمن محاضرة يلقيها بعنوان (النزاهة ... ومعركة الفساد)

وسيسلط الضوء على منطلقات، وأهداف ،ووسائل الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وإيضاح المهام والاختصاصات الواردة في التنظيم الخاص بالهيئة

من جهة أخرى أكد الشريف: أن الفساد بكافة صوره وأشكاله من الظواهر السلبية التي تعاني منها دول العالم كافة ،وتسعى إلى محاربتها، وإيجاد بيئة نزيهة من شأنها المحافظة على المكتسبات الوطنية، وإنجاح محاور التنمية الشاملة في جميع المجالات. مشيراً إلى أن مسئولية التصدي لهذا الوباء، وغرس قيم النزاهة، وإشاعتها، هي مهمة مشتركة بين مؤسسات وأجهزة الدولة الحكومية والخاصة، وفي ذات السياق أشاد الشريف: بالحراك الثقافي وجهود الكتاب، والمثقفين، والعلماء، والدعاة، والأكاديميين الذي بدأ المجتمع يلمس أثر طروحاتهم، وحواراتهم عن شؤون الفساد.

الدفاع المدني أنذر بالإخلاء منذ عام

15 فرداً تؤويهم جدران متشققة وسقف آيل للسقوط

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ذو القعدة 1433 هـ - 4 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121005/Con20121005537773.htm

حسين هزازي (جدة)

ضربت عائلة مكونة من 15 فردا بتعليمات الدفاع المدني عرض الحائط ولم تعر التقرير الصادر بضرورة إخلاء المنزل كونه آيلا للسقوط أي اهتمام.

وتعيش الأسرة في منزل متشقق الجدران فيما شارف سقفه على الانهيار. وأوضح رب الأسرة عبدالله علي حسين، أنه وزوجاته وأبناءه المحرومون من المدرسة بسبب ضيق العيش، وعطالته عن العمل، يسكنون في منزل متشقق ومتهالك الجدران ومكسر تماما، وآيل للسقوط بحسب تقارير صادر عن الدفاع المدني قبل عام.

وأضاف أن جهات معنية شكلت لجنة للوقوف على الواقع المعيشى له ولأسرته، وتم فحص حالة المنزل، والاطلاع على محاضر الدفاع المدني، فأكدت اللجنة صحة تقرير الدفاع المدني وطالبت بضرورة وسرعة الإخلاء.

وأشار حسن إلى أنه خاطب وزارتي الإسكان والشؤون البلدية والقروية بخصوص حالة المنزل، إلا أن الرد لم يكن منصفا -على حد تعبيره- في ظل عدم توفير سكن بديل يؤوي أسرته الكبيرة.

من جهتها حصلت «عكاظ» على صورة من المخاطبات بين وزارتي الشؤون البلدية والقروية، والإسكان، عن حالة طلب المتضرر التي تقدم بها منذ عام دون تحقيق أية نتيجة على أرض الواقع.

قانونيات: عمل المرأة في ديوان المظالم حراك تنموي حقيقي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ذو القعدة 1433 هـ - 4 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121005/Con20121005537766.htm

زين عنبر، منى الشريف (جدة)

وصفت قانونيات ومستشارات اجتماعيات قرار دخول المرأة في منظومة العمل بديوان المظالم بالخطوة الإيجابية نحو حراك تنموي حقيقي، فيما اعتبرن قرار تعيين العنصر النسائي بذرة لمزيد من فرص العمل للمرأة في ظل ضعف الثقافة الحقوقية.

ونوهت المستشارة القانونية في أمانة جدة نشوى فراج إلى أن عمل المرأة في منظومة العمل في ديوان المظالم بالخطوة الإيجابية وتتطلع إلى منح فرصة العمل للمرأة القانونية لتكون ضمن منظومة العمل من خلال مشاركتها في «الأعمال القضائية» في الديوان، خاصة أن القانونيات لم يحضين إلى الوقت الحالي بفرصة عمل تظهر قدراتهن في العمل القانوني، حيث أن غالبية الأعمال المناطة بهن أعمال إدارية أو تكميلية، الأمر الذي يجعل خبرتها لا تزال ضعيفة، وتقترح المستشارة القانونية الفراج بأن تخوض القانونيات التجربة العملية في حقل القضاء بإتاحة الفرصة لهن في صياغة الدعاوى والرد عليها ودراسة القضايا وتقديم الاستشارات القانونية والنظامية مما يجعل عملها القانوني ذا صفة تفاعلية.

وفي السياق ذاته أكدت المستشارة القانونية فريال كينج على أهمية استحداث وظائف نسوية قانونية وشرعية وإدارية واجتماعية ضمن الضوابط الشرعية المعروفة داخل جميع القطاعات الحكومية وعلى رأسها القطاع العدلي (المحاكم الإدارية بأقسامها في مختلف مناطق المملكة كمحاكم الاستئناف، والجزئية وغيرها) لما يمثله عملها في القطاعات الحكومية من ضرورة ملحة وخاصة في قطاع القضاء عبر أقسام نسائية للعناية بشؤون المرأة وتسهيل إجراءات العمل التي تلبي جميع احتياجاتها حتى تصل قضيتها إلى القاضي أو كاتب العدل، لتخليص أصحاب القضايا النساء من المعاناة التي قد تواجهها عند دخولها المحكمة أو كتابة العدل، وأضافت أن الحراك ومشاركتها في جوانب التنمية ينطلق من حرص المملكة على تطوير الوضع الوظيفي للمرأة السعودية في جميع القطاعات، كما سعت لضمان حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية في القطاع الحكومي. ولما كان من الأهمية بمكان وجود عنصر نسائي داخل ديوان المظالم طالب ديوان المظالم باستحداث وظائف شاغرة للمرأة، حيث أن 59% من القضايا تم تقديمها من قبل النساء.

ومن جهتها تقول المستشارة القانونية دلال صابر أن خطوة توظيف المرأة في ديوان المظالم تعد نواة نحو أفق أوسع للعديد من المهام التي يمكن أن تشغلها المرأة كأن تمارس عملها كقانونية في كافة المجالات القضائية كأن تكون «محامية، محقق، أو مدعي عام» ما عدا القضاء، مشيرة إلى أن إتاحة المجال للقانونيات للعمل ضمن منظومة ديوان المظالم من المطالب الهامة التي نتوق كقانونيات لخوض التجربة العملية فيها.

فيما أشارت مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي في منطقة مكة المكرمة سابقا المستشارة الاجتماعية نورة آل الشيخ أن خطوة تعيين المرأة في ديوان المظالم خطوة عملية للتأكيد على أهمية عمل المرأة في كافة الوزارات الحكومية في حين أن عملها في ديوان المظالم سوف يقدم رؤية في الجانب القانوني والتشريعي، حيث تتمكن من صياغة المظلمة ومسوغات المعاملات، وأضافت آل الشيخ أن هذه الآلية تعد خطوة أولى لتنظيم العمل القانوني للمرأة، خاصة أن الظلم يأتي من جهل المرأة بالثقافة الحقوقية في الجانب الوظيفي فضلا عن كافة النواحي الاجتماعية والمعاملات التجارية فيما يعزو جملة الأمر إلى عدم ضعف الثقافة الحقوقية نتيجة عدم إدراجها ضمن المناهج التعليمية.

فيما قالت خريجة القانون من كلية دار الحكمة والمحامية «تحت التدريب» صبا عبدالعزيز أن خطوة تعيين المرأة في ديوان المظالم هي خطوة تنبئ بمستقبل واعد للمرأة في بلادنا، ولله الحمد. فسرعة إيقاع التطور في عالمنا ألزم دخول المرأة ومشاركتها في شتى مجالات العمل والمهن. أتوقع للمرأة الإبداع والنمو في هذا المجال لما تضيفه إلى النظام

القضائي من علم ودراية بمجال القانون محققة بذلك ثمرة جهود سنوات الدراسة وترى أن القرار سيصب في مصلحة تمكين المرأة في مجتمعنا، فعملها كمحامية تعنى بقضايا في ديوان المظالم سيعزز من قدرتها على الدفاع عن الآخرين نظرا لكونها راعية أمينة.

35 ٪ من القضايا المنظورة نسوية

محاميات يبحثن عن موطئ قدم في المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121005/Con20121005537765.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

تستحوذ القضايا التي تكون النساء فيها طرفا على 35% من القضايا التي تنظرها المحاكم سواء العامة أو الجزائية أو الأحوال الشخصية، وأبرزها دعاوى الخلع والطلاق والحضانة والنفقة والميراث والخلافات الزوجية، فضلا عن قضايا حقوقية وجنائية تكون المرأة طرفا فيها.

ومع ظهور محاميات ناشطات في مجال الترافع عن قضايا النساء باستخدام التوكيل الشرعي كون النظام لم يجز صدور تراخيص لمحاميات، وتجمع سيدات، على مدة التقاضي التي يكون فيها النساء طرفا، ولا يعرفن سببا لذلك.

وتضرب إحدى السيدات مثلا لذلك حيث تباشر قضية إرث لها من خالها بمائة مليون ريال، ولم تجد التجاوب من المحكمة، بل إنها تجد سوء التعامل من البعض، وعندما طلبت في إحدى المرات من المحكمة أن تصرف لها مليون ريال دفعة من حقها في الإرث بسبب حاجتها وفقرها رفض طلبها وطلب منها أن تذهب للرعاية الاجتماعية (حسب دعواها التي لم يتسن التحقق منها)، وتشهد مكاتب القضاة زحاما يوميا في القضايا التي تكون المرأة طرفا فيها.

والتقت «عكاظ» بأب يراجع المحكمة منذ 14 شهرا في قضية طلب خلع ابنته، كما رصدت زوجة تطلب إلزام طليقها بالنفقة الشرعية على أطفالها، وأخرى تطالب إثبات رعايتها لأطفالها من زوجها المتغيب، ورابعة تشكو زوجها وتطالب إلزامه بفتح بيت مستقل لها، وأم تبحث عن إطلاق سراح ابنها المحكوم بالقتل عقب تسليم مبلغ الدية إلى لجنة العفو والإصلاح ومضى شهران دون أن تجد التجاوب المأمول.

وتحدثت أم خالد وهي تراجع المحكمة في ثلاث قضايا، الأولى اتهام طليقها بسرقة عفش البيت، والثانية مطالبتها باحتضان أطفالها التي لم تشاهد أولادها منذ عام، والثالثة قضية نفقة، وصدر لها حكم باحتضان أطفال ولم تستطع تنفيذ الحكم، وتقول إن طليقها اتهمها بالجنون، وأثبتت أنها سليمة تماما، وان طليقها يراوغ ويتهرب من تنفيذ الأحكام وحضور الجلسات على حد قولها.

والتقت «عكاظ» المواطن عبده وهو مواطن ستيني كان يراجع المحكمة لاستخراج صك طلاق ابنته منذ أكثر من عام إلا أن طليق ابنته يتغيب عن الجلسات بشكل دائم.

وتعج استراحات النساء داخل المحكمة بقصصهن ومعاناتهن في التأخر والمماطلة للحصول على حقوقهن في دعاوى مرفوعة، ويجمع عدد منهن أن معاناة النساء في المحكمة تتضاعف، ويؤكدن الحاجة إلى وجود أقسام نسائية لهن في المحاكم يتعاملن فيها مع نساء حيث توجد أقسام نسائية في بعض المحاكم وكتابات العدل إلا أن الموظفين فيها رجال، بمعنى أن الأقسام الرجالية في المرافق العدلية يديرها رجال رغم أن بعض المرافق مثل كتابات العدل تحتاج المراجعات إلى سيدات للتحقق من هوية المراجعة كما هو الحال في المطارات إضافة إلى موظفات في المحاكم وأقسام الصلح.

وتعاني النساء المراجعات للمحاكم من عدم وجود بوابات خاصة بهن أو مصاعد إلا في مبان محدودة جدا، فعلى سبيل المثال وفرت المحكمة العامة مصعدا خاصا بالنساء إلا أن المراجعات للمحكمة الجزائية في جدة يجدن معاناة لعدم وجود مصعد كاف فضلا عن اختلاطهن بالرجال في المصاعد ومع السجينات.

وقال مصدر مطلع في أحد المرافق العدلية «على النقيض هناك من يتهم المحاكم بمحاباة النساء والتسريع في قضاياهن عكس الرجال، وتبقى الأمور وجهة نظر، قد تحتاج بعض القضايا التريث، وبعض الخلافات الزوجية وقضايا الخلع وخلافه تحال للجان الصلح لمحاولة رأب الصدع، وهو ما قد يؤخر أحيانا بعض القضايا، لكن يظل الجميع سواسية،

وينظر القضاة أربعة أضعاف ما يقره النظام، ولأي طرف حق الاعتراض على الحكم وإيضاح ما يرغبه في لائحة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف».
وتقول المستشارة القانونية فريال مصطفى كنج التي تتولى المرافعة في قضايا النساء عن طريق الوكالة الشرعية: تتأخر قضايا النساء في المحاكم بشكل ملحوظ وكبير جدا، وهذا عائد إلى أن بعض القضاة يرتب على المرأة ما لم تتحمله، وروت قصة سيدة ضربها زوجها، فطلب منها ناظر القضية إحضار شاهدين على ان زوجها ضربها، رغم وجود تقرير طبي لدى السيدة ومحضر في الشرطة، لكن القاضي رفض ذلك وطلب الشهود، وعندما أوضحت السيدة للقاضي ان زوجها ضربها في منزلها، وبالتالي لا يمكن إحضار شهود على الواقعة، لكن القاضي تمسك بإحضار الشهود، ثم صرف النظر عن الدعوى.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى تحدث عن فتح مكاتب نسائية في المحاكم وإشراك المرأة في لجان الصلح، ولا سيما في مجال الخلافات الأسرية، وقال في هذا الصدد: إن ذلك محل دراسة جادة، ونسعى لإيجاد قنوات تعين المرأة في القضاء، أما مكاتب الصلح فأعتقد أن المحاكم تعمل على تقريب وجهات النظر، وأعتقد أن المقبل أفضل، ولا سيما أن الوزارة تطمح في استصدار نظام للصلح في المحاكم.
وقال المحامي والمستشار القانوني بدر الروقي: ظهرت في الآونة الأخيرة للمرأة تعاملات كثيرة أمام المرافق العدلية سواء المحاكم أو كتابات العدل، ومنها ما هو متعلق بحياتها الخاصة، مثال ذلك قضايا الخلافات الأسرية، والآخر ما يتعلق بأعمالها إذا كانت سيدة أعمال، فللمرأة مثل الرجل تتعامل مع الجهات القضائية كالمحاكم والجهات الإدارية التابعة لوزارة العدل «كتابة العدل»، وإن تطوير هذا المرفق وإشراك المرأة فيه ومراعاة ظروفها من خلال تعاملها مع هذه الجهات، ناهيك عما أعلنه وزير العدل عن مشروع يدرس للسماح للمحاميات بالترافع في قضايا أسرية وفق تنظيم محل الدراسة والاهتمام.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

محامٍ عراقي يروي لـ«عكاظ» تفاصيل قصته:

عبد الله عزام اعترف تحت التعذيب وتهمة القتل ملفقة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121005/Con20121005537733.htm

ثامر قمقوم (عرعر)
في الوقت الذي ثبت لدى الجهات الرسمية العراقية أن الحكم الصادر بإعدام المواطن السعودي عبدالله عزام القحطاني كان باطلا وغير نظامي، بحثت السلطات الرسمية هناك عن تهمة جديدة من أجل الحكم عليه، فكانت تهمة القتل هي الأنسب.
وعن هذا الالتفاف العراقي الهادف إلى وضع النهاية التي يريدونها للمواطن السعودي عبدالله عزام، أكد المحامي مجيد أحمد محمود الذي يحمل ملف الدفاع عنه لـ «عكاظ» أمس أن تهمة القتل الموجهة للقحطاني (قتل صائغي ذهب في بغداد) ملفقة حيث كان عزام حينها مسجونا في الأنبار، وهو ما يؤكد أنه لا علاقة له بهذه الجريمة.
وبين المحامي مجيد محمود أن القحطاني يواجه حاليا تهمة ثانية وهي تفجير عدد من الوزارات والمباني مع مجموعة مكونة من ستة أشخاص، مؤكدا أن اعترافات موكله تمت تحت الإكراه والتعذيب بدليل ما يحويه جسمه من آثار متفرقة، وقال «سنحاول إن شاء الله الدفاع عنه».
وعن قصة دخول عبدالله عزام للعراق وقضيته ومحاكمته، يقول المحامي مجيد: «عزام جاء إلى العراق متسللا بصورة غير رسمية إلى محافظة الأنبار، وتم إلقاء القبض عليه في محافظة الأنبار وأوقف بمديرية التحقيقات التابعة إلى وزارة الداخلية، المديرية العامة لشرطة محافظة الأنبار، مديرية قضاء شرطة الرمادي، قسم شرطة جنوب الرمادي /اللجنة

التحقيقية، وذلك حسب كتابهم المرقم بـ (ل ت/ 61/37 بتاريخ 1/26 / 2012) والذي يؤكد أن المتهم الموقوف عبدالله عزام صالح مسفر القحطاني سعودي الجنسية كان موقوفا في هذا المكان من تاريخ 4 / 10 / 2009 وحتى 25 / 12/ 2009 وفق المادة 10 جوازات مغادرا إلى الحدود ليذهب إلى بلاده ولكنه لم يفلح فرجع إلى بغداد بعد أن قام بتزوير جنسية عراقية ليتمكن من التنقل بها، وبعدها أوقف في بغداد بتاريخ 3 / 5 / 2010 من قبل القوات العراقية (لواء بغداد)، وسجن في المنطقة الخضراء (معسكر شرف) سيئ السمعة الذي كان يضم معتقلات سرية وفيه تنتزع الاعترافات بالقوة وبالتصفية الجسدية والنفسية، وهذا لايخفى على أحد لأنه ظهر على كافة وسائل الإعلام المريء والمسموع، ولدى حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الحقوقية».

ومضى المحامي مجيد موضحا «صدر حكم من المحكمة الجنائية المركزية العراقية على الموقوف عبدالله عزام صالح مسفر القحطاني سعودي الجنسية بالإعدام شنقا حتى الموت مع مجموعة من المتهمين وعددهم ستة أشخاص بقرارها المرقم 390 /ج2 / 2011 بتاريخ 3/16 / 2011 وصدق من محكمة التمييز الهيئة العامة بالرقم 209 / هـ / 2011، بالرغم من وجود دليل على أن أحد الذين تم الحكم عليه كان وقت الحادث خارج العراق ويوجد ما يثبت ذلك وهو في نفس الدعوى المحكوم عليهم بالإعدام، وتم انتزاع اعتراف عزام وجماعته بالقوة في قضية قتل صاغة الذهب في منطقة بغداد الجديدة (المشتل)».

وأضاف «لا توجد شهادة عيانية على الحادث وإنما تمت اعترافات من أحد المتهمين على الثاني وهذه شهادة ضعيفة في القانون العراقي، وتاريخ الحادث الذي اعترف عليه وجماعته في بغداد (منطقة بغداد الجديدة /المشتل) 8 / 11 / 2009، فيما كان عزام موقوفا بالأنبار في نفس التاريخ حيث أوقف في 4 / 10 / 2009 وهرب من السجن بتاريخ 25 / 12 / 2009 أي أنه كان وقت الحادث موقوفا في محافظة الأنبار».

وقال مجيد إن هناك دعوة أخرى ضد عبدالله عزام القحطاني هي تفجير الأربعاء الدامي، الذي استهدف وزارة الخارجية، وزارة العدل، ووزارة أخرى، وقتل أشخاص ودعم الدولة الإسلامية في العراق، رغم عدم وجود دلائل ملموسة سوى إجباره على الاعتراف بالقوة وتحت التهديد.

في خطوة استباقية تهدف إلى تحسين بيئة العمل

مؤسسات وشركات تمنح موظفيها إجازة يومين من الشهر المقبل

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121006/Con20121006538044.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

شرعت منشآت في القطاع الخاص في تنفيذ خطوات استباقية تتمثل في منح منسوبيها إجازة يومين في الأسبوع اعتبارا من الشهر المقبل، تزامنا مع توصيات رفعتها وزارة العمل أخيرا إلى المقام السامي بشأن ما انتهت إليه، عقب دراسة منح موظفي القطاع الخاص إجازة يومين. وأوضحت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أن عددا من الشركات والمؤسسات قررت منح موظفيها إجازة اليومين اعتبارا من الشهر المقبل في خطوة استباقية، وصفتها بأنها بادرة من شأنها تشجع الشباب السعودي الباحثين عن العمل الالتحاق بالقطاع الخاص وعدم الارتهان للوظائف الحكومية. وأضافت أن شركات تجميل ومصانع متعددة النشاط خيرت منسوبيها بين إجازة الخميس والجمعة أو الجمعة والسبت وفق متطلبات وظروف العمل بما يحقق المصلحة المشتركة للموظف والمنشأة، فيما قررت منشآت أخرى الارتهان للعمل بأجر (صرف بدل خارج دوام) لعدد من الموظفين بالتناوب. وقال محسن بن حسين مسؤول توظيف في إحدى المؤسسات أن لديهم طلبات توظيف عدة كانت تشترط إجازة اليومين في الأسبوع وجار التواصل معها لشغل وظائف لديهم. إلى ذلك أكد المتحدث الرسمي

لوزارة العمل حطاب العنزي لـ«عكاظ» أن الوزارة رفعت التوصيات إلى الجهات العليا، مؤجلا التعليق على أي خطوات أو مبادرات طالما أن التوصيات لا تزال في جهة الاختصاص. وكان وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه قال إن الإجازة ليومين في الأسبوع هي قضية احتياجات في الحياة وليست قضيه عمل، موضحا أن المقام السامي عندما كلف وزارة العمل بدراسة الموضوع كان لأبعاد اجتماعية عامة، وكيف نحيا وكيف نعيش، مشددا على أن من يحصر النظر بأن الدنيا ستتعطل بإقرار يومين إجازة أسبوعيا فهذا شيء معمول به في أمريكا وأوروبا، والخدمات مستمرة والحياة لم تنقطع، حتى وإن اقتضى الأمر أن يعملوا بأجر خارج دوام أو أوفر تايم.

وامتدح بسام فتيني، أخصائي الموارد البشرية، بدء بعض المنشآت في منح موظفيها يومي إجازة حاليا، فضلا عن منشآت كبيرة سبق أن منحت موظفيها يومين إجازة مثل البنوك، والاتصالات والكهرباء، وغيرها من الشركات الأخرى. من جانبه رأى المدعي العام في وزارة التجارة سابقا والمحامي والمستشار القانوني سعد مسفر المالكي أن القطاع الخاص إذا ما أراد لنفسه أن يكون مقبولا وتتلقفه طلبات التوظيف فعليه أن يقارب بينه وبين مميزات العمل الحكومي بحيث يمنح الموظف في القطاع الخاص إجازة يومين في الأسبوع مساواة بالموظف الحكومي، وان لا تزيد ساعات العمل عن 8 ساعات وكلما خفض عدد ساعات العمل كلما كان مدعاة للبحث عن الوظيفة في القطاع الخاص.

الشورى": إجماع على إصدار هوية المرأة" ...واختلاف حول كونها إجبارية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/441486

الرياض - خالد العمري

فيما أجمع أعضاء مجلس الشورى على أهمية وجود معرف للمرأة السعودية، وأن طلب معرفين لها كان ينقص من أهليتها وحقوقها كمواطنة كاملة الأهلية، كان هناك اختلاف على حيثيات قرار إلزام المرأة بإصدار هوية وطنية، مثل تغيير نص المادة 67، وإلزام النساء بإصدار بطاقة خلال سبع سنوات.

وذكر عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الفيفي لـ«الحياة»، أن سبب تحفظه على اتخاذ قرار يلزم المرأة باستصدار الهوية الوطنية يعود إلى أن المسألة يجب أن تكون اختيارية لمن تحتاج إليها في تعاملاتها، وأن التي لا تحتاج إلى ذلك فلا يجب أن تلزم، مشيراً إلى أنه رد بالتفصيل على قرار اللجنة في موقعه الخاص في الإنترنت، وقال: «تحفظي على الإلزام فقط، بينما اتفق مع اللجنة في الجوانب الأمنية، فهناك دول أكثر منا تقدماً وتنظيماً لا تفرض الهوية الوطنية، فيمكن أن تسافر إلى أميركا ببطاقة الجامعة، وهذه تعقيدات بيروقراطية وابتكارات ليست عملية على أرض الواقع».

وأضاف: «خصوصية المرأة في المجتمع السعودي هي من أحدثت هذه الضجة، وعدم مطالبتي بذلك بشكل عام لأن الموضوع المطروح يختص بالمرأة، ولم أتحفظ على الصورة الشخصية للمرأة، بل هي ضرورة لا بد من وجودها، كما أنه لا يوجد إحصاء للنساء اللاتي لا يحتجن إلى البطاقة، ولكن مطالبتي بتغيير نص القانون، لأنه إذا كان إلزامياً فسيعاقب المخالفون له».

بينما شدد رئيس اللجنة الأمنية بمجلس الشورى الدكتور سعود السبيعي في حديثه إلى «الحياة» على أن البطاقة النسائية باتت ضرورة وليست خياراً، وأن توقيع المملكة على اتفاقات المساواة يفرض على الدولة إعطاء الحق للمواطنين ومن ضمنها بطاقة الهوية الوطنية، ولفت إلى أن ما قاله الدكتور الفيفي بأن في أميركا من لا يحتاج الهوية الوطنية غير صحيح، وأن عدم قبول البطاقة في المحاكم يعود إلى أن بعض المشايخ لا يودون أن يطابقوا البطاقة، وأنه عندما يصبح هناك نساء عاملات ستكون البطاقة المعرف الوحيد.

وأضاف أنه لم يكن من ضمن المسوغات التي قدمت أي شيء يجبر الجهات الحكومية على القبول بالبطاقة كمعرف للمرأة، لأن هذا ليس ما طالبت «اللجنة»، وقال: «هناك إدارات كاملة في الأحوال المدنية جميع العاملين فيها نساء يقومون بإصدار البطاقات والتجديد والتعامل المباشر معهن، وبالنسبة إلى الجهات الحكومية سيتحتم لاحقاً أن يوجدوا إدارات للنساء، كما أن الاعتراضات على إصدار البطاقة لم يكن من الناحية الشرعية، لأن التعامل مع النساء يكون بحفظ الجوانب الشرعية، ولن يرضى أحد أن يكون هناك انتهاك لخصوصية المرأة».

من جانبه، أشار عضو مجلس الشورى الدكتور مازن بليلة إلى أن المعارضة للقرار ضعيفة ولا تكاد تذكر، وأن السيدات اللاتي يحتجن إلى البطاقة لمراجعة دائرة حكومية أو قطاع الخاص أو السفر للخليج هن من يصدرنها، وقال: «أما المرأة التي لن تخرج من بيتها إلا إلى القبر فلن تجبر على إصدار البطاقة».

ورد على من تخوف من انتهاك خصوصية المرأة، بقوله هناك قوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية ستعاقب من يستخدم إثبات المرأة في غير حاجة العمل، ولفت إلى معاناة النساء اللاتي قدمن لـ«لمجلس» يشتكين من عدم وجود معرف شخصي لهن، واضطرارهن لإحضار أحد أفراد العائلة للتعريف، مشيراً إلى أن فرض البطاقة سيعيد لها هذا الحق فضلاً عن حمايتها مالياً.

وأضاف أن الأعضاء وافقوا بالإجماع على ما عرض، وأن الاعتراض كان فقط على أنها تكون اختيارية لكبار السن، ولفت إلى أن التقرير الذي قدمته اللجنة الأمنية أعلن عن الإمكانات الضخمة التي حشدتها وزارة الداخلية، إذ طلبت رفع الوظائف إلى 2500 وظيفة نسائية من أصل 250، وعدد المكاتب إلى 260 مكتباً.

يذكر أن مجلس الشورى أعاد موضوع إلزام النساء بإصدار بطاقة الهوية الوطنية إلى لجنة الشؤون الأمنية، بهدف درسه بعد إبداء اثنين من الأعضاء اعتراضهما على ما تضمنه التقرير، كما أن اللجنة ذكرت أن إثبات هوية المرأة بواسطة بطاقة الهوية الوطنية أصبح في هذا العصر ضرورياً لأمور كثيرة ليس أقلها ما يتعلق بالنواحي الأمنية وكثرة الجرائم والمخالفات المتعلقة بالمرأة، وأكدت اللجنة أهمية تعديل المساواة بين المواطنين ذكوراً وإناثاً في الحصول على بطاقة الهوية الوطنية.

مستشفى "الدواسر البكتيريا تضرب أجهزة "الغسيل الكلوي" تم تعطيل العمل بالوحدة منذ 3 أيام.. والمرضى متذمرون

المصدر: جريدة الوطن السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=115973&CategoryID=5

وادي الدواسر: حسن مسرع

يعيش مرضى الفشل الكلوى في محافظة وادي الدواسر معاناة كبيرة منذ تعطل وحدة الغسيل الكلوي في مستشفى المحافظة، والذي تقرر إغلاقه نتيجة زيادة نسبة البكتيريا فيه، وهو ما يدفعهم لشد الرحال إلى مستشفى السليل العام يوميا من أجل إجراء جلسات الغسيل.

وأبدى عدد من مرضى الفشل الكلوي استياءهم الشديد من تعطل أجهزة وحدة الغسيل الكلوي بمستشفى محافظة وادي الدواسر العام، مشيرين في حديثهم لـ"الوطن" إلى أنهم يقطعون مسافة 160 كيلو مترا ذهابا وإيابا من أجل العلاج بمستشفى السليل العام الذي يقوم باستقبال مرضى الفشل الكلوي المحولين من مستشفى وادي الدواسر العام نظرا لتعطل وحدة الغسيل الكلوي بالأخير.

وقال مدير مستشفى السليل ماجد الحابي لـ"الوطن" إنه وجه بتسخير كافة الجهود لاستقبال جميع المرضى وتوفير سكن لضيافة من يحتاج لسكن إضافة إلى الوجبات الغذائية لهم.

وكان العمل قد توقف منذ 3 أيام بوحدة غسيل الكلى في المستشفى العام بمحافظة وادي الدواسر بعد اكتشاف المختبر المركزي بمدينة الرياض وجود زيادة في نسبة البكتيريا في وحدة التعقيم بمركز الكلى بمستشفى وادي الدواسر.

وأوضح مساعد مدير المستشفى العام في وادي الدواسر مبخوت ناصر في تصريحات سابقة أن المختبر المركزي بمدينة الرياض بعث للمستشفى فاكسا يشعرهم عبره بوجود زيادة في البكتيريا في العينة التي أرسلت لهم من وحدة التعقيم بمركز الكلى بالمستشفى، مشيرا إلى أنه تم إيقاف العمل في المركز واستدعاء الشركة القائمة على القسم، وذلك لعمل تعقيم لوحدة المعالجة وتغيير الفلاتر الموجودة بها.
ووعد ناصر باستئناف العمل بقسم الكلى بعد الانتهاء من الإجراءات الاحتياطية، مؤكدا أنه سيحقق مع عدد من المختصين في سحب العينة، وأيضا السائق الذي أوصل العينة للمختبر المركزي بالرياض للتأكد من مصدر وجود البكتيريا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أشادوا بالحملة الوطنية عمرة بلا تخلف.. وطن ومواطن"

مختصون: الأحياء العشوائية وكر يحمي 75 ٪ من العمالة المخالفة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/06/article_699071.html

خميس السعدي من جدة
دعا مختصون وباحثون إلى ضرورة إزالة الأحياء العشوائية بالكامل باعتبارها الوكر الذي يحتمي فيه أكثر من 75 في المائة من العمالة المخالفة، مشيرين إلى أن تلك الأحياء باتت بؤرة لتجمع المخالفين لنظام الإقامة والعمال من متخلفي العمرة والعمالة الهاربة من مكفوليها وغيرهم من مرتكبي الجرائم.
وأكد الباحثون أن الحملات التوعوية لا بد أن يكون لها دور مسهم في توعية المجتمع بمخاطر تلك الظاهرة، مبينين أن الحملة الوطنية التي أطلقتها مطلع الأسبوع الماضي اللجنة الوطنية للحج والعمرة تحت مظلة الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة، تحت عنوان "عمرة بلا تخلف.. وطن ومواطن"، من المتوقع أن يكون لها دور بارز في توعية أطياف المجتمع بمخاطر هذه الظاهرة وبإفرازاتها السلبية على الوطن والمواطن.
وأشار الباحثون، في حديثهم حول الحملة الوطنية التي أطلقتها اللجنة الوطنية للحج والعمرة للحد من ظاهرة تخلف المعتمرين، إلى أن معضلة مخالفة أنظمة الإقامة تمتد جذورها الى أعماق الاقتصاد الوطني الذي تدفع ضريبته المملكة كل عام، مبينين أن هذه الظاهرة تلقي بظلالها على الناتج الوطني الاقتصادي الذي يخيم على الكثير من الأرقام المالية الصحيحة.
وقال عوض الجمعي الباحث الاجتماعي والأسري: "العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة التي تأتي عن طريق موسمي الحج والعمرة ثم تتخلف عن عودتها في موعدها المحدد، تتسبب بشكل مباشر وحيوي في ارتفاع نسب الجرائم المختلفة على مستوى الجنسين وباختلاف الأعمال التي تقوم بها".
وأفاد الجمعي بأن المعضلة الأكبر تكمن في مشاركة السعوديين في تشغيلهم وإعطائهم غطاء وملجأ تحت مسمى التوظيف اليومي والشهري والدوري، وإعطائهم صبغة تحجب عين الجوازات والجهات الأمنية عنها، وهو ما يسهم في ازدياد أعداد تلك الجهات المخالفة، ومع هذه المعاناة وهذه الآثار السلبية لمشكلة المتخلفين والمخالفين فإن مما يؤسف له أن بعض المؤسسات الخاصة والمقاولين المعماريين يقومون بتشغيل العمالة الهاربة من أيدي العدالة، كما أن بعض المواطنين والمقيمين يقومون بالتستر على العمال والخدم والخادمات بتوفير العمل لهم وتأمين الإيواء والسكن، وكأنهم يهيئون لهم المناخ الاجتماعي المناسب للاستقرار النفسي والاقتصادي". وتابع الجمعي: "يقومون بذلك من منطلق الأنانية وحب

الذات والمصلحة الخاصة دون الأخذ في الاعتبار المخاطر والمشكلات الأمنية التي يتضرر بها المواطنون، وأنها أيضاً تعتبر من صور الخروج عن طاعة ولاة الأمر في الامتثال بتطبيق الأوامر والتنظيمات حفاظاً على أمن الفرد والمجتمع وحفاظاً على رفاهية المجتمع السعودي ورقيه اقتصادياً واجتماعياً".

وأبان الباحث الاجتماعي والأسري أن السعودية تدفع فاتورة باهظة من جراء تخلف تلك العمالة، وذلك بسبب أنها تخفي الأرقام الحقيقية لأعداد العمالة والعاملين وتحجب أرقام التوظيف الواجب توافرها والتعامل معها، وهو ما يبعد الخيارات الاستراتيجية في التوظيف للعمالة الأجنبية التي تعد مطلبا أساسيا لدى الكثير من الأسر السعودية. وأشار الجمعي إلى أن قضية مخالفة أنظمة الإقامة موجودة في جميع الدول التي يكون اقتصادها متناميا وليس في السعودية وحدها، وبالتالي لا بد من النظر فيها من منظور أنها قضية رأي دولي، والتعامل معها من خلال الاستفادة من الدراسات والنظريات التي تتخذها الكثير من الدول لمحاربة تفشي ظاهرة مخالفة أنظمة الإقامة في أوطانها.

وأكد الباحث الأسري، أن المجتمع والأسر السعودية في حاجة ماسة إلى جرعات توعوية، مشيدا في الوقت نفسه بالحملة التوعوية التي أطلقتها اللجنة الوطنية للحج والعمرة في غرفة مكة التي تبين الكثير من الأمور الخافية عن المجتمع من قبل هؤلاء العمالة المخالفة الذين يقومون بفعل الكثير من الأمور الخاطئة في المجتمع كالجرائم والسرقات، وذلك فضلا عن الاقتصاد الخفي الذي يديرونه وبكل اقتدار، الأمر الذي ينخر في الناتج الوطني للبلاد.

من جهته قال محسن جهز أبو عقال باحث اجتماعي من منسوبي تعليم مكة المكرمة: "المجتمع السعودي يعاني معضلة مخالفة العمالة الوافدة لأنظمة الإقامة من زمن طويل، فرغم الجهود المضنية التي تنفذها الأجهزة الأمنية وغيرها من الأجهزة الحكومية، والتطورات والتقنيات التي تدخلها تلك الأجهزة في عملها لمكافحة هذه الظاهرة السلبية، إلا أنها ما زالت مستمرة نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، إضافة إلى الزيادة السنوية في أعداد الحجاج، وفتح باب العمرة على مصراعيه طيلة أشهر العام".

وأضاف أبو عقال،"مع تواجد هذه الظاهرة في السعودية، استدعى الأمر أن تشكل تلك الأجهزة المعنية كوزارة الحج وإدارة الجوازات وإمارات المناطق لجانا لإيجاد الحلول، خاصة أنها استشعرت مدى الخطورة التي تخرجها قضية مخالفة العمالة الوافدة لأنظمة الإقامة من مخاطر على أفراد المجتمع السعودي أمنيا واجتماعيا واقتصاديا، وما ينشر في وسائل الإعلام من قضايا القتل والسرقة والاحتيال التي انتشرت بشكل ملحوظ في الآونة الاخيرة، إلا دليل على مدى خطورة الأمر ولا بد أن تكون هناك حلول للحد من مخاطرها وانحسارها إلى أبعد الحدود".

وألمح أبو عقال، إلى ضرورة إزالة الأحياء العشوائية بالكامل باعتبارها الوكر الذي يحتمي فيه أكثر من 75 في المائة من العمالة المخالفة وهي تجد ضالتها باستمرار، نتيجة وجود أطراف وبؤر مستوطنة تعمد إلى تمهيد البيئة الأساسية والضرورية نحو الانطلاقة والتجهيز واستيراد أياد عاملة غير قانونية. يشار إلى أن أحياء مثل النكاسة وشارع المنصور والهنداوية والمسفلة في العاصمة المقدسة، تمثل أماكن محببة لهم لأكثر من خمسة عقود ظلت إلى وقت قريب قبل إعلان إمارة منطقة مكة المكرمة بقيادة الأمير خالد الفيصل عن المشروع الضخم والمتمثل في خلخلة تلك الأحياء العشوائية بحكم أنها تعتبر أدوات للتفريخ وتقويضا للخطط الرسمية المعلنة من قبل الإدارة العامة للجوازات في السعودية التي ما لبثت تقوم بعمليات تمشيط واسعة للقبض على العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة في تلك الأحياء، حيث شكلت تلك المجاميع غير الشرعية حجر عثرة نحو إبراز الجهود الأمنية ومدى نجاحاتها بحكم أن مكة المكرمة وجدة تعتبران أكثر المدن السعودية احتضانا للعمالة المخالفة بحكم قربهما اللصيق والافتراضي نظرا لوجود الحرم المكي الشريف.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد توصية من المديرية العامة للأمن العام

السماح للمتقاعدين بممارسة التجارة دون تغيير "المهنة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/05/article_698817.html

سلمان آل مطر من جدة

علمت "الاقتصادية" أن وزارة الشؤون البلدية والقروية، وجهت أمانات المناطق بالبدء في إصدار الرخص الصحية والمهنية للمتقاعدين السعوديين من مدنيين وعسكريين الراغبين في مزاولة التجارة، دون اشتراط تغيير مسمى المهنة في بطاقة الأحوال الشخصية التي تكون عادة بمسمى "متقاعد".

وكانت البلديات الفرعية التابعة لأمانات المناطق في السعودية تشترط على الراغبين في مزاولة أي نشاط تجاري من المتقاعدين إحضار شهادة تعريف من الأحوال المدنية بعد تغيير مهنتهم من "متقاعد" إلى "متسبب".

وأكدت الوزارة في تعميمها المرسل للأمانات - اطلعت "الاقتصادية" على نسخة منه - أنها تلقت خطاباً من مدير الأمن العام في السعودية، يتضمن مطالبة البلديات لبعض منسوبي الأمن العام من العسكريين المتقاعدين عند مراجعتهم فروع البلديات لاستخراج رخص لمزاولة الأنشطة التجارية، بتعديل مسمى المهنة في الهوية الوطنية من "متقاعد" إلى "متسبب"، مؤكداً أن علاقة هؤلاء المتقاعدين بوظائفهم قد انتهت سواء مدنية أو عسكرية، وطلب مدير الأمن اعتماد مهنة "متقاعد" عند استخراج الرخصة البلدية أو تجديدها، لكون كلا المسميين متقاعداً أو متسبباً، يفيد في عدم وجود صاحب المهنة على رأس العمل الحكومي.

يذكر أن المتقاعدين تضرروا من تلك البلديات الفرعية التي أسهمت بشروطها في منعهم من مزاولة أنشطة تجارية بعد أن خدموا وطنهم في جهات مدنية أو عسكرية، وانتهت علاقتهم بتلك الوظائف، ويرغبون في فتح مجال لهم من أجل تحسين الوضع المادي لهم، خاصة أن بعضهم لا يستلم من راتبه التقاعدي سوى نصفه، خاصة العسكريين.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

طالبت وزارة الشؤون البلدية والقروية، أمانات المناطق بضرورة إصدار الرخص الصحية والمهنية للمتقاعدين من مدنيين وعسكريين الراغبين في مزاولة أنشطة تجارية، دون تغيير مسمى المهنة في بطاقة الأحوال الشخصية والتي تكون عادة بمسمى "متقاعد".

وكانت البلديات الفرعية التابعة لأمانات المناطق في السعودية تشترط على الراغبين في مزاولة أي نشاط تجاري من المتقاعدين إحضار شهادة تعريف من الأحوال المدنية بعد تغيير مهنتهم من "متقاعد" إلى "متسبب".

وأكدت الوزارة في تعميمها المرسل للأمانات أنها تلقت خطاباً من مدير الأمن العام في السعودية، يتضمن مطالبة البلديات لبعض منسوبي الأمن العام من العسكريين المتقاعدين عند مراجعتهم فروع البلديات لاستخراج رخص لمزاولة الأنشطة التجارية، بتعديل مسمى المهنة في الهوية الوطنية من "متقاعد" إلى "متسبب"، مؤكدا أن علاقة هؤلاء المتقاعدين بوظائفهم قد انتهت سواء مدنية أو عسكرية، وطلب مدير الأمن باعتماد مهنة "متقاعد" عند استخراج الرخصة البلدية أو تجديدها، لكون كلا المسميين متقاعدا أو متسببا، يفيد بعدم وجود صاحب المهنة على رأس العمل الحكومي. يذكر أن المتقاعدين تضرروا من تلك البلديات الفرعية التي أسهمت بشروطها في منعهم من مزاولة أنشطة تجارية بعد أن خدموا وطنهم في جهات مدنية أو عسكرية، وانتهت علاقتهم بتلك الوظائف، ويرغبون في فتح مجال لهم من أجل تحسين الوضع المادي لهم، خاصة أن بعضهم لا يستلم من راتبه التقاعدي سوى نصفه وخاصة العسكريين.

وشددت الوزارة على أنه يلزم على الأمانات توافر الشروط اللازمة لإصدار الترخيص من بطاقة الأحوال الشخصية أو بطاقة العائلة، موضحاً به المهنة وصورة من السجل التجاري وصور للمحل من الداخل والخارج، واللوحة وفاتورة الكهرباء وصورة الصك وتصريح البناء التجاري، ويلزم على الموقع أن يكون على شارع تجاري معتمد في المخططات،

مطالبة بخروج المساح المختص من قسم الخدمات في البلدية الفرعية لمعرفة أمتار اللوحة لكي يتم حساب رسوم المالية المقدرة بمائة ريال وللدعاية العلوية مائتا ريال، وفيما يخص الأنشطة التي تشارك فيها بعض الجهات الحكومية وتتطلب إصدار التراخيص لها فإنه لا يتم إصدارها لهؤلاء المتقاعدين إلا بعد إحالتها إلى هذه الجهات المشاركة.

استغلت تعاطيه المخدِّرات وأقنعته ببيعها بـ50 ألف ريال

مواطن يطالب بالقبض على "عصابة" استولت على كلية ابنه!

المصدر: جريدة سبق السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/2Jofde

فهد المنجومي - سبق - مكة المكرمة:
طالب مواطن بتشكيل لجنة تحقيق رفيعة المستوى للقبض على "عصابة"؛ استدرجت ابنه البالغ من العمر (٢٢ عاماً)، وأقنعته بالتبرع بإحدى كليتيه مستغلة تعاطيه المخدرات "الحشيش وحبوب الكبتاجون" وحاجته إلى المال.
وقال المواطن إن إفراد "العصابة" حضروا إلى مكة المكرمة، واصطحبوا ابنه لمدينة الرياض، وقاموا بإدخاله مستشفى بالرياض "وتم إجراء العملية دون الرجوع لي وأنا ولي الأمر، أو إبلاغي وإشعاري بمصير ابني الجاهل بما يفعله".
وأضاف بأنه "بعد انتهاء العملية بأسبوعين علمتُ بذلك عندما حضر ابني بحالة صحية سيئة جداً، وخصوصاً أنهم منحوه ٥٠ ألف ريال؛ فقام بشراء المخدرات بها؛ ما زاد من معاناته النفسية والصحية".
وأوضح أن ابنه "منوَّم بمستشفى الأمل بجدة بين الحياة والموت، وتحت العلاج الطبي؛ لذلك أطلب تشكيل لجنة للقبض على الجناة ومعاقبتهم، وكذلك محاسبة المسؤولين بالمستشفى الذي سهّل إجراءات العملية دون الرجوع لأهل المتبرع".
وتساءل المواطن: "هل يُعقل أن يجدوا في عينات التحاليل مخدرات ويقوموا بإجراء العملية؟".

عد عطل في أجهزة التكييف بقسم العظام.. واتهامات للإدارة بالتقصير

بالصور.. عشرات المرضى المنوَّمين يفترشون ممرات مستشفى "صبيا"

المصدر: جريدة سبق السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/gKofde

فهد كاملي- سبق- جازان:
شهدت ممرات مستشفى صبيا العام تكدُّس العشرات من المرضى المنوّمين بقسم العظام، وذلك لتعطُّل أجهزة تكييف القسم، الأمر الذي فاقم معاناة المرضى.
وأعرب المرضى عن تذمُّرهم الشديد من هذا الإهمال وعدم مبالاة المسؤولين والقائمين على المستشفى، إذ لم يسارعوا لحل العطل، خاصة أن أغلب المستشفيات يتوافر بها مولد احتياطي، علماً أن الانقطاع متواصل منذ عصر أمس الجمعة.
وحصلت "سبق" على عديدٍ من الصور، التي تبين تكدُّس المرضى المنومين بقسم العظام مفترشين ممرات المستشفى وفي وضع مزرٍ، لم يشهده أيٌّ من المستشفيات من قبل.
وأعرب عديد من المرضى والمرافقين عن استيائهم من هذا الوضع الذي وصل إليه مستشفى صبيا العام، وهو ما أدّى ببعض المرضى إلى الخروج، البارحة، والمبيت في منازلهم بسبب شدة الحر.

محاكمة كاتب عدل و11 متهماً بالتورط في تزوير 3 صكوك أراضٍ بمكة

كاتب عدل يتورط مع صياد سمك ومتهم يكشف تفاصيل الإجازة الوهمية لرئيسه

المصدر: جريدة المدينة السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/405689

حامد الرفاعي - جدة

شرعت المحكمة الادارية في جدة الاسبوع الماضي في عقد جلسة على خلفية محاكمة كاتب العدل مكفوف اليد من كتابة عدل مكة اتهم بالاشتراك قبل اكثر من 4 سنوات مع 11 آخرين من بينهم كاتبا ضبط وموظف سجلات بكتابة العدل - جميعهم مكفوفي اليد - بالاضافة إلى رجال اعمال ووسطاء وعقاريين في تزوير 3 صكوك لاراضٍ حيوية بمنطقة مكة المكرمة والتي قدرت قيمتها بحوالى 100 مليون ريال حيث تبين ان المخططات التى تجاوزت مساحتها 700 ألف م2 والذى يقع بعضها فى الحسينية وجعرانة مكة.

وبحسب قرارات الاتهام المرفوعة ضد المتهمين الاثنى عشر من هيئة الرقابة والتحقيق فقد تضمن فيها ايضا اعترافات احدهم اثناء التحقيقات الاولية بتقاسمه المبلغ مع كاتب العدل، واعتراف زميل له يعمل بدرجة «كاتب ضبط ثان» بأنه قام بتبليغ المتهم الأول بملاحظات على الصك الأول محل الاتهام، واعترافات متهم ثالث «» بتلقيه اتصالا هاتفيا من المتهم الثاني وطلب منه تسليم الصكوك للمتهم الأول، واعتراف المتهم الرابع «وسيط عقاري» بالرشوة للمتهم الأول بتسليمه للمتهم الأول مبلغ 800 ألف ريال من أجل إفراغ الأرض.

وخلال جلسة أولى للمحاكمة في الإدارية تمت نهاية الأسبوع الماضي نفى المتهم الاول جميع اعترافاته السابقة مدعيا انها تمت بالاكراه مشيرا أثناء مواجهته بالمتهم الأول «كاتب الضبط الثاني» حول وجود ملاحظات على الصك الأول بزعمه انه إنما لم يخبره واضاف المتهم الأول حيال اقوال موظف السجلات المتعلق بتلقيه اتصالا هاتفيا من المتهم الثاني بتسليم الصكوك للمتهم الأول، أجاب أنها صحيحة فقد اتصل بي من أجل تسجيل أحد الصكوك في السجل ووضع له رقم، وأنه بقى لديه حتى اليوم التالي وحتى تم تسليمه للمتهم الثاني كاتب العدل، وبمواجهته بأقوال المتهم الرابع» وسيط عقاري» بتسليم مبلغ 800 ألف ريال من أجل الإفراغ أجاب بأنها غير صحيحة وأنه لم يتسلم منه أي مبلغ وقد يكون قصده من ذلك أن يدفع التهمة عن نفسه. فيما اتضح لاعضاء الدائرة القضائية عدم حضور المتهم الثاني (كاتب العدل).

وبالنداء على المتهم الثالث «موظف في كتابة العدل» الثانية بمكة المكرمة، زعم أنه كان يعمل مع المتهم الأول في كتابة العدل الأولى في نفس المكتب، وأنه تم نقله الى كتابة العدل الثانية وذلك وقت تزوير الصكوك مؤكدا بأنه لا يمكن أن يكون راشيا وهو موظف تحت كاتب العدل وتحت كاتب الضبط، وأنه لا يمكن أن يسلم كاتب العدل 375 ألف ريال لأنه موظف ولا يمتلكها.

واضاف قائلا: أنكر جميع ما نسب إليّ فلم اقم بطلب وأخذ الرشوة محل الاتهام كما أنني لم اقم بتزوير الصكوك الشرعية الواردة محل الاتهام زاعما انه كان في إجازة استثنائية مفاجئة خارج المملكة وقت صدور الصكوك ولم يذكر سبب أخذه الإجازة وقت إصدار الصك.

ورد المتهم الرابع «وسيط عقاري»، عن اتهامه بدفع مبلغ 800 ألف ريال رشوة للمتهم الأول والثاني مقابل إفراغهما صك استحكام، بنفي علاقته بالصكوك الثلاثة باستثناء الصك الأول، و وبمواجهته بأقوال المتهم الأول ذكر أنها غير صحيحة، وانه لايعلم بأن الصك مزور

واضاف المتهم الرابع في دفوعاته قائلا : إنه صاحب مكتب عقار وان كل ما قام به هو التوسط بين المشتري والبائع في احد مخططات الصكوك المزورة هو لايعلم أن الصك مزور حيث تم بيع المخطط بـ 50 مليون ريال واستلم حقه في عملية السعي وهي نسبة المبائعة وعند الافراغ اتضح ان الصك مزور وإنه ليس له علاقة بذلك

وأجاب المتهم الخامس يعمل في مكتب «رجل أعمال» بأن المتهم الهارب حضر إليه في مكتب رجل الأعمال وعرض عليه إن رغب في استخراج صكوك استحكام على أراض، فإنه يستطيع أن يساعده في ذلك، وأنه كان له أرض في مكة، وتم الاتفاق على أن يستخرج لها صك استحكام على أن يكون نصيبه 50% من قيمة الأرض، وأنه بعد فترة حضر إليه المتهم الهارب والمتهم الأول ومعهم شخص ثالث في منزله عشاء حيث قام بالتوقيع بالإفراغ دون أن يحضر الى كتابة العدل

وواجه القاضي المتهم الخامس «تاجر عقار» بصورة من عقد إتفاق المتهم السادس مع المتهم الهارب لاستصدار صك استحكام للارض محل الاتهام.

فيما قال المتهم السادس إنه حضر له المتهم الهارب وقال إن الارض التي تملكونها بدون صك لديّ امكانية اصدار صك وبيعها مقابل 50 % من القيمة الارض التي تبلغ مساحتها 700 ألف متر مربع عبارة عن مزارع قديمة وقد اصدر صك لها ولم يعلم أن الصك مزور وقد قدم مذكرة من صفحتين كما قدم عقد أتعاب الشراكة مع المتهم الهارب وبعرضها على الادعاء طلب مهلة للرد على ما قدمه.اما المتهم السابع وهو صياد سمك في جدة قال إن له قريبا قال إذا ترغب في الحصول على ارض منحة اعمل لي وكالة وزودني بصورة من البطاقة وبعد فترة وجدت أنه صدر صك باسمي في مخطط كامل رغم إنني انتظر منحة من 20 عاما وعند سواله قال ان فيه وسيط يصدر الصكوك باسم كبار السن ولا يعلم ان الصك الصادر باسمه مزور حتى حضر لكتابة العدل للإفراغ

واضاف قائلا في دفوعاته: إنه حضر له المتهم الاول حاملا معه صكا وطلب منه التركين على الخطاب وتوقيعه من كاتب العدل وقد قمت بذلك وعملي يتطلب ذلك ولم اعلم أن الصك كان مزور زاعما اثناء جلسة المحاكمة بأن المتهم الاول حصل على اجازته السنوية وإنه كان مداوما لديهم في كتابة العدل حيث ان حصوله على الاجازة بهدف التمويه لو تم انكشاف القضية مطالبا بإحضار سجلات دفتر الحضور لديهم في كتابة العدل في تلك الفترة للاطلاع على ذلك والتأكد من هذه العمليات التي نفذت عن طريق المتهم الأول مع المتهم الهارب.

فيما بين المتهم العاشر بأنه عمل في تلك الادارة وانه استلم المعاملة من الموظف المتهم التاسع، وأنها أول مرة يسلمه معاملة، ولذلك وقع عليها اسمه، وأن التاسع يعمل في الوارد وهو يعمل في الصادر، وأنه كتب عليها اسمه بأمر من مديره.

ورد المتهم الحادي عشر أنه يعمل موظفا في كتابة العدل في المحكمة، واتهم بالاستجابة لوساطة بأن قمت بتسليم أوراق رسمية للمتهم الأول بمخالفة التعليمات، وأجاب أن قيامه بتسليم المعاملة جاء بناءً على طبيعة عمله في المحكمة.

اما المتهم 12 فقد حضر نيابة عنه ابنه حيث ابلغه رئيس الدائرة القضائية انه لابد من مثول والده وفي حالة عدم حضوربالجلسة المقبلة فإنه سوف يتم احضاره بالقوة الجبرية ..

وبعد مداولات بين اعضاء الدائرة تم تحديد 29 ذي الحجة موعدا للجلسة المقبلة.

800 ألف متقاعد يحصلون على سكن مخفض

المصدر: جريدة اليوم السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/60394.html

حمزة بوفهيد ـ الأحساء

كشف مدير عام الجمعية الوطنية للمتقاعدين الدكتور عبدالرحمن بن محمد الشريف في تصريح خاص لـ "اليوم" بأن الجمعية نجحت مؤخرا، بإبرام اتفاقية شراكة مع مؤسسة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن أحمد المسعد تحمل سجلا تجاريا باسم "إسكان وعقار المتقاعدين" تقدم خدماتها المتخصصة ببناء مساكن للمتقاعدين بأسعار مخفضة عن الأسعار الموجودة في السوق في أي منطقة يرغبها المتقاعد في مختلف مدن المملكة، فيما فرصة الاستفادة من هذه الشراكة مفتوحة أمام 800 ألف متقاعد بشرط أن يكون المستفيد لديه بطاقة عضوية من خلال انتسابه لأحد فروع الجمعية الوطنية للمتقاعدين، وقد استأجرت المؤسسة مقرا لها بالقرب من مقر جمعية المتقاعدين الأم بالرياض، وبدأ مدير الاستثمار في هذه الشركة في التواصل مع المتقاعدين بعد تزويده بقاعدة البيانات لجميع أعضاء الجمعية الوطنية سواء من العاملين أو الأعضاء المنتسبين، حيث الشركة تقدم عروضها لمن يرغب في ذلك.

وأشار الشريف إلى أن الجمعية بصدد فتح فرعين جديدين في تبوك، والخرج، وبذلك يرتفع عدد الفروع إلى 18 فرعا تعمل تحت مظلة الجمعية الأم بالعاصمة الرياض، لافتا بأن الجمعية شكّلت لجنةً خاصة لاستثمار خدمات المتقاعدين وتسويقها، حيث من مهام تلك اللجنة النزول إلى سوق العمل ميدانيا والبحث عن الفرص المتاحة والتواصل مع الشركات والاتفاق مع من يرغب باستثمار الخبرات المتنوعة للمتقاعدين، مبينا بأنه تم توظيف 90 متقاعدا في تخصصات مختلفة.

وبين أن الجمعية أبرمت العديد من الاتفاقيات من بينها عقد تم توقيعه مع شركة مزايا ، لحصول المتقاعد على تخفيضات مباشرة في أكثر من 30 محلا تجاريا في مختلف مناطق المملكة، وفي القريب العاجل ستشمل الاتفاقية دول الخليج العربي، وفي ذلك فائدة كبيرة للمتقاعدين، من خلال الحصول على تخفيضات تتراوح بين 15 إلى 20 بالمائة، على جميع المنتجات التي تقدِّمها مزايا، تتنوع بين فنادق، ومطاعم، ومحلات تجارية، كما تم الاتفاق أيضا مع الشركة على بعض محلات التموين التجاري التي خارج برنامج الشركة، وذلك حسب طلب الجمعية على التخفيضات عن طريق مزايا، ليحصل المتقاعد على بطاقة عضوية التخفيض، إلى جانب ذلك تم توقيع اتفاقيات مع فندق الفهد كارون حصلنا من خلالها على تخفيض أكثر من 40 بالمائة، مع وجبات غذائية وتوفير انترنت مجاني، والحصول على شُققٍ مفروشة في الرياض وجدة بأسعار في متناول أيّ متقاعد، كما وقعنا مذكرة تفاهم مع فندق القصر الأبيض في الرياض ونحن ماضون قُدُماً على توقيع العديد من مذكرات التفاهم.

وعن هموم المتقاعدين أكد الشريف بأنه من خلاله خبرته واطلاعه ، شريحة كبيرة من المتقاعدين يرغبون في تنمية مواردهم المالية عن طريق التوظيف، والغالبية العظمى منهم يرغبون في العمل في مختلف التخصصات، وقد شكلت الجمعية لجنة لاستثمار خدمات المتقاعدين وتسويقها، موضحا بأنه تم تزويد الكليات الصحية بعدد من الأطباء والممرضين والممرضات، وفنيي الأشعة، والتغذية، إلى جانب أن الجمعية زوّدت إحدى الجهات بـ 30 مهندسا، كما طلبت إحدى الجهات الأسبوع الماضي تزويدهم بمتخصصين في مجال الإحصاء، والاقتصاد، وتربية وتعليم، وتم توفير 60 شخصا في هذه التخصصات، كما تم تزويد شركة البيك بعدد من المعلمين والمعلمات في مختلف مناطق المملكة، مؤكدا بأن الجمعية تمضي قُدُماً لتقديم خبرات المتقاعدين عن طريقة لجنة الاستثمار التي من مهامها النزول إلى سوق العمل ميدانيا والبحث عن الفرص المتاحة والتواصل مع الشركات والاتفاق مع من يرغب باستثمار الخبرات المتنوعة للمتقاعدين. وبالنسبة لرواتب المتقاعدين ، أشار الشريف إلى أن المتقاعدين سيحصلون على بعض الميزات المالية ،وهناك توصية تم رفعها إلى مجلس الشورى على أساس رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي إلى 4 آلاف ريال ، جاء ذلك على هامش الملتقى الثالث للمتعاقدين في الاحساء مؤخرا ، حيث أكد الشريف عزم الجمعية على عقد هذه الملتقيات بشكل دوري كل ستة شهور أو كل سنة أو كل ما استجدت الحاجة لذلك.

اتجاه لإقرار بدل الغلاء" بشكل نهائي

المصدر: جريدة اليوم السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/60393.html

عطية الزهراني ـ الجبيل

علمت «اليوم» أن النية داخل المؤسسة العامة للتأمينات تتجه لإقرار بدل غلاء المعيشة والمتمثل في 15 بالمائة ، وقالت مصادر ان لجانا تم تشكيلها لهذا الغرض حيث تتجه النية لإقرار «البدل «بشكل نهائي وعدم الغائه خاصة في ظل ارتفاع الاسعار.

وكان مواطنون طالبوا المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالرد على استفساراتهم من حيث استمرار بدل غلاء المعيشة من عدمه والذي يمثل نسبة 15 بالمائة والمعتمدة من الفترة 1433/5/1هـ الى 1434/4/1هـ وقالوا في اتصال مع «اليــوم» :» نتطلع من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الرد عن استفساراتنا حول استمرارية بدل غلاء المعيشة بعد هذه الفترة لنتمكن من عمل التخطيط المناسب للتقاعد المبكر والاستفادة من المبالغ المقررة»

وكشف عاملون في القطاعات المختلفة مثل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك وارامكو السعودية والقطاعات الخاصة الاخرى عن خططهم لتقديم استقالات «كتقاعد مبكر «بعد إكمالهم 25 عاما في الخدمة وهي المدة المطلوبة من قبل التأمينات في حال استمرار الغموض لما سيحدث بعد التاريخ 1434/4/1هـ.

وقال محمد الشهري :» أجرينا اتصالات بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ولم نتلق ردا بهذا الخصوص من حيث استمرارية الـ 15 بالمائة من عدمها ، الامر الذي دفع العديد لتقديم الاستقالات قبل الفترة المحددة بهدف الاستفادة من النسبة المذكورة في الراتب التقاعدي»

وأضاف حسن السادة «:أكملت 32 عاما في التأمينات ولم يكن لدي تفكير مسبق بالتقاعد المبكر إلا بعد الغموض من قبل المسئولين حول الإجابة بشكل واضح على هذا الأمر لان ذلك له الأثر الكبير في مصروف العائلة خاصة مع ارتفاع المواد الاستهلاكية وشاركه محمد الغامدي وقال:» نتمنى من التأمينات الاجتماعية الايضاح حيث اننا نعيش في تفكير وقلق من هذا الجانب حيث ليس بالأمر الهين إقدام أي شخص على التقاعد المبكر وهو بكامل نشاطه خاصة إذا يعمل في شركات لها وزنها ولكن غموض القرارات يجعلني والكثير نقدم على التقاعد المبكر.

وبعملية حسابية قال المحاسب صالح الدوسري الذي يعمل في احدى الشركات الكبرى حينما نحسب الـ 15 بالمائة لشخص أكمل 25 عاما في الخدمة وراتبه 25000 الف ريال فان راتبه التقاعدي يزيد بأكثر من 3000 ريال في حين أنه حينما يعمل لفترة 7 سنوات قادمة فلربما يكون الراتب اقل من المبلغ الحالي الذي يستلمه .

وعلق الخبير الاقتصادي فضل البوعينين على ذلك بأهمية الشفافية من قبل التأمينات الاجتماعية حتى لا تقع في الأخطاء السابقة بتأخرها عن وقف الإشاعات السابقة بزيادة التقاعد المبكر الى 30 سنة بدلا من 25 سنة مما كان لذلك تأثير سلبي على استثمارات التأمينات باستقالات العديد من أعمالهم وبدء صرف رواتب ضخمة من قبل التأمينات الأمر الذي يجب ان يكون هناك شفافية بهذا الصدد.

اليـــــوم بدورها قامت بالاتصال بمدير عام الإدارة العامة للاعلام التأميني عبد الله بن محمد العبد الجبار في التأمينات الاجتماعية إلا أنه لم يرد على الاستفسارات منذ 60 يوما.

يعيد النظر في تباين الآراء حول تعديل بعض مواد نظام المرافعات

الشورى" يصوت اليوم على توطين التشغيل والصيانة"

للاستفادة من 31.5 مليار تشكل رواتب عمالته الأجنبية

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/07/523106

الرياض – أحمد الحمد

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته التي يعقدها اليوم على مقترح مشروع نظام لتوطين وظائف عقود التشغيل والصيانة في المرافق والمقترح من عضو المجلس المهندس محمد القويحص. وشددت اللجنة الخاصة بالدراسة برئاسة الدكتور خضر القرشي في مسودة حصلت «الشرق» على نسخة منها على أهمية إقرار مشروع النظام. وأكدت اللجنة في ردها على ما أثاره أعضاء المجلس من ملاحظات على المشروع، أن المواد الخاصة بالسعودة في نظام العمل لا تلغي الحاجة إلى وجود أنظمة أخرى متخصصة في مجال معين أو قطاع متخصص وهذا مطبق في عدد من المجالات.

واعتبرت اللجنة أن قطاع التشغيل والصيانة من أكبر القطاعات التي تعتمد على القوى البشرية في الإدارة والتشغيل والصيانة. وتقدر ميزانية عقود التشغيل والصيانة للمرافق العامة من قبل الدولة بنحو 50 مليار ريال سنويا، ويخصص 70% من المخصصات المالية في عقود التشغيل والصيانة لرواتب العمالة بما يعادل 35 مليار ريال، في وقت تشكل فيه العمالة الأجنبية 90% من العمالة بهذا القطاع الذي يعد الأضعف في السعودة، ما يجعل إيجاد بيئة نظامية تهيئ لسعودة هذا القطاع أمراً ملحاً. ورأت أن فرض غرامة مالية على الشركات بواقع 5% من قيمة العقد المبرم من الحكومة والمقاول كحل للتعامل مع المتهاونين في التوطين ساهم في تفاقم البطالة.

ويطالب النظام المؤلف من 21 مادة بوضع قاعدة بيانات للباحثين عن الوظائف وتصنيف دليل لماهية الوظائف المطلوب توطينها، وينظم العلاقة بين صاحب العمل وشاغلي الوظائف من السعوديين. وينص النظام على ضرورة الاحتفاظ بالعمالة السعودية وتصحيح أوضاعهم عند تحويل أسلوب التشغيل والصيانة من تعاقدي إلى ذاتي أو عند خصخصة المرافق، بما يتلاءم مع وضع التشغيل الجديد، ويتحمل صاحب العمل أو المقاول في حال تمديد عقده وحسب ظروف كل حالة رواتب الموظفين السعوديين العاملين في التشغيل والصيانة أثناء الفترة الانتقالية إن وجدت ما بين انتهاء العقد الحالي وحتى بداية عقده الجديد.

على صعيد آخر، ينتظر أن يستمع المجلس اليوم إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حول تعديل بعض مواد نظام المرافعات أمام ديوان المظالم عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، ووجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1431/1432هـ. كما يصوت المجلس على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة الغذاء والدواء. ويناقش تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن طلب الموافقة على انضمام المملكة لاتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية، ومشروع نظام النفايات البلدية الصلبة والمعاد للدراسة عملا بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى .

مكافحة الفساد ترصد نقصاً فادحاً في الكوادر الطبية والفنية

الصحة " تتجاهل اتصالات أحد مستشفياتها بسبب انعدام أي وسيلة اتصال وعطل التكييف على مستودع الأدوية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/07/article774227.html

الرياض – أسمهان الغامدي

تجاهلت وزارة الصحة اتصالات مركز الخاصرة الطبي المتكررة ، التابع لمحافظة القويعية ، بمنطقة الرياض ، التي أفادت فيها سوء حالة المركز وانعدام أي وسيلة اتصال بالمستشفى من هاتف، وفاكس، وانترنت، إضافة إلى تعطل بعض أجهزة التكييف عن جزء من المستشفى، ومن ضمنها مستودع الأدوية، الذي يلزم أن تكون درجة الحرارة فيه مناسبة لضمان سلامة الأدوية، وقد اتضح أن إدارة المستشفى أبلغت الوزارة بذلك، وقد حضر متعهد الصيانة للمستشفى، ووقف على الخلل ووعد بصيانته، ولكنه لم يف بما وعد به ، رغم أهمية المركز حيث إن المستشفى يعمل على مدار (24) ساعة ؛ لقربه من الطريق السريع الذي تكثر عليه الحوادث المرورية.

وحول تلك التجاوزات وقفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على حال المستشفى لترصد شحاً في الكوادر الطبية والفنية المختصة في عدد من التخصصات الهامة، حيث اتضح لها أن المستشفى مجهز بجهاز أشعة موجات صوتية لا يستفاد منه؛ وذلك لعدم وجود أخصائي فني مؤهل للعمل على هذا الجهاز، رغم الحاجة الماسة له؛ لكثرة الحوادث المرورية على الطريق السريع الذي يقع المستشفى قريباً منه، كما أن المستشفى مجهز بوحدة غسيل كلى لا يستفاد منها؛ وذلك لعدم وجود طاقم طبي وفني مؤهل لتشغيل الوحدة، كما اتضح أن المستشفى مجهز بعيادة للعيون لا يستفاد منها؛ لعدم وجود طبيب عيون.

كما تبين للهيئة حاجة المستشفى إلى أخصائيات نساء وولادة، حيث اتضح أنه تتم إحالة المريضة إلى المستشفيات الأخرى ،بسب عدم وجود أخصائيات نساء وولادة، ووجود طبيبات مقيمات حديثات التعيين غير قادرات على معالجة الحالات التي تتطلب أخصائية نساء وولادة، وحاجة المستشفى إلى أخصائي أطفال، وأخصائية باطنية، وأخصائي جلدية، وصيدلي، بالإضافة إلى أخصائي تخدير، وأخصائي عظام، وبنك للدم ، بالإضافة إلى حاجة المختبر لجهاز تخثر الدم (PTT)، والكيماويات الخاصة بجهاز (Biochemisting investigatiae) للتحاليل البيولوجية، لتحليل (الكبد، الكلى، الدم، الجلكوز) ، ولوحظ أن قسم التنويم بالمستشفى يضم المرضى المنومين من الرجال والنساء، وذلك بسبب قلة الكادر الفني من الممرضين.

وقد طلبت الهيئة من الوزارة تقديم إفادتها حول الحال القائم، مع ضرورة معالجة ما تم الوقوف عليه من ملاحظات، وذلك بما يكفي لتوفير الخدمات التي يحتاجها المواطنون، وإفادة الهيئة بما يتم اتخاذه.

تتيح تنفيذ الخطط الإستراتيجية بمرونة أكبر بعيداً عن البيروقراطية

شركات الأمانات.. القادم أفضل!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/07/article774281.html

الدمام، تحقيق- عبدالله الفيفي

جاء قرار "مجلس الوزراء" القاضي بوضع ضوابط تأسيس الشركات التي تملكها الأمانات والبلديات نحو رفع مستوى الجودة والكفاءة في أداء الأمانات والبلديات، وفتح آفاق جديدة من الاستثمارات والقضاء على البيروقراطية التي أسهمت في تأخر وتعثر كثير من مشروعات الأمانات والبلديات، كما أن هذا القرار يهدف إلى أن تتبنى شركات الأمانات استراتيجيات واضحة المعالم من شأنها تطوير أراضي الأمانات والأحياء العشوائية وتحقيق التوازن العمراني على أن يتم إشراك القطاع الخاص في ذلك من خلال تنفيذ خطط استراتيجية مرنة تستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمدن والمناطق المختلفة؛ مما يتيح تطوير المناطق العشوائية، ومشروعات الإسكان الميسر، والبديل.

إفادة أكبر

وأكّد عدد من الخبراء الاقتصاديين على الدور المهم الذي تحمله هذه الشركات، وكيف أنها من الممكن أن تساهم بشكل فاعل نحو دفع عجلة التنمية وتطوير المدن والأحياء العشوائية والأحياء القديمة، كما سيتم الإفادة من المساحات والأراضي غير المطورة في المدن، فضلاً عن الدور الأهم وهو تخفيف العبء على الأمانات والمشاركة في عملية التنمية، والبدء في إشراك القطاع الخاص بالمشاركة في عملية التنمية في شكل أكثر فعالية، كما أن الأرباح ستعود بالمناصفة بين الأمانة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى

ووصفوا القرار أنه رسالة واضحة للأمانات نحو الإسراع في تنفيذ المشروعات التنموية والحيوية والبيئية التي لا تخفى فوائدها الجمّة على مستوى رفاهية المواطن وتحسين مستواه المعيشي من خلال الاهتمام بالجانب العمراني والبيئي، لا سيما أن المملكة خلال العشر سنوات القادمة ستشهد مشروعات تنموية وعمرانية تفوق 2 ترليون ريال، إلى جانب أن هذا القرار يمثل رسالة واضحة للقطاع الذي يشكو غالباً من بيروقراطية الأمانات، دون البقاء في روتين يسبب تأخيراً أو تعثراً.

تأجير الممتلكات

وأشار "م.ضيف الله العتيبي" -أمين أمانة الدمام- إلى أن الاستثمارات في أمانات المدن تحكمها نظام تأجير الممتلكات، مبيناً أن ريع هذه الاستثمارات تذهب إلى التشغيل والصيانة التابع لجهاز الخدمات، كاشفاً أن هناك العديد من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى أمانة الدمام إلى الوصول إليها للعمل على أسس تجارية بعيداً البيروقراطية، منوّهاً إلى أن من أهم الأدوار المناطة بهذه الشركات هو تطوير الأحياء العشوائية وتطوير آلية عمل الأمانات.

مشاركة فاعلة

وشدد "د.عبدالله المغلوث" -عضو الجمعية السعودية للاقتصاد- على أن هذه الخطوة مهمة جداً من أجل تطوير أداء أمانات المدن والبلديات، كما أنها ستُفعّل دور القطاع الخاص في تنمية المدن والمشاركة بشكل فاعل في دفع عجلة التنمية في المملكة، حيث إن موافقة مجلس الوزراء على منح الأمانات صلاحية تأسيس شركات بالمشاركة مع القطاع الخاص، وإسناد دور التطوير إليها خطوة جيدة ستعالج الكثير من مشاكل المدن.

وقال إن دور هذه الشركات يتمحور حول تطوير أراضي الأمانات وتطوير الأحياء العشوائية ومراكز المدن من حيث الإفادة منها بين الأمانة والقطاع الخاص، إلى جانب استثمار المساحات والأراضي والأحياء العشوائية، وتطوير؛ بما يخفف العبء على الأمانات من خلال إسناد بعض المهام إلى الشركات التي ستخدم القطاع العمراني بشكل كبير في هذه المدن، وتعد إنطلاقة حقيقية للقطاع الخاص في تنمية المشروعات، وبمردود مالي جيد يوزع مناصفة بين الأمانة والقطاع الخاص.

علاقة مشتركة

وذكر "د.إحسان بوحليقة" أن هذه التجربة تصنع علاقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، والتي هي بأشد الحاجة إلى وضع ضوابط ولوائح تنفيذية تحكم هذه العلاقة وتحدد المرجعية الإدارية لهذه الشركة، هل هي للأمانة أم للقطاع الخاص؟، كما أن دور هذه الشركة يُعدّ دوراً مستداماً في صنع التنمية وبأقل درجة من شركات القطاع الخاص في البحث عن الربحية، ويجعلها ذات فاعلية أكثر، حيث إن الهدف الفعلي من إنشاء هذه الشركات هو خلق نوع من المرونة في أداء بعض المرافق الحكومية، إلى جانب أن هذه الشركات تستقطب كفاءات مهنية جديدة ذات مهارة عالية من أجل الوفاء بمتطلبات ومهام هذه الشركات المسؤولة عن حركة التنمية في المدن وعمليات التطوير فيها.

سرعة إنجاز

وصف "د.فيصل بن دليم القحطاني" -أستاذ الأعمال الدولية بجامعة الملك فيصل- قرار شركات الأمانات بالممتاز، إلى جانب أنه رسالة للأمانات بالإسراع وعدم التراخي والتباطؤ في إنجاز المشروعات التنموية والحيوية والبيئية التي تعود بالنفع على رفاهية المواطن مع الحفاظ على جودة التنفيذ ومراقبة الإنجاز ومحاسبة المقصرين.

وقال:"لن يكون هناك أي عذر أمام الأمانات في اتخاذ القرارات الضرورية دون الرجوع إلى الروتين الحكومي السابق، كما أن القرار تزامن مع إقبال المملكة على طفرة نوعية في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والسكنية؛ وهذا يستلزم الاهتمام بالأعمال المدنية والبُنى التحتية والتنسيق الكامل والاستراتيجي مع مختلف القطاعات الأخرى.

وأضاف أن القرار يعدّ أيضاً رسالة للقطاع الخاص الذي يشكو من بيروقراطية الأمانات وعدم فتح المجال لهذا القطاع، ويجب عليه المبادرة والبحث عن شراكات أجنبية استراتيجية ذات خبرة طويلة في تنفيذ المشروعات البلدية، مبيناً أن عمل بعض الشركات الأجنبية مشروعات حكومية كبيرة دليل واضح على دقة الانجاز وجودة التسليم واحترام الوقت وأهم هذه الدول الصين وكوريا وتركيا وماليزيا.

برنامج لحفظ الحقوق الوظيفية والمالية للمعلمين والمعلمات

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121007/Con20121007538247.htm

متعب العواد (حائل)

بدأت وزارة التربية والتعليم في تأسيس برنامج حقوق للمعلمين والمعلمات سيتحول بعد اكتمال الرؤية والأهداف والرسالة لإدارة لحقوق المعلمين والمعلمات، وهي إدارة حقوقية ووقائية لحفظ الحقوق الوظيفية والمالية. وقال مصدر مطلع لـ«عكاظ» إن الإجراءات في خطواتها الأولى وستكون نقلة نوعية في حفظ حقوق المعلمين والمعلمات بما يتعارض مع أحكام وإجراءات ديوان المظالم. وأشار إلى أن البرنامج يخضع لإشراف اللجنة العليا لضبط الحقوق والاهتمام بالمعلمين والمعلمات والذي ينعكس على الطالب والطالبة في حالة التنفيذ بصورة دقيقة وهادفة. وبحسب المصدر فإن برنامج حقوق المعلمين والمعلمات سيكون الجهة التي تترافع عنهم داخل الوزارة ضد مديري ومديرات المدارس وإدارات العموم في التربية والتعليم بالإضافة للعقوبات التي تصدر بحقهم والتي يرون أنها ظالمة مثل العقوبات التأديبية والتي تشمل الإنذار والحسم والحرمان من العلاوة وطي القيد والنقل إلى وظيفة غير تعليمية. وأبان المصدر أن حركة النقل الداخلية والخارجية من حقوق المعلم والمعلمة وفي حالة وجود تظلم منها سيكون البرنامج الجهة التي تترافع عن حقوقهما.

القحطاني لـ عكاظ" : الأب لم يفصح عن وضعه الوظيفي

مواطن يتهم التقاعد" بإيقاف راتب ابنه الشهيد3 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121007/Con20121007538312.htm

عبدالرحمن الختارش (جازان)

فوجئ المواطن مقبول حكمي بإيقاف الراتب التقاعدي لابنه الشهيد الذي استشهد برصاصات غادرة أثناء ملاحقته لمجموعة من المهربين في منطقة جازان، وقدره ثلاثة آلاف ريال، ومستحق الصرف له ولزوجته (والدة الشهيد) بالتساوي.

وقال والد الشهيد «إن ابنه استشهد في 1418/8/21هـ، على أيدي مجموعة من المهربين بعد أن أطلقوا النار عليه، في قطاع العارضة في منطقة جازان، ووقتها تلقينا برقية عزاء من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز (رحمه الله)، وقدم المدير العام لحرس الحدود اللواء ركن طلال العنقاوي واجب العزاء».

وأضاف: منذ ثلاثة أشهر تقريبا فوجئت بإيقاف راتب ابني الشهيد، وراجعت فرع مؤسسة التقاعد في جازان، وطلبوا مني تحديث البيانات وأكملنا هذا الإجراء، إلا أن الموظف رفع الأوراق وذكر فيها أن ابني مات على رأس العمل وهذا غير صحيح، لأنه مات شهيدا في حماية دينه ووطنه، وهناك فرق بين الحالتين، عقبها أبلغوني أنني كنت أستلم راتب ابني دون وجه حق طوال تلك الفترة، وأصبحت مدينا لهم بمبلغ 300 ألف ريال».

وزاد: «شرعوا في خصم جزء من راتبي التقاعدي من الخدمة العسكرية، ومقداره 2200 ريال، وجمدوا راتب ابني التقاعدي وخصموا من راتبي المبلغ المدان لهم به على حد قولهم».

وأردف: ما زادني ألما أننا لا نعامل معاملة أسر الشهداء، رغم أننا قدمنا أحد أبنائنا فداء للوطن، ولدي ابنة تخرجت من كلية المعلمين قبل عشر سنوات، وما زلت إلى اليوم أبحث لها عن وظيفة تعيننا على ظروف الحياة، ونسكن في منزل أخي بعد أن أرهقني الإيجار.

إلى ذلك أكد مدير إدارة الإعلام التقاعدي بالإنابة سعد بن سالم القحطاني لـ«عكاظ»، أن المؤسسة العامة للتقاعد طبقت الاستحقاقات التقاعدية على ابنه على أساس أنه شهيد وفق ما يقتضي به نظام التقاعد، وأن المديونية المستحقة على الأب ناجمة عن صرفه معاشا تقاعديا دون الإفصاح عن وضعه الوظيفي والتقاعدي، وأن ما صرف له يعد بغير وجه حق ويتوجب استرداده .

الإحصاءات كشفت عن ارتفاع معدلات جرائمهن

الخادمات شر لا بد منه والاضطرابات النفسية تدفعهن للتعدي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121007/Con20121007538318.htm

عبدالعزيز الربيعي (ينبع)

كشفت الإحصائيات الأخيرة ارتفاع معدل الجريمة بسبب الخادمات حتى أصبحت ظاهرة يجب البحث عن أسبابها والطرق الكفيلة لحلها، وأكد باحثون واختصاصيون نفسيون أن الحوادث التي تعرض لها الأطفال تجاوزت المؤشرات وأصبحت ظاهرة تنغص الحياة على الأسر وترمي بظلالها على السيدات العاملات في المدارس والمستشفيات.وتحدث في البداية الدكتور صالح الجار الله رئيس قسم التربية الخاصة في جامعة الباحة قائلا: أصبح وجود الخادمات في المنازل شرا لا بد منه، وقد أثبتت الدراسات العلمية أثرهن على الأسرة والأبناء في مجتمعنا وزاد الأمر سوءا عندما انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة العنف وجرائم القتل ضد الأطفال من قبل خادمات المنازل، إذ يقضين غالبية الوقت مع الأبناء الصغار دون الأهل أو غيرهم، وهنا تقوم الخادمة المضطربة نفسيا بممارسة التنفيس الانفعالي وإخراج مكبوتات النفس من خلال «غريزة العدوان» فتعكس انفعالاتها نحو هذا الطفل الذي لا حول له ولا قوة وقد يصل الأمر إلى القتل لا سيما عندما تكون لديها سمات الشخصية السيكوباتية.

عرف الدكتور الجار الله الشخصية السيكوباتية بأنها شخصية مركبة من شقين أساسيين هما حب السيطرة والعدوانية، وبالرغم من أن هذه الصفات -قد- توجد كحالات سوية ولكنها في الشخص السيكوباتي توجد بشدة وبدرجة مرضية، لا سيما إذا وجدت دوافع داخلية تستحث هذه الشخصية العدائية للظهور فيصل صاحب الشخصية السيكوباتية إلى درجة مرضية قد تؤذي أسرته ومن حوله، وهذه الدوافع قد تكون شيئا ماديا أو معنويا، مثل عدم الحصول على المرتبات بسهولة أو سوء المعاملة من أصحاب المنزل فيحدث لدى الخادمة إحباط ينشأ عنه دافع عدواني قد يتطور الى ارتكاب جريمة إذا سنحت الفرصة لذلك.

وأضاف: إذا تحدثنا بأن لكل جريمة حالة خاصة ودوافع مختلفة فإن الدافع الوحيد في جرائم الخادمات نحو الأطفال هو الانتقام، خصوصا إذا كانت الخادمة تتمتع بشخصية عدائية وتفجر طاقاتها في أعمال عنيفة، فلا تشعر بالارتياح إلا عندما تقتل أو تقوم بأعمال عنف أو ترى الدماء.. وبوضوح أكثر فإن كل إحباط يفضي إلى عدوان، وكل عدوان يسبقه إحباط.

وزاد: الإنسان يكون أشد ضراوة من الوحش عندما يتعرض الى الإحباط بمعنى انه عندما يعاق أو يحرم من تحقيق أهداف أو إشباع حاجات يراها مشروعة، وتكون مصحوبة بمشاعر الحرمان النفسي والنيل من الاعتبار الاجتماعي، وغالبا ما يعبر غالبية المجرمين عن عدم رضاهم عن حياتهم ويفصحون عن وجود صراعات وإحباط في حياتهم الخاصة.

وأردف: لقد تبين لنا أن نسبة عالية من المجرمين تفد من عائلات مفككة، أو تسود هذه العوائل علاقات انفعالية مضطربة قبل تفككها وبعده، كما أن غالبية العمالة الوافدة والخادمات يقدمون من مجتمعات يسودها الفقر والحاجة وقد يتعرضون للظلم فيها مما يجعل ردود أفعالهم عنيفة وغير متزنة تجاه أي مواقف مشابهة في المجتمعات التي يعملون فيها.وخلص إلى القول: أنادي كافة الأجهزة المعنية حماية لأطفالنا ومجتمعنا باشتراط الفحص النفسي ضمن بنود عقد الخادمات فهو قد يعطي مؤشرا بالغ الأهمية لشخصية الخادمة من خلال بروفايل الصفحة النفسية لها الذي يعطي مؤشرا عن ما تخفيه شخصيتها، إضافة إلى معرفة السجل العائلي لكل خادمة منزلية تأتي للعمل في مجتمعنا قبل التعاقد معها وهي معلومات هامة لمعرفة التاريخ الأسري للخادمة، كما أنوه بأولياء الأمور عدم ترك الأبناء مع الخادمات ومراقبتهم من خلال

الوسائل المختلفة كالتقنية الإلكترونية حتى لا تتكرر مثل هذه الكوارث التي يذهب ضحيتها فلذات الأكباد. كما ننادي وزارة التربية والتعليم بتفعيل حاضنات الأطفال المرافقة للمدارس الابتدائية للبنات.

الحضانات

ويطالب عدد كبير من المعلمات بتوفير حاضنات في المدارس للأطفال وذلك لراحة المعلمات وتهيئتهن نفسيا للقيام بأعمالهن على أكمل وجه، وقالت المعلمات في خطابهن لـ«عكاظ»: إن المعلمات يخرجن في وقت مبكر تاركات فلذات الأكباد في المنازل بين أيادي الخادمات، وكل معلمة تضع يدها على قلبها عند العودة خوفا على أبنائها من إصابتهم بأي مكروه، وتوفير الحاضنات في المدارس سيؤدي وبشكل واضح إلى تحقيق راحتها النفسية ويزيد من عطائها، حيث تستطيع مشاهدة أبنائها والاطمئنان عليهم في أوقات فراغها في المدارس.

وقالت المعلمات: لا مانع من دفع المبلغ المخصص للحاضنات ولكن نطالب بتهيئة الأماكن في المدارس فكل معلمة تستطيع أن تدفع مبلغ 100ريال شهريا للحاضنة مقابل رعايتها للأطفال ولكن متى تتحرك الوزارة وتعيد للمعلمات الاستقرار، وأضفن: عندما نطالب في ميدان التربية والتعليم بالجودة وتطبيقها فلنحقق للمعلمة راحتها النفسية حتى يزيد عطاؤها وتكون قريبة من أطفالها.

اقتحام الخادمات

ويؤكد المستشار الاجتماعي محمد بن خلف الشيخ أنه في وقتنا الحاضر الخادمات اقتحمن البيوت برغبة من أهلها وأقصد بالاقتحام هنا، أنهن يسلبن الأبناء أحيانا من آبائهم، ويقمن بالسيطرة عليهم، لطول الوقت الذي يمضيه الأبناء مع المربيات، ومن ثم فكأن العاملات أصبحن أمهات في الواقع للأبناء الصغار. بعض الآباء والأمهات يستقدمون خادمات يعملن بالإضافة إلى أعمالهن المنزلية الشاقة، على العناية بالأطفال وتنشئتهم في فترة غياب الأمهات عن المنزل، وبعض الخادمات لسن مؤهلات للتربية، ومن ثم فهن في حاجة إلى التوجيه والإرشاد. وقد تكون الخادمة مربية.

أسباب الظاهرة

- التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي منذ ظهور النفظ، وما صاحبه من تغيرات شبه جذرية في المجتمع، حيث مثل هذا التغير طفرة غير طبيعية، هذه التغيرات أدت إلى الانفتاح الثقافي وأدت إلى فتح مجالات كثيرة للعمل منها دخول المرأة إلى العمل مما ترك ثغرة في المنزل.. وهذا ما أدى إلى دخول المربية الأجنبية كبديل سلبي.
- عدم وجود البديل المناسب لرعاية الأطفال عند خروج الأم للعمل. - انخفاض أجر الخادمة.
- توفر الإمكانيات المادية والمستوى المعيشي المرتفع لدى شريحة كبيرة من الأسر، وزيادة الطلب على الكماليات، وغياب الوعي بآثار الظاهرة.
- النظرة الدونية للعمل اليدوي.
- ممارسة السلطة لربة البيت، فتلجأ المرأة إلى دور يقوم به شخص أضعف منها وتمارس عليه سلطتها.
- خروج المرأة للعمل.
- زيادة حجم المنازل وزيادة عدد الأفراد.

الثقافة والمفاهيم

جاءت المربية من مجتمعات مختلفة في ثقافتها ولغتها، وهي نفسها قد تكون ضائعة بين ثقافتين، حائرة بين نظامين، فلا هي تجيد اللغة العربية حتى تنقل ثقافتنا العربية الإسلامية للطفل، ولا هي تستطيع نقل ثقافتها الأجنبية، والنتيجة عزلة عن ثقافته، وبالتالي تنقل عدوى المفاهيم، فالمربية هي التي تختار ملابس الأطفال وبخاصة البنات، وهي التي تؤثر عليهن في الآداب والأخلاق على التكوين النفسي والشخصي. إن المربية (الخادمة) غير مؤهلة لإشباع عاطفة الأمومة عند الأطفال، فالعواطف لا تدخل ضمن وظيفة العاملات وإنما تفيض تلقائيا من قلب الأم إلى أبنائها، والنتيجة أن ينشأ الطفل في حياة ينقصها الحب والعطف فتتولد عنده الميول العدوانية. كما أن وجود المربية يضعف علاقة الطفل بوالديه، فإن عاطفة الطفل توزع على من يرعاه ويحسن إليه.

الحلول العملية

- إيجاد بديل آخر من المربيات.. مثل مربيات مسلمات.. متعلمات ومتخصصات.. (تخصص طفل ما قبل المدرسة).
- إقامة ندوات ومحاضرات لأولياء الأمور، وتوعيتهم بهذه الظاهرة وآثارها السلبية على تربية الأطفال.
- التوعية الإعلامية.
- ضرورة مراقبة انتماء الطفل بالدرجة الأولى لأمه، إذ مهما كان التصاقه بالمربية أو الخادمة فهو لن يستغني عن أمه أبدا، لتجنب وقوع مخاطر وجرائم بسبب هذه التعلق.
- الاعتماد على النفس وترك الاتكال على الخادمات وتنمية روح العادات الحسنة والاستقلالية بين الصغار.
- وضع قانون للتقليل من الخدم.

- يقترح قيام المؤسسات التربوية والاجتماعية بإنشاء الحضانات ورياض الأطفال والأقسام التمهيدية للصغار، لرعاية أطفال الأمهات العاملات في مقار أعمالهن، بدلا من ترك الصغار مع المربيات أو الخادمات.
- يقترح معالجة وضع الأمهات اللاتي لديهن صغار في حاجة إلى الرعاية، بحيث إذا كانت الأم تعمل، فيمكن منحها إجازة لمدة سنة أو أكثر بمقطوع معين من الراتب، خاصة في فترة الإرضاع والإطعام وحتى نهاية السنتين الأوليين من الميلاد، بهدف أن تشرف الأم على صغيرها من نواحي الرعاية الغذائية والعاطفية.

العدل: لا حاجة لمنصب نسائي رفيع"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/442039

الرياض – سيف السويلم
كشف مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود، أن الوزارة بصدد إنشاء وكالة للأسرة تُعنى بجميع القضايا الأسرية، مؤكداً أن من سيتولاها رجل، «المرأة لن تتولّى هذه الوكالة بعد إنشائها، لأن الحاجة غير ملحّة لذلك».
لافتاً إلى أن الوزارة تستعد لاستقبال طلبات التوظيف لـ 350 وظيفة نسائية بعد شهر.
وقال العود في حديث لـ«الحياة» أمس: «وزارة العدل في إطار برنامج تفعيل العمل الاجتماعي في المحاكم، خصوصاً بعد البتّ في تدشين خمس محاكم للأحوال الشخصية، عملت على إنشاء الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية ولديها قسم نسائي، سيتولّى متابعة الحالات الأسرية المختلفة مثل الطلاق الحضانة والنفقة والإيذاء والتحرّش، وسينطلق القسم النسائي خلال العام المقبل، أما الإعلان عن بدء استقبال التوظيف لمن لديهن الكفاءة المناسبة سيكون بعد موسم الحج، بعد ذلك تبدأ عملية المقابلات ثم إجراءات التوظيف، إذ سيكون هناك 350 وظيفة، منها 80 وظيفة للمتخصصات ما بين نفسيات واجتماعيات وقانونيات وشرعيات، وبقيّة الوظائف إدارية ما بين السكرتارية والنسخ والاستقبال والأمن والسلامة وغيرها، وهذه الوظائف معتمدة من وزارة المالية وستكون المسميات الرئيسية لدى وزارة العدل، وسيكون في كل محكمة 10 من الاختصاصيات والعدد ذاته للإداريات لمتابعة الحالات التي ترد إليها».
وذكر مستشار وزير العدل أن المنصب الإداري الرفيع للمرأة داخل وزارة العدل مستبعد حالياً، موضحاً أن وكالة الأسرة التي ينتظر إنشائها سيشرف عليها رجل نظراً لارتباطها بمكتب الوزير، «ما يعني أن وجود المرأة بمنصب وكيل قد يكون غير مناسب».
واعتبر أن وجود المرأة داخل المحاكم يشكّل أهمية.
لافتاً إلى أن الدراسات التي قامت بها الوزارة تبيّن أن ما بين 60 إلى 80 في المئة من النساء يجهلن حقوقهن الشرعية، إضافة إلى أن الوزارة من خلال الملتقيات الثلاثة الماضية وجدت إجماعاً من الاختصاصيين على أن هناك إشكاليات تتعلق بمعرفة المرأة بحقوقها، الأمر الذي يتطلّب وجود اختصاصيات ومستشارات لخدمتها.
وأضاف: «وجود الأقسام النسائية في المحاكم مهم، فالمرأة لها الحق في معرفة حقوقها في الشكل الذي يحفظ لها مكانتها في المجتمع، وبناءً على تجارب الكثير من الدول ظهر أن للأقسام النسائية دور في الحدّ من تفاقم عدد من القضايا خصوصاً الأسرية، فما كانت تسير عليه المحاكم سابقاً يعتبر اجتهاداً، وبعض القضاة كانوا يعانون في سعيهم إلى الصلح، والبعض كانوا يتعاونون مع أقسام اجتماعية خارج المحكمة والآن أحضرنا هذه الأقسام، فالطلاق مثلاً وصل معدّله إلى 23 في المئة من معدّل الزواج، ونتوقع من خلال تفعيل مكاتب الصلح ودور المتخصصين النفسيين ومن لديهن الخبرة الأسرية يمكن التقليص من هذه القضايا في شكل أكبر».

مدير صحة جازان": 80 في المائة من المنتحرين لديهم اكتئاب"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/441967

جازان - يحيى الخردلي
أكد مدير الصحة النفسية في صحة منطقة جازان استشاري الطب النفسي الدكتور إبراهيم عريشي أن الاكتئاب أكثر الأمراض النفسية المصاحبة للانتحار، إذ إن ما بين 60 إلى 80 في المئة من المنتحرين يكون لديهم اكتئاب واضطرابات مزاجية.
ولفت عريشي خلال انطلاق فعاليات اليوم العالمي للصحة النفسية بالمنطقة تحت شعار «الاكتئاب أزمة عالمية» إلى أن الاكتئاب هو أكثر الأمراض النفسية انتشاراً في العالم، إذ تقدر إحصائيات منظمة الصحة العالمية بأن ما يقارب 5.8 من كل 100 من الرجال و9.5 من كل 100 من النساء يعانون من حالة اكتئاب سنوياً، لافتاً إلى أنه حوالي 20 في المئة من السكان يعانون على الأقل من نوبة اكتئاب واحدة في حياتهم، وأنه من المتوقع أن يكون الاكتئاب بحلول عام 2020م السبب الثاني للعجز المرضي بعد أمراض القلب.
من جانبه، ذكر المدير العام لصحة منطقة جازان الدكتور حمد الأكشم أن إدارته تسعى لتطوير الخدمات الصحية النفسية بالمنطقة، إذ تم افتتاح عيادات نفسية في معظم مستشفيات جازان، وأنه يجري العمل على فتح عيادات نفسية جديدة، لافتاً إلى أن عدد المراجعين للعيادات النفسية في المنطقة بلغ 47 ألف مراجع، كما تم استحداث برنامجين هما برنامج الخدمات المجتمعية وبرنامج الرعاية النفسية المنزلية، إذ بلغ المرضى المستفيدين من البرنامج 180 مريضًا في منازلهم.

بند لـ"رياضة الطالبات" في"موازنات" المدارس

"المهارات" مقرر جديد لطلاب الثانوية العامة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=116068&CategoryID=5

الرياض، تبوك: فاطمة باسماعيل، محمد زامل، ميسون الخرمي
للمرة الأولى في تاريخ الموازنات التشغيلية للمدارس، أصبح لرياضة الطالبات بند خاص، فيما أدرجت "المهارات" كمقرر جديد في المرحلة الثانوية، على أن يوفر مشروع النقل المدرسي 46 ألف وظيفة. ووفقا لتعميم حصلت "الوطن" على نسخة منه، أكدت إدارات التربية وصول شيكات الموازنة التشغيلية التي خصصت بندا للنشاط الرياضي للبنات.
إلى ذلك، كشف المدير العام للمناهج في "التربية" صالح الشايع لـ"الوطن"، عن إدراج حقيبة "المهارات الأساسية" في نظام المقررات بالمرحلة الثانوية، لهذا العام، فيما أعلن المشرف العام على النقل المدرسي في "التربية" سامي الدبيخي، أن مشروع النقل المدرسي سيسهم في توفير 46 ألف وظيفة للسعوديين والسعوديات في 5 سنوات.
في خطوة لإدخالها حيز التنفيذ، أدرجت إدارات التربية والتعليم رياضة الطالبات كـ"بند" ضمن الميزانيات التشغيلية للمدارس، فيما وجهت الإدارات المدارس التابعة لها بضرورة متابعة صرف مخصصاتها عن طريق البوابة الإلكترونية

برنامج "الخدمات المساندة - الشؤون المالية"، مشيرة إلى وصول شيكات الميزانية التشغيلية التي خصصت بنداً للنشاط الرياضي للبنات، إضافة إلى بند خاص للبنين تحت مسمى المستلزمات التعليمية.
وأوضح تعميم لإحدى الإدارات التعليمية - حصلت "الوطن" على نسخة منه - أن بند مخصصات النظافة للبنين صرفت، بينما لا تزال بعض الإدارات تنتظر وصول شيكات مخصصات النظافة للبنات، وأنه سيتم إعلام المدارس حين وصولها.
من جهتها، وجهت إدارات التعليم مديرات المدارس إلى ضرورة تحديث المعلمات بياناتهن، وعدم اقتصار ذلك على طالبات النقل فقط، مشيرة إلى أن أكثر من تسعة آلاف معلمة لم يحدثن بياناتهن في إدارة تعليم المدينة وحدها. وجاء في خطاب وجه لمديرة الإشراف التربوي بتعليم المدينة المنورة - حصلت "الوطن" على نسخة منه- أن المتابعة اليومية للمدارس والوقوف على أعمالها ومدى تفعيلها نظام التكامل وتحديث بيانات المعلمات، كشفت أن أعداداً كبيرة لم تفعّل النظام في المدارس، حيث تزيد أعداد المدارس التي لم تفعّل عن 225، بينما بلغ عدد المدارس التي لم تحدث بيانات معلماتها عن 430، في حين بلغ إجمالي عدد المعلمات اللاتي لم يحدث بياناتهن 9204، رغم أن النظام سيقفل في 22 ذو القعدة الجاري.
وطالبت إدارة الاشراف التربوي بالمدينة، بضرورة حث مديرات المدارس على تفعيل النظام وتحديث بيانات المعلمات، مبينة أن وضع تحديث البيانات في المدارس التي تقع خارج المدن أفضل حالاً.
من جهة ثانية، وجهت لجنة القبول الموحد في إحدى إدارات التربية والتعليم، خطابا شديد اللهجة لمديرات مدارس رفضن استقبال طالبات رغم وجود خطابات بقبولهن، ودون توضيح مبررات ذلك.
وأوضحت الإدارة في خطابها للمديرات - حصلت "الوطن" على نسخة منه " أنه لوحظ إعادة خطابات قبول الطالبات الموقعة من اللجنة، ورفض قبول الطالبات دون توضيح أسباب ذلك، مما يساعد اللجنة على إيجاد الحلول المناسبة، ووضع اللجنة في حرج أمام المواطنين، وأن اللجنة تتطلع إلى ايضاح أسباب الرفض بكل دقة، مما يساعد على إيجاد الحلول المناسبة".

معلمات "أهلية" يعترضن على "تجميد الرواتب"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=116071&CategoryID=5

الطائف: محمد الحارثي
اعترضت عدد من معلمات المدارس الأهلية بالطائف أمس على تأخر قرار رفع رواتبهن أسوة بزميلاتهن في بقية المناطق، حيث طلبن من مسؤول إدارة التعليم التحرك لإلزام مدارسهن بتطبيق رفع رواتبهن، وإنصافهن من تأخر التطبيق في المدارس. "الوطن" التقت إحدى المعلمات - التي فضلت عدم ذكر اسمها- حيث أشارت إلى أن المعاناة مع المدارس الأهلية ما زالت مستمرة، بسبب زيادة الأعباء الدراسية والحصص وكثرة الأنشطة التي أرهقت المعلمات دون رادع من الإدارة أو متابعة، إضافة إلى عدم صرف الرواتب في بعض المدارس لمدة شهرين مما زاد من المعاناة.
وعلمت "الوطن" أنه تم الاجتماع مع المعلمات بحضور مساعد مدير التعليم للشؤون المدرسية على الثمالي، ومدير المباحث الجنائية العقيد خالد خميس، ومدير العلاقات العامة والإعلام عبدالله الزهراني، وعدد من المسؤولين بالإدارة.
وتم خلال الاجتماع أخذ أسماء المدارس الأهلية التي لم تطبق قرار زيادة الرواتب، والاتفاق على مخاطبة ملاك المدارس، وصندوق الموارد البشرية لإجبار ملاك المدارس على تنفيذ عقود المعلمات.
من جهته، أكد مدير العلاقات العامة والإعلام بإدارة التربية والتعليم بالطائف عبدالله الزهراني، أنه تمت المفاهمة مع المعلمات وإيصال مطالبهن لوزير التربية ومدير تعليم الطائف. كما تم عقد اجتماع أمس لبحث الموضوع من كافة الجوانب، علما بأن هناك مدارس طبقت القرار، وأخرى تنتظر الإدارة سرعة تجاوبها لتنفيذ القرار، إضافة إلى إرسال مشرفات من الإدارة لزيارة المدارس الأهلية، والتأكيد على مديراتها بإبلاغ الملاك بضرورة تطبيق قرار رفع رواتب المعلمات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

السماح للمتزوجات بأجانب بالاستقدام

6 آلاف سعودية استقدمن خادمات بعد إلغاء شرط الوكيل الشرعي

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/07/article_699370.html

مويضي المطيري من الدمام

بلغ عدد السعوديات الحاصلات على تأشيرات العمالة المنزلية بعد إسقاط شرط الوكيل الشرعي لاستخراج التأشيرات من مكتب استقدام الأفراد في فرع وزارة العمل في المنطقة الشرقية قرابة سبعة آلاف سيدة.

جاء ذلك على خلفية قرار السماح للسعوديات المتزوجات من الأجانب باستقدام العمالة المنزلية شريطة إحضارها لشهادة بنكية تثبت مقدرتها على الاستقدام إن لم تكن موظفة في أحد القطاعات الحكومية أو الأهلية، مشيرة إلى أنه لا يسمح لمن تقل رواتبهن عن 3500 ريال بالاستقدام للسعوديات المسموح لهن بطلب العمالة المنزلية دون الوكيل الشرعي وهن من فئة المطلقات والأرامل فقط.

ولم يكن يسمح للسعوديات قبل عام بالاستقدام دون وجود وكيلها الشرعي لصعوبة التطبيق الشخصي لهوية المرأة، مما دعا إدارة الاستقدام في مكتب العمل في الشرقية إلى المبادرة برفع طلب رسمي لوزارة العمل بفتح قسم نسوي لاستقبال النساء.

وتعمل حاليا في القسم النسوي الواقع في إدارة استقدام الأفراد في الدمام موظفتان فقط، تباشران تسلّم الأوراق النسائية وتطبيق الهوية الشخصية، وتقومان برفع الطلبات للإدارة العليا للنظر فيها، التي بلغت - بحسب المصادر- نحو 6750 طلبا، من بينهن قرابة الـ 300 طلب لم ينته من اعتمادها لحداثة تقديمها.

ويستقبل القسم النسوي يوميا 20 سيدة يستطعن إنهاء أوراقهن دون شرط الوكيل الشرعي الذي كان إلزاميا قبل أشهر، والاكتفاء بالأوراق الرسمية التي تثبت هويتها وجهة عملها ومدى مقدرتها المادية بحسب راتبها، حيث يرفض طلب من تقل رواتبهن عن 3500 ريال، بينما تمنح صاحبة هذا الراتب عاملة منزلية واحدة وتخيّر بين السائق أو خادمة، بينما تمنح الموظفات اللاتي رواتبهن تصل إلى ثمانية آلاف ريال وأكثر سائقا وخادمة منزلية.

ورصدت "الاقتصادية" في جولتها أمس في مقر مكتب استقدام الأفراد في الدمام عددا من السعوديات تم تمكينهن من مراجعات كل أقسام الإدارة دون حصر مراجعتهن في القسم النسوي، حيث يمكن لكل السعوديات متابعة ومراجعة إجراءات معاملات عمالتها المنزلية بكل سهولة في الإدارة العليا دون اشتراط المحرم أو الوكيل الشرعي كبديل عنهن.

يذكر أن شروط الاستقدام موحدة لكل من الرجل والمرأة من حيث الأوراق الرسمية باستثناء الحالة الاجتماعية للنساء، كما يمكنهن الحصول على خادمة أو سائق ضمن اشتراطات سنّتها وزارة العمل على كل مستقدمي العمالة المنزلية للمواطنين.

وكانت "الاقتصادية" نشرت الأسبوع الماضي تقريرا ذكرت فيه أن إدارة استقدام الأفراد في الشرقية شهدت إقبالا من قبل السعوديات لاستقدام العمالة المنزلية من الجنسية الفلبينية بعد استئناف استقدامهن في الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري بعد توقف دام 15 شهرا، إذ استقبل المكتب خلال ثلاثة أيام نحو 1240 طلب استقدام لعمالة فلبينية منذ السماح بتأشيرات تلك العمالة الإثنين الماضي.

وبلغ عدد النساء اللاتي راجعن المكتب النسوي نحو 20 متقدمة يوميا دون اشتراط الوكيل الشرعي لاستقبال طلباتهن، وبيّنت المصادر أنه بلغ عدد الطلبات، التي استقبلها الموظفون نحو 280 طلبا يوميا بإجمالي 840 طلبا من قبل المواطنين خلال الأيام الثلاثة، فيما بلغ عدد الطلبات، التي تم استقبالها من جانب مكاتب الخدمات العامة والاستقدام نحو 400 طلب، إذ يبلغ عدد المكاتب 80، ومكتب العمل حدد خمسة طلبات في كل ملف تابع لكل مكتب منها، حيث شهد المكتب ازدحاما

كبيرا من قبل المواطنين عقب الإعلان عن السماح باستقدام العمالة المنزلية الفلبينية، ما استلزم معه حالة من الاستنفار شهدها المكتب، إذ حاول العاملون فيه إنهاء الإجراءات بسرعة أمام ذلك الإقبال.
وأكد التقرير أن فتح مكتب نسوي لإنهاء إجراءات استقدام العمالة أسهم في تسهيل معاملات السعوديات من طالبات الاستقدام للسائقين والعاملات المنزلية، إذ إن متوسط المراجعات تجاوز 20 متقدمة يوميا دون اشتراط الوكيل الشرعي لاستقبال طلباتهن، مشيرا إلى زيادة عدد مراجعي المكتب خلال الأيام الثلاثة الماضية بنحو 60 في المائة بسبب استئناف استخراج التأشيرات الفلبينية.
وبيّن أن سبب إلزام المرأة بالوكيل لإنهاء إجراءات طلبات الاستقدام يعود لمشكلة التطبيق الشخصي لطالبات التأشيرات، بينما تم هذا العام إسقاط هذا الشرط بعد افتتاح القسم النسوي، ما يتوقع أن يُتخذ إجراء جديد حسب العقود الجديدة لتكون عملية الاستقدام من خلال المكاتب الأهلية حسب شروط دولة الفلبين، أما حاليا فلا يزال من خلال مكاتب الاستقدام التابعة لوزارة العمل.

المدينة

خريجات يفجرن قضية الحضانات ويطالبن بالتعيين في الحكومية

اتخذن من قضية تالا انطلاقة لمواجهة هواجس البطالة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/405943

حصة المولد - جدة
أبدت العديد من خريجات رياض الأطفال ومعلمات رياض الأطفال عن رغبتهن في خدمة المجتمع عن طريف فتح آلية قبول جديدة ومحاولة الاستفادة من نسب الفتيات السعوديات الخريجات في مثل هذه الوظائف خاصة في القطاع الحكومي الذي لم يفرض بعد تواجد الحضانة في مقر عمل المرأة بشكل إلزامي ولا يستثنى من ذلك القطاع الخاص الذي لا يزال يسنزف جهد معلمات التخصص وخريجاته بدفع الأموال الضئيلة في ظل عدم المتابعة لقرارات زيادة الرواتب.
«المدينة» تفتح الملف وتتابع حال العديد من خريجات التخصص.
الاعتماد على الشغالات
أستاذ دراسات الطفولة المساعد بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتورة مها أركوبي قالت: القضية هذه قضية الأسرة وذلك لاعتمادها على الشغالات في تربية ابنائها كما أن الحضانة تقوم في نهاية الأمر على وقت محدد لا نستطيع إبقاء الطفل فيها ووقت الحضانة يكون تقريبا ثلاث ساعات في اليوم، ومن هنا اعود في القول أن المشكلة سببها اعتماد الأمهات على الشغالات وهذه في منتهى الخطورة، خصوصا وان ترك الطفل مع الشغالة طوال اليوم لا يبعث الأمان النفسي للام فهي في نهاية الأمر تغفل عن كل ما قد يحدث وإذا نظرنا لتجربة الغرب فهم كذلك لا يعتمدون على المربية سوى فترات محددة يتواصلوا معها للحضور والبقاء مع طفلهم في فترات زمنية معينة وليست كما هي مطولة لدينا. قضية الحضانة مهمة ولا بد أن تتخذها الدولة كخطوة قادمة وواجبة وكذلك مثلها جميع الشركات المتبنية توظيف المرأة تحت قطاعها الخاص بأن يتبنوا وهؤلاء النساء قادرات كذلك على الصرف في مقابل وجود مكان آمن تضع فيه طفلها لحين فراغها من عملها.
الدور المطلوب
وأشارت أركوبي إلى الدور المطلوب من قبل وزارة التربية والتعليم والتي لا بد أن تقوم بوضع إجراءات ملزمة بضرورة تواجد حضانات في كل المدارس ستخلق فرصا وظيفية نسائية خصوصا لخريجات رياض الأطفال المتخصصات واللاتي يتم استبدالهن بأصحاب التخصصات الاخرى في ظل غياب عين الرقيب عنهن وذلك كإشارة لعدم رغبتهن بزيادة تكاليف مصاريف المعلمة المتخصصة وتقليل راتبها بوجود الاخرى حاملة الدبلوم أو الشهادات الاخرى كالثانوية العامة غير

المتخصصة والتي ستقبل براتب قدره 1200 ريال في الشهر بينما ينبغي أن يتجاوز راتب الموظفة المتخصصة في كيفية التعامل مع الطفل أكثر من 3 آلاف ريال.

متابعة الحضانات

وطالبت أركوبي بضرورة متابعة وزارة التربية والتعليم لمختلف الحضانات الموجودة وتتبع الشهادات الحقيقية لحاملاتها وذلك لوضع الأفضل في المكان الافضل لا غير، فمن الخطأ أن تستقبل المدرسة معلمة رياض أطفال لا تحمل المؤهلات الكافية سوى حملها دورة أو دبلوم أو إحدى شهادات المراكز المرخصة، فبرامج رياض الأطفال الجيدة عادة ما تنظم بوجود المعلمة والمساعدة، ومساعدة المعلمة هي التي من المفترض أن يكون لديها الدبلوم لانها تقوم بمعونتها في بعض الأشياء وليست جميعها، خصوصًا الناحية التربوية التي ستتقنها الخريجة المؤهلة، وللأسف الاهالي لا يملكون أي خبر بخصوص حقيقة هذه المعلمة والتي تصنفها المعلمة على انها خريجة أطفال مثلها مثل المتخصصة.

التدريب أولًا

مها السلمي معلمة رياض الأطفال عندما تخرجت في الثانوية العامة قبيل الخمسة اعوام دخلت تدريب على يد متخصصة وهي الأستاذ ليلى طيبة متخصصة في تدريب معلمات رياض الأطفال لمدة تتجاوز الاربعة أشهر، بعدها دخلت في المجال، كما ذكر بأنها في حين تقديمها على الوظيفة لم تجد أي صعوبات وذلك لكون تدريبها هي وزميلاتها كان في إحدى المدارس ومن بعد نهاية فترة التدريب تم اعتماد البعض منهن للعمل في روضة المدرسة، وعن الساعات التي يقضينها مع الطفل ذكرت بأنهن يستقبلن الطفل منذ الساعة السابعة صباحًا ومن بعدها يكون لكل معلمة طريقة منظمة تتبعها في توزيع أوقات الحلقات والانشطة المختلفة مع مجموعتها والتي لا يبلغ عددها اكثر من خمسة عشر طفلا وطفلة.، وهناك برامج يومية لا بد من التواصل بها مع الطفل بشكل يومي ومن اهمها ما يعرف بالسجل الذي يعد حلقة وصل سرية بيني وبين الأم حيث اقوم بإخبارها فيه بكل ما قام به طفلها من إنجاز أو عمل خلال تواجده مع أصحابه لتقوم هي بإخباره أو مكافأته إذا كان تصرفًا جميلًا،

وعن تجربتها قالت: استفدت كثيرًا من تدريبي في الجامعة في سنة التخرج حيث كان التدريب هو الصاقل الحقيقي لكل ما تعلمته خلال دراستي وبالتالي لم تواجهني اي صعوبات في التعامل مع الطفل.

آل طاوي: نتابع قضية الجابري وتحقيق لكشف ملابسات استبعاده من الدار

المصدر: جريدة المدينة الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/405915

حسين الرابغي - جدة تصوير- علي الزهراني

قال مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله بن أحمد آل طاوي في ردّه على قضية اليتيم مطلق الجابري الذي تم استبعاده من دار الايتام ببر جدة: إن الشؤون الاجتماعية على أتم الاستعداد لاستقبال اليتيم ودراسة حالته من جميع النواحي، مشيرا إلى أنه سيرفع باستفسار رسمي عاجل لجمعية البر وطلب إيضاح ورد فوري بجميع ما يتعلق باليتيم الجابري.

وأضاف: في حال كان استبعاد اليتيم بالقوة أو بسبب مشكلة شخصية أو ما إلى ذلك فالوزارة ستفتح تحقيقا بالموضوع، وكانت «قضية» ابن السبعة عشر عاما والذي سلمته بر جدة لأقرب شخص كان يتردد عليه بالدار بدعوى سوء سلوكياته وعدم تجاوبه وانصياعه لمشرفيه ليجد نفسه وحيدا بمنزل أشبه بـ «الخرابة» ينام به ويأكل مما تجود به نفوس المحسنين من الطعام.

«المدينة» رصدت عددا من المشاهد بمجرد دخول المكان الذي يعيش به مطلق منذ عام وهي المدة التي تخلت فيها جمعية البر عنه في ظل سبات الشؤون الاجتماعية، عصا غليظة ملقاة على فراشه بالغرفة وأوساخ ملقاة هنا وهناك وآثار سجائر إضافة إلى مشهد حبل معلق بالمروحة أشبه بحبل المشنقة كان الأكثر مأساوية والذي يوحي بأنه من الممكن ان الفتى اليتيم يئس من قسوة الحياة وأهلها ومن وحدته بها وسط رحيل الأحباب وتجاهل الجميع له وفكر بالانتحار!!! وعند سؤاله عن بعض هذه المشاهد قال العصا أحتاجها كثيرا لأنني أتوحش عند حلول الظلام وسكت عن كثير من الأسئلة وقال أنا لا أذوق الطعام بالأيام.

مدير جمعية البر محمود باقيس ذكر أن مطلق كان مشهورا بممارساته السيئة وحركته المستمرة وسلوكياته غير السوية حيث كان الجميع دائم الشكوى منه لذا تم تسليمه بشكل رسمي لعمه وهي سياسة الجمعية دائما بتسليم الأبناء لذويهم إذا توفر لهم أهل بعيد رعايتهم في صغرهم وتأسيسهم من جميع النواحي على النحو الأمثل خصوصا أن الدور التابعة لجمعية البر تحديدا هي مخصصة لمجهولي الهوية فقط.

من جانبه ذكر أحد المصادر الرسمية بدار الأيتام الخاص بجمعية البر أن مطلق الجابري كان له أقارب يزورونه بالدار دائما ومن ضمنهم عمه مسلم الجابري الشخص الخير والمؤهل والمقتدر والذي جاء وطالب بكفالة ابن أخيه رسميا وبناء عليه تنازلت عنه الدار وبناء عليه تم تسليمه.

وأضاف: دار الأيتام بجمعية البر هي مخصصة للأيتام مجهولي الأبوين وهم الذين تربيهم الجمعية وتقوم عليهم حتى زواجهم إلا أن بعض الحالات الأشبه بحالة مطلق الجابري تأتي عبر وزارة الشؤون الاجتماعية على أساس أنها حالات مؤقتة تبقى لفترة معينة ثم تغادر.

يُصادق على اعترافاته بالمحكمة العامة خلال يومين.. بعد11 شهراً من الإنكار

حدث برماوي يعترف بمشاركة شقيقيه في اغتصاب وقتل طفل بنجلاديشي بمكة

المصدر: جريدة سبق الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/4Nofde

فهد المنجومي- سبق- مكة المكرمة:

اعترف حدث برماوي "١٤ عاماً" بمشاركة شقيقيه في اغتصاب طفل بنجلاديشي " ٨ سنوات" وقتله، بعد ١١ شهراً من الإنكار.

وعلمت "سبق" أن الجاني سوف يصادق على اعترافاته بالمحكمة العامة خلال يومين. ويمثل الجريمة قبل الحكم فيها شرعاً.

وتعود تفاصيل الجريمة التي انفردت بنشرها "سبق" إلى 4 محرم ١٤٣٣ حينما كشف تحليل الحمض النووي DNA والبصمات التي رفعت من على جثة متحللة عُثر عليها في منطقة جبلية بحي جياد، وقتل طفل بنجلاديشي على يد ثلاثة أشقاء من الجنسية البرماوية.

وخلال الفترة الماضية التي تزيد على ١١ شهراً كان الجناة الأشقاء بسجن الأحداث بجدة وبعد تكثيف التحقيقات ومواجهتهم اعترف أحدهم "١٤ عاماً" أنهم اغتصبوه لكن هو من قام بخنقه ورميه من فوق النفق حتى يضلل رجال الأمن بأنه سقوط عرضي وليست جريمة جنائية.
وكانت القضية بدأت حينما عثرت الجهات الأمنية بمكة المكرمة، ممثلة في الدوريات الأمنية وفرق البحث والتحري الجنائي والأدلة الجنائية والبصمات والطب الشرعي وضباط الاستلام بمركز شرطة أجياد، على جثة متحللة فوق أنفاق الملك فهد الخاصة بحافلات النقل الجماعي الموسمية القريبة من فنادق المرديان بحي أجياد.
وبمعاينة الطب الشرعي لم تتضح ملامح الجثة التي رجح أن يكون مضى على وفاة صاحبها أكثر من أسبوع عند العثور عليها، ليتم إيداع الجثة في الثلاجة بمستشفى الملك فيصل بالششة، ويتولى الطب الشرعي تحديد هويتها ووقت حدوث الوفاة وسببها.
وفي التوقيت نفسه، تقدم مقيم بنجلاديشي ببلاغ يؤكد تغيب ابنه " ٨ سنوات"، متهماً أحد الأشخاص بأن له علاقة بتغييه؛ ما جعل الجهات الأمنية تربط بين إجراءاتها والبلاغ؛ لتباشر التحقيقات بشكلٍ موسع وتقوم بعمليات بحث وتحرٍ عن الطفل وعن الجثة التي تم العثور عليها، واتضح عن طريق تحليل DNA أن الجثة تعود إلى الطفل المتغيب.
كما كشفت التحقيقات أن الطفل تم اغتصابه في دورات مياه أحد المساجد بالحي من قِبل الجناة الأشقاء، وحينما أكد لهم نيته في إبلاغ أهله بما فعلوه، حملوه إلى أعلى الجبل، وقاموا بقتله خنقاً، ثم رُمي بالجثة، للتضليل على الجهات المختصة، وإظهار أنها قضية سقوط، بينما هي قتل بعد الاغتصاب.
وباشرت القضية دائرة النفس بهيئة التحقيق والادعاء العام في مكة المكرمة ومركز شرطة أجياد التحقيقات في حينها، وكانت نتائج تحليلDNA أثبتت أن الطفل تعرّض للاغتصاب الوحشي والقتل.

بعد نحو خمس سنوات من تقديمه للدراسة..

الشورى" يوافق على نظام توطين وظائف التشغيل والصيانة في المرافق العامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/08/article774657.html

الرياض عبدالسلام البلوي:
بعد خمس سنوات من الدراسة والمطالبة برفضه تارة وإحالته للجنة خاصة تارة أخرى قرر مجلس الشورى أمس الأحد خلال الجلسة العادية السابعة والخمسين التي عقدها المجلس برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، الموافقة على مشروع نظام توطين وظائف التشغيل والصيانة في المرافق العامة الذي تقدم به عضو المجلس المهندس محمد عبدالله القويحص بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى منذ عام 1428، ورفضته لجنة الإدارة والموارد البشرية لكن أعضاء الشورى عارضوا توصيتها بعدم ملاءمة دراسته وتم إحالته للجنة خاصة والتي رحب المجلس بمشروعها بصيغته النهائية وأقرها أمس تمهيداً لرفعها بعد ذلك إلى الملك حسب نظام الشورى.
المشروع وكما انفردت « الرياض» بتفاصيله قبل أكثر من 3 سنوات ثم نشر المقترح بعد دراسته من اللجنة الخاصة، يحفظ للوطن 21 مليار ريال هي مجموع المبالغ التي تذهب للعمالة الوافدة في عام واحد، فيما لم يتجاوز نصيب العمالة السعودية الذين يشكلون أقل من 10% من نسبة العمالة ملياري ريال.
واعتبرت اللجنة الخاصة أن قطاع التشغيل والصيانة من أكبر القطاعات التي تعتمد على القوى البشرية في الإدارة والتشغيل والصيانة وتقدر ميزانية عقود التشغيل والصيانة للمرافق العامة من قبل الدولة حسب تقرير اللجنة الأخير بنحو 50 مليار ريال سنويا، ويخصص 70% من المخصصات المالية في عقود التشغيل والصيانة لرواتب العمالة بما يعادل

35 مليار ريال، في وقت تشكل فيه العمالة الأجنبية 90% من العمالة بهذا القطاع الذي يعد الأضعف في السعودة، ما يجعل إيجاد بيئة نظامية تهيئ لسعودة هذا القطاع أمراً ملحاً.

ويقع المشروع في 21 مادة شرحت أهدافه وأساليب تنفيذه وتضمنت جملة من الأحكام والواجبات والحقوق والعقوبات، وشددت على ضرورة الاحتفاظ بالعمالة السعودية وتصحيح أوضاعهم عند تحويل أسلوب التشغيل والصيانة من تعاقدي إلى ذاتي أو عند خصخصة المرافق، بما يتلاءم مع وضع التشغيل الجديد، ويتحمل صاحب العمل أو المقاول في حال تمديد عقده وحسب ظروف كل حالة رواتب الموظفين السعوديين العاملين في التشغيل والصيانة أثناء الفترة الانتقالية إن وجدت ما بين انتهاء العقد الحالي وحتى بداية عقده الجديد.

و لا يجوز حسب مواد النظام توظيف العامل غير السعودي للعمل في عقود التشغيل والصيانة في المرافق العامة إلا إذا كانت الوظيفة ذات طبيعة خاصة ولم يوجد سعودي يستطيع أن يؤدي ذلك العمل، كما يجب على كل صاحب عمل ومقاول يقوم بتشغيل وصيانة المرافق العامة ويستخدم عاملاً غير سعودي، في وظيفة تحتاج إلى خبرة أو مهارة فنية خاصة أن يعين عاملاً سعودياً يكون ملازماً للعامل غير السعودي، لاكتساب الخبرة والمهارة الفنية المطلوبة لتلك الوظيفة، تمهيداً لتطبيق مبدأ الإحلال لاحقاً.

وينص مشروع النظام كذلك على إعداد قائمة بالوظائف والمهن المتعذر سعودتها في قطاع تشغيل وصيانة المرافق العامة وتحديث هذه البيانات دورياً، وتصدر التأشيرات والموافقات لاستخدام العمالة غير السعودية لشغل هذه الوظائف، شريطة أن يقدم صاحب العمل أو المقاول برنامجاً زمنياً لسعودة هذه الوظائف.

ومن أبرز تلك المواد النص على قيام وزارة المالية باعتماد تكاليف رواتب ومزايا العاملين السعوديين وتدريبهم وتأهيلهم على رأس العمل ضمن تكاليف عقود التشغيل والصيانة في ميزانيات الجهات الحكومية، كما يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بتوفير الدعم المالي للسعودة التي تتم بإحلال السعودي محل غير السعودي وطبقاً لنظامه، ويعاقب كل مقاول ثبت عدم التزامه بتنفيذ برنامج التدريب والتأهيل أو مخالفته لسياسة توطين الوظائف بالعامل السعودي المؤهل طبقاً لأحكام هذا النظام ولائحته، بغرامة مالية لا تتجاوز 5% من قيمة العقد أو بوضع اسمه في قائمة المحظور عليهم العمل في تنفيذ عقود التشغيل والصيانة لمدة خمس سنوات من تاريخ ثبوت المخالفة، وتحميله جميع الأضرار المالية التي قد تلحق بصاحب العمل بسبب هذا الفسخ والتوصية لجهة الاختصاص بخفض درجة تصنيفه.

وحسب المادة الرابعة تقوم وزارة العمل بإنشاء مركز معلومات يحوي جميع الوظائف المشمولة في عقود التشغيل والصيانة في المرافق الحكومية وتحديثها دورياً وتوطين هذه الوظائف بالتنسيق مع الجهات الحكومية ضمن خطة زمنية.

وألزمت المادة العاشرة الجهات الحكومية بالاحتفاظ بالعمالة السعودية عند التحول من أسلوب التشغيل التعاقدي إلى الأسلوب الذاتي أو عند خصخصة المرفق وتصحيح أوضاعهم بما يتلاءم مع التشغيل الجديد.

وأعطى مشروع النظام الجهات الحكومية صاحبة المشاريع حق تحديد الوظائف المخصصة للسعوديين في عقود التشغيل مع تحديد الحد الأدنى لراتب كل وظيفة والمميزات الخاصة بها وأن يلتزم المقاول بدفع راتب الوظيفة، ولتلك الجهات أيضاً خصم تكلفة الوظيفة مع تطبيق الغرامات النظامية في حالة تقصير المقاول وعدم شغل وظائف السعوديين، كما يحق لها تعيين سعوديين مباشرة على هذه الوظائف في حالة توفرهم وتهاون المقاول في تعيينهم.

صدور الموافقة على منحها رخصة المحاماة

المرأة السعودية محامية بعد ست سنوات من وعود وزارة العدل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/08/article774607.html

الرياض- أسامة الجمعان

اكدت مصادر ل(الرياض) صدور الموافقة الرسمية على منح المرأة رخصة محاماة، وبين المصدر أن هذه الموافقة صدرت بعد عدة مناقشات في هيئة الخبراء بمشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة، حيث اقترحت وزارة العدل في خطابها المرفوع للجهة التنظيمية معالجة منح المرأة للرخصة بموجب نص انتقالي، واقترحت أثناء مناقشة الموضوع في هيئة الخبراء ان تكون رخصة المحاماة مقتصرة على المرأة في قضايا الاحوال الشخصية ، بينما انتهى رأي المجتمعين الى اعطائها حق ممارسة المحاماة دون تخصيص نوعي قياساً على إعطائها حق الوكالة عن غيرها مطلقاً دون تخصيص حسب مقتضى الحكم الفقهي في هذا الأمر ووفق المعمول به في المحاكم وكتابات العدل منذ نشأتها حيث تترافع المرأة عن نفسها أصيلة وعن غيرها وكيلة بدون قيد أو شرط، وأن حيثيات وجهات النظر المخالفة لرأي وزارة العدل رأت أنه لا وجه من الناحية الشرعية ولا من جهة مهنية العمل التنظيمي وسلامة أدائه الفني لهذا القيد علاوة على أنه يخالف أسلوب منحها الوكالة في السابق دون قيد نوعي .

وتشير إحصائيات وزارة العدل المنشورة أن المحكمة العامة بجدة سجلت منذ عقود طويلة الأكثر في مرافعة النساء أصالة ووكالة، وسبق أن أوضحت وزارة العدل أنها رصدت أقدم وكالة تخول المرأة الترافع منذ أكثر من أربعين سنة، ووعدت الوزارة منذ ست سنوات بمعالجة الترخيص للمرأة بالمحاماة بشكل عاجل إلا أن الفكرة اصطدمت بآلية الترخيص المتوافق عليها والنص الانتقالي المقترح لها واستمر الوضع طيلة الفترة الماضية في خطابات متبادلة بين الوزارة والجهات التنظيمية.

إلى هذا دعا عدد من القضاة في لقاءات صحفية متكررة إلى أهمية أن يكون تمثيل المرأة أثناء المرافعة القضائية بموجب رخصة محاماة لا مجرد وكالة لتكون خاضعة لنظام المحاماة المتضمن مواد لمحاسبة المحامين المتجاوزين، بينما تظل المرأة حالياً تمارس المحاماة وبشكل مستمر دون أن تكون خاضعة لرقابة النظام . هذا وقد اوضح المصدر ان شروط الحصول على رخصة المحاماة للمرأة مطابقة لشروط الرجل، ومنها ان تكون خريجة كلية الشريعة او كلية الحقوق والأنظمة أو ما يعادلها مع شرط الخبرة حسب المؤهل ، ونص التوجيه الذي عمدت به وزارة العدل وأعطيت الجهات ذات العلاقة ومنها ديوان المظالم نسخة منه للاعتماد نص على أن يكون موضوع الخبرة العالق والذي طلبت الوزارة فيه نصاً انتقالياً عائداً لتقدير وزارة العدل .

كما أبان المصدر ان عدداً من المحاكم رفعت بشكاوى رسمية لوزارة العدل تطالب بمحاسبة الوكيلات المتجاوزات.

وبين المصدر ان وزارة العدل تعمل على استكمال متطلبات نظام البصمة في جميع الدوائر الشرعية حتى يتم التأكد من هوية المرأة المحامية امام القاضي وكاتب العدل دون إحراج الموظف المختص ولا إحراجها بطلب كشف وجهها للتحقق من هويتها، وهو ما لا تزال وزارة العدل في حرج منه عند إثبات هوية المرأة في المحاكم وكتابات العدل ، وسبق أن أكدت الوزارة أنها لا تستطيع إلزام أحد بكشف الوجه لا المرأة ولا موظفي الدوائر الشرعية، ووعدت بسرعة تطبيق نظام البصمة والذي توقف حالياً على الحصول على داتا المعلومات المدنية وتشير الوزارة إلى أن هذا سيكتمل قريباً جداً إن شاء الله بعد تجربته الأولى في المحكمة العامة بجدة غير أن الوزارة تريد اكتمال داتا المعلومات . الجدير بالذكر ان الإدارة العامة للمحاماة بوزارة العدل تعمل على مواصلة انجاز جميع الطلبات المقدمة إليها لعرضها على لجنة قيد وقبول

المحامين في اجتماعاتها ومنح المحامين التراخيص لمزاولة المهنة في حال توفر الشروط المطلوبة في المتقدمين على المهنة.
وكشفت وزارة العدل أن عدد المحامين المقيدين ضمن سجل المحامين الممارسين بلغ (2115) محامياً يشملون جميع مناطق المملكة المختلفة.
وأوضح تقرير صادر عن الإدارة العامة للمحاماة بوزارة العدل أن عدد المحامين في ازدياد مستمر، وأن الوزارة تتحقق بدقة من توافر الشروط في المتقدمين وأنها تعتبر المحامي الجديد إضافة للعمل العدلي وعنصراً مهماً يسهم في تحقيق رسالة العدالة.
وقد سبق أن نوهت وزارة العدل في عدة اجتماعات للجنة الوطنية للمحامين بالدور الريادي للمحامين في خدمة العمل العدلي مؤكدة بأنهم شركاء في تحقيق العدالة ومشيرة إلى أن المحامين عليهم مسؤولية كبرى كما عليهم احترام إجراءات التقاضي والعمل وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة .

في استطلاع المركز الوطني لأبحاث الشباب

51٪ من الشباب يرجعون أسباب ارتفاع البطالة إلى مخرجات التعليم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/08/article774538.html

الرياض- هيام المفلح
قال 51% من الشباب إن ارتفاع البطالة يعود لنقص التوافق بين تأهيل الطلاب واحتياجات سوق العمل، فيما أرجع 20% ارتفاع نسبة البطالة لتدني مستوى الجودة في التعليم، ويرى 24% في استطلاع المركز الوطني لأبحاث الشباب حول أسباب ارتفاع نسبة البطالة، أن السبب يعود لكون سوق العمل غير مرن، فيما يرى 5% أن العوائق الإدارية لتطوير الاستثمار الخاص وراء ارتفاع البطالة.
وقال الأمين العام للمركز الوطني لأبحاث الشباب الدكتور نزار الصالح: هذه المعطيات ترسم صورة واضحة لكيفية التعامل مع مشكلة البطالة لدى الشباب في المملكة، من خلال رأيهم، فالشباب يرون أنه لا بد من العمل على تأهيل الطلاب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، وهذا منطقي بكل معنى الكلمة، فإذا كان هناك احتياج لمهن فنية متخصصة، لا يصلح الزج بشباب غير مؤهل فنياً لشغل تلك الوظائف وإن كانوا قد حصلوا على شهادات أكاديمية.
وأوضح أن الشباب بحاجة إلى التأهيل والتدريب والاحتكاك بالبيئة العملية لكي ينجحوا عملياً ويصبحوا منافسين في السوق المحلي. ويرى الصالح أن أصحاب العمل الحر والمستثمرين في كافة المجالات لا بد أن يكون لديهم مبادرات لتدريب الشباب وتأهيلهم ليصبحوا فاعلين في بيئتهم الجديدة وأن لا يكون تفكيرهم في الكسب المادي، مشيرا الى ضرورة تقديم الدعم الحكومي بمبلغ يوازي ما يدفعه صاحب العمل أثناء التدريب وبعد التوظيف، لانه يعتبر استثماراً مهماً في التنمية البشرية والعمل للمستقبل.
وأشار إلى أن من أفضل الحلول المتوفرة والسريعة توجه شركات السيارات في المملكة لاستقطاب الشباب الدارسين في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ليتدربوا في ورشهم خلال الإجازات الصيفية، وبعد تخرجهم حتى يصلوا للمستوى الذي يؤهلهم لشغل وظائفهم بكفاءة عالية، بدعم مادي من الحكومة، مما يضمن وضعاً مادياً مقبولا للشاب في

القطاع الخاص. ضارباً أمثلة مشابهة مثل البنوك والمكاتب الهندسية، والعيادات والمستشفيات الخاصة، ومصانع التكييف، وغيرها.
وأكد الصالح على ضرورة توجيه وتوعية الشباب بفرص العمل المطلوبة، وتسهيل وصول المعرفة والتواصل والتدريب، مركزاً على عدم تعقيد الأمور أو العتاب الكثير، واستبدال ذلك بتشجيع الشباب والمستثمرين على التواصل والتعاون.

الشريف: انتشار الواسطة" في التعيين على الوظائف يضعف أداء الإدارات الحكومية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/442351

الرياض – عبدالعزيز العطر
أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) محمد الشريف، أن انتشار الواسطة والمحسوبية في التعيين على الوظائف الحكومية يؤدي إلى ضعف فاعلية وكفاءة الإدارات الحكومية، لافتاً إلى أن «الهيئة تعمل حالياً على مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد»، مبدياً عدم رضاه على أداء «الهيئة» منذ انطلاقها حتى الآن.
وذكر الشريف خلال محاضرته التي ألقاها أول من أمس في النادي الأدبي بالرياض، بعنوان «النزاهة ومعركة الفساد»، أنه يتمنى أن تصل «الهيئة» إلى أية بلاغات عن المتنفذين في الوظائف الحكومية وذلك لمكافحة ما أسماهم بـ«المحابين»، مشدداً على أن تبادل ونشر المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد تأخذ طابع «الحرية» إذ إنها لا تعد سرية، ما عدا القضايا التي تمس أمن الوطن.
والتزم الشريف خلال محاضرته الصمت تجاه إحدى المداخلات حول تعرض «مُبلغ» عن قضية فساد في منشأة تعليمية إلى النقل من مقر عمله بعد إبلاغ الهيئة عن «فساد المنشأة»، إلا أن الشريف استدرك لاحقاً، وقال: «الهيئة محصنة ضد الاختراق لموظفيها».
وأوضح أن الهيئة ليست مختصة بقضايا «الربا»، وأن جهازه غير معني بارتفاعات الأسعار والإيجارات لكونها ليست ضمن مهامها، مضيفاً «أن تنفيذ استراتيجية الهيئة مسؤولية جميع الجهات الحكومية ومسؤولية الهيئة تتوقف حول متابعة التنفيذ».
وأبدى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عدم رضاه على ما قدمته الهيئة منذ إنشائها حتى الآن، : «الهيئة لا تزال في بدايتها، على الرغم من عدم مواجهتها أي «عوائق» عدا توفير الكوادر البشرية التي يعد «صعباً» إيجادها نظير المتطلبات الصعبة لاختيار موظفيها إضافة إلى «السؤال» عنهم قبل التوظيف، والهيئة لا تعاني من قصور مادي»، مؤكداً أنها أقل جهة حكومية صرفت مبالغ في إنشاءها وتجهيزها، وأن الهيئة لا تطمع أن ينتهي الفساد في سنوات محددة وإنما تهدف إلى تضيق الخناق عليه.
وقال رداً على سؤال حول سبب توجيه الهيئة رسائلها للمواطن العادي والبعد عن الموظف الكبير في رسائلها، قال: «الهيئة توجه رسائلها لكل من يعيش على أرض الوطن وعلى رأسهم كبار الموظفين، موضحاً أن المعلومات المتعلقة بمخالفات الكبار قد تصل إلى الهيئة من قبل بعض الصغار بسبب علم بعضهم بتلك المخالفات».
وشدد على أن هيئته لن تراقب المشاريع كافة لكونها ليست من مهامها وإنما التحري عن أوجه الفساد، إضافة إلى أنه ليس من مسؤولياتها الاشتراك في القضايا التنفيذية، موضحاً أن نقص المعلومات سبب لدى البعض «لبساً» حول ازدواجية العمل بين الجهات الرقابية في المملكة ومكافحة الفساد.

وأطلق الشريف رسالة تطمينية بأن الجميع «سواسية» ولا يستثنى كائناً من كان، وأن الهيئة لا تجد صعوبة في هذا الجانب، لافتاً إلى «أن الهيئة ليست مرتبطة بأية جهة أخرى ولا تخضع لرقابة أية جهة وأن ارتباطها بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مباشرة فقط».

وأوضح أن «سيل» البلاغات الذي تتلقاه الهيئة من المواطنين دفعها للاستعانة ببعض موظفي الهيئة غير المعنيين بالشأن الرقابي وإنما الإداري إلى مساعدة زملائهم في التحري عن أوجه الفساد في تلك القضايا، مؤكداً أن هيئته استطاعت التواجد في مدن وقرى المملكة كافة.

وأوضح الشريف في كلمته خلال الندوة، أن التقارير الدولية أكدت أن الفساد مدمر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ويعيق قدرة الدول على تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة لشعوبها؛ إذ إن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قال: «إن الفساد منع 30 في المئة من جميع المساعدات الإنمائية من الوصول إلى وجهتها النهائية العام الماضي»، لافتاً إلى أن معركة الفساد ليست مهمة الهيئة وحدها وإنما مهمة جميع من يسكن في المملكة.

الشرق
يومية شاملة
www.alsharq.net.sa

بسبب نقص مراكز التأهيل في المملكة

ثمانية آلاف طفل توحُّدي سعودي يتلقون علاجهم في الخارج

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/08/524272

الدمام – سحر أبو شاهين

كشفت مختصة الأطفال النفسية في مجمع الأمل للصحة النفسية، الدكتورة بسمة فيرة، أن ثمانية آلاف طفل توحدي سعودي يتلقون علاجهم في الخارج، بسبب نقص مراكز التأهيل في المملكة، إضافة إلى غلاء أسعارها، نافية وجود إحصاءات دقيقة لعدد الأطفال التوحديين محلياً أو عربياً، إلا أن التقديرات تشير إلى إصابة 250 ألف طفل بالتوحد، بمعدل 160 حالة بين كل 1000 طفل سنوياً، منوهة إلى أن نسبة إصابة الإناث أقل من الذكور بنسبة 4.1، موضحة أن أعراض المرض تظهر على الطفل بعد ثلاثين شهراً تقريبا.

انعدام التنسيق

وأوضحت الدكتور فيرة، أن بعض المراكز التأهيلية لأطفال التوحد أصبحت تجارية بحتة، كما أن أسعارها مرتفعة جدا، مقارنة بالخدمات المقدمة فيها، في حين أن الاستفادة منها محدودة، الأمر الذي أفقد الأسر الثقة في كثير من المراكز، فبات كثيرون منهم يرسلون أبناءهم إلى دور الإيواء في دول مجاورة، لكون الخدمات فيها أفضل، مع تقارب الرسوم، مضيفة أن المختصين لا ينصحون بذلك، حتى لا يزداد الطفل انعزالا، كما أن الأسرة ستعتاد على بعد الابن، لافتة إلى انعدام التنسيق بين الجهات المختصة لتحديد مسؤولية كل جهةٍ، في المراكز التأهيلية الخاصة، والمدارس الحكومية، ومراكز التأهيل الشامل، والتربية الخاصة، بالإضافة إلى التشخيص المبكر، والمراكز الصحية الأولية، حيث إنها تتضمن الكادر نفسه من أطباء ومختصين نفسيين واجتماعيين، ومختصي نطق، ما يهدر جهود كل منها في العمل المستقل غير المخطط.

قصور التواصل

وتبين الدكتورة فيرة، أن التوحد يعيق النمو الطبيعي للدماغ في عدة مجالات مع قصور في التواصل اللفظي وغير اللفظي والتفاعل الاجتماعي، واحتمال وجود حركات جسدية متكررة مثل رفرفة اليدين والتأرجح، واستجابات غير عادية للآخرين، أو التعلق بأشياء من حولهم مع مقاومة أي تغيير للروتين، كما قد يظهر لدى المتوحدين سلوكيات عدائية أو إيذاء الذات، فالتوحدي يحتاج إلى فريق علاجي متكامل، وتكاتف جميع الجهات لسد احتياجات الطفل وأسرته، مؤكدة أن التشخيص المبكر يساعد في العلاج المبكر، وفي استجابة الطفل التوحدي للعلاج، التي تعتمد على نسبة الذكاء، ودرجة

التوحد لدى الطفل، وكذلك مستوى المركز التأهيلي، وجهود الأسرة، فأحيانا يعتمد الأهالي على المدرسة أو المركز لتعليم الطفل ما يحتاجه في حياته اليومية أوالكلام، في حين أن المركز أوالمختص مكمل لدور الأسرة.

ارتفاع الرسوم

واشتكت والدة الطفلة عبير الدوسري، من رفض مركز التوحد في الدمام استقبال طفلتها ذات الـ 13 عاماً، لكونه غير مجهز للتعامل مع فئتها العمرية، مبينة عجزها عن وضع ابنتها في مركز خاص، بسبب غلاء هذه المراكز، حيث تبلغ رسومها ثلاثين ألف ريال سنويا، وتضيف: "أخشى أن تنسى ابنتي ما سبق أن تعلمته، خلال فترة مكوثها في المنزل دون تطوير"، موضحة أن درجة التوحد لدى طفلتها ليست عالية، فهي قادرة على قضاء بعض حاجاتها الشخصية بلا مساعدة، كما أنها تحب الخروج من البيت، وتطلب ارتداء الزي المدرسي يوميا، حين تذهب شقيقتها التوأم إلى المدرسة، مستغربة قلة مراكز تعليم التوحديين، وافتقارها إلى الكوادر المؤهلة، حيث لا يوجد في المركز الذي كانت ابنتها تتعلم فيه أي مختصة نطق وتخاطب، مطالبة الجهات المختصة بزيادة عدد المراكز، وتوفير كفاءات بعدد كافٍ يتناسب والأعداد المتزايدة للتوحديين، مع رفع جودة الخدمات المقدمة فيها، وتكثيف برامج التدريب.

برامج التوحد

من جهته أوضح مدير عام التربية الخاصة – بنين، في وزارة التربية والتعليم، الدكتور عبدالله العقيل، أن هناك 37 برنامجا تابعا لوزارة التربية والتعليم، يخدم الطلاب المصابين بالتوحد، حيث يستقبل البرنامج الفئات العمرية من 6 – 18 سنة. وفيما يخص قطاع البنات، أوضحت مديرة عام التربية الخاصة – بنات، بهيجة الغانم، أنه يوجد 18 برنامجا للتوحد في مختلف المناطق والمحافظات، بالإضافة إلى أربعة مراكز، مضيفة أنها تقبل الحالات من 3 – 12 سنة للجنسين، وتظل الطالبة في البرنامج حتى عمر 18 سنة، بينما يستمر الطالب إلى أن يبلغ ثماني سنوات، ثم يحول إلى قسم البنين، وفي حال تقدم الطالب للمرة الأولى في عمر ست سنوات فإنه لا يقبل في برنامج البنات.

دملو لـ الشرق: الملفات في كراتين".. وننتظر الشركة المسؤولة لترتيبها

خريجات طيبة" يشتكين تأخُّر تسليمهن الملفات وضياع الفرص الوظيفية والمنح الدراسية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/08/524890

المدينة المنورة – لينا أبو عزة

أعرب عدد من طالبات جامعة طيبة الخريجات، والحاصلات على منح وزارة التربية والتعليم العالي الدراسية، عن تذمرهن بسبب مماطلة إدارة عمادة القبول والتسجيل في تسليمهن ملفاتهن، حيث عانين من تعدد مبررات جامعة طيبة في كل مرة، كقطع الكهرباء، أو تعطل البرنامج، أو وجود ترميمات وإصلاحات أو انتقال الموظفات من مكاتبهن.

وأشارت الطالبات في حديثهن لـ«الشرق» إلى أن فرص الالتحاق بالتعليم العالي والتقديم للالتحاق بالوظائف والمنح الدراسية انتهت فترتها دون تمكنهن من الحصول على تلك الفرصة التي تنحصر في فترة زمنية محددة، بسبب عدم تسلمهن الملفات، معتبرين أن حقوقهن التعليمية هضمت دون أي وجه حق.

وقالت الطالبة سعاد الحربي، إن مشكلة الطالبات ما زالت مستمرة، تتمثل في عدم مقدرتهن على الحصول على ورقة (إخلاء طرف)، إضافة للسجلات الأكاديمية لتسلمها الملف الجامعي، مشيرة إلى أنها وزميلاتها يعانين من صعوبة استكمال الإجراءات اللازمة لتسلم ورقة الإخلاء، لافتة إلى أنها تحتاج قبل ذلك إلى المرور على أربع إدارات لتوقيعها.
وشاركتها الرأي الطالبة حنان محمد، مضيفة أن شطر الطالبات في جامعة طيبة شهد تكدُّس عدد كبير من الخريجات بسبب مطالبتهن بتسلّم ملفاتهن، وقالت إن التأخر في إعطائهن الملفات قد يتسبب في عجزهن عن الالتحاق بالوظائف أو المنح الدراسية التي تعلن عنها وزارة التربية والتعليم في أيام محددة، مشدِّدة على ضرورة تدخُّل إدارة الجامعة وزيادة عدد الإداريات والعاملات في عمادة القبول والتسجيل لحل المشكلة.
وأضافت لينا أحمد أنها تعاني من تأخر تسلم ملفها الجامعي منذ شهر رجب المنصرم، وفي كل مرة تعاود الذهاب إلى الجامعة تحتج إدارة العمادة بمبررات مختلفة، كقطع الكهرباء، أو تعطل البرنامج، أو وجود ترميمات وإصلاحات، أو انتقال الموظفات من مكاتبهن، وقالت «في آخر مراجعة لي للجامعة يوم الأربعاء نهاية الأسبوع المنصرم، أفادنا العاملون في مكتب عمادة القبول والتسجيل أن هناك قرارا صادرا من إدارة الجامعة بعدم تسليم أي ملفات».
من جهته، أوضح لـ «الشرق» عميد القبول والتسجيل في جامعة طيبة، الدكتور عبدالعزيز دملو، أن هناك بعض التعديلات الخاصة بالأرشيف أخرت تسليم الملفات للطالبات، مبينا أن الأرشيف هو عبارة عن دواليب كهربائية مرقمة كانت توضع بها الملفات، ولكن تلك الملفات موجودة حاليا في كراتين مغلقة، وقال «نحن في انتظار الشركة المسؤولة عن إعادتها وترتيبها لتتاح لنا فرصة تسليمها للطالبات خلال الفترة المقبلة».

قال إن رتب المعلمين" خطوة مهمة لـتمهين" التعليم

السبتي لـ الشرق: سنوفر خدمات النقل لمليون ومائتي ألف طالبة.. وسننقل المعلمين أيضاً إذا رغبوا

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/08/524833

الرياض – خالد الصالح
أكد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، أن الوزارة تسعى جاهدة إلى تسخير خدمات النقل المدرسي. وقال لـ «الشرق»: إن عدد الطالبات المستفيدات من النقل المدرسي بلغ 600 ألف طالبة، ونسعى حالياً إلى أن يشمل النقل مليوناً ومائتي ألف طالبة. وأضاف قائلاً سنكثف الجهود على صعيد نقل المعلمات والمعلمين أيضاً، إذا كانوا يملكون الرغبة في ذلك. وكشف السبتي، عن تأسيس شركة وطنية مملوكة بالكامل للدولة هي «شركة النقل التعليمي»، أسند إليها النقل المدرسي. ونفى السبتي، افتقار طلاب المنطقة الغربية إلى النقل المدرسي، قائلاً لدينا نقلٌ للطالبات في مكة المكرمة وجدة والطائف، لكن التركيز على نقل الطالبات يفوق التركيز على نقل الطلاب، ونسعى إلى تكثيف الجهود لكي يستفيد كلا الطرفين من عملية النقل، مؤكداً في نهاية حديثه عن حاجة الوزارة إلى بعض الوقت لكي تحصل على رضا الجميع.
وأوضح السبتي، أنه سيتم الرفع قريباً بإقرار «رتب للمعلمين»، واصفاً إياه بالخطوة المهمة لتمهين التعليم كما هو حاصل في مهنة الطب وفي القطاع العسكري والتعليم العالي. وفيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الوزارة تجاه المعلم المخالف للمعايير المعتمدة، أبان السبتي، أن الهيئة المستقلة للتعليم العام التي صدر قرار مجلس الوزراء مؤخراً بإنشائها ستكون المعنية بمثل هذه الأمور.

على صعيد آخر، قال نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنين الدكتور حمد آل الشيخ، تعقيباً على تعرض الطالب عبدالله محمد الحماد لاعتداء من قِبل معلم في مدرسته مؤخراً: إن المعلمين جميعاً يعرفون أن الضرب ليس وسيلة تربوية، وهو من الأمور التي يعاقب عليها النظام. وبيّن أن الوزارة لا تسمح باستخدام هذه الأساليب مع طلابها، ولكن لكل قاعدة شواذ. وقال لدينا مئات الآلاف من المعلمين والمعلمات الذين يُشهد لهم بحسن الأخلاق، والتعامل باستخدام الأساليب التربوية الحديثة، وهناك آليات للمتابعة والتحقيق، وثقوا تماماً أن مثل هذه الحالات لن تفلت من النظام. وبيّن آل الشيخ، أن هناك معايير لدى الوزارة لكفايات المعلم، تشمل الأقدمية ودرجاته في مرحلة البكالوريوس، وتستكمل وزارة الخدمة المدنية معرفة سائر جوانب شخصيته. وقال يتم حالياً تطوير معايير مهنية لاختبار الكفايات للمعلمين في مختلف التخصصات بالتعاون مع مشروع «تطوير» والمركز الوطني للقياس والتقويم، كما يتم حالياً تطوير 17 مساراً للمعلمين، فضلاً عن المرشد الطلابي والوكيل والمدير، ووضع المعايير المهنية لكل هذه التخصصات.

وقف تراخيص جمعيات خيرية والتوسع في عضوية النساء في مجالس الإدارات

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/08/525042

أبها – عبده الأسمري

شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية في التوسع في عضوية المرأة في الجمعيات الخيرية المشتركة.

أكد ذلك مصدر لـ«الشرق»، مضيفاً أن هنالك ازديادا في عدد الجمعيات الخيرية في مناطق المملكة ومحافظاتها ومراكزها، لافتاً إلى إيقاف الوزارة التراخيص على خلفية العامل الجغرافي، حيث إن وجود جمعيات في نفس الحي يمنع افتتاح جمعية قريبة من الحي.

وأشار المصدر إلى الدور البارز للجمعيات الخيرية في الأعمال المنوطة بها، ومتابعة عملها من قبل الإدارة المختصة في الوزارة، وعن وجود ملاحظات، أكد المصدر أن توجيهات صدرت بتفعيل دور بعض الجمعيات التي لا توجد لها أدوار واضحة وملموسة.

معاقون يستعرضون معاناتهم المتكررة مع "البيئة العمرانية"

الجبر لـ "الوطن": أمانة الأحساء بدأت فعليا في تعديل مواقعها ليستفيد منها الجميع

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=116299&CategoryID=5

الهفوف: عدنان الغزال

استعرض معاقون "حركيا" في الأحساء أمس، أمام أعضاء المجلس البلدي حجم معاناتهم الكبيرة في التعامل مع مفردات البيئة العمرانية المتعددة، والتي يواجهون فيها ما يحد من قدراتهم على ممارسة حياتهم اليومية بصورة طبيعية معتمدين على أنفسهم، مرجعين السبب في ذلك إلى التطبيقات الخاطئة عند التصميم أو التنفيذ لمعظم المشاريع، مطالبين بضرورة تطبيق أفضل الممارسات في مجال التصاميم من خلال المقارنة بين القوانين والأنظمة والمواصفات المطبقة في أكثر من دولة في العالم واختيار الأنسب منها، مشيرين إلى أن المعاقين هم جزء لا يتجزأ من المجتمع وأن حقوقهم يجب أن تكون مكفولة، فمن حقهم أن تتاح لهم الفرص نفسها للحياة الكريمة التي ينعم بها المواطنون الأسوياء، داعين جميع المؤسسات الحكومية والأهلية للاضطلاع بدورهم تجاه المعاقين، مطالبين المؤسسات الحكومية والأهلية بالاهتمام بتطبيق القوانين الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة في تصاميم تدعم التسهيلات للمعاقين في المشاريع البلدية والخدمية، وذلك من خلال توفير منحدرات ودورات مياه للمعاقين ومواقف خاصة والمصاعد الكهربائية، مشددين على ضرورة إدخال التعديلات على تلك المواقع في مدن و قرى المحافظة وترجمة القوانين إلى آليات منفذة بشكل صحيح للتسهيل على المعاقين، لافتين إلى أن الكثير من المباني التجارية والسكنية والبنوك والمطاعم وصالات الرياضة والاستراحات في المحافظة فاقدة بشكل تام لخدمات المعاقين وعدم أخذ المعايير الخاصة بهم قبل الشروع في البناء، الأمر الذي يجعل المعاق يعتمد في جميع تحركاته على الآخرين أو الانتظار في الخارج تحت حرارة أو برودة الجو.

وأوضح نائب رئيس المجلس البلدي في الأحساء المتحدث باسم المجلس ناهض الجبر في تصريح إلى "الوطن"، أن أعضاء المجلس استمعوا لمطالب المعاقين وسيتخذون إجراءات كفيلة بتلبية مطالبهم، مؤكداً أن أمانة الأحساء، بدأت فعلياً في تعديل المواقع التابعة لها في مبنى الأمانة الرئيس وفي الفروع والإدارات التابعة لها وكذلك في المتنزهات، لكي يستعملها جميع الناس بمن فيهم المعاقون بكافة فئاتهم، مؤكداً أنه من حق الجميع الوصول لكل مكونات البيئة العمرانية من طرق ومبانٍ ومنشآت محيطة بهم ومن بينهم ذوو الإعاقة. وأضاف أن أعضاء المجلس، تعهدوا بتخصيص نصف ساعة أسبوعياً للالتقاء بالمعاقين للاستماع إلى مطالبهم.

من جهة أخرى، رفعت جهات الاختصاص في وزارة الشؤون البلدية والقروية ملف فصل ميزانيات 3 بلديات فرعية تابعة لأمانة الأحساء إلى المقام السامي، لدراسته وإصدار القرارات بموجبها.

وأوضح الجبر، أنه في حال اعتماد فصل ميزانيات بلديات العمران والعيون والجفر بميزانيات مستقلة، طبقاً للملف المرفوع إلى المقام السامي، فإن القرار سيشمل كذلك فصل ميزانية بلدية "جواثى" الجديدة، المعتمدة رسمياً في وزارة الشؤون البلدية والقروية، والمزمع افتتاحها خلال الأيام القليلة المقبلة باعتبارها بلدية فرعية جديدة وبها جميع المؤشرات التي تخولها الاستقلال في الميزانيات أسوة بالبلديات الفرعية الأخرى، مبيناً أن أمانة الأحساء والمجلس البلدي، أعدا ملفاً متكاملاً يشتمل على حزمة من المؤشرات بالأرقام الإحصائية، التي تؤكد استحقاق تلك البلديات الفرعية الاستقلال في الميزانيات المستقبلية، والتي من بينها أن كل تلك البلديات، لا يقل عدد سكانها عن 120 ألف نسمة، واكتمال خدمات الإدارات الحكومية من مدارس ومستشفيات ومراكز صحية، ومقرات حكومية أخرى، مؤكداً أن قرار فصل الميزانية، سيتيح الفرصة لتلك البلديات بتشكيل مجالس بلدية خاصة بها مستقلة عن مجلس بلدي حاضرة الأحساء.

"المقاصف المدرسية".. وجبات لا تخضع للرقابة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=116310&CategoryID=3

تبوك: محمد زامل، ميسون الخرمي

يحجم عدد من طلاب وطالبات في نحو 30 ألف مدرسة حكومية، عن شراء وجبة الإفطار من المقاصف المدرسية، وذلك لسوء ما يباع فيها من وجبات، أو لعدم ملاءمتها لما يرغبون به من مأكولات، في الوقت الذي تمنع إدارات بعض تلك المدارس طلابها من جلب المأكولات من خارج المدرسة.

ويقول أحد الطلاب – فضل عدم الكشف عن هويته - إن الأطعمة المباعة يتم إعدادها منذ الليلة الماضية، فيما يتم بيعها لهم عند العاشرة صباحا.

وأضاف "هناك ارتفاع في الأسعار بشكل مبالغ فيه، فعلبة الماء أو البطاطس التي تباع بنصف ريال خارج المقصف نشتريها بريال، فضلا عن أن العمالة التي تبيع في المقصف غير مؤهلين ولا يملكون أية شهادات صحية، وعمال نظافة المدرسة هم من يبيعون في المقصف، ويحصلون على نسبة أرباح من قبل إدارة المدرسة آخر السنة"، مطالبا بالاهتمام بصحة الغذاء وارتداء العاملين للزي المناسب"، وزاد "وقبل ذلك كله الرقابة على الأسعار، وعدم استغلال الطلاب". فيما ترى إحدى الطالبات – رفضت الإفصاح عن اسمها - أن عدد العاملات بالمقصف لا يكفي، وبخاصة عندما يكون عدد طالبات المدرسة كبيرا جدا، مؤكدة أن الفسحة تنتهي أحيانا وبعض الطالبات لم يصلها الدور لشراء فسحتها، وزادت "كذلك نعاني من عدم الاهتمام بالتبريد، فالعصائر والماء نشتريها حارة".

وأكد أخصائي التغذية علي الحويكم أن المقاصف المدرسية لا بد أن توفر للطلاب الوجبات الغذائية المناسبة من كل النواحي، بينما نلاحظ بعض المقاصف توفر أشياء بعيدة عن الوجبات الغذائية المفيدة، فنجد أنها توفر الحلويات ذات الألوان والأشكال والأنواع التي تغري الطالب وتوفر له مجرد طاقة ابتدائية، وأيضا توفير المشروبات الغازية التي لها أثر غير صحي على الطلاب.

من جانبه أوضح لـ"الوطن" مدير الإعلام التربوي بتعليم تبوك سعد الحارثي أن الرغبة كانت في تشغيل المقاصف المدرسية من خلال شركات متخصصة، إلا أنه لعدم وجود ذلك كان الخيار متروكا لمدير المدرسة بشأن آلية تشغيل المقصف سواء من خلال التشغيل الذاتي والذي هو السائد في مدارس البنات أو من خلال التعاقد الفردي مع مؤسسات متخصصة وهو السائد في مدارس البنين، وذلك وفق الضوابط الموجودة في لائحة المقاصف المدرسية.

القنفذة.. إدانة أخصائي في 4 أخطاء طبية

تسبب في وفاة مولود بالتشخيص الخاطئ ونسي "شاش" ببطن مريضة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=116320&CategoryID=3

القنفذة: محمد المجدوعي

أدانت لجنة مشكلة من الشؤون الصحية في محافظة القنفذة، أخصائيا بقسم النساء والولادة بمستشفى القنفذة بأربعة أخطاء طبية وحملته مسؤوليتها، ومن بين تلك الأخطاء نسيانه "شاش" ببطن مريضة أخرجت بعملية ثانية. وتبين للجنة أن شهادة الطبيب الحاصل عليها منحت له بناء على بحث علمي ليس له علاقة باختصاص أمراض النساء والولادة. وعلى الرغم من الأخطاء الطبية التي وقع فيها وطول فترة عمله بالمستشفى، إلا أن الشؤون الصحية لم تدرك ذلك إلا متأخرة مما دعاها لوقف أعماله الطبية.

وضمت لجنة التحقيق المشكلة من الدكتور محمود محمد العربي استشاري ورئيس قسم النساء والولادة، والدكتورة جوهرة الزبيدي أخصائية نساء وتوليد أولى، والدكتور محمد فوزي أخصائي نساء وتوليد. وتولت اللجنة دراسة ملفات بعض الحالات التي ظهر بها قصور في التشخيص والعلاج.

وبين التقرير أن إحدى المريضات "غ م" دخلت بسبب آلام حادة لإصابتها بأنيميا منجلية وهي حامل للمرة الأولى في الأسبوع 33 وقد استدعي لها الطبيب لفحصها وقراءة تخطيط قلب الجنين، حيث كانت هناك تغيرات في نبضاته تدل على تألمه، إلا أن الطبيب لم يقم بأية إجراءات إسعافية للأم أو الجنين، أو يسلم الحالة لزميله، مما ترتب عليه إجراء عملية قيصرية للسيدة لاحقاً بواسطة زميله الذي استلم الحالة من بعده، وولد الجنين بحالة سيئة وتوفي فيما بعد.

أما الحالة الثانية فكانت لمريضة في حالة ولادة "ع غ " في الأسبوع 38 وبعد دخولها بدقائق قرر لها عملية قيصرية، بسبب هبوط بنبضات الجنين وألم بالبطن وقد شخص الحالة على أنها انفصال بالمشيمة، واتضح أن التشخيص خاطئ، وليس للعملية أي أهمية، كما قام بتشخيصها مرة ثانية وأخطأ أيضا. أما الحالة الثالثة فكانت للمريضة "ف ر" في حالة ولادة، واستخدم معها جهاز الشفط لتوليد الجنين، مما تسبب في كسر بذراعه، وبقي بالحضانة عدة أيام، وكان الأولى استخدام محرضات الطلق.

أما الحالة الرابعة فكانت للمريضة "هـ ف"، والتي أجرى لها عملية قيصرية، وقبل إغلاق بطنها أخبرته الممرضة أن هناك "شاش" مفقودة، إلا أنه أصر على إغلاق بطنها، وأنه متأكد بأنها ليست ببطن المريضة، وبعد إفاقة المريضة وإجراء فحص بالأشعة اتضح وجود "شاش" ببطن المريضة وأجريت لها عملية ثانية لإخراجها.

11 متهما جديدا في "سيول جدة" إلى القضاء

الرقابة: استجواب القضاة للمتهمين كشف أسماء لها صلة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=116282&CategoryID=5

جدة: الوطن

كشفت هيئة الرقابة والتحقيق إحالة 11 متهما جديدا في قضايا سيول جدة إلى القضاء، ليرتفع بذلك عدد المتهمين الذين تمت إحالتهم للمحكمة الإدارية إلى 99 متهماً في 28 قضية حتى أمس، بعد أن كان آخر عدد أعلنت عنه الهيئة هو 88 شخصا متهما في 24 قضية.

وأوضحت في بيان أمس، أن المحكمة الإدارية بديوان المظالم حين تُعيد بعض القضايا الخاصة بفاجعة السيول إلى هيئة الرقابة والتحقيق إنما هي لأجل استكمال بعض الإجراءات التي تظهر لها حين نظرها القضية، ومن ذلك ما يتكشف من أسماء جديدة بعد مواجهة وسماع أقوال المتهمين وما أظهروه من أسماء أفصحوا عنها أثناء استجوابهم من قبل القاضي، ولم يفصحوا بها أمام المحقق.

وأكدت الهيئة التزامها بما كلفت به من أن يشمل التحقق والتقصي والتحقيق جميع من لهم صلة بقضية سيول جدة، سواء كانوا راشين أو مرتشين أو وسطاء أو مستغلين للنفوذ أو مزورين أو خارجين على الأنظمة أو متجاهلين ما تقضي به، وأن ذلك جاء حسبما قضى به التوجيه السامي الكريم "كائنا من كان". وشددت على أن بيانها جاء إيضاحا لما أثير حول بعض الأحكام التي تخص فاجعة السيول، وإشارة إلى ما ورد في بعض الصحف مؤخراً من أخبار وتعليقات على ما صدر من أحكام من الدائرة الجزائية المختصة بالمحكمة الإدارية بديوان المظالم بمحافظة جدة، حول إعادة المحكمة الإدارية ممثلة في الدائرة الجزائية الثالثة ملفات عدد من المتهمين مرة أخرى لاستكمال التحقيق مع راشين متورطين في قضايا الفاجعة لم يشملهم التحقيق.

وذكرت الهيئة أن بيانها يأتي استكمالاً لما سبق أن أوضحته في بيان سابق من أنها أحالت 88 متهماً في 24 قضية رشوة وتزوير، وإستغلال نفوذ وظيفي، وإساءة الاستعمال الإداري، وافتئات على حق من حقوق الأفراد والرعية، واشتغال بالتجارة والتربح بالوظيفة العامة للمحكمة الإدارية بديوان المظالم بمحافظة جدة، بعد أن استكملت إجراءات التحقيق مع جميع المتهمين سواء راشون أو مرتشون أو مزورون بموجب أحكام نظام الإجراءات الجزائية والأنظمة الجنائية ذات العلاقة وهذه القضايا لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بفاجعة سيول جدة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يُعزز الأمن الحضري والجوانب الاجتماعية والتخطيطية

نظام تسجيل سكاني يحدد أحياء الفقر والبطالة والجريمة" في الرياض

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/08/article_699635.html

عبيد الله الأنصاري من الرياض

أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إعداد نظام للتسجيل السكني في العاصمة، يُعنى بربط معلومات السكان بأماكن وعناوين إقاماتهم، وتحديد الآليات اللازمة لتحديث المتغيرات التي تطرأ على هذه العناوين، ويعمل على دعم الأعمال والجهود التخطيطية والتنموية والأمنية والاجتماعية في المدينة، ومن أبرزها تحديد الأحياء السكنية التي يتركز فيها مستوى الفقر، وترتفع فيها نسب البطالة والهجرة، بما يمكن الجهات المعنية من وضع برامج وسياسات للتنمية الاجتماعية فيها، كما يشمل تطوير "الأمن الحضري" في العاصمة تحديد العلاقة بين الجريمة وموقعها ومرتكبها. ويتضمّن النظام بناء قاعدة بيانات سكانية وإحصائيات دقيقة لجميع المعلومات المتعلقة بالأسر، وتوثيق المعلومات الرئيسة للسكان، بما يشمل مكان الإقامة وعناوين السكن، مع ضمان إعادة التسجيل وتحديث المعلومات في حال تغيير مكان السكن، كما يفرض النظام على المهاجرين الجدد إلى المدينة تسجيل مقار إقاماتهم حال استقرارهم مباشرةً. وكان أمر الأمير سطام بن عبد العزيز رئيس اللجنة العليا للأمن الحضري في مدينة الرياض، قد صدر بتولي "مركز المعلومات الوطني" في وزارة الداخلية تنفيذ المشروع، بالتعاون مع كلٍ من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، نظراً لحاجة المُخططين والمُنفذين في كثيرٍ من القطاعات الحكومية لتطبيق مثل هذا النظام، لمساعدتهم في وضع الأطر التخطيطية انطلاقاً من أسس راسخة في خدمة أهداف التنمية على المدى الطويل.

وشارك في إعداد النظام أكثر من 16 جهة حكومية، من أبرزها: إمارة منطقة الرياض، ووزارات الشؤون البلدية والقروية، والتربية والتعليم، والعدل، والعمل، ومركز المعلومات الوطني، وإدارة التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسِّر)، وإدارة الأحوال المدنية في الرياض. وسيكون بإمكان النظام الذي سيتم تنفيذه خلال الفترة المقبلة، الربط مع القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال، إضافة إلى دراسة توسيع تطبيقه على المستوى الوطني. ومن أبرز القطاعات التي يتوقع أن يسهم النظام الجديد في تطويرها، قطاع الأمن الحضري في المدينة، وذلك من خلال دوره في تحديد العلاقة بين الجريمة وموقعها ومرتكبها، إضافة إلى تحديد توزيع المرافق والخدمات الأمنية اللازمة مثل: "مراكز الشرطة، ومراكز الدفاع المدني ومقار الدوريات الأمنية والأجهزة الأخرى"، والحد من ظاهرة عدم المثول أمام الجهات المختصة كالمحاكم، عبر تقديم معلومات دقيقة عن مكان إقامة المستدعين، فضلاً عن دور النظام في جوانب التنمية الاجتماعية، من خلال تحديده الأحياء السكنية التي يتركز فيها مستوى الفقر، وترتفع فيها نسب البطالة والهجرة، بما يمكن الجهات المعنية من وضع برامج وسياسات للتنمية الاجتماعية فيها. كما سيعمل النظام أيضاً على وضع الآليات اللازمة لمتابعة استعمالات الأراضي، من حيث طبيعة ونوع الاستعمالات، ونسب الأراضي الشاغرة والمساكن المشغولة من حيث الحالة والنوع، وتحديد نسب النمو السكني والاحتياجات السكنية المستقبلية في المدينة بشكل عام، وفي قطاعات محددة بشكل خاص كالقطاع التعليمي، إلى جانب مساهمة النظام في توفير معلومات حول الفئات العمرية للسكان في منطقةٍ معينة، ما يشكّل الأساس في تحديد الحاجة إلى بناء المدارس وتوزيع الموارد التعليمية. ومن شأن نظام التسجيل السكني أيضاً، تحقيق التوزيع الأفضل للمنشآت الصحية والكوادر الطبية بحسب الاحتياجات، والعمل على متابعة انتشار الأمراض والأوبئة على نطاقٍ جغرافي معين، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن يسهم فيه النظام في جوانب تنظيم عمليات التصويت

في انتخابات المجالس البلدية وتعزيز المسوحات والعمليات الإحصائية وتسهيلها، وبالتالي تطوير عمليات التحليل والإحصاءات التي تقوم بها كل من: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وغيرها من الجهات الأخرى، إضافة إلى جعل عملية الإعداد والتجهيز التي تسبق التعداد السكني أكثر سهولة وكفاءة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

السياري: قرار سيصدر الأيام المقبلة يتضمن البنوك المعتمد لديها برنامج كفالة وكيفية الاستفادة منه

80 ٪ من مستفيدات حافز في الشرقية يرفضن العمل في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/08/article_699639.html

حامد الرويلي من الدمام

كشفت مصادر عاملة في صندوق الموارد البشرية، عن أن أكثر من 80 في المائة من المستفيدات من برنامج حافز في المنطقة الشرقية يرفضن العمل في القطاع الخاص، ويقتنعن بالراتب الشهري الذي يمنحه الصندوق لهن، الذي يقدر بألفي ريال، مضيفة أن الدفعة التاسعة لمستحقي الإعانة في شهر رمضان بلغت 1.365931 مليون طالب عمل من الذكور والإناث.

وبينت المصادر أن هناك شركات ومؤسسات أهلية وقطاعات أخرى تخاطب الصندوق بشكل دوري، وذلك بحثا عن موظفين وموظفات سعوديين، وبدورنا نخاطب ونقوم بالاتصال على بعض مَنْ تنطبق عليهم الشروط، إلا أننا نقابل الطلب بالرد بنسبة كبيرة من الفتيات وبعض السيدات اللواتي يفضلن البقاء في المنزل والاكتفاء براتب حافز الشهري.

وأوضحت المصادر أن الصندوق يقوم بمخاطبة جميع من هم في برنامج حافز اللائي تنطبق عليهن الشروط المطلوبة من قبل الشركات، وفي حال رفض العروض الوظيفية من قبل الصندوق لأكثر من ثلاث مرات يتم إسقاط من يرفض الوظيفة سواء ذكرا أم أنثى، خاصة إذا كانت الوظيفة مناسبة لمؤهلاته، مضيفة أن دور الصندوق في المنطقة رفع الأسماء التي رفضت الوظائف والبت الرسمي والفعلي في الموضوع يكون عن طريق الرياض.

من جهته، قال طارق الأنصاري مدير صندوق تنمية الموارد البشرية في المنطقة الشرقية خلال اللقاء التعريفي للجهات الداعمة للهيئة العامة للسياحة والآثار التي أقيمت أمس في غرفة الشرقية، إن الصندوق عقد شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص بهدف توفير فرص وظيفية للشباب السعودي عن طريق التوظيف المبتدئ بالتدريب، ومساعدة القطاع الخاص في جميع مراحل الاستقطاب والاختيار، تتمثل في العلاقة مع الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص، من أجل تحقيق أعلى درجة من الإنجاز والأداء، وتحقيق أهداف الباحثين عن العمل واستمرارية نشاطات الشراكة.

وبين الأنصاري أن هناك مجالات كبيرة للتعاون بين الصندوق وهيئة السياحة، تتمثل في المشاركة في دفع تكاليف تأهيل وتدريب وتوظيف القوى العاملة في القطاع السياحي، والمشاركة في وضع خطط وآليات لتوطين الوظائف السياحية بشكل مستدام، والمشاركة في دعم البحوث والدراسات المتعلقة بتأهيل وتوظيف القوى العاملة التي تخدم سوق العمل في القطاعات السياحية وفق آليات الصندوق، تبادل الخبرات والمعلومات بين الجهتين فيما يتعلق بالمنشآت في قطاع السياحة والموظفين الذين تم تدريبهم وتوظيفهم في المنشآت من قبل الصندوق والمشاركة في لقاءات ومحاضرات تثقيفية خاصة بأفضل أساليب إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحسين بيئة العمل فيها، والتنسيق المشترك للجهود مع الجهات الحكومية والخاصة لدعم أهم القضايا المتعلقة بالعمل في منشآت السياحة.

وتطرق ماجد الغامدي من صندوق المئوية إلى أهمية الإرشاد للمشاريع، حيث إن 30 في المائة من الدعم يوفره الصندوق لصاحب المشروع، من خلال تقديم القرض المادي، و70 في المائة من الدعم هو الخدمات غير المالية، الإرشاد، الدورات بأنواعها، تسهيل الإجراءات الحكومية والاستشارات.

وبين الغامدي أن خدمات الصندوق الرئيسة تتضمن دراسة المشاريع وتقويم جدواها الاقتصادية من قِبَل أصحاب خبرة التمويل الكلي أو الجزئي للمشروع من خلال قروض بدون فوائد وبدون رهونات تسدد على عشر سنوات، خدمات الإرشاد لمدة ثلاث سنوات دون تحمل صاحب المشروع أي تكاليف، وتسهيل الإجراءات الحكومية المختلفة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار، تقديم الدورات، "تأسيس المشاريع، الأفكار النيرة، مالية، سوقية وفنية، مضيفا أن دور برنامج كفالة هو تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم الأنشطة السياحية والترفيهية، حيث إن تأسيس برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في يناير 2006م، بقرار من وزير المالية، وأسندت إدارته إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي، بغرض تغطية نسبة من مخاطر جهات التمويل "البنوك والمصارف" ولتشجيعها على منح التمويل اللازم لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقا للبرنامج: أي نشاط ربحي صغير أو متوسط مؤسس وفقاً للأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية، ولا يتجاوز مبيعاته السنوية 30 مليون ريال.

وبين أن من أهداف البرنامج تغطية نسبة من مخاطر جهات التمويل "البنوك والمصارف"، وتشجيعها على منح التمويل اللازم لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقا للبرنامج، مشيرا إلى أن مبالغ التمويل التي يكفلها البرنامج 80 في المائة من قيمة التمويل الممنوح من البنوك وبحد أقصى 1.6 مليون ريال، بينما الحد الأدنى للكفالة لا يقل عن 80 ألف ريال سعودي. بالنسبة للعميل الذي يمتلك أكثر من نشاط "مؤسسة فردية"، مضيفا أن إجمالي قيمة الكفالات الممنوحة للمؤسسة يجب ألا تزيد على مبلغ خمسة ملايين ريال سعودي.

وكشف توزيع عدد الكفالات طبقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فقطاع المقاولات 51 في المائة، فالصناعات 17 في المائة والقطاع التجاري 16 في المائة والخدمات 13 في المائة وأخرى 3 في المائة، وجاءت الرياض في المركز الأول من حيث المستفيدون من الكفالات بنسبة 46 في المائة، فالمنطقة الشرقية 21 في المائة ثم مكة المكرمة 19 في المائة وعرعر وجيزان أقل المناطق استفادة من كفالة بنسبة 1 في المائة، مضيفا أن نسبة 95 في المائة من المستفيدين من كفالة هم من الرجال و5 في المائة سيدات أعمال.

من جانبه، وعد تركي السياري ممثل صندوق التنمية الصناعي "برنامج كفالة" في اللقاء، بأن هناك قرارا سيصدر الأيام المقبلة يتضمن البنوك المعتمدة لديها برنامج كفالة وكيفية الاستفادة من هذه البنوك، وذلك بتخصيص موظف، مضيفا أن 2 في المائة فقط مشاريع متعثرة من إجمالي المشاريع التي اعتمدت خلال الفترة الماضية.

وفي السياق نفسه، قال المهندس نادر السياسب إخصائي التسويق في الهيئة العامة للسياحة والآثار، إن مجلس التنمية السياحية يمثل رأس هرم منظومة التنمية السياحية في المنطقة، ويساعده في ذلك جهاز التنمية السياحية الذي يعد الذراع التنفيذية للمجلس، ومن هذا المنطلق يسعى الشركاء في التنمية السياحية لتحقيق الأهداف بشكل منظم يصب في مصلحة التنمية السياحية الشاملة التي يقطف الشركاء ثمارها بأفضل مستوى وأقل جهد وأوفر تكلفة.

وأكد أن المنطقة الشرقية تحتل، بحكم موقعها المتميز بجوار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مكاناً بارزاً على خريطة السياحة الخليجية، خاصة بعد المشروعات العملاقة التي تم إنجازها فيها، وأهمها الواجهة البحرية للمنطقة الشرقية التي تمتد من الخبر إلى الجبيل، ووجود أماكن تناسب العائلة السعودية بكل عاداتها وتقاليدها، كما تعد من أهم الوجهات السياحية في المملكة، حيث شكلت الرحلات السياحية المحلية إلى المنطقة الشرقية 4.6 مليون رحلة، تمثل 13 في المائة من إجمالي الرحلات في المملكة، حيث احتلت المركز الرئيس بعد منطقة مكة المكرمة، و 2.2 مليون رحلة للسياحة الوافدة، وبلغ إجمالي الإنفاق للسياحة الداخلية في المنطقة الشرقية 10.2 مليار ريال. وتمثل خطة التنمية الدور الاستراتيجي للهيئة العامة للسياحة والآثار وشركائها من القطاعين الحكومي والخاص، لتحقيق تنمية منضبطة ومستدامة لقطاع السياحة في المنطقة الشرقية، ويتوافر في المنطقة 85 فندقاً 640 مجمعا للوحدات السكنية المفروشة، 195 وكالة سفر وسياحة، سبعة مرشدين سياحيين، سبعة منظمين للرحلات للمجموعات السياحية.

وأوضح أنه تم إنجاز تصنيف قطاع الإيواء على أساس نظام متعارف عليه عالمياً بنظام النجوم الذي يسعى لتحقيق الموازنة بين متطلبات المستثمر وتطلعات الزوار، ويتم تصنيف الفنادق وفقا لـ 23 عنصرا أساسيا وبمجموع عناصر تفصيلية للتصنيف والتسعير 220 عنصرا، موكدا أن الهيئة العامة للسياحة والآثار قد قامت قبل سنوات بعملية تصنيف شاملة لقطاع الإيواء، وارتفع عدد الفنادق في المنطقة الشرقية خلال هذا العام إلى 79 فندقا، مقابل 71 فندقا في عام 2009، و66 فندقا عام 2008، وارتفع معدل الإشغال فيها من 49 في المائة عام 2000.

وأعلنت الهيئة عن المواقع القابلة للتطوير السياحي في المنطقة الشرقية في الدمام، وهي حديقة الحيوان ومدينة الملك فهد الساحلية، معرض أرامكو، كورنيش الدمام وجزيرة المرجان، المريكبات الصخرية، المتحف الإقليمي، متنزه الملك فهد والمنطقة المركزية، وأما في الخبر فهناك عدد من المواقع منها كورنيش الخبر، المنطقة المركزية، حديقة الميدان، شاطئ نصف القمر، شاطئ العزيزية، الميناء القديم، وفي الجبيل هناك رأس أبوعلي، شاطئ الفناتير، شاطئ النخيل، كورنيش البلد، جزيرة جنة، رأس الزور، جزيرة الفناتير، وجزيرة الحويلات وبرج طوبة وجبل الجبيل، مضيفا أن هناك مواقع قابلة للتطوير في الظهران والقطيف والخفجي منها حمام أبو لوزة، ميناء دارين، كورنيش القطيف والمنطقة المركزية، وكورنيش الخفجي.

الرومي: المملكة ماضية في دمج قيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/406319

واس - الرياض

أكد وكيل وزارة التربية والتعليم للتخطيط والتطوير رئيس اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان الدكتور نايف بن هشال الرومي مضي المملكة العربية السعودية في دمج قيم ومفاهيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية؛ تنفيذًا للخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان للعام 2012م، وبالتعاون مع العديد من الجهات. جاء ذلك لدى ترؤس الرومي اليوم للاجتماع الخامس للجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بحضور أعضاء اللجنة الممثلين لمختلف الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة. ونوقش خلال الاجتماع التقرير الأولي للجنة، تمهيدا لرفعه لجامعة الدول العربية، مشتملا على جهود الجهات المشاركة في عضوية اللجنة بما يحقق أهداف خطة 2012م، التي استهدفت دمج قيم ومفاهيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية، وتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها في مجال التربية على حقوق الإنسان، وتهيئة البيئة التعليمية للتربية على حقوق الإنسان، وتوسيع المشاركة المجتمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما ناقشت اللجنة تقرير عام 2011م.

70 ٪ من الخريجين الجدد يرون التوظيف الإلكتروني أكثر فعالية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/406207

كشف استطلاع للرأي أجراه مؤخرًا ، بيت.كوم،، موقع التوظيف، تحت عنوان ،خريجو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكان العمل،بالتعاون مع مؤسسة،يوغوف، (YouGov) الدولية للأبحاث والاستشارات، أن شبكة الإنترنت هي الوسيلة الأكثر فعالية بالنسبة للشباب الخريجين الذين يبحثون عن عمل. وأفاد 74٪ من المشاركين أنهم تلقوا مساعدة من قبل الجامعة لإيجاد أو التقدم لفرص وظيفية. و من بين المشاركين في الاستطلاع، 77٪ منهم يحملون درجة البكالوريوس، مع تخرج 45٪ منهم خلال الثلاثة أشهر التي سبقت مشاركتهم في الاستطلاع. وكانت الأغلبية (72٪) من العاطلين عن العمل، في حين كشف 19٪ منهم فقط أنهم يعملون في وظيفة بدوام كامل حاليًا، والباقي (8٪) يعملون بدوام جزئي. ومن أولئك الموظفين، يعمل 43٪ منهم في وظائف ومهن عليا تتطلب شهادة جامعية متخصصة، في حين يتولى 19٪ منهم مناصب أو أدوار متوسطة أو مهام تنفيذية مبتدئة.

برنامج الأمان الأسري يطالب بدور حضانة بالدوائر الحكومية قصر دور الخادمات على الأعمال المنزلية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/406175

سلوى حمدي - الرياض

دعا عضو برنامج الأمان الأسري عبدالرحمن القراش الى انشاء دور حضانة في الدوائر الحكومية كبديل مناسب للاستعانة بالخادمات مؤكدا أن وجود الخادمة في المنزل يعتبر مثل من يزرع (قنبلة موقوتة) لايعلم احد متى تنفجر ومن يكون ضحيتها ،وأضاف أن اكبر المتضررين بها هم الأطفال مشيرا الى ان دور الخادمة الاساسي هو الخدمة وليس التربية ومستغربا استقدامهن من اجل رعاية الوالدين المسنين.

وقال: إن سجون دول شرق آسيا تكتظ بالمجرمين والمجرمات ولان دولهم لم تستطع الصرف عليهم وإعاشتهم في السجون تم إعطاؤهم فيز وتأشيرات للخروج من بلدانهم إلى الخليج العربي كعمال وعاملات غير مؤهلين للعمل وزاد على ذلك الجهل وضعف الوازع الدين والتعلق بالخزعبلات والأسحار .

وقال: إن انشاء دور الحضانة في الدوائر الحكومية له اهمية من الناحية النفسية حيث يمكن للأم الاطلاع على وضع ابنها أو ابنتها في حال اقتضت الحاجة، ومن الناحية الاقتصادية فإن رواتب العاملات في دور الحضانة ستكون من الأمهات المشتركات ويعني ذلك أن الدولة لن تتكفل إلا بإنشاء الموقع وتعيين الموظفات.

كما سنضمن من خلال هذا المشروع لو تم تطبيقه قلة الاعتماد على الخادمة في التربية وسيكون دورها مقتصراعلى العمل المكلفة به فقط وسنبني من خلاله أمنًا أسريًا واجتماعيا بعيدا عن العنف الحاصل من الخادمات . واشترط الزام الخادمات باحضارشهادات تعليم موثقة على الخدمة المنزلية على ان يتم تحديد ساعات محدودة للعمل في داخل البيت من الساعة 6 صباحا حتى 6 مساء تقتصر على التنظيف والترتيب ولا يسمح لها بالجلوس مع الأطفال أو رعاية كبار السن ،ومبيت الخادمة في سكن توفره الشركات الخاصة للاستقدام واوضح ان هذا التوجه يحمي الأسرة من جرائم الخدم بالإضافة إلى الحد من تعاملهن واحتكاكهن الدائم بالافراد و يحافظ على ميزانية الأسرة ويكون الدفع باليومية أو حسب المتفق عليه مع الشركة .

من جانبه قالت المعلمة وفاء اليحيى : إنها لاتترك أبناءها مع الخادمة بالمنزل بمفردهم وانما عند والدة زوجها ،مطالبة بالإسراع بمعاقبة قاتلة تالا التي قتلت بدون ذنب.

من جانبها أكدت المعلمة موضي القحطاني أن الخادمة حتى وان كانت حسنة السيرة والسلوك لايمكن الاعتماد عليها وتركها مع الابناء .

تجاهلت خطابات الشرطة وحاولت إحالته لـ"الحماية" و"التأهيل"

مسؤولة بمستشفى بالطائف ترفض تسليم طفل لوالده بحجة "التعنيف"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/6Rofde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

تسبَّبت مديرة قِسم الأطفال بمستشفى لايتبع وزارة الصحة بالطائف في احتجاز طفل (10 سنوات) منذ 23 يوماً رافضة تسليمه لوالده الذي اتُّهم بتعنيفه، قبل أن يثبت عدم صحة ذلك، متجاهلة خطابات الشرطة التي وجَّهت المستشفى بإنهاء إجراءات تسليم الطفل لوالده، وحاولت – دون جدوى - إحالة الطفل لدار الحماية ومركز التأهيل الشامل ودار الملاحظة.

وكان الطفل "صلاح بن علي الشمراني" قد تعرض للضرب تأديبياً من قِبل والده؛ لتعديه على بنات جيران أسرته، وتلقت الشرطة بلاغاً بضرب الأب لطفله؛ فاستدعتهما وخضعا للاستجواب لحين استكمال الإجراءات، وتم توجيه الطفل للمستشفى ؛ للكشف الطبي عليه والتأكد من سلامته.

وقد صدر تقرير طبي يؤكد سلامة الطفل، وليس لديه أي إصابة تُذكر سوى أثر سطحي بسيط للضرب الذي تعرض له من والده، وأقر الطبيب المناوب بأن حالة الطفل جيدة، ولا يحتاج للتنويم والبقاء في المستشفى، إلا أن المسؤول المناوب قرَّر تنويمه بالمستشفى حتى تطلع عليه لجنة العنف الأسري لحين إصدار التقرير النهائي عن طريق المستشفى بأن الطفل ليس به أي إصابات إطلاقاً.

وأمرت هيئة التحقيق والادعاء العام بالطائف بتمديد إيقاف والد الطفل خمسة أيام لحين تأكُّد المحقّق من أن الضرب الذي تعرض له الطفل يُعَدُّ تأديبياً وليس تعنيفاً.

وانتقل المحقق، وشاهد الطفل، ومن ثَمَّ تم إطلاق سراح الأب من التوقيف؛ لعدم وجود قضية، واعتبار الضرب تأديبياً، لم يتجاوز حدود الشرع والإنسانية.

وفي الوقت الذي كان فيه الأب ينتظر خروج طفله من المستشفى واستلامه فوجئ بإصرار مديرة قِسم الأطفال القائمة على لجنة العنف الأسري على أن الطفل مُعنَّف، وأخذت برأيها الشخصي ونظرتها الفردية لاغية الأوامر التي صدرت بتسليم الطفل، الذي لم يكن مسجلاً في كشوفات المرضى أو سجلات التنويم، ولم يُمنح مدة شفاء.

وظل الطفل محتجَزًا بالمستشفى حتى الآن منذ دخوله في 29 من شهر شوال الماضي، وسط محاولات حثيثة من قِبل والده وبعض أقاربه لاستلامه، إلا أن المسؤولة وقفت أمام تلك المحاولات، ورفضت ذلك.
وقد حاولت المسؤولة إحالة الطفل لدار الحماية، وفشلت مساعيها بعد اطلاع الدار على ملف الطفل، وتأكدت من عدم وجود عنف يستوجب قبول الحالة.
ثم كرَّرت مديرة قِسم الأطفال محاولتها بإرساله إلى مركز التأهيل الشامل؛ فرفض قبوله؛ كونه لم يتعرض لأضرار ولا يحتاج إلى تأهيل.
ولم تيأس المديرة؛ فقامت بمحاولة أخرى بإرساله إلى دار الملاحظة، التي ردت عليها بأن النظام ينص على أن الطفل البالغ من العمر عشر سنوات لا يُطبَّق عليه الشرع حتى يطبَّق عليه النظام.
وكان والد الطفل خلال هذه المحاولات البائسة من المسؤولة يسعى للتفاهم معها، لكنها وقفت حائلاً دون تسليمه طفله، ومنعته من زيارته بعد أن كان يدخل عليه ضمن حراسة مشددة بأمرها محدثاً ذلك ترويعاً للطفل، وفي نهاية سعيه لم يتمكن من لقائها!
وقد راجع الأب مدير المستشفى ؛ لوضع حد لهذا الأمر ومخالفة المسؤولة بالمستشفى النظام، لكن والد الطفل فوجئ برد مدير المستشفى بأن معاملة طفله تم توجيهها لمحافظة الطائف.
وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام قد أبدت استغرابها من بقاء الطفل في المستشفى دون قضية، وعن طريقها تم التفاهم مع مركز شرطة الحوية شمال الطائف، الذي بدوره، وعن طريق مديره المقدم ياسر الحمياني، بعث خطاباً رسمياً - تحتفظ "سبق" بنسخة منه - لمدير المستشفى يفيدهم فيه بأنه لا مانع لديهم من تسليم الأب ابنه بعد أن تم تدوين إقرار عليه بالمحافظة عليه.
وكان رد المستشفى بأن المعاملة خرجت من عندهم، وليس لديهم ما يفعلونه.
وقد حاول عدد من أقارب الطفل التواصل مع المسؤولة بالمستشفى دون جدوى، وتحت الإلحاح اختارت حضور جد الطفل لزيارته واستلامه في بداية الأمر، لكن بعد حضور الجد القادم من مكة المكرمة هاتفت المسؤولة الشرطة، وأبلغتهم بأنه غير مؤهَّل، وأحبطت بذلك خروج الطفل بطريقة نظامية!
وعلمت "سبق" أن هذا التصرف من قِبل المسؤولة بالمستشفى تكرَّر مسبقاً، بعد أن ساهمت في حالة مُشابهة في احتجاز أحد الأطفال، ومنعه من الخروج؛ الأمر الذي دفع والده إلى تهديدها باستلامه بالقوة.
وكان والد الطفل "صلاح" قد استقر به الحال لدى شرطة الطائف؛ للبحث عن وسيلة تُخرج طفله من ذلك السجن المحتجَز به، على حد قوله.
والتقى الأب المسؤول عن قضايا العنف الأسري ولجانها بالشرطة، العميد يوسف الغريبي، الذي أكد عدم علمهم بوجود الطفل طوال هذه الفترة بالمستشفى.

لم تحدد هويته.. و رئاسة الجمهورية صادقت على القرار

مصادر تؤكد لـ"سبق" إعدام معتقل سعودي بالعراق خلال أيام

المصدر: جريدة سبق الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/CQofde

سبق– الدمام:
كشفت مصادر مطلعة لـ"سبق" عن قرب إعدام أحد المعتقلين السعوديين في العراق، غير أنها لم تحدد هوية المعتقل من بين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، مشيرة إلى أن رئاسة الجمهورية العراقية صادقت مؤخراً على قرار تنفيذ الحكم، وسينفذ خلال الأيام المقبلة.
وناشد أهالي المعتقلَيْن السعوديَيْن الجهات والمنظمات الحقوقية السعودية والدولية التدخل من أجل إيقاف تنفيذ الإعدامات، وإعادة محاكمتهم، وتنفيذ اتفاقية تبادل السجناء التي تم توقيعها مطلع هذا العام.
يُشار إلى أن السجون العراقية تضم خلف أسوارها عدداً كبيراً من السجناء السعوديين، يتجاوز عددهم المائة سجين، موزعين على السجون الكبيرة مثل سجن بغداد والناصرية والموصل والسليمانية، وكذلك على عدد من السجون الفرعية من الذين لم يتم إصدار أحكام ضدهم حتى الآن.
وتختلف قضايا السجناء السعوديين في العراق من متهم لآخر، وإن كان أغلبهم حُكِّم عليهم بتهمة تجاوز الحدود.

حقوق المرضى النفسيين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/09/article774811.html

إن حماية حقوق المرضى النفسيين والتعريف بهذه الحقوق ووضع الآليات المناسبة والحاسمة لضمان الحصول على هذه الحقوق يعتبر أحد أهم القضايا التي تساهم في تعزيز الصحة النفسية ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئة، وتحرص جميع المنظمات الدولية الصحية على وضع معايير دولية متفق عليها في هذا المجال وتتضمن الحقوق البنود التالية:
أولا: التمتع بأعلى المستويات الممكنة في خدمات الصحة العامة والصحة النفسية وذلك من خلال:
- الحصول على خدمات طبية وعلاجية ووقائية مساوية لبقية أفراد المجتمع.
- سهولة الوصول لهذه الخدمات وأن تكون قريبة وفي متناول المصابين وأسرهم.
- أن يتم التعامل مع المصابين من قبل المتخصصين بنفس المسؤولية والاحتراف والإتقان دون أي تفريق أو تمييز عن باقي أفراد المجتمع مع احتفاظهم بالرعاية الكاملة والتقرير المناسب لحالتهم الصحية متى كان ذلك مناسباً من الناحية العقلية والقدرة على الاختيار.
- منع أي مظهر من مظاهر التميز عند تقديم الخدمات لهذه الفئة سواء في النوعية أو الكمية أو المستوى.

ثانياً: حق الاستقلال والعيش بحرية ضمن المجتمع والحصول على الحقوق الاجتماعية كاملة ضمن بيئة وأسلوب الحياة المناسب ويشتمل ذلك على:
- حق اختيار مكان الإقامة ومع من وأن لا يتم إرغامهم على العيش في مكان لا يرغبون به متى ما كانت الحالة العقلية تسمح بذلك وبما لا يؤدي إلى ضرر يلحقهم أو يلحق بالآخرين.
- الحق في الحصول على جميع وسائل الدعم والضمان الاجتماعي من جميع المؤسسات والجهات دون أي تفريق أو تميز
- توفير الخدمات المجتمعية التي تمكنهم من العيش بأمان واستقرار صحي ونفسي أسوة ببقية أفراد المجتمع.
- تفعيل جميع الإجراءات والبرامج التي تضمن حصول هؤلاء المرضى على الخدمات التأهيلية لمنع التدهور والمحافظة على القدرات والمهارات وأن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن ومن قبل فريق متخصص ومؤهل.
ثالثاً: ضمان الحصول على ظروف معيشية واقتصادية مناسبة وتوفير وسائل الحماية الاجتماعية اللازمة لهم ويتضمن ذلك:
- توفير أماكن الإقامة والسكن المناسب لهم ولأسرهم مع كامل الاحتياجات الأساسية.
- حماية المرضى من الاستغلال والإساءة ووضع آليات مناسبة لذلك خصوصاً للفئات الأكثر عرضه من النساء والأطفال وكبار السن.
رابعاً:حصول المرضى على كامل حقوقهم القانونية وحريتهم الشخصية وتوفير الأمن الشخصي لهم ويتحقق ذلك من خلال:
- ضمان الحقوق المالية والقانونية للمرضى النفسيين والتأكد من عدم خرق تلك الحقوق.
- سن التشريعات والأنظمة التي تضمن عدم الاعتداء والتجاوز على المرضى أو الإساءة لهم أو منعهم من حقوقهم أو حريتهم .
- ضمان الحرية الشخصية للمرضى بما لا يتعارض مع حرية الآخرين أو يؤدي إلى الضرر.
خامساً: من جمع صور التعذيب والتعامل الإنساني أو السخرية أو الاحتقار أو الاعتداء.
سادساً: منح المرضى جميع الفرص المساوية لبقية أفراد المجتمع لممارسة حقوقهم المدنية والثقافية والاجتماعية والسياسية واحترام خصوصيتهم ومنحهم الفرص للحصول على التعليم والتدريب والتوظيف. وتشكل هذه الحقوق العناوين الأساسية الواجب منحها للمرضى النفسيين، وليكن شعارنا جميعاً:((رعايتهم .. حق وواجب))

قتل رجل الأمن والشروع في قتل آخرين وإصابة12 شخصاً أبرز التهم الجزائية"تؤجل النظر في قضية الخلية29" لحين اكتمال إجابات المتهمين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/09/article774832.html

الرياض- عبدالله الحسني
واصلت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض امس الاستماع الى اقوال ودفوعات متهمي الخلية (29) الذين يواجهون اتهامات عديدة من اهمها قتل أحد رجال الأمن عمداً وعدواناً والشروع في قتل عدد من احدى الفرق الأمنية بإطلاق النار عليهم من أحد الأسلحة الحربية العائدة وإصابة اثني عشر شخصاً عمداً وعدواناً.

وقد اعطى رئيس الجلسة القاضي الفرصة للإطلاع على اجوبة المتهمين الخمسة الذين اصروا على اقوالهم فيما طالب احدهم اعطاءه مهلة للجلسة القادمة بدعوى انه لم يلتق محاميه إلا في وقت متأخر لم يمكنه من تقديم اجاباته على التهم الموجهة اليه.
من جهته اكد المدعي العام على ان ما جاء في لائحة الدعوى هو الصحيح ليتم رفع الجلسة بناءً على تقدير رئيسها لاستكمال بقية الإجابات.
وكان المتهم الثاني قد وجه اليه تهمة اعتناق المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة والانضمام إلى خلية إرهابية داخل البلاد تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي بارتكابه عددا من الأدوار الإجرامية الإرهابية من ضمنها الاشتراك في قتل أحد رجال الأمن عمداً وعدواناً وشروعه في قتل بقية أفراد الفرقة الأمنية بإطلاق النار عليهم من أحد الأسلحة الحربية العائدة له وإصابة اثني عشر شخصاً عمداً وعدواناً بناءً على معتقد تنظيم القاعدة الفاسد بكفر رجال الأمن ووجوب قتلهم عند محاصرة رجال الأمن لهم وعدم تسليم النفس لهم ولو أدى ذلك إلى انتحارهم، وكذلك اتهامه بتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية وإيوائه عددا من اعضاء تنظيم القاعدة ممن هلكوا في مواجهات مع رجال الأمن واستئجار منزل لهم في محافظة الدرب .أما المتهم الثالث فمن ابرز التهم التي وجهت اليه الاشتراك في قتل أحد رجال الأمن عمداً وعدواناً وسلب سلاحه من نوع رشاش كلاشنكوف بناءً على معتقد فاسد بأن ما سلبه منهم في حكم الغنيمة وكذلك اطلاق النار على رجال الأمن بقصد قتلهم أثناء تأديتهم أعمالهم وذلك من أحد الأسلحة الحربية عمداً وعدواناً وإصابة اثني عشر شخصاً منهم بناء على معتقد تنظيم القاعدة الفاسد بكفر رجال الأمن ووجوب قتلهم عند محاصرة رجال الأمن لهم وعدم تسليم النفس لهم ولو أدى ذلك إلى انتحارهم.
اما المتهم الرابع فقد وجهت اليه عدة تهم منها الاشتراك في تهريب ثلاثة من أعضاء تنظيم القاعدة ممن هلكوا في مواجهات مع رجال الأمن والتنقل معهم عبر الجبال وإيوائهم وكذلك الدعوة إلى فقد الثقة بالعلماء والتشكيك بهم من خلال اتهامه لهم بعدم القيام بالواجب المناط بهم. وكان المتهم الخامس قد واجه عدة تهم من ابرزها ارتباطه بزعيم هذه الخلية الإرهابية وتقديم الخدمات له. اما المتهم السادس فقد واجه تهما عدة منها قدومه إلى أرض المملكة من أجل القيام بأعمال إرهابية ضد الرعايا الأجانب المستأمنين فيها وتأييده للعمليات الإرهابية التي وقعت داخل البلاد والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين ومعصومي الدم من مسلمين وغيرهم

ألفاظ وسلوكيات الوالدين قد تهدم شخصية ابنهم وتهدد مستقبله

لا تقسوا على الأطفال!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/09/article774815.html

الرياض، تحقيق- راشد السكران

رصدت جهات حكومية وهيئات حقوقية حالات عنف ضد الأطفال بغير وجه حق؛ مما سبب لهم الأذى الجسدي والنفسي معاً، كما مُورس ضد بعضهم التمييز والإهمال وسوء المعاملة فيما بينهم وبين أقرانهم، ولا تقتصر ممارسة هذا السلوك في المنزل فقط، بل يتعدى نطاقه إلى الشارع والمدرسة، فنلحظ في بعض الأحياء استخدام الأطفال للتسول وإجبارهم على ذلك تحت التهديد، أو تحويلهم كأدوات للسرقة، وهم غير مدركين لحجم الخطأ الذي يمارسونه أو يمارس عليهم، كما نرى بعضهم في المدرسة يتعرضون لعقاب جسدي ونفسي من معلميهم دون إدراك منهم لانعكاس هذا الأمر على حياة الطفل عندما يكبر.

المملكة أقل

وقال «د.عبدالرحمن الصبيحي» -أخصائي نفسي- إنّ المملكة تعد من الدول الأقل في حجم العنف الموجه للأطفال، وإذا قورن بين حجم العنف الموجه للأطفال في المملكة ودول العالم، نجد أنّ المملكة تعد من الدول الأقل في حجم العنف

الموجه للأطفال، ولكن هذا لا يبيّن عدم معالجة هذه الظاهرة، فمهما يكن حجم الأمر فإنّ من واجبنا نحو أبنائنا هو حمايتهم من كافة أشكال الإيذاء والإساءة والإهمال، مبيناً أنّ الإيذاء الجسدي يعدّ أبرز مظاهر العنف الموجه نحو الأطفال في المجتمع السعودي، والأكثر وضوحاً، في حين أنّ الإيذاء العاطفي يمارس بصورة كبيرة، إلاّ أنّه من الصعوبة رصده بدقة، ويأتي الإيذاء الجنسي الأندر انتشاراً بين أشكال الإيذاء.

أسباب التعنيف

وأضاف «د.الصبيحي» انّ أسباب العنف ضد الأطفال ترجع إلى عدم إدراك الكثير لأهمية مرحلة الطفولة، وتحقيق احتياجاتها؛ لذا تأتي تلك الاحتياجات في ذيل أولويات الجهات المعنية بالطفولة، كما أنّ قلة الوعي المجتمعي للأساليب والطرق السليمة لتحقيق احتياجات الطفل سبب آخر، خصوصاً لدى الوالدين والمعلمين، تحديداً تلك المتعلقة بالجانب الروحي «الحب والعطف والحنان»، لافتاً إلى أنّ هناك من يمارس ضد أطفاله سياسة (أسكت وانطم) ومثل هذه الكلمات أعتبرها تدخل ضمن أدوات العنف الأسري؛ فهي كفيلة لأن تقتل شخصية الطفل في مهدها، فما بالك بجرائم قد تمارس ضده فتكون سبباً في إنهاء مستقبله، ولعل غياب الإحصائيات الرسمية التي تشير لحجم العنف الذي يتعرض له الأطفال من إيذاءات جسدية ونفسية حال دون رصد بدقة حجم المشكلة، كما أنّ عدم وجود سلطة للجهات الرقابية والإشرافية يفتح المجال لاتساع حجم المعاناة، ويفاقم المشكلة وينمي الجرائم المسكوت عنها كجرائم الاستغلال الجنسي وعدم التبليغ عنها خشية الفضيحة، للأسف فمثل هذه الجرائم قد تدفع الأطفال الذين تعرضوا لها لأن يتحولوا لمجرمين بسبب أعمال مورست عليهم في طفولتهم، وغالباً ما يكون الهدف أو الغاية من جرائمهم إنما هو التخلص والانتقام ممن ظلمهم، فيعيشون بقية حياتهم بين نارين ألم العنف وضياع المستقبل.

التناول الإعلامي

وأشار «د.الصبيحي» إلى أنّه لا مانع من أداء الإعلام دوره في الكشف عن حالات العنف وتسليط الضوء عليها، وطرح الحلول لمعالجتها؛ حتى يتم ردع المعتدي وتوعية المجتمع في هذا الخصوص، مبيناً أنّه يختلف مع الإعلام حين يعرض صورة المعتدى عليهم والتشهير بهم من خلال ذكر أسمائهم الكاملة والصريحة، فهذا يتعارض مع الستر الذي دعا إليه الدين الإسلامي، ويخالف الأنظمة الدولية حول حقوق الإنسان، رافضاً تضخيم الإعلام لقضايا العنف، معتبراً ذلك في غير صالح الوسيلة الإعلامية؛ حيث انّ المتلقي يفقد الثقة فيها حين يكتشف أنّ ما تم عرضه يحوي بعض المبالغة أو الكذب.

تقديم الوعي

وبيّن «محمد الرباح» -باحث في شؤون الأسرة- أنّه على المؤسسات المعنية تقديم الوعي للأسر واتخاذ إجراءات حاسمة تؤدي إلى نبذ أو تقليل العنف ضد الأطفال، واتخاذ الحلول المناسبة لها، واستشراف المستقبل بتفاؤل يعم المجتمع، مشيراً إلى أنّه حان الوقت لسن قوانين صارمة لمواجهة العنف ضد الأطفال، معتبراً أنّ الأمراض النفسية والاجتماعية قد تكون من أبرز مسبباته، وقد يكون لتعاطي الكحول والمخدرات دورٌ في ذلك، كما أنّ اضطراب العلاقة بين الزوجين تعد من أهم الدوافع.

ولفت «الرباح» إلى أنّ وسائل الإعلام عندما درجت على كشف الكثير من أحداث العنف ضد الأطفال كشف وجودها في المجتمع، محملاً الوسائل مهمة تثقيف المجتمع حيال الموضوع، وتشجيع المتضرر للإبلاغ عن ما يتعرض له من عنف؛ مما يتوجب وضع ضوابط قانونية لهذه المشكلة ونشر قضاياها إعلامياً.

التربية والمبادرة

وأوضح «د.محمد بن عبدالعزيز السديري» -مساعد مدير التربية والتعليم للشؤون التعليمية- أنّه ضمن سعي الوزارة وتعاونها المستمر مع كافة الجهات لتوحيد الجهود للتصدي لحالات العنف بجميع أشكاله والذي قد يواجهه الأطفال؛ فقد بدأت الإدارة العامة لتعليم البنات بمنطقة الرياض -كواحدة من إدارات التعليم بالمناطق والمحافظات- بتوزيع النموذج الجديد والمعتمد على جميع المدارس للتسجيل والإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال، مشدداً على أهمية الإفادة من هذه النماذج لجمع المعلومات الكافية، ومتابعة الحالات، والإبلاغ عنها حال حدوثها في بيئة الطالب، الذي يلاحظ عليه من قبل منسوبي المدرسة تعرضه للعنف، مبيّناً أنّه لا يشترط كشف هوية المبلغ عن حالات العنف، لأنّ الأهم هو إيقاف ما يواجهه الطفل ويؤثر عليه ولا أهمية تذكر لكشف هوية المبلغ.

لجنة الطفولة

وأفاد «د.بندر السويلم» -الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة- أنّ اللجنة وتقديراً منها لخطورة تعرض الأطفال إلى أنماط الإساءة والعنف المختلفة؛ فإنّها تنفذ حالياً عدداً من البرامج أحدها يهتم بتدريب منسوبي مدارس وزارة التربية والتعليم

على مهارات الكشف والتدخل المبكر لحالات الإساءة والإهمال التي قد يتعرض لها طفل المرحلة الابتدائية، كإجراء احترازي ووقائي وجرس إنذار مبكر قبل تفاقم الحالات، والتي عادةً ما يتم اكتشافها في وقت متأخر وتكون نتائجها مؤلمة وخطرة على بقاء ونماء الأطفال؛ مما يجعل المعالجة أمراً شائكاً ومكلفاً.

مبادرة حماية

وذكر»د.السويلم» أنّه برعاية ودعم صاحب السمو وزير التربية والتعليم ورئيس اللجنة الوطنية للطفولة، فإنّ هذا البرنامج يعد أحد برامج مبادرة (حماية) التي أطلقتها اللجنة الوطنية للطفولة، ويهدف البرنامج إلى توسيع الجهود الوطنية في مواجهة ومعالجة الأشكال المتعددة للإساءة والإهمال التي قد يتعرض لها الأطفال، من خلال تدريب منسوبي المرحلة الابتدائية، كونهم أكثر المهنيين تعاملاً وتفاعلا مع الأطفال والتصاقاً بهم، حيث يقضي الطفل أكثر من ألف ساعة في السنة داخل المدرسة؛ مما يتيح للمعلم ومنسوبي المدرسة فرصاً متكررة للاكتشاف والتدخل المبكرين في حالات الإساءة والإهمال التي قد يتعرض لها الأطفال، إذ أنّ الطفل المساء إليه عادة ما تظهر عليه أعراض الإساءة التي يمكن التعرف عليها من قبل المعلمين في حالة تدريبهم على مهارات التعرف على تلك الاعراض، ويشمل البرنامج إعداد مدربين ضمن فريق وطني في جميع مناطق المملكة، ومهمة الفريق تدريب فريق مركزي وإعداده ليدرب معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في كل منطقة إدارية ضمن خطة استراتيجية تسعى لتغطية جميع المعلمين والمعلمات لإتقان هذه المهارات في جميع أنحاء المملكة.

سوق العمل ينتظر تطوير المهارات بحثاً عن مخرجات أفضل للجامعات في المستقبل

برامج السنة التحضيرية اجتهادات فردية" مع مشغلين" أقل تكلفة! لا تقسوا على الأطفال!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/09/article774829.html

أدار الندوة - د.أحمد الجميعة، طلحة الأنصاري

تسعى عمادات السنة التحضيرية في الجامعات السعودية إلى تطبيق برامج ذات جودة عالية لتأهيل الطلاب والطالبات إلى التخصص العلمي المناسب، من خلال شراكات متميزة مع القطاع الخاص، واستخدام أحدث وسائل التقنية، حيث أسهمت تلك الجهود في تنمية مهارات الطلاب، وتحديداً التركيز على تطوير الذات، وتحسين الكفاءة اللغوية لديهم، ودعم قدراتهم التحليلية والبحثية بشكل يمكّنهم من مواصلة تعليمهم بيسر وتميز، إلى جانب ترسيخ مبادئ الانضباط والالتزام والشعور بالمسؤولية، وتعزيز المهارات القيادية والثقة بالنفس، وغرس روح المبادرة، وتطوير مهارات الاتصال والتفكير، وتشجيعهم على الابتكار والإبداع.

ويساهم إعداد الطلاب في السنة التحضيرية على تحسين مخرجات التعليم الجامعي لينافس الخريجون على الوظائف النوعية، إلى جانب تلبية احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية، والكفاءات المؤهلة، وهو ما يعني أن إعداد الطالب على مدى فصل أو فصلين دراسيين قبل التحاقه بالتخصص يساعده على تجاوز عقبات أكبر لو تم التحاقه مباشرة، كذلك تمنحه فرصة التكيّف مع البيئة الجامعية، وتعزز الشعور لديه بأهمية العمل على تحسين الذات نحو الأفضل.

"الرياض" ناقشت في "ندوة الثلاثاء" برامج السنة التحضيرية في الجامعات السعودية، من حيث أهدافها، وأهميتها، وتجاربها المتعددة، وخبراتها، وتعاونها الدولي، إلى جانب مساهمتها في تحسين المخرجات، وتقليل تسرب الطلاب والطالبات.

أهداف ومهام

في البداية، أكد "د.عبدالرحمن النملة" على أن السنة التحضيرية أو البرامج -كما هو معمول به في جامعة الإمام- هي نمط تعليمي معروف عالمياً، وتتفاوت الدول في مسألة تطبيقه، ولكن مرده الأساسي هو إعداد الطالب والطالبة لتهيئتهما للدراسة في الجامعة في تخصصات معينة، مشيراً إلى أن هناك جوانب تتصل بالأمور النفسية والشخصية من ناحية الإعداد الأكاديمي لدراسة تخصص ما.

وقال إنه لا توجد حلقة مفقودة ما بين التعليم العام والتعليم الجامعي، وليس هناك كذلك تقليل من مخرجات التعليم العام والتي عادة تستقطب من الجامعات، وإنما الهدف الأساسي هو إعداد الطلاب والطالبات بقدر المستطاع لدخول تخصص معين يتطلب مهارات معينة في الجانبين الشخصي والأكاديمي، ولو أخذنا على سبيل المثال تخصص الرياضيات يجب أن يكون لدى الطالب معرفة بالمبادئ الأساسية قبل دخوله التخصص، ولو أخذنا تخصص المواد الأخرى التي تتطلب معرفة اللغة الإنجليزية يجب على الطالب معرفة اللغة الإنجليزية قبل البدء في التخصص.

وبيّن أن المملكة لديها تجربة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن تفوق الأربعين عاماً؛ إذ يجب على كل طالب مستجد أن يدخل ضمن السنة التحضيرية، ثم يوزع حسب ميوله وقدراته، حيث إن التهيئة والإعداد يتطلبان جهوداً وشراكة من جانب الجامعات والطلاب أنفسهم، منوهاً أن السنة التحضيرية عملية مهمة، ولكن الذي يجب أن يدركه الجميع أنها ليست عملية جديدة، وإنما هي نمط تعليمي، ولكن ربما بحكم تطور وتقدم التعليم في المملكة بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص والتوسع في الجامعات والاهتمام بالابتعاث أصبحت المملكة تبحث عن تجويد المدخل قدر المستطاع سعياً لتجويد المخرج.

وأضاف:"عندما كنت أعمل في الإرشاد الأكاديمي ضمن مجلس الارشاد على مستوى الجامعة، وعندما كنت كذلك أعمل في "وزارة التعليم العالي" وأنجزنا مشروع الارشاد؛ وجدنا أن المشكلات القائمة تكمن في التسرب، لأن الطالب لم يكن يفهم إلى أي تخصص ينتمي، لذا تجد كثيرا من الطلاب يضيع وقته ما بين فصل وفصلين أو ربما سنتين دراسيتين دون أن يجد نفسه، وقد استطعت أن ألمس هذا الجانب من حيث أن البرامج التحضيرية تحدد بالضبط إلى أين يذهب الطالب؛ نظراً لأن لدينا طلابا يأتون إلى الجامعة وفي رغبتهم الدخول في التخصصات الإدارية والتطبيقية يجد فيها الرياضيات ومن ثم يترك هذا التخصص ويقرر الاتجاه إلى العلوم الإنسانية التي لا يعتبر الرياضيات فيها متطلباً أساسياً وقس على ذلك في بقية التخصصات، مما يعني أن برامج السنة التحضيرية فيها ترشيد وتوجيه وليس هدرا للموارد المالية في الجامعات، وهذه حقيقة عايشناها وتؤدي إلى تجويد المدخلات، والكليات التي بدأنا العمل فيها في المسار الإنساني حديثاً استوعبوا فيها دفعتين، إذ اتضح أن مستوى الطلاب ممتاز وأنهم التحقوا بهذه الكليات بناءً على رغبة أكيدة لديهم، وبدأنا نتابع بعض الطلاب الذين تحصلوا على معدلات عالية ووجدنا أن هناك استمرارية في تفوقهم على مدى فصلين دراسيين مما يدل على أن هناك مصداقية لمخرجات هذه البرامج".

وذكر أن الجامعات لا تنظر للسنة التحضرية كهدف بل هي وسيلة، لذلك نجد أن من الأشياء التي تطرح عادة هو توحيد السياسة الإدارية والأكاديمية لهذه السنوات التحضيرية، وجامعة الإمام محمد بن سعود لديها برنامج فصل تحضيري وليست سنة تحضرية، فالمسار الإنساني والمسار الإداري عبارة عن فصل، لأن الاستراتيجية لدينا بُنيت على أساس احتياج التخصص، وعند النظر إلى التخصصات التي تنتمي إلى المسار الإداري أو الإنساني وجدنا أنها لا تستحق أن يحضّر لها الطالب سنة، بينما العلوم التطبيقية التي تضم الحاسب والهندسة والعلوم تتطلب سنة تحضيرية، كما هو حال المسار الصحي.

وأضاف إن البرامج التحضيرية مطبقة بشكل واسع في جامعات خارج المملكة، فلو افترضنا أن لديك شهادة ماجستير من إحدى جامعات تلك البلاد التي أنت فيها وتريد دراسة الدكتوراه؛ فإنهم يطلبون منك دراسة الماجستير مرة أخرى أو دراسة أحد مقررات متطلب معين حتى يتم الاطمئنان عليك ومدى مواكبتك لما تتطلبه التخصصات.

تأهيل لسوق العمل

وأشار "د.علي الحربي" إلى أن السنة التحضيرية برنامج تم إيجاده في الجامعات السعودية باعتبارها حاجة ما بين سوق العمل من حيث تحديد مواصفات الخريج وما بين متطلبات الجامعة وفق معاييرها، ومن هنا انبثقت فكرة السنة التحضيرية؛ تلبيةً لحاجة سوق العمل بضخ مهارات محددة في مجالات وتخصصات مختلفة، إلى جانب تطوير الذات،

لافتاً أن فكرة السنة التحضيرية ليست جديدة، إذ يوجد موقع يُسمّ ى (ديفيد قيم) هو المسؤول عن برنامج السنوات التحضيرية في أمريكا، وقرأت مقالاً كذلك يذكر فيه أحد الطلاب في استراليا أن السنة التحضيرية في استراليا ت تولاها شركة لها مدير تنفيذي، ولها مسؤول عن الموارد البشرية، وهدفها الأساس هو تخريج نوعية متميزة من الطلاب لسوق العمل.

وقال إن الجامعات وصل عددها في المملكة إلى (30 جامعة) ويتخرج منها عدد كبير من الطلاب، وبالتالي مطلوب من هؤلاء الطلاب أن يكتسبوا مهارات مطلوبة في سوق العمل، موضحاً أن الطالب المتخرج من الثانوية العامة ويحضر إلى الجامعة بصورة ذهنية مختلفة، ويملك معلومات وقدرات مختلفة عن الجامعة، وقد وجدنا من هؤلاء الطلاب شكاوى كثيرة تكمن في صعوبة المواد، وضيق الوقت، وكثرة المشروعات المطالبين بها، وبالتالي فإن الطالب كان لديه الاشكالية الذهنية، ودائرة الأمان التي دخل بها والمتمثلة في المعلومات المعينة التي جاء من أجلها والاختبا ر فيها، والدليل اختبار القدرات الموجودة، مشيراً إلى أن هناك طالبا نجح في الثانوية العامة بنسبة (٩٨٪)، ولكنه في اختبار القدرات نال (٦٥٪)؛ إذن فكرة السنة التحضيرية أخذت من الجامعات الدولية وليست من الجامعات السعودية؛ لأنها تعمل على تلبية سوق العمل بمهارات عديدة، وهناك تجارب عديدة في أمريكا، وبريطانيا وغيرها من الدول، حيث إن كثيرا من الجامعات حذت هذا الحذو.

طرق التشغيل مختلفة

وأوضح "د.عبدالمجيد البنيان" أنه وعلى الرغم من تشابه المسميات في سنوات التحضير بجامعات المملكة، إلا أن طريقة التنفيذ والتشغيل ومحتوى السنوات التحضيرية تختلف من جامعة إلى أخر ى، ففي "جامعة الملك سعود" مثلاً نجد أن السنة التحضيرية هي ضمن سنوات الدراسة وليست منفصلة عن سنوات الدراسة، على هذا فإن حساب تكلفة طالب الكلية بعد تخرجه لم تضف تكلفة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود إلى تكلفة الطالب الجامعي، وهذا في رأيي عامل مهم جداً عند حساب تكلفة السنوات التحضيرية بالجامعات التي كانت فيها إضافية.

وقال إن جامعة الملك سعود عندما كانت تعد خطتها الاستراتيجية سألت الموظفين في سوق العمل عن مستوى خريجي جامعة الملك سعود، وذكروا أن طلاب "جامعة الملك سعود" يتميزون بمحصول معرفي ولكنهم يحتاجون إلى تطوير في المجالات المهارية، موضحاً أن المقصود بالجانب المهاري ه نا نجده ينقسم إلى قسمين، هما "المهارات الأساسية" مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات، و"مهارات انتقالية" مثل العمل في فريق نقدي وتحليلي، وغيرها من المهارات اللازمة الآن لسوق العصر الذي أصبح فيه التنافس هو السمة الأبرز.

وأضاف إن الجامعة فكّرت بعدها وبحثت في أقرب حل لهذا الموضوع، فوجهت أنظارها إلى التجارب العالمية، ووجدت أن الجامعات العالمية لديها برنامج السنة التحضيرية، حيث كان هذا البرنامج مخصصاً للطلاب الذين يأتون من الشرق الأوسط أو من آسيا ويحتاجون إلى التطوير قبل دخولهم في السنة الدراسية، وطبقت برامج السنة التحضيرية منذ سنوات طويلة في بريطانيا واستراليا وبعض الدول المتقدمة، مما يعني أن "السنة التحضيرية" ليست اختراعاً سعودياً.

وتطرق إلى مستوى التشغيل والتطبيق الحالي، ففي جامعة الملك سعود نجد أن دور القطاع الخاص ينحصر في استقدام المدرسين وهذا في رأيي ليس مطلوباً من أجل ضبط الجودة والتطبيق؛ إذ يجب على المؤسسات التعليمية دور الإشراف الأكاديمي والاختبارات والتنظيم والتقويم والاختبار ات؛ حتى لا يكون مقدم الخدمة هو الذي يقيمها، لهذا انحصر دور القطاع الخاص في استقدام المدرسين المناسبين بحسب المواصفات والشروط التي تضعها الجامعة وهي محددة وواضحة ومعلنة للجميع، ذاكراً أنه قد تمخضت عن التجربة إيجابيات منها القدرة على استقطاب عدد كبير جداً من المتحدثين الأصليين في الجامعة، معتقداً أنه من الصعوبة بمكان توفير مثل هذا العدد مباشرة عن طريق التشغيل المباشر.

ودعا إلى تأمل هذه التجربة من جانب الفائدة المالية، وهل هذا النمط في التشغيل فيه عائد مادي إيجابي؟، حيث إنه في ظل الظروف الحالية يكون العائد إيجابياً، شريطة عمل إجراءات مراجعات دقيقة ودراسات متأنية مثل ما يتم في غيرها من المشروعات.

وحول التكلفة العالية بالنسبة لطالب السنة التحضيرية؟، قال: نحن نحسب تكاليف طالب السنة التحضيرية مقارنة بالكليات الأخرى، ووجدنا أن تكلفة الطالب في السنة التحضيرية لم تختلف عن طالب الكليات الأخرى، عدا الكليات التحضيرية نجد فيها تكلفة الطالب أعلى، فما دامت السنة التحضيرية ضمن سنوات الدراسة الجامعية فإنه لن تكون هناك إضافة على ميزانيات التعليم العالي.

فهم مختلف

وتداخل "د.أحمد المفرح" رافضاً توجيه اللوم إلى أولياء الأمور والطلاب عندما يكون لديهم التباس في مفهوم السنة التحضيرية، بل إن المجتمعين في هذه الندوة يختلفون في وجهات النظر تجاه السنة التحضيرية، فهناك تشغيل ذاتي، وآخر مباشر، وهناك تشغيل مشترك، وتكون فصلاً دراسياً، وبعضها سنة كاملة، وقد تدخل ضمن البرنامج أو خارجه، مما يعني

أن هذه الأمور غير واضحة للمجتمع والطلاب الذين يمثلون شريحة كبيرة منه، إلى جانب أن (92%) من مخرجات التعليم العام يدخلون إلى التعليم الجامعي.

وقال إن التحدي الكبير الذي يواجه السنة التحضيرية هو السؤال المطروح دائماً.. "لماذا وضعت السنة التحضيرية؟"، هل لردم الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي؟ وهذه الحالة لها آليات وإجراءات، أم لإصطفاء واختيار طلاب معينين لأقسام معينة وتحديد اتجاهاتهم؟، أم ه و مجرد نمط تقليدي لجامعة أخرى سبق لها تطبيق هذا البرنامج بحيث لا تكون الجامعة (س) أفضل من الجامعة (ص)!.

وأضاف أن الإشكالية تكمن فيما يتعلق باستقلالية الجامعات، ومنها الصلاحية باختيار الأمثل من الأساتذة المتعاقدين من أعضاء هيئة التدريس سواءً السعوديين أو الأجانب، فأنا من وجهة نظري أن هذه مشكلة؛ لأنه من السهل أن تتعاقد مع أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس عن طريق برنامج السنة التحضيرية، ولكن عن طريق الجامعة لن تستطيع أن تحضر أستاذاً واحداً، حيث إنك تحتاج إلى إعلان وتحتاج إلى موافقة "وزارة الخدمة المدنية" وغيرها من العقبات، وهذه مشكلة أخرى نسعى إلى حلها حتى لا يكون الطالب ضحية، وربما تكون المؤسسة التعليمية ضحية كذل ك.!، مشدداً على أن الرؤية والأهداف غير واضحة، على الرغم من الدور الكبير الذي يعمله الزملاء والجامعات من أدوار جبارة يشكرون عليها، إلاّ أن هناك إشكالات واختلاف قناعات تسبب مشكلات قائمة تتطلب اتخاذ قرارات قوية بناءً على استنادات علمية محددة.

معاناة التجهيز

وتساءل "د.أحمد المفرح": "إذا رأينا أن هناك اخفاقاً للطالب في التعليم العام، فلماذا لا نصلح مسار التعليم العام؟، ولماذا لا نعود إلى أسلوب الاختبارات المركزية؟، حيث إنّه في اعتقادي كان خطأ كبيراً أن نترك الاختبارات المركزية قبل إيجاد البديل المناسب القوي؛ لأننا ما زلنا إلى الآن نعاني من عملية تجهيز الطلاب لاختبارات (قياس)، وخلال السنوات المقبلة سنرى مدى تذمر الطلاب والمجتمع بشكل عام منه، لأنّ الطالب لم يتدرب على ذلك وليس لديه أي خلفية عن نوع وطريقة الاختبار؛ فهذا من وجهة نظري إشكالية كبرى، كذلك لدينا إشكالية تكمن في ضعف الإرشاد الأكاديمي في الجامعات، فلو توفر لدينا إرشاد أكاديمي كما كان في السابق لاستطعنا أن نحل هذه الإشكالية"، مبيناً أنّه أثناء دراسته للمرحلة الجامعية في "أمريكا" لم يكن مطلوباً منه الدخول إلى السنة التحضيرية، بل كان المطلوب من طالب "الماجستير" و"الدكتوراه" أن يدخل في برنامج للقبول المشروط حسب التوجيه، موضحاً أنّ الطالب قد يتخرج من المرحلة الثانوية بمستوى عالٍ وما إن يدخل في السنة التحضيرية إلاّ ويصبح متعثراً، وبالتالي يكون هذا الطالب فقد رغبته بالكلية التي يريدها، ومن ثم يخرج إلى الشارع خالي ا لوفاض، مشيراً إلى أنّ بعض الجامعات لديها برامج علاجية، حيث تمنح الطالب شهادة "دبلوم" بعد دراسة سنتين، حتى لا يخسر كل شيء.

وتداخل "د.علي الحربي": قائلاً:أنا أمامي مُخرج من الثانوية العامة.. كيف أتعامل معه في برنامج السنة التحضيرية؟، وكيف استطيع أن أرفع قدراته العلمية ومهاراته العملية؟؛ ونتيجة لذلك الطالب أعلق الجرس وأقول موجهاً ندائي لوزارة التربية والتعليم: (المُخرج الذي جاءني فيه خلل، ونحتاج إلى تعاون مشترك لنصل إلى حل ناجع لهذا المخرج حتى يأتيني مكتمل الأركان وكاسب المهارات).

توحيد السنة التحضيرية!

وتساءل الزميل "نايف الوعيل" تساءل عن عدم دراسة مشروع السنة التحضيرية في مجلس الشورى قبل تطبيقه؟، مستغرباً من وجود أكثر من (30) تجربة حديثة في (30) جامعة، مضيفاً:"لنفترض أنّ طالباً من الطلاب أخفق في الاستمرار في جامعة ويريد الانتقال إلى أخرى مع اختلاف الأنظ مة الإدارية والأكاديمية بين الجامعات، فهل من المعقول أن يعيد نسبة كبيرة من المواد التي درسها؟، لماذا لا يتم دمج الجامعات في بعض المناطق بشروط واضحة للسنة التحضيرية أو بوضع مذكرة تفاهم بين الجامعات؟".

وأيده "د.أحمد المفرح" قائلاً: "أعان الله الطالب الذي يريد أن ينتقل من جامعة إلى جامعة أخرى في المملكة، إذ من السهل أن ينتقل إلى جامعة خارجية على أن ينتقل إلى جامعة محلية؛ وذلك بسبب المعادلة، مشيداً بفكرة مذكرة التفاهم؛ لأنّها مرتبطة بمعادلة الشهادات التي يعتبرها عملية مهمة جداً، سواءً كانت خلال الأربع سنوات الأكاديمية أو خلال السنة التحضيرية، فهذه من الصعوبات التي يعاني منها الطالب ويجب أن يتم الاعتراف بها"، مبيناً أنّ "مجلس الشورى" ليس من حقه التدخل المباشر لإجراء مثل تلك الدراسات، لأنّه جهة تشريعية ورقابيّ على الجهات التنفيذية، التي يجب عليها أن تعد الدراسات، لأنّها تحتاج إلى أموال كثيرة، وعلى هذا الأساس نجد أنّ دور مجلس الشورى هو الطلب من جهة إجراء الدراسة، بشرط أن تكون تلك الجهة جادة حتى لا تتعرض للمساءلة.

وعلّق "د.عبدالمجيد البنيان" على ما ذكره "الوعيل" و"د.المفرح"، داعياً إلى إيجاد وثيقة وطنية تحدد الأهداف العامة للسنوات التحضيرية في الجامعات، بحيث لا تفقد الجامعة شخصيتها الخاصة بها، وأن يتم تبادل الخبرات بين الجامعات، مبيناً أنّه فيما يتعلق بمعادلة المقرر ات بين جامعات المملكة فهي موجودة وموضحة ضمن لوائح التعليم العالي بشروط وضوابط، معتبراً أنّ أكثر الصعوبات التي يعاني منها الطلاب هو طول ساعات اليوم الدراسي في السنة التحضيرية وهي ست ساعات ونصف الساعة يومياً، مضيفاً: "حددت ساعات الدراسة بهذه المدة نتيجة لفلس فة معينة، تتمثل في تمكين الجامعة من تقديم أكبر خدمة تعليمية ممكنة في هذا الوقت القصير المحدد بسنة واحدة فقط، الأمر الآخر هو وضع بيئة مشابهة لما سيتعرض لها الخريج حينما يدخل سوق العمل بعد تخرجه، لأنّ الهدف الأساسي من السنة التحضيرية هو تعليم الطالب على الال تزام والانضباط وتحمل المسؤولية، لأنّ مثل هذه الأهداف من الصعب تدريسها في القاعات الصفية".

مواجهة الصعوبات

وفي سؤال حول الصعوبات التي تواجه "جامعة شقراء" كونها جامعة ناشئة؛ أجاب "د.الحربي": "كما تعلمون أنّ الجامعة تنضوي تحت مظلتها تسع محافظات، بدايةً من (المزاحمية) ونهاية ب(عفيف)، فلاحظوا معي هذا الامتداد الجغرافي الكبير، وبلا شك هناك صعوبات، وقد اطلعت على دراس ة حول الصعوبات التي تواجه السنة التحضيرية في إحدى الجامعات، حيث توصلت نتائجها إلى شدة الضعف في الدافع لدى الطلاب في توجههم للسنة التحضيرية، حيث يتم اختراق دائرة الأمانة التي جاء منها الطالب، فهو يريد ان يسير على رتم معين كما كان في الثانوية العامة، بينما فـي السنة التحضيرية أمامه عدة مشروعات، وبعض الجوانب التطبيقية، إضافة إلى الإرشاد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والإرشاد الطلابي، إلى جانب الاختلاف في نظام الدراسة، وضعف اللغة الإنجليزية لديهم، وقد أوصت هذه الدراسة بإنشاء مركز للإرشاد النفسي للطلاب؛ لأنّ العائق بالنسبة للطلاب هو عائق نفسي، لهذا كان من ضمن أهداف التحضيرية التطوير النفسي للطلاب، وذلك بأن يتم رفع قدرات وثقة الطالب في نفسه حتى يستطيع أن يقتحم المجالات الدراسية في الجامعة، ويستطيع التعامل مع الأساتذة الجامعيين بأسلوب عملي، وبالتالي يمكن تقييم نفسه" ، مبيّناً أنّهم أجروا دراسة في "جامعة شقراء" وكانت عن اتجاهات الطلاب نحو السنة التحضيرية وأثرها على الجوانب الأكاديمية، والدراسة أخذت آراء الطلاب في العديد من المجالات مثل المقررات، وأسلوب التدريس، والمباني -التي هي في الأصل مستأجرة-، ومن ضمن الإيجابيات التي خرجت بها الدراسة؛ أنّ الطلاب رأوا في عضو هيئة التدريس أنّه مدرب وليس مدرساً كما كان في المرحلة الثانوية.

اختيار الطلاب

وقال "د.عبدالله العجاجي": "يجب ألا ننسى أن لدينا أكثر من (٣٠) جامعة حكومية، والعديد من الجامعات الأهلية فمن الضروري أن يكون الجانب الإيجابي في هذه الجامعات العديد من التجارب، فليس هناك مانع أن تكون لدينا تجارب في مجال السنة التحضيرية لأننا أمام سباق معرفي، فإنني أرى أن لدينا بالفعل نتائج اختبار مهني مستقل حتى نعرف مستوى الطلاب لدينا"، مبيناً التحفظ السابق لكلية التربية في جامعة الملك سعود على السنة التحضيرية في التخصصات الإنسانية؛ بسبب الاختلاف في كيفية إدارة هذه السنة التحضيرية، هل تدار من قبل الجامعة أم ت دار من القطاع الخاص كما هو في جامعة الملك سعود أم تدار عبر تجربة أخر ى، فكانت كلية التربية مترددة وتأخرت في تطبيق السنة التحضيرية حتى استعانوا بجهة مستقلة من خارج المملكة، فقررت أن يمر طلاب كلية التربية بالسنة التحضيرية مهما كانت السلبيات، بشرط أن يكون الاختيار في نهاية السنة التحضيرية وليس قبل دخول الطالب أو الطالبة في السنة التحضيرية، وقد أثمرت هذه الطريقة عن نتائج إيجابية لمسناها من الطلاب أنفسهم.

ليست تصفية أو "فلترة"!

وفي سؤال عن نسبة الطلاب الذين يحققون طموحاتهم وأهدافهم في السنة التحضيرية أجاب "د.عبدالمجيد البنيان": "هذه النسبة تتحدد بعدد المقاعد الموجودة في الكليات، وليس هناك حد أدنى للمعدل".

وأضاف "د.عبدالله العجاجي": "في اعتقادي أنّه في هذا العام كان عدد الطلاب الذين تقدموا لكلية التربية بجامعة الملك سعود (١٠٠٠) طالب، وجميعهم دخلوا في الامتحان التحريري من أجل الترشيح، وهذا الامتحان التحريري مطبق في الكلية منذ (١٤) سنة؛ لأنّ الطالب المرشح لكلية التربية سيتخرج ليكون معلماً، وبالتالي هناك مهارات لابد من تحقيقها في اللغة العربية، وعلى هذا الأساس فإنّ الطالب الذي ينجح في الامتحان التحريري هو الذي يستحق الدخول في المقابلة، ومن خلال المقابلة يتحدد القسم الذي يمكن أن يتخصص فيه الطالب بناء على المهارات التي لديه، وقد نجح العام الماضي حوالي (٥٠٪) من مجموع (١٠٠٠) طالب في الإختبار التحريري؛ أي ما يعادل (٥٠٠) طالب، وكلهم دخلوا في المفاضلة، وتم ترشيحهم حسب المقاعد المتوفرة في الكلية"، معتبراً أنّ الصعوبات ليست أمراً غريباً، وإنما هي واردة دائماً، والعملية هي عرض وطلب وليس من المنطق أن يأتي شخص ويقول إنّ (١٣,٠٠٠) طالب من الذين يدخلون السنة

التحضيرية في جامعة الملك سعود جديرون بالعمل في مجال التدريس!، لهذا فإنّه من حق الكلية المهنية أن تضع ضوابط وشروطا لاختيار الطلاب المناسبين، مشدداً على أنّ الأمر ليس تصفية أو "فلترة"؛ لأنّ هناك العديد من الكليات التي تحرص على اختيار العدد المناسب من الطلاب.

تعاون دولي

وتساءل الزميل "طلحة الأنصاري": "كثيراً ما نسمع ونقرأ أنّ الجامعات السعودية وقعت اتفاقيات توأمة مع جامعات عالمية، فلماذا لم نر إفادة من هذه الاتفاقيات في مجال تجهيز الطلاب بالسنوات التحضيرية؟"

واعتبر "د.عبدالمجيد البنيان" أنّه من المهم جداً أن يكون هناك تعاون بين الجامعات وبعض الجامعات الخارجية، وقد سبق لجامعة الملك سعود أن تعاونت مع جامعة "كامبريدج" البريطانية لمدة أربع سنوات، والآن الجامعة تتعاون مع جامعة "اكسفورد"، وذلك في مجال الاختبارات لتح ديد المستوى، واختيار المناهج التي تم وضعها وتصميمها في جامعة "اكسفورد"، إضافةً إلى توقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من الجامعات خاصة في مجال السنة التحضيرية.

ولفت "د.البنيان" إلى أنّهم يوفرون حوالي خمسة كتب مجاناً للطلاب، منها كتاب مهارات الاتصال، ومهارات التعليم والتفكير، ومهارات الحاسب الآلي، أمّا كتب الرياضيات والانجليزي تباع للطالب بتخفيض (٦٠٪)، مبيناً أنّ مجموع ما يدفعه الطالب للكتب لا يتجاوز (٢٠٠) ريال للفصل الدراسي الواحد.

أهداف «التحضيرية» غير واضحة!

قال "د.أحمد المفرّح" إن أهداف السنة التحضيرية في الجامعات السعودية غير واضحة، وهذا ما جعلهم في مجلس الشورى ممثلاً في اللجنة التعليمية يخرجون بنتيجة واحدة: (الأهداف غير واضحة)، وتحديداً بين المؤسسات التعليمية ذاتها، مشيراً إلى أنها ربما تكون واضحة في بعض المؤسسات التعليمية كجامعة الملك فهد -نموذجاً-، حيث نجد أن السنة التحضيرية فيها واضحة ومحددة ومعروفة منذ عقود، وأن الطالب الذي يدخل السنة التحضيرية فيها يواصل دراسته في برامج الجامعة المختلفة، ولكن هل هذا ينطبق على الجامعات الأخرى؟.

واضاف:"أنا لا أريد تقمص دور المحاور في هذا الشأن، ولكن هذه من الإشكالات التي جعلتنا في اللجنة التعليمية في مجلس الشورى نطرح هذه التساؤلات لمعالي نائب وزير التعليم العالي بحضور مديري الجامعات عندما زاروا مجلس الشورى، وخرجنا بقرار من المجلس أنه يجب على التعل يم العالي أن تعمل دراسة من جهة علمية محايدة للتعرف على هذه الإشكالات الموجودة في السنة التحضيرية، وتحديد الأهداف، ثم الخروج بدليل استرشادي لجميع الجامعات، بحيث لا يكون هناك تفاوت بين الجامعات في هذا البرنامج؛ فمثلاً لا يجوز أن تكون هناك جامعة مسارها خمس سن وات ويتخرج فيها الطالب بعد خمس أو ست سنوات، وجامعة أخرى وفي نفس التخصص يتخرج فيها الطالب بسنوات أقل"، مشيراً إلى أن هذه من الإشكالات التي تواجه الطلاب، وبالتالي يجد الطلاب أنفسهم أمام اختيار صعب.

«شركات تشغيل» بلا مواصفات!

أوضح "د.عبدالرحمن النملة" أنّ أبرز الصعوبات التي تواجه برامج السنة التحضيرية في الجامعات السعودية تكمن في تلك الشركات التي تقدم الخدمة، وهي شركات متخصصة في التعليم والتدريب والتشغيل -وهو عرف موجود في بعض الدول في الشرق والغرب-، لكن هذه الشركات عندما بدأت ف ي تقليد نفس النمط وقعت في إشكاليات؛ لأنّ بعض هذه الشركات المُشغلة ليس لديها الخبرة الكافية.

وقال:"من هنا وجدت العمادات نفسها مصطدمة بصعوبات كبيرة، وربما غير متوقعة"، مطالباً بوضع مواصفات دقيقة لشركات التشغيل، وأن لا يتم إخضاعها للمنافسات الحكومية (الأقل سعراً)، وإنما الأكثر كفاءة، كما يجب أن تكون لوزارة التعليم العالي والجامعات دور مهم في وضع تو صيف دقيق لمزودي الخدمة؛ حتى يتم تفادي تلك الصعوبات، وتأتي شركات لها خبرات وتعقد معها شراكة، بحيث تكتمل الإفادة بين الطرفين الجامعة والشركة المشغلة.

وأشار إلى أنّ معدل الطالب التحضيري لا يعني تخصصه في مجال معين، ذاكراً أنّ الخوف من الفشل قد يؤثر في عملية استمرار الطالب في السنة التحضيرية من عدمها، لأنّه يأتي إلى السنة التحضيرية ولديه صورة ذهنية يمكن أن تكون سلبية.

تعليق الجرس على مخرجات التعليم العام!

أوضح "د.عبدالله العجاجي" أن مستوى مخرجات التعليم العام وتأثيرها على برامج السنة التحضيرية في الجامعات السعودية لم يعد سراً، وقد كان سبق الحديث عن امتحانات التعليم العام، من حيث مركزيتها وعدمه وسلبية ذلك، إلى جانب جهود وزارة التربية والتعليم في إدارة الإمتح انات وإعدادها لكم هائل من الامتحانات المركزية، وتلك الطائرات التي كانت تجوب الأرجاء لإعداد امتحانات بديلة، فهذه كلها تجعلنا في حاجة ضرورية وحتمية لإيجاد السنة التحضيرية،

وخصوصاً بعد إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم وتجربتنا في تطبيقها والتباين الهائل بي ن النتائج التي تخرج من الإمتحانات التي تجريها الوزارة في الثانوية العامة، إضافة إلى إدخال النتائج التراكمية ما بين الصف الثاني والثالث الثانوي، وبالرغم من هذا كله استمر التباين بينها وبين نتائج اختبار القياس.
وقال إن وجود هذه المرحلة المهمة يعود إلى عدة أسباب أحدها ضعف المخرجات، وهذا يعود في المقام الأول إلى أهمية تهيئة الطالب والطالبة، إذ كان الطالب السعودي قبل إيجاد السنة التحضيرية يدخل مباشرةً إلى السنة الجامعية؛ مما أدى بالكثير منهم إلى الدخول فيما يسمى بالصدمة الحضارية والثقافية، لأنّه انتقل من بيئة كانت عليها الكثير من السيطرة إلى بيئة فيها الكثير من الانفتاح، فترتب على ذلك فاقد كبير يقدر ب(٢٠٪) من الطلاب والطالبات، حيث كان هؤلاء الطلاب يبدأون متعثرين ويستمرون تحت ضغط التعثر إلى بحث عن أي طريقة لمنحهم البك الوريوس، ومن ثم الدخول في الحياة العامة، مما يكشف ضعف مخرجات التعليم العام، ولم يكن لدينا مقاييس لمعرفة هذا الضعف إلاّ بعد تطبيق امتحانات (قياس).
وعلّق "د.عبدالرحمن النملة" أنّ أهداف التعليم العام مختلفة، وأنّه ليس مطالباً بتهيئة الطالب لكل متطلب في تخصصات التعليم العالي الجامعي، بل إذا تم قبول الطالب في الجامعة فعلى الجامعة أن تهيئ الطالب، معتبراً أنّ "القياس والتقويم" ليس المؤشر الوحيد؛ إذ ما زال يخضع للدراسات والبحوث، لأنّ الطالب استطاع أن يجتاز عدة مراحل ولمدة (١٢) عاماً حتى جاء إلى المرحلة الجامعية، فالمطلوب إعداده مهارياً واجتماعياً، باعتباره مخرج مجتمع وثقافة سائدة وأسرة وليس مخرج مدرسة فقط.
توصيات ومقترحات
* تفعيل دور القطاع الخاص في الجامعات الناشئة، بشرط أن تكون هناك معيارية في السنة التحضيرية وحوكمة ومساءلة حتى يتم الحصول على المخرج الإيجابي.
* تهيئة مباني ومنشآت السنة التحضيرية؛ لتكون بيئة تعليمية مناسبة للطلاب، وطرح هذه الاحتياجات ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعات.
* ضرورة المرونة في قضية التطبيق، بحيث لو جاء طالب ولديه المستوى المطلوب من المهارة يُعفى بكل سهولة، ويعطى الدرجة المناسبة.
* ضرورة منح الطلاب متعة التعلم سواءً في السنة التحضيرية أو باقي سنوات التعليم الجامعي.
* عقد ندوة علمية بين الشركاء المعنيين بالتعليم العام والعالي.
* إيجاد إطار عام للسنة التحضيرية مع ترك عملية الممارسة للجامعات.
* تأجيل تحديد الطالب للتخصص المرغوب فيه بعد السنة التحضيرية.

فاطمة لـ الحياة": السيارة انطلقت نحونا مثل الثعبان" لتسقط بنات عمي أسفلها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/442785

القطيف – شادن الحايك
برأت إدارة المرور في المنطقة الشرقية، سائق السيارة الذي دهس الطالبات في مدينة سيهات (محافظة القطيف)، أول من أمس، من تهمة «التفحيط»، عازية الحادثة إلى «عدم الانتباه». وهو ما يتفق مع ما أكد عليه عم السائق، عبد الرؤوف الراشد، الذي أكد أن ابن أخيه أمين الراشد «لم يكن يمارس التفحيط». وأن سلوكه «بعيد كل البعد عن هذه التهمة».
ومن على السرير الأبيض، الذي تتلقى فيه العلاج من إصاباتها المختلفة، وصفت الطالبة فاطمة يوسف الجمعية، التي زارتها «الحياة»، وضع السيارة قبيل أن ترتطم فيها وفي ثلاث من بنات عمها، بأنها «مثل الثعبان»، مضيفة «كنا نقف

في انتظار السيارة التي ستقلنا إلى المنزل، وبعد وضع حقائبنا على الأرض فوجئنا بصوت السيارة قبل أن نراها. وكانت حركتها أشبه بحركة الثعبان، وهي تتجه نحونا مسرعة. ولم أر نفسي إلا في الجدار وبنات عمي أسفل السيارة».

وعلى رغم أن فاطمة (10 سنوات)، أعادت قصة الحادثة عشرات المرات، لكنها أصرت أن تروي بنفسها إلى «الحياة» ما جرى لها ولقريباتها، وتتحدث بنفسها عن لحظات «الرعب» التي عاشتها بمعية بنات عمها، أثناء وقوع الحادثة ظهر يوم الأحد الماضي، فيما كان «الخوف» بادياً في عينها اليمني، أما الأخرى، فكانت «متورمة»، جراء الإصابة. وتسلمت والدة فاطمة دفة الحديث، موضحة أن «هديل عبد المحسن الجميعة (8 سنوات) أصيبت بكسر مضاعف في الرجل، وبحاجة إلى عملية جراحية، لأن من قام بإنقاذها حملها بطريقة خطأ دون قصد منه. وهي تتلقى علاجها الآن في مستشفى خاص في مدينة الخبر»، مضيفة أن «ابنتي فاطمة تعرضت إلى حروق في الصدر والبطن، إضافة إلى كسرين في رجل واحدة، وحروق في الرجل الأخرى»، متوقعة أن «تحتاج إلى إجراء عملية». وتعرضت إسراء إسماعيل الجميعة (10 سنوات) إلى «كسور متفرقة في العظام المحيطة في العين، وكسر في الفك، والأنف»، أما فاطمة موسى الجميعة (9 سنوات)، فهي «أصعب حالة بينهن، إذ تم بتر رجلها من الركبة، وحالها حرجة» بحسب قول والدة فاطمة الجميعة.

وحملت الأم، إدارة المدرسة «المسؤولية في المقام الأول»، قائلة: «المدرسة تُلزم الطالبات بالانتظار خارج أسوارها تحت حرارة الشمس، ولا يسمح لهن بالانتظار في الداخل، وفي حال وصول السائق تتم مناداة الطالبات من طريق مكبر الصوت، وأكثر ما آلمني أن المدرسة شرعت في تطبيق هذا النظام اليوم (أمس) بعد الحادثة مباشرة»، متسائلة: «ماذا كان يضرهم لو طبقوه قبل وقوع الحادثة؟».

وانتقدت «تأخير الهلال الأحمر في الوصول إلى موقع الحادثة، فيما خشي المتواجدون تحريك الفتيات. وبقيت فاطمة موسى وابنتي أسفل السيارة لفترة، وخاف الحارس من تحريكهما».

أما والدة إسراء، فقالت: «من المفترض ألا تترك فتيات صغيرات يقفن في الشارع، ويكن عرضة لأي سوء، فضلاً عن حرارة الجو»، مضيفة أن «حالة من الرعب التي عشناها مع بناتنا، كان سببها عدم وجود نظام في المدرسة، وعدم التزام سائق في أنظمة المرور».

وفي المقابل، نفى عبد الرؤوف الراشد (عم الشاب السائق أمين)، قيام ابن أخيه بالتفحيط. وقال لـ «الحياة»: «سألت الولد مرات عدة، ما إذا كان يفحط، إلا أنه نفى ذلك، وكررما أفاد به في التحقيق، وهو فقد السيطرة على المركبة فيما كان يحاول اجتياز الزحام بالقرب من المدرسة، ليفاجأ بزحام آخر، ما أربكه، وجعله يميل نحو الطالبات».

وذكر الراشد، أن ابن أخيه «متفوق دراسياً. ويدرس في الصف الثاني الثانوي، والجميع يمتدح أخلاقه، والتفحيط لا يصدر إلا عن شاب غير مسؤول، بعكس ما هو عليه»، مستدركاً «أن هذا لا يعني أنه لم يخطئ، وأن ما تسبب فيه سهل ويسير، فالطالبات اللاتي أصبن بناتنا أيضاً، وتوجهنا لزيارتهن في يوم الحادثة، وندعو الله أن يشفيهن، وآلمنا كثيراً ما حدث لهن. إلا أن تناقل الشائعات حول قيام أمين بالتفحيط، أو وفاة إحدى الفتيات، سبب كثيراً من الضغط لنا».

من جانبه، أوضح المتحدث باسم مرور الشرقية المقدم علي الزهراني، أن سبب الحادثة «عدم الانتباه، ومن ثم انحرفت السيارة، ولعدم وجود رصيف حول المدرسة اصطدمت في الطالبات»، مبيناً أنه «دون السن القانونية للقيادة. وأحيل إلى دار الملاحظة».

تنفيذ الحكم في 7 عراقيين

6 سعوديين في انتظار الإعدام بالعراق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009538810.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

ينتظر ستة سعوديين الحكم بالإعدام في العراق بتهم تتعلق بالإرهاب، فيما تم أمس إعدام سبعة عراقيين بذات التهم.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«عكاظ»من داخل الأراضي العراقية أن الذين ينتظرون الحكم بالإعدام هم كل من: عبدالله عزام القحطاني، بدر عوفان الشمري، شادي مسلم الصاعدي، فيصل عبدالله الفرج، وعبدالله حسن الشهري، لافتة إلى صدور حكم إعدام جديد بحق السجين السعودي عبدالله محمود سيدات بتهمة الإرهاب واعتماد الحكم من محكمة التمييز الكبرى في بغداد ليرتفع عدد السعوديين المحكومين بالإعدام إلى ستة وفقا للأوراق الرسمية المعتمدة من وزارة العدل العراقية.

وأشارت ذات المصادر أن هناك حالات إعدام أخرى سيتم تنفيذها في الأيام المقبلة على دفعات من ضمن عدد كبير يتجاوز الـ700 محكوم بالإعدام من جنسيات مختلفة.

وحول مصير السجناء السعوديين المحكومين بالإعدام في العراق أكدت المصادر أن الأيام القليلة المقبلة ربما تشهد إعدام سعوديين من هذه القائمة.

وفي سياق متصل بأحكام الإعدام في العراق طالب عدد من السجناء السعوديين في العراق عبر «عكاظ» بإنقاذ زملائهم من حبل المشنقة نظرا لأن الأحكام التي صدرت بحقهم غير شرعية ولا تستند إلى نظام حقيقي وأدلة وإلى مستندات تدين السجناء سوى بعض الاعترافات المنزوعة عنهم بطريق الإكراه، فضلا عن إفادات بعض الشهود الذين أجبروا على ذلك، فيما دعت أسر السجناء السعوديين في العراق إنقاذ أبنائهم وإعادتهم إلى المملكة.

الشورى يسقط توصيتين بإنشاء هيئة للمساحة البحرية والاستفادة من مؤسسة البريد

نقل السجناء السعوديين في الأردن إلى المملكة لاستكمال محكوميتهم بين ذويهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009538795.htm

فارس القحطاني (الرياض)

أسقط أعضاء الشورى في جلسة أمس، توصية قدمها عضو المجلس الدكتور عبدالملك الخيال بإنشاء هيئة عامة للمساحة البحرية.

كما أسقط المجلس توصية لجنة النقل والاتصالات للجهات الحكومية بالاستفادة من خدمات مؤسسة البريد السعودي كخدمة جامعي ومريح وغيرها، تمهيداً لتفعيل تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

ووافق المجلس على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه تباين وجهات النظر حول مدى نظامية نظر اللجان الجمركية في قضايا تهريب الأسلحة والذخائر التي تصدر فيها أحكام قضائية نهائية من المحاكم الشرعية. وكانت التوصية الأولى بهذا الشأن عن تطبيق العقوبات المقررة في نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي برقم م/ 41 وتاريخ 1423/11/3هـ، المتعلق بقضايا تهريب الأسلحة والذخائر من قبل المحكمة المختصة، والثانية عن إحالة أوراق القضية المتعلقة بضبط قضايا تهريب الأسلحة والذخائر في الدوائر الجمركية إلى الجهات المختصة، ويوجه مدير عام الجمارك خطاباً إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، يتضمن تحريك الدعوي في الشق الجمركي لجريمة التهريب طبقاً للمادة 150 من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليج العربية، ويتضمن المطالبة أمام المحكمة المختصة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في نظام الأسلحة والذخائر، وفي التوصية الثالثة تتولى هيئة التحقيق والادعاء رفع الدعوى أمام المحاكم المختصة في قضايا تهريب الأسلحة والذخائر، وتراعي ما ورد في نظام قانون الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية وذلك ضمن الدعوى الجزائية العامة.

دعم هيئة المساحة

واستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي الثالث للهيئة العامة للمساحة للفترة من 1431/1/1 هـ 1432/1/25هـ، ونصت التوصية الأولى للجنة على توفير الدعم اللازم للهيئة لتوفير كادر سعودي متخصص، والثانية على توفير التجهيزات المساحية اللازمة لأعمال المساحة البحرية والتصوير الجوي.

وعن التداخل بين التوصية الثانية للجنة وطبيعة عمل الهيئة في مجال التدريب والابتعاث، أكد المهندس محمد النقادي رئيس اللجنة بأنه ليس هناك تداخل بين توصية اللجنة وعمل الهيئة بل كلاهما مكمل للآخر.

وخلال التصويت على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1432/1431هـ، سقطت توصية اللجنة للجهات الحكومية بالاستفادة من الخدمات المقدمة من مؤسسة البريد السعودي كخدمة جامعي ومريح وغيرها، تمهيداً لتفعيل تطبيقات

الحكومة الإلكترونية، كما سقطت عدد من التوصيات التي تقدم بها عدد من الأعضاء، منها توصية للدكتور زين العابدين بري وخليفة الدوسري وتنص على سرعة تخصيص المؤسسة العامة للبريد، كما سقطت توصية للدكتور زين العابدين بري نصها قيام المؤسسة العامة للبريد ببناء مبان لجميع فروعها، مشيراً إلى أن المؤسسة لديها 680 قطعة أرض في كافة مناطق المملكة وأنها تستأجر 431 موقعاً للقيام بأعمالها، تمتلك 115 قطعة أرض في مكة المكرمة وهي تستأجر 54 مبنى للقيام بأعمالها، كذلك لديها 14 موقعا مستأجراً بينما تملك 53 قطعة أرض في منطقة المدينة المنورة، كما سقطت توصية تقدم بها العضو الدكتور عبدالله العتيبي وتنص على تفعيل الفقرة الخامسة من المادة الثالثة الواردة في تنظيم مؤسسة البريد السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 78 وتاريخ 1423/3/29هـ والتي تنص على إنشاء شركات تابعة لها (المؤسسة) والمساهمة في تأسيس شركات تقوم بأداء نشاطات ذات علاقة بطبيعة أعمالها أو المشاركة فيها، فيما سحب العضو الدكتور أحمد الزيلعي توصية تنص على عدم إقفال أبواب مكاتب البريد أمام العملاء في أثناء أوقات الصلاة وتمكينهم من تأدية الصلاة جماعة مع موظفي البريد في المصليات الداخلية المعدة والمهيأة لهذا الغرض.
وبشأن سقوط توصية اللجنة قال رئيسها الدكتور فيصل طاهر «هذا الأمر طبيعي وأن التوصية تأتي من رأي اللجنة وما توصلت إليه من قرار، ولكننا سنعود إلى المجلس بتوصية جديدة على التقرير».
وقدمت لجنة الإدارة والموارد البشرية توصيتين الأولى مطالبة المؤسسة العامة للتقاعد بإعداد تقاريرها المقبلة طبقاً لمضمون المادة 29 من نظام مجلس الوزراء خاصة فيما يتعلق بالصعوبات والمعوقات، والثانية تنص على توسيع استثماراتها ذات الجدوى الاقتصادية لتشمل مناطق المملكة المختلفة.
وأكد رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي أن التوصية الثانية جاءت بناء على ما لاحظته اللجنة من أن استثمارات المؤسسة الخارجية لم يعد لها أثر كبير علي العوائد المالية، لذلك من الأصلح للمؤسسة توجيه استثماراتها داخلياً وفي كافة مناطق المملكة.
نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة
وافق المجلس على مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، قدم من قبل لجنة الشؤون الأمنية، وبين رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي أن الاتفاقية تأتي ضمن الاتفاقيات الدولية في نقل المحكومين والتعاون بين الدولتين بما يخدم مصلحة البلدين، مشيراً إلى أن الاتفاقية ركزت على نقل الأشخاص المحكوم عليهم من السجون الأردنية إلى المملكة العربية السعودية لاستكمال محكوميتهم بين ذويهم وأهليهم، ويعد هذا دليلا على الرفق بهؤلاء المحكومين وكذلك أهليهم بحكم قربهم منهم لزيارتهم والاطمئنان عليهم.
كما ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مشروع نظام الآثار والمتاحف وستستكمل مناقشة بقية المواد في جلسة مقبلة.

مجلس طيبة" يوافق على إعادة تأهيل خريجي الدبلوم الصحي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009539009.htm

أيمن الصيدلاني (المدينة المنورة)
وافق مجلس جامعة طيبة بالمدينة المنورة على إعادة تأهيل الخريجين من حملة الدبلوم الصحي ممن لم يجتازوا اختبار التصنيف المهني للهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وذلك بالتعاون بين كلية التمريض بجامعة طيبة وفرع صندوق تنمية الموارد البشرية بمنطقة المدينة المنورة.
كما أقر مجلس الجامعة في جلسته اليوم برئاسة مدير الجامعة الدكتور عدنان بن عبدالله المزروع، خطة النشاط الطلابي غير الصفي للجامعة للعام الدراسي 1434/1433هـ، إلى جانب الموافقة على مقترح كلية الطب بتغيير أسماء بعض أقسام الكلية وإنشاء قسم الإعداد التربوي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمحافظة ينبع.

وتمت الموافقة على تشكيل اللجنة الدائمة لشؤون المعيدين والمحاضرين ومدرسي اللغات ومساعدي الباحثين بالجامعة لمدة عام، وتشكيل اللجنة الدائمة للابتعاث والتدريب لمدة عامين. وناقش الاجتماع جملة من القرارات المرتبطة بالمسيرة التعليمية للدارسين في كليات الجامعة، شملت الموافقة على أكثر من 65 طلبا للابتعاث وتغيير التخصص ومنح طلاب الدراسات العليا درجاتهم العلمية.

سيدات الأعمال: الحضّانات أو .. الموت البطيء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009538866.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

فتحت جريمة مقتل الطفلة البريئة (تالا) على يد خادمتها جروحا غائرة في ثقافة المجتمع وتعاملاته مع العاملات المنزليات وفرضت على البعض المناداة بضرورة إعادة النظر في الاستعانة بالخادمات، لكن أطراف أخرى أرجأت الأمر وطالبت بمزيد من التريث والدراسة في ظل حاجة الأسر والعائلات إلى يد تعين ربة المنزل في أداء واجباتها المتعددة إذ تتضاعف المسؤوليات للمرأة العاملة التي تقسم وظيفتها بين مكتبها ومنزلها الأمر الذي يحتم وجود خادمة باشتراطات ومعايير صارمة.

وجود العمالة المنزلية من مختلف الجنسيات الإندونيسية و الهندية والبنقلاديشية والحبشية، أصبح واقعا لا مفر منه بل تطور الوضع في مكاتب الاستقدام من كينيا ومن دول اخرى، وأصبح الطلب حسب رغبة المستقدم على ذلك، فإن الضرورات تقتضي المعالجة الصحيحة والمواءمة بين الممكن والمطلوب.

رفض وقبول مشروط

«عكـاظ» طرحت الأمر على طاولة نساء في المدينة المنورة، فقالت الإدارية سلمى الجهني «لدي ولدان وطفلة رضيعة وقد أمنت خادمتي عليهما وأشعر أنها طيبة وذات خلق ودين لكن بعد الحادث الأخير لم أعد أشعر بالأمان ولا الطمأنينة وصرت أنام بجوار صغاري حتى دبرت أمري وقررت تسفيرها إلى بلادها. لن أعيد تجربة الاستعانة بخادمة بعد الآن وأرجو من الجهات المختصة توفير حضانات في مواقع العمل نحفظ فيه أطفالنا بلا خوف أو قلق .. وفي حالة الإصرار على الخادمة على الجهات المسؤولة إجراء فحوص صارمة على صحة وعقل كل عاملة منزلية مستقدمة تجنبا لشرورها وآثامها.

أم نادر ربة بيت تحدثت صراحة وقالت لسنا على استعداد للاستغناء عن الخادمات في بيوتنا لكن الضرورة تحتم علينا المراجعة والتأكد من سلامتها لاسيما أن بعضهن يتولين الطبخ والغسيل وتنظيف الأطفال ورعايتهم والقيام بإطعامهم، المطلوب التأكد من وجود شهادة طبية تثبت خلوها من الأمراض وقدرتها على العمل كما يجب التيقن من خلو سوابقها من الإجرام والمخالفات أيا كان نوعها. للأسف بعض الأسر تتعامل مع الأمر دون جدية وثقة مفرطة والاكتفاء بدفع المال والراتب دون علم بمن سيدخل إلى بيوتنا والتعمق في أخص خصوصياتنا.

وتؤكد حنان المطيري وقوفها مع استقدام الخادمات فقط لرعاية المسنين والمرضى أما بالنسبة لأعمال البيت ومهامه فأفضل أن تقوم به ربة المنزل.. فأطفالنا ليس ضريبة للانتقام. وعلى خلاف ذلك تقول الطالبة الجامعية شذى أنها ضد فكرة استقدام الخادمات.. فقد ثبت بالوقائع والدلائل تورطهن في الجرائم والمخالفات والهروب ونقل العدوى وللأسف فإن بعض الأسر تدفع ثمن التباهي بالخادمات الأمر الذي زاد من مشاكلهن وأعبائهن المادية المكلفة.

تضيف شذى «أبعث رسالة لكل أم وربة بيت.. فكرن قليلا وستعرفن أنكن على خطأ باحتواء الخادمات في منازلكن و لا تسألن غدا لماذا تزوجها زوجك؟ ولماذا عند تسفيرها لبلادها تتعلق بها طفلتك؟ ولماذا يخافها ولدك الصغير ويبلل فراشه ليلا من الخوف، ليس الخطأ في الخادمة بل فينا نحن من جعلناها كل عالمنا لتقوده هي».

شهادة سوابق
المحامي القانوني فهد الشريف يقول لا بد من متابعة المختصين بشؤون الاستقدام بسفارات وقنصليات المملكة في تلك البلدان التي يستقدم منها الخادمات أو غيرهن وتحديد ضوابط ومعايير وإجراءات تحول دون الوقوع في المخالفات مثل سن نظام للبصمات مع سلطات تلك الدول للتأكد من تلك العمالة وخلوها من السوابق الجنائية وأيضا سن قوانين وأنظمة وشروط على مكاتب الاستقدام تحد من التحايل. وأكد الشريف بأن الشهادة الصحية والنفسية لا بد من وجودها لأنها مهمة مع اعتمادها من السفارة السعودية.

الفصل في قضية قتل مشاري بسم الفئران"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009538982.htm

ياسمين السهيمي (الدمام)
تفصل المحكمة الكبرى في الدمام اليوم في قضية الخادمة الإندونيسية نورية مرسان والمتهمة بمقتل الطفل مشاري أحمد بوشل بالسم بعد إعطائه حليبا مخلوطا بسم الفئران، كما جاء في مضمون حيثيات الدعوى المرفوعة من قبل أسرة الطفل الضحية.
وقال لـ «عكاظ» أحمد البوشل، والد الطفل المسموم، أتمنى أن يتم إدانة الخادمة بجرمها وفقا لما جاء في ملف القضية والشهود واعترافاتها أثناء التحقيق، مؤكدا بأنه يريد القصاص بها ولن يتنازل عن حقهم الشرعي.
وكان الطفل مشاري لفظ أنفاسه في منتصف شهر رجب من العام 1431هـ، بعد محاولات مضنية بذلها أطباء في مستشفيات عدة بالمنطقة الشرقية والرياض، لإنقاذه من مظاهر الأعياء التي لازمته لنحو شهر ونصف الشهر، إثر إصابته بزيادة في إنزيمات الكبد، وحموضة وسيلان شديدين في الدم، فضلا عن اضطرابات في القلب، بعد تناوله حليبا ممزوجا بسم الفئران وأدوية مسكنة، دستها العاملة في حليبه وفقا لما ورد في منطوق الدعوي المقدمة من أسرته.

تأجيل الجلسة إلى 25 من ذي الحجة

مساعد أمين جدة ينهار باكياً ويدّعي منعه من تناول دواء السكّر

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/09/526687

جدة – فوزية الشهري

أجلت المحكمة الجزائية بديوان المظالم أمس،محاكمة مساعد وكيل أمين جدة وممثل شركة مشهورة المتهمين بالرشوة «قطعة أرض قيمتها مليون و 400 ألف ريال» إلى جلسة 25 من ذي الحجة المقبل.

وانهار مساعد أمين جدة باكيا بحجة منع دواء السكري عنه، عندما كان موقوفا، وقال إن الأرض محل الاتهام هي بيع وشراء، وإنه لا يملك مبالغ لسداد قيمتها، غير أن القاضي أكد له أنه عند القبض عليه وتفتيش منزله عثر على مبلغ ثلاثة ملايين ريال.

وشهدت الجلسة إنكار ممثل الشركة وهو المتهم الأول دفع الرشوة مقابل إنهاء ثمان معاملات تخص الشركة التي يعمل بها، وقال إن التهم الموجهة إليه غير صحيحة، وما تم هو بيع وشراء بينه وبين المتهم الثاني»مساعد الأمين» حيث تم بيع الأرض له بالتقسيط وفي حالة عدم التزامه بدفع المبلغ يعتبر شريكاً معه في الأرض.

وقال إن اعترافاته المصدقة شرعا كان مجبراً عليها وانتزعت منه بالإكراه، وأن الاعترافات كانت تملى عليه من قبل المحقق، وأضاف محامي المتهم الأول»ليس لموكله علاقة في دفع الرشوة وهو موظف في شركة بمهنة مهندس».

وأجلت المحكمة النظر في القضية في الجلسة القادمة للرد على مذكرة الادعاء وإحضار الشهود الموقعين على عقد المبايعة.

سعوديون بألمانيا: "الصحة" توقف علاجنا قبل اكتماله

إعادة مواطن قبل الشفاء تسببت في انتكاسة حالته وتعفن عظام رجله

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=116468&CategoryID=3

تبوك: هاشم جدعان

تباينت شكاوى عدد من المواطنين الذين يتلقون العلاج في ألمانيا على نفقة وزارة الصحة، بين علاجهم في مستشفيات ذات مستويات متدنية وبين إيقاف العلاج قبل اكتماله بدعوى انتهاء مدته، فيما تواصل وزارة الصحة تجاهل الاستفسارات الصحفية الموجهة إليها بهذا الشأن.

وتلقت "الوطن" بعد نشرها لتقرير بعنوان "الصحة توقف علاج طفل قبل الشفاء في ألمانيا" في 13 أغسطس الماضي، شكاوى مواطنين يعانون من عدم تعاون الجهات المختصة التابعة لوزارة الصحة والمسؤولة عن علاجهم في ألمانيا، حيث ذكر المواطن ياسر بن عقاب الحارثي أن أخاة "سعد" الذي تلقى العلاج في ألمانيا بمصحة "شون كلينيك فيكتورايت" بناء على الأمر الملكي السامي الكريم رقم" 15224/ب وتاريخ 1432/8/10" أعيد من ألمانيا، ويقول: عندما بدأت حالة أخي سعد في التحسن فوجئنا بصدور قرار من قبل الهيئة الطبية بإرجاعه إلى المملكة دون أي مبرر.

واشتكى المواطن محمد إبراهيم الدوسري من إنهاء علاج ابنه وتحويله إلى أحد المستشفيات الخاصة في المملكة، مما تسبب له بالضرر وانتكاس حالته حيث تعفن عظم ساقه، والآن رجع لاستكمال العلاج في ألمانيا، ويقول: إن مماطلة الملحق الصحي تسببت في "شيل عظم ابني" مطالباً بحقوقه النظامية ومساءلة الملحق الصحي. أما المواطن عبد القادر المطيري فذكر أنه عولج على نفقة وزارة الصحة بعدما تعذر علاجه من المستشفيات السعودية، ولكن بعد 3 أشهر تم إنهاء علاجه على أن يتم استكماله بموعد بعد ثلاثة أشهر أخرى، وهو الآن يعالج في ألمانيا على حسابه الخاص، كما يذكر.

ومن جانب آخر أعاد المواطن صالح الحربي والذي طرحت "الوطن" قضيته في تقريرها السابق شكواه من تكاليف علاج ابنه عبد الرحمن في أحد المستشفيات المتخصصة خارج العاصمة "برلين"، ويقول: إنني أنتظر من يساعدني في دفع التكاليف الباهظة للعلاج والتي تبلغ 4 آلاف ريال لكل يوم تنويم في المستشفى، مشيراً إلى لقاء عدد من المرضى وذويهم بسفير المملكة في ألمانيا أسامة بن عبدالمجيد شبكشي، حيث أبدى تعاونه ورغبته في المساعدة إلا أنه أشار إلى أن الأمر بالنسبة للعلاج يعود للهيئات الطبية المتواجدة في الرياض.

وحاولت "الوطن" مجدداً التواصل مع وزارة الصحة لإيضاح ما أثاره المواطنون من شكاوى حول إيقاف العلاج أو تحويلهم لمستشفيات متدنية، وأرسلت خطابا إلى الدكتور خالد المرغلاني المتحدث باسم وزارة الصحة بتاريخ 28 سبتمبر الماضي، إلا أنه لم يرد أي توضيح من قبله حتى لحظة إعداد التقرير.

"الصحة": المرضى والأسر وراء نقص أسرة "النفسية"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=116446&CategoryID=3

الرياض: فيصل الحيدري

أرجعت وزارة الصحة سبب النقص الحاد في أسرة المستشفيات النفسية، إلى "المرضى المزمنين" الذين تصل نسبتهم لـ40% من مجموع الحالات المرضية التي تتلقى العلاج في مستشفيات الوزارة.

وحمل مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة الدكتور عبد الحميد الحبيب مسؤولية عدم توفر الأسرة إلى الأسر التي ترفض التعامل مع المتعافين، مشيراً إلى أن عدم توفر أسرة للمرضى ناتج أيضاً عن تواجد نسبة كبيرة من المرضى المزمنين، مطالباً بتفعيل برامج الرعاية المجتمعية والتي تضمن تقديم خدمات للمرضى في البيئة والمجتمع وتحد من ظاهر المرضى المزمنين. وأوضح الحبيب في تصريحات خاصة إلى "الوطن" أن وزارة الصحة تشجع الاستثمار في القطاع الصحي وخصوصاً الصحة النفسية، مشيراً إلى أن الوزارة ستقدم للمستثمرين في هذا المجال دعماً فنياً واستشارياً. وكشف الحبيب عن احتياج المدن الكبرى بالمملكة لزيادة السعة السريرية وهو ما يتم العمل عليه حالياً.

وأضاف: في منطقة الرياض تم اعتماد مشروع مستشفى للأمل للصحة النفسية بسعة 500 سرير، وأيضاً مستشفى في الخرج الذي يجري حالياً إنشاؤه بالإضافة إلى أكثر من 14 مشروعا آخر جرى تسليم بعضها، وكذلك الحال في بعض المناطق وننتظر اعتماد البقية.

وأشار الحبيب إلى أن الطاقة الاستيعابية لمستشفيات الأمل والنفسية حوالي 3 آلاف سرير، منها 800 سرير في مستشفيات الأمل مخصصة لعلاج الإدمان. ومع المشاريع الجاري تنفيذها حالياً سترتفع السعة السريرية للمستشفيات النفسية إلى حوالي 6 آلاف سرير، مؤكداً على أن المدن الكبيرة تواجه نقصا في أسرة المستشفيات النفسية في الوقت الحالي وهناك عدد من الحلول التي يتم العمل عليها لتلافي هذه المشكلة. وعن موضوع الانتحار للمرضى النفسي، قال الحبيب "يرتبط الانتحار بالأمراض النفسية ارتباطاً وثيقاً. ولا شك أن اكتشاف هذه الحالات والتعامل معها وعدم التردد في طلب الخدمة للاستشارة النفسية المتخصصة في الوقت المناسب يحد من حدوث حالات الانتحار"، مضيفاً أن محاولات الانتحار قد تحدث من المرضى النفسيين المنومين، وهناك احتياطات كاملة وتدريب متخصص للتعامل مع هذه المحاولات لحين استقرارها وتحسن الحالة العقلية والنفسية للمريض.

وحول الحالات التي تعاني من عدم الاتزان، بين الحبيب أنه عندما يتم إحضار هذه الحالات إلى المستشفيات النفسية يتم إجراء الفحص العقلي والنفسي لها والحالات الشديدة يتم وضعها تحت الملاحظة المشددة لحين استقرار الحالة.

"التأمينات" تتوعد "مدارس" تهربت من راتب الـ5 آلاف

الهبدان: ماضون بتنفيذ الأمر الملكي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=116513&CategoryID=2

الرياض: عبير العمودي

رغم مرور أكثر من شهر على انتظام الدارسة، إلا أن المعركة بين التأمينات الاجتماعية والمدارس الأهلية التي تصر على الأجور القديمة لمعلميها لا تزال محتدمة، ففي الوقت الذي طالبت فيه التأمينات ملاك المدارس الأهلية بسرعة تعديل أجور معلميها ومعلماتها إلى 5000 ريال على الأقل ولوحت بعقوبات للمخالفين، أكدت مصادر لـ"الوطن" أن بعض المدارس سجلت معلماتها فعلياً بالراتب المحدد، بينما سجلتهن أخرى براتب 2500 ريال فقط، رغم مطالبات التأمينات بتأكيد الأجور الصحيحة.

واستفسرت "الوطن" أمس من رئيس لجنة التعليم الأهلي إبراهيم بن عبدالله السالم للتعليق على عدم التزام بعض المدارس بالرواتب المحددة - تحتفظ "الوطن" بأسمائها - إلا أنه رفض التعليق واكتفى بالقول "لا يوجد لدي أي خلفية عن الموضوع وليس لدي أي معلومة لإضافتها".

في المقابل، شدد مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالعزيز الهبدان في بيان أمس أن المؤسسة ماضية في تطبيق ما ورد بالأمر الملكي الكريم الذي حدد الحد الأدنى لرواتب المعلمين والمعلمات بالقطاع الخاص بمقدار 5000 ريال وأن هذا الراتب هو أجر الاشتراك وفق أحكام نظام التأمينات الاجتماعية ولوائحه التنفيذية، مبيناً أن المؤسسة هي الجهة المختصة رسمياً بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية الذي يحفظ حق أصحاب العمل والمشتركين لتقديم ما لديهم من اعتراض للمؤسسة.

وطالب ملاك المدارس الأهلية بسرعة تعديل الأجور المسجلة بالتأمينات للمعلمين والمعلمات بحيث لا تقل عن 5000 ريال على الأقل، مؤكداً أن المدارس التي لا تتجاوب مع ذلك ستعتبر مخالفة للنظام وستوقع عليها جميع العقوبات النظامية ومنها عدم منح الشهادات وغيرها التي تصدر عن المؤسسة وأن هناك تنسيقاً وربطاً آلياً بين المؤسسة وصندوق تنمية الموارد البشرية بهذا الخصوص.

وحث الهبدان المعلمين والمعلمات إلى التأكد من قيام المدارس بتعديل أجورهم المسجلة لدى التأمينات بحيث لا تقل عن 5000 ريال لأن ذلك يخدم مصلحتهم ومصلحة أسرهم ويحفظ حقوقهم، مؤكداً أهمية تسجيل الأجر الصحيح للمشتركين في التأمينات الاجتماعية من سعوديين وغير سعوديين وأن ذلك يخدم مصلحة المشترك وحفظ حقوقه وأسرته، نظراً إلى أن احتساب المعاشات والبدلات يكون على أساس الأجر المسجل للمشترك لدى المؤسسة.

وأضاف أن فرع المعاشات يقوم بصرف معاش لا يقل عن 50% من الأجر المسجل لدى المؤسسة في حال التعرض لعجز لا علاقة له بالعمل لمن توفرت لدية مدة اشتراك لا تقل عن " 12" شهراً، إضافة إلى صرف معاش لأفراد عائلة المشترك المتوفى لا يقل عن 50% من الأجر المسجل لدى المؤسسة إذا توفرت لديه مدة اشتراك لا تقل عن 3 أشهر، فيما يقدم فرع الأخطار المهنية المنافع فور تسجيل المشترك لدى المؤسسة في حال إصابات العمل أو أثناء انتقاله من مقر سكنه إلى العمل أو العكس أو أثناء التنقلات التي يكلفه بها صاحب العمل أو التعرض للأمراض المهنية الناتجة عن العمل والمنافع منها العلاج الطبي الشامل وصرف معاشات تصل إلى "100%" من الأجر المسجل لدى المؤسسة.

نصف سائقي حافلات الطلاب "مرضى"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=104703&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل

كشفت دراسة نفذتها إدارة مرور الرياض بالتعاون مع كرسي الأمير محمد بن نايف للسلامة المرورية، أن نسبة كبيرة من قائدي الحافلات المدرسية يعانون من أمراض مزمنة منهم 40% مصابون بمرض السكر و 8% بالضغط، و 6% بالصرع، و2% بالقلب.

جاء ذلك في ورقة العمل التي استعرضها كل من العقيد الدكتور علي الرشيدي، والدكتور هاني حسن في الجلسة الأولى من المؤتمر الدولي الأول للنقل المدرسي المنعقد في الرياض، ويختتم فعالياته اليوم. وأشارت الدراسة التي أجريت على 300 سائق إلى أن 40% منهم ارتكبوا حوادث مرورية، بينهم 30% تكررت حوادثهم ثلاث مرات، و 28% من أفراد العينة يحملون رخصة سائق خصوصي.

كما كشفت الدراسة أن 40% لا يرتدون حزام الأمان وأن 39% منهم يستخدمون الهواتف أثناء القيادة، و 25% يأكلون أثناءها، و90% لم يسبق لهم حضور أية دورات في القيادة أو الإسعافات الأولية.

وأوصى الرشيدي في دراسته بضرورة وجود مظلة تجمع شتات الجهات المعنية بالسلامة المرورية كالمجلس الأعلى للمرور، مؤكدا أن ما بين 60% و 80% من الطلاب والطالبات يستخدمون سيارات خاصة للوصول للمدرسة، رغم ارتفاع نسبة الأمان في استخدام الحافلات عن استخدام السيارة الخاصة.

من جهته، أوضح نائب المدير العام للدراسات والتصاميم بأمانة الرياض المهندس خلف الدلبحي أن الأمانة بدأت تنفيذ مشروع لتوفير بيئة مرورية سليمة، شمل في مرحلته الأولى أربعين مدرسة تم وضع لوحات وإشارات مرورية حولها، على أن تبدأ المرحلة الثانية قريبا.

وحدد الدلبحي مهام الجهات المسؤولة عن السلامة المرورية في المدارس، وقال إن وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن المداخل وأسوار المدرسة بينما دورالأمانة يركز على العناية بالطرق وتوفير الأرصفة والمعابر، وأن دور المرور رقابي، وأنه لا يعطى الترخيص للمدرسة الا بعد استيفاء الشروط.

الدخيني لـ"سبق": الآلاف منهم يمدون جسور البناء التربوي والإنساني

وزارة التربية: عنف المعلمين ضد الطلاب حالات نادرة تُعالج حال رصدها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://sabq.org/gVofde

بدر الجبل- سبق:

اعتبر محمد الدخيني المتحدث الإعلامي لوزارة التربية والتعليم أن حوادث عنف المعلمين ضد الطلاب "لا تمثل من مجموع المنتمين لمدارس التعليم العام نسبة تُذكر"، مؤكداً أن "حالات الاعتداء لا تعد ظاهرة بل هي حالات نادرة تعالج حال رصدها".

وأكد أن "مثل هذه الحالات مرفوضة من الوزارة بكل المقاييس" وشدد على أن "الوزارة تقف بكل حزم تجاه هذه الأعمال في سياقات المتابعة التربوية وكذلك المحاسبية".

وقال في اتصال هاتفي مع "سبق": "إن وزارة التربية والتعليم لديها من الأنظمة واللوائح والتعليمات ما هو كفيل بضبط العملية التربوية والتعليمية كما أنها تمنع اللجوء إلى أي شكلٍ من أشكال العنف ضد الطلاب".

وكان الدخيني يعلق على ما نشرته الصحيفة من حالات اعتداء للمعلمين على الطلاب، واعتبر أن "هذه الحوادث إنما تقع تبعاتها على المعلم أو المعلمة الذي باشر مثل هذه المواقف والأساليب المرفوضة، ولا تمثل منظومة المعلمين والمعلمات الذين يمارسون في مدارسهم من الأساليب التربوية الحديثة ما يُسهم في بناء طلابهم وطالباتهم على ضوء ما يحقق الاستقرار لهؤلاء الطلاب والطالبات ويبني ذواتهم".

وقال الدخيني: "إن ثقة الوزارة في المعلمين والمعلمات عالية جداً وبمقابل تلك الحالات المحدودة آلاف من المعلمين الذين يمدون جسور البناء التربوي والإنساني مع الطلاب والطالبات قبل أن يأخذوهم لعالم المعرفة من خلال المقرر الدراسي".

وشدد الدخيني على "أن الاعتداء على المعلم بأي شكلٍ من الأشكال لا يقره أحد مهما تكن أسبابه"، لافتاً إلى أن "لائحة السلوك والمواظبة اشتملت على ما يُسهم في بناء منظومة تعليمية متوازنة قائمة على مبدأ الاحترام الذي يستحقه المعلم والمعلمة والعناية التي يستحقها الطالب والطالبة".

مليون تأشيرة مقابل توظيف 83 ألف مواطن يجهض السعودة

التستر التجاري وغياب الرقابة وفتح التأشيرات وراء ارتفاع معدلات البطالة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/10/article775095.html

الرياض- فهد الثنيان

دق مختصون اقتصاديون ناقوس الخطر مع ارتفاع نسب البطالة في الوقت الذي لا زالت وزارة العمل تفتح الباب على مصراعيه لاستقدام العمالة الأجنبية، حيث بلغ عدد التأشيرات التي وافقت عليها وزارة العمل خلال عام واحد فقط 1.1 مليون تأشيرة مقابل توظيف 83.6 ألف سعودي وهو ما اعتبره مراقبون في حديثهم ل "الرياض" إجهاضا لجهود السعودة والتوظيف.

وتباينت آراء المختصين حول برنامج نطاقات ومدى قدرته على استدامة الوظائف التي يفرضها على القطاع الخاص وإيجاد حلول لمشكلات قائمة تتعلق باستشراء التستر في كثير من الاستثمارات، إضافة إلى وجود كثير من العمالة السائبة التي لا تعمل فعليا عند كفلائها ما يستدعي إجراءات صارمة فيما يتعلق بمخالفات العمالة.

وقال المستشار الاقتصادي عبدالله الرشود إن الإحصائيات التي تصدر من الجهات الرسمية تبين أن معدلات البطالة لا زالت في ارتفاع حتى الآن وعدد العمالة الأجنبية الوافدة للمملكة في زيادة ملحوظة، ففي الماضي القريب كانت نسبة الوافدين للبلاد تمثل 27% من مجموع السكان والآن قفزت إلى 33% من إجمالي عدد السكان.

وأشار إلى أن القصور ليس في برامج وزارة العمل التي ابتكرت حلولا صارمة على التجار ما أدى إلى إفلاس البعض منهم، ومنها برنامج نطاقات إلا أنه يفتقر إلى عنصر الرقابة وتحليل المعطيات بشكل دقيق، مؤكدا أن برنامج نطاقات خطوة مبكرة يجب أن تسبقها خطوات عدة.

وقال: هذه الحلول ستكون فعالة في حالة تضافرالجهود لأكثر من جهة حكومية تحمل على عاتقها مسؤولية القضاء على كابوس البطالة، مشيرا الى أن وزارتيْ التربية والتعليم والتعليم العالي عليهما مسؤولية تطعيم الأجيال القادمة بثقافة الجودة في الإنتاجية واحترام المهن بمختلف أنواعها.

كما أن مؤسسة التدريب الفني والمهني يجب أن تعمل على زيادة الفنيين والمهنيين السعوديين حسب حاجة السوق وتجهيزهم فنيا ومعنويا لمواجهة التحديات للوصول إلى مجتمع منتج ينافس دول العالم في انخفاض معدلات البطالة.

من جهته، قال المستشار الاقتصادي الدكتور صلاح الشلهوب: الخطوات التي قامت بها وزارة العمل في خفض معدلات البطالة تعتبر جيدة وعززت من الفرص الوظيفية للشباب وتنظيم سوق العمل إلى حد ما، كما حققت نتائج جيدة في تحسين بيئة العمل، بما يزيد من مستوى رضا موظفي القطاع الخاص وتحديدا في قطاع التجزئة والاستثمارات ذات الحجم الصغير والمتوسط، لكن لا زال هناك مشكلات قائمة تتعلق باستشراء التستر في كثير من الاستثمارات، ووجود كثير من العمالة السائبة التي لا تعمل فعليا عند كفلائها، ما يستدعي إجراءات صارمة فيما يتعلق بالمخالفات وإعادة النظر في نظام الكفيل في المملكة بما يحد من الاستقدام العشوائي والمتاجرة بالعمالة وسوء استغلال هذا النظام من قبل البعض.

ويؤكد المحلل الاقتصادي وليد السبيعي أن موافقة وزارة العمل خلال عام واحد فقط على استخراج 1.1 مليون تأشيرة لعمالة أجنبية مقابل توظيف 83.6 ألف سعودي هو إجهاض لجهود السعودة والتوظيف في البلاد.

وبين أن إحصائيات سوق العمل المحلي تشير إلى أن شركات القطاع الخاص تؤمن وظيفة واحدة للسعوديين مقابل توظيف 13عاملاً أجنبياً ما يتطلب ضبط استقدام العمالة وضبط أسواق التجزئة المحلية التي تعتبر اكبر موظف للعمالة

الأجنبية، من خلال اتخاذ سياسات حازمة عبر تحديد ساعات العمل وعدم فتح الكثير من النشاطات الاقتصادية لساعات متأخرة من الليل دون حاجة فعلية.

بسبب انتهاء انتداب أحد ناظري القضية

تأجيل آخر لقضية مقتل الطفل مشاري على يد العاملة الاندونيسية في الشرقية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/10/article775220.html

الدمام – متابعة – إبراهيم الشيبان

اجلت المحكمة الكبرى بالدمام امس النظر في قضية مقتل الطفل "مشاري البوشل" على يد العاملة المنزلية الاندونيسية الى الثلاثاء القادم بعد تصاعد ارقام التأجيلات بين جلسة نظر وتأجيل طيلة التحقيق في القضية والتي بدأت منذ وفاة الطفل"مشاري" منتصف شهر رجب عام 1431ه.

وبحسب احمد البوشل والد الطفل فإنه تم تأجيل القضية هذه المرة بحجة دراسة احد القضاة ناظري القضية الذي كلف مؤخرا بمتابعتها بعد ان تم انتهاء انتداب القاضي السابق وعودته الى الرياض والذي قد باشر القضية لأكثر من عام.

واشار البوشل في اتصال مع "الرياض" الى ان اطراف القضية حضروا صباح امس الثلاثاء متوقعين اصدار الحكم واذا بالخبر يفاجيء الجميع بتأجيل البت في القضية المنتهية الاثباتات والتصديقات والشهادات والتزكيات الى الثلاثاء القادم.

ومع ان مفاجآت القضية دائما ما تصدم ابو مشاري احمد البوشل المتضرر الوحيد فيها والذي يتذكر مأساة فقد ابنه مع كل جلسة الا انه وفور خروجه من الجلسة امس ابدى مشاعر مختلطة ما بين فرحه البت في القضية وما بين انها اصبحت في منعطفها الاخير ولم يتبق الا دراستها من قبل القاضي الذي عين بديلا للقاضي الذي انتهى تكليفه.

وقال البوشل: انني وانا احزم اوراقي ككل مرة لا اجد من الكلام الا ان ادعو الله والذي صبرني لثلاثة اعوام اسأله جل وعلا ان يصبرني الاسبوع الذي يحول بيننا وبين الجلسة القادمة بعد اسبوع من الان.

وذكر ابو مشاري انه ومع ان الجلسات المؤجلة زادت عن الجلسات الفعلية بالضعف الا انه لا يزال متفائلا في قضائنا ان يبت في الجلسة القادمة نظرا لان القضية تعثرت كثيرا من اطراف كثيرة، منوها في ذات السياق ان الذي يهمه الان هو انتظار الجلسة القادمة وبعدها سوف يعلن اما عن فرحة واما عن مفاجآت عن اعادة سير القضية من بدايتها.

الملحم في الشورى": صيانة الخطوط السعودية" بحاجة إلى4400 موظف

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/443137

الرياض - تركي العقيل
أكد المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية المهندس خالد الملحم أن عمليات الصيانة في مؤسسته تحتاج إلى 4400 موظف في السنوات الـ 8 المقبلة يتم استقطابهم وتدريبهم وتوظيفهم، مشيراً إلى أن «الخطوط السعودية» تسعى لأن تصبح أفضل مقدم خدمات صيانة في المنطقة. (للمزيد)
جاء ذلك خلال مناقشة لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس الشورى أمس التقرير السنوي لـ«الخطوط السعودية» للعام المالي 1432 - 1433، إذ كشف الملحم خلال الجلسة عن تهيئة شركة الخطوط السعودية لهندسة وصناعة الطيران للتخصيص كاملة، متوقعاً أن تحقق حال اكتمال تخصيصها قيمة سوقية تصل إلى 7 بلايين ريال. إلى ذلك، وافق مجلس الشورى السعودي على مشروع نظام توطين وظائف التشغيل والصيانة في المرافق العامة، ومن أبرز مواد النظام المكوّن من 21 مادة، أنه لا يجوز للمقاول توظيف العاملين غير السعوديين، لتنفيذ عقود التشغيل والصيانة متى ما وجد العامل السعودي لشغل الوظيفة، طبقاً لبيانات الوزارة.
وتقوم بموجب النظام وزارة العمل باستحداث قاعدة للمعلومات تحوي بيانات القوى العاملة من السعوديين الباحثين عن عمل، على أن تكون القائمة متاحة للمقاولين، وحصر الوظائف التي يمكن توطينها بالاستبدال أو الإحلال، وتحديد رواتب ومزايا عادلة لهذه الوظائف.

تجمّع مواطنين أمام بلدية حفر الباطن للمطالبة بإقالة رئيسها

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/443121

حفر الباطن – عمر المحبوب وإبراهيم السليمان
تجمع عشرات المواطنين أمام بلدية محافظة حفر الباطن، أمس، للاعتراض على «الفوضى، وسوء الخدمات، وتعطل المشاريع الخدمية، وسوء النظافة التي تعيشها المحافظة»، موضحين أن «معظم الأحياء تعج بالنفايات والحاويات، ما أدى إلى تلوث البيئة، وانتشار الأمراض». وشهدت ساحة البلدية تواجداً أمنياً «كثيفاً»، بإشراف مدير شرطة حفر الباطن العميد ضيف الله العتيبي، الذي حضر شخصياً، «لتهدئة الأوضاع».
وأبدى المتجمعون، امتعاضهم من النظام الجديد، الذي طبقه رئيس بلدية حفر الباطن محمد الشايع، الخاص بالنظافة ما بعد البناء، وربط رخصة البناء بدفع «رسوم كبيرة جداً لإحدى الشركات الخاصة المتخصصة في أعمال النظافة»، مشيرين

إلى أن هذا التجمع جاء بعد «مخاطبات وشكاوى عدة، تقدمنا بها إلى الجهات المختصة ضد رئيس البلدية، حول تدني مستوى النظافة، وغياب السفلتة، والإنارة، وفرض رسوم على بعض الخدمات، إضافة إلى تأخر المشاريع التنموية، والمنح لأكثر من 15 سنة». وحاول مدير الشرطة تهدئة المجتمعين، ووعدهم بحضور رئيس البلدية، للاستماع إلى مطالبهم مباشرة.

وحضر الشايع، في وقت لاحق. وفور إلقائه السلام عليهم، بادره المتجمعون، بترديد عبارة «ما نبيك» (لا نريدك)، وبصوت عالٍ، ما أثار الفوضى في المكان. فعاد إلى مكتبه سريعاً. وتم إخراج المجتمعين؛ «لعدم تعطيل مصالح المراجعين». وقامت الفرق الأمنية بتفريق المجتمعين، من دون حدوث تجاوزات أو فوضى. وحدد المشاركون في التجمع، الذين سبق لهم تقديم، شكاوى وخطابات «اعتراضية»، طلباتهم في ثلاث نقاط رئيسة، هي «تحسين الخدمات البلدية، وتكثيف أعمال النظافة، وتوزيع أراضي المنح، بعد مضي أكثر من خمس سنوات على صدور قرار التوزيع، من دون أن يدخل حيز التطبيق، على رغم وجود مساحات شاسعة في حفر الباطن»، مؤكدين أن «توزيع المِنح سيسهم في الحد من ارتفاع أسعار الأراضي».

وطالب الأهالي، في وقت سابق البلدية، بتنفيذ مشاريع خدمية للمواطنين، مثل «تزيين المداخل، وتكثيف النظافة الميدانية، وزيادة المسطحات الخضراء، وسرعة إنهاء مشروع تصريف السيول، إضافة إلى سفلتت أحياء مهمة، مثل: النايفية، فيما تمت سفلتت مخططات أخرى، وهي شبه خالية من السكان. وتقع بالقرب من النايفية». وأكدوا على «تكثيف أعمال النظافة اليومية في الأحياء والشوارع العامة، المليئة بالأتربة والمخلفات»، مشددين على ضرورة «وجود شركات لأعمال النظافة اليومية». وأقر المجلس البلدي في محافظة حفر الباطن، بصحة الملاحظات والمطالب التي عرضها الأهالي. وأكد عضو المجلس البلدي في الدورتين السابقة والحالية عقاب السويط، في تصريح صحافي سابق، أن «النظافة سيئة»، فيما هناك مشاريع بلدية «متعثرة». وبعض الأحياء لم تشملها السفلتة. وقال: «إن المجلس الحالي سيدرس جميع الأمور التي تخص البلدية والمواطنين، من خلال تشكيل لجان رقابية، للوقوف على حاجات المواطنين، والعمل على تنفيذها». ورفع المجلس الحالي، خطابات ضد المقاول المسؤول عن أعمال النظافة، لتطبيق العقوبات في حقه. واقترح المجلس «توزيع نظافة حفر الباطن على أكثر من مقاول».

ينبع: إدارة السجن" تنقل قاتلة تالا" إلى المستشفى

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/443131

أوضحت مصادر موثوقة لـ «الحياة» أن إدارة السجن العام في ينبع نقلت الخادمة المـــوقوفة قاتلة الطـــفلة «تالا» لمستشفى ينبع العام الإثنين الـــماضي مرة أخـــرى، لمتابعة حالها الصحية بعد تزايد آلامها جراء تناولها مادة التنظيف «الكولوريكس» محاولة الانتحار فور ارتكابها جريمة قتل الطفلة «تالا».

وبينت المصادر أن مستشفى ينبع العام استقبل الخادمة، وتم عمل الفحوصات الطبية اللازمة لها من أشعة وتحاليل، تقرر على إثرها تنويمها بالمستشفى تحت الملاحظة لحين تحسن حالها، الذي يعقبه عودتها إلى السجن العام لإكمال مدة حبسها الانفرادي لمدة 35 يوماً بعد أن صادقت على أقوالها شرعاً، منوهاً بأنها تخضع لحراسة أمنية مشددة.

مكافحة الفساد": أوساخ وحشرات وقوارض بـ«مركز صحي" في بيشة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/Details/443086

الرياض - «الحياة»
رصدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) 15 ملاحظة في المركز الصحي في ظهاير قنيع بمحافظة بيشة، أبرزها تراكم الأوساخ والحشرات والقوارض.
وأوضحت «الهيئة» في بيان أمس، أنها تابعت ما نشر في إحدى الصحف المحلية عن نقص الكوادر الطبية والفنية المؤهلة في المركز الصحي في ظهاير قنيع، وكلفت أحد منسوبيها للوقوف على وضع المركز لتفحص حالته، فتبيّن للهيئة وجود 15 ملاحظة مهمة على المركز، منها أن المبنى مستأجر ومكون من 12 غرفة فقط، مع تدنٍ في مستوى النظافة في المركز بشكل عام، وتراكم الأوساخ والحشرات والقوارض وانتشار الروائح الكريهة، لعدم توافر أدوات النظافة الضرورية، وقلة عدد عمال النظافة، إذ لا يوجد في المركز سوى عامل واحد، وكذلك عدم كفاءة أجهزة التكييف في أجزاء متعددة من المركز، منها غرفة المختبر، وعيادة الحوامل، وعيادة الأمراض المزمنة.
ولاحظت «مكافحة الفساد» أيضاً عدم وجود سيارة إسعاف، أو طفايات حريق في المركز، وعدم وجود غرفة أشعة، أو اختصاصي أشعة، أو مكان انتظار لمراجعي المختبر، ما أدى إلى انتظار الكثير منهم تحت أشعة الشمس، إضافة إلى نقص في الممرضات، إذ لم يوجد سوى 5 ممرضات من أصل 8 ممرضات في الكشف المخصص لهن، ولا يعمل في المركز حالياً سوى طبيبة عامة واحدة فقط، وطبيب عام يحضر بعض أيام الأسبوع، وكذلك الحال بالنسبة إلى طبيب الأسنان الذي يحضر يومي الأحد والثلثاء من كل أسبوع، ولا يوجد فني مختبر في المركز، إذ يغطي النقص فني مختبر يحضر يومي الأحد والثلثاء من كل أسبوع.
وأشارت «الهيئة» إلى أن المركز بحاجة إلى اختصاصية طب أطفال، وطبيبة نساء وولادة، وطبيب عيون، وطبيب أنف وأذن وحنجرة، مضيفة أن عيادة الطوارئ متعطلة لعدم وجود ممرض في العيادة، ولا يوجد موظف متخصص في الغرفة المخصصة لسجلات المرضى، ويقوم بهذا العمل الصيدلاني، وعامل النظافة أحياناً، وتبيّن أن المؤسسة القائمة بأعمال النظافة لم تسلم عمال النظافة رواتبهم منذ 10 أشهر، ما أسهم في عدم انضباطهم في عملهم، وانعكس أثره في تدني مستوى النظافة في المركز، فضلاً عن مخالفة ذلك لنظام العمل.
وطلبت «نزاهة» من وزارة الصحة التحقيق في أسباب تدني وضع المركز، بما في ذلك نقص الكوادر الطبية والإدارية، وتحديد المسؤولين عن ذلك، ومحاسبة كل مقصر، وتطبيق ما يقضي به النظام بحقه، على أن يشمل ذلك تقصير وإهمال مؤسسة الصيانة والنظافة، وعدم تسليمها رواتب عمالها، وعدم توفير وسائل مكافحة الحريق، والعمل عاجلاً على إصلاح وضع المركز كي يؤدي الخدمات المطلوبة للمراجعين.

ناشطون يطالبون برقابة مسؤولة على برامج الأطفال في العالم العربي

فيما أكدوا على عجز وسائل الإعلام عن مساعدة الطفل

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=12370&article=699036&feature

جدة: نسرين عمران

أجمع مختصون وناشطون في مجال حقوق الطفل على ضعف البرامج التلفزيونية المقدمة لهذه الشريحة كونها لا تخضع للمراقبة، ولا يشرف عليها مختصون في مجال الأطفال واصفين بعضها بأنها «تدس السم في العسل».

كما اتهم بعض المسؤولين عن حقوق الطفل وسائل الإعلام بأنها تستخدم الأطفال مادة تسويقية لها من خلال إثارة المواضيع والقضايا دون متابعتها للوصول إلى الحل ومعرفة النتائج. حيث أوضح سعود الشيخي مدير عام فرع وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة مكة أن الإعلام السعودي على الرغم من أنه يركز على الحوار مع الطفل وخصص له قناة تلفزيونية، حتى يشعر بكيانه وينشأ بشخصية غير مهزوزة وليعلم ماله وما عليه ليحمي نفسه، فإنه مقصر في نوعية البرامج والمسلسلات التي يقدمها للطفل.

وقال: «للأسف هناك كثير من وسائل الإعلام التي تضع (السم في العسل) كما يقال، وتقدم للأطفال بتوجهات مسيئة خاصة للطفل العربي، لذلك علينا أن نوجد برامج هادفة له وتكون قادرة على أن تجتذبه لتكون العملية التربوية والتثقيفية متكاملة».

وأكد على أن دور الإعلام للطفل واسع جدا ولكن الطفل العربي لم يحظ بالقدر الكافي من البرامج الهادفة، التي تخصص له في وسائل الإعلام، لا سيما أن هذه البرامج تحتاج إلى متخصصين في عالم الطفولة الواسع، ولا بد أن تخضع برامج الطفل للمراقبة المتخصصة لأن أي خلل في موادها ستعطي نتيجة سيئة وترسخ في عقله.

من جهته بين دكتور سعود كاتب، الناشط في حقوق الأطفال أن هناك معايير يجب على الإعلام بوسائله المختلفة أن يطبقها عند إجراء أي لقاء مع الأطفال، من أهمها أن يكون الطفل وولي أمره على دراية بأنهم يتعاملون مع وسيلة إعلامية أيا كان نوعها وهدفها من صحف أو تلفزيون أو إذاعة وغيرها من وسائل الإعلام الجديد ولا بد من شرح أسباب ذلك اللقاء.

وأشار إلى أن الإعلام الجديد له دور وأثر كبير في دعم قضايا حقوق الطفل وقال: «يتمثل دور الإعلام الجديد في حقوق الطفل بأربع مراحل، وهي المشاركة في القضية ومن ثم المساءلة وعدم التمييز والتمكين وربط كل ذلك بقضايا حقوق الإنسان».

وبين كاتب أن هناك دورا لوسائل الإعلام في تمكين المجتمعات المحلية والأقليات إضافة إلى دعم وتمكين منظمات وجمعيات حماية الأسرة، ومن ثم تقوم بربط جميع ذلك بمبادئ الدين الإسلامي وتبين كيف أنه نبذ العنف وطالب بالرفق بالأطفال، لافتا إلى ضرورة ربط كل تلك الأمور بمبادئ حقوق الإنسان الدولية «كوننا نعيش وسط مجتمع دولي ولا بد أن يكون هذا الموضوع جزءا من اهتماماتنا».

ولفت إلى وجود قصور كبير في القوانين التي تم وضعها ولكنها لم تطبق للآن، وقال: «هناك قانون الجرائم المعلوماتية، وقانون النشر الإلكتروني ولكنها قوانين ما زالت إلى اليوم للأسف حبرا على ورق، ولم تطبق على كثير من القضايا الواضحة جدا».

من جهتها بينت عائشة عادل المتخصصة في مجال الطفل، أن الطفل أصبح مادة مثيرة في وسائل الإعلام التي تستخدمه على أنه مادة تسويقية له، وقالت: «كان من الممكن للإعلام أن يوظف في خدمة الطفل، إلا أنه في السعودية خاصة والعالم العربي عامة أصبحت تتجاذب هذا الطفل قوتان إعلاميتان (الإعلام التقليدي والإعلام الجديد)».

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

بعد تقرير نشرته "الاقتصادية" في 30 أغسطس الماضي

الخدمة المدنية" تصحح بيانات مواطنة وتؤهلها لـ التوظيف" وحافز"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/10/article_700238.html

خالد الجعيد من الطائف

صححت وزارة الخدمة المدنية أمس بيانات مواطنة تسكن محافظة الطائف، تمهيداً لالتحاقها بـ "التوظيف"، وانضمامها لإعانة "حافز"، وذلك عقب قيام فرع وزارة الخدمة المدنية في مُحافظة الطائف، منذ أكثر من عام، بالإدلاء ببيانات مغلوطة عن المواطنة، الأمر الذي تسبب في حرمانها، وهي خريجة معهد معلمات من نيل وظيفة إدارية في إحدى مدارس التعليم العام في دفعتين للخريجات تم تعيينهن العامين الماضيين.

وتسبب تعثرها في الالتحاق ببرنامج "حافز"، كما رفض الفرع، وفقاً لما نشرته "الاقتصادية" يوم السادس من أيلول (سبتمبر) الماضي المحاولات المُستميتة التي قام بها زوج المواطنة من أجل تحديث بياناتها الصحيحة، كي يتسنى لها التقدم لإحدى الوظائف الإدارية التعليمية، التي أقرها المقام السامي لخريجات المعاهد قبل نحو عامين، وتعيينها ضمن الدفعة الثالثة من خريجات معهد المعلمات اللاتي سيتم تعيينهن مطلع العام الهجري المقبل.

.. وهنا الخبر المنشور في 6 سبتمبر الماضي.

وأخطرت وزارة الخدمة المدنية المواطنة صباح أمس بأنها مؤهلة في برنامج حافز، وأن عليها تسجيل الدخول على موقع حافز مرة على الأقل كل سبعة أيام، وذلك للاطلاع على دليل حافز من خلال صفحة خدمات الأعضاء، كما صححت الوزارة أيضاً بيانات المواطنة واعتماد "غير موظفة"، بعد أن كانت البيانات الأولى المغلوطة تشير إلى أنها "موظفة حكومية" الأمر الذي أدى إلى حرمانها "التوظيف"، وإعانة "حافز"، لمدة تجاوزت عاما.

وكانت "الاقتصادية" قد نشرت في عددها يوم الخميس الموافق 30 آب (أغسطس) 2012، تقريراً أكد قيام فرع وزارة الخدمة المدنية في مُحافظة الطائف، بحرمان خريجة معهد معلمات من نيل وظيفة إدارية في إحدى مدارس التعليم العام في دفعتين للخريجات تم تعيينهن العامين الماضيين، إضافة إلى تعثرها في الالتحاق ببرنامج "حافز"، منذ أكثر من عام، حيث أوضح "التقرير" وفقاً لمستندات رسمية - حصلت عليها "الاقتصادية" – أن فرع وزارة الخدمة المدنية في الطائف، أفاد في التاسع من شهر جمادى الأولى للعام الجاري، بأن سجلات وزارة الخدمة المدنية تُشير إلى أن المواطنة تعمل في أمانة الرياض على وظيفة مراقب أمن وفق عقد رقم (107) براتب مقطوع، قدره ثلاثة آلاف ريال، وهو ما أكدته شهادة الخبرة الخاصة بها والصادرة من أمانة منطقة الرياض، التي أكدت أيضا فترة عمل المواطنة في الأمانة وذلك خلال الفترة من 27-4-1429هـ، حتى 2-3-1432هـ، وعاد الفرع مرة أخرى في السادس والعشرين من شهر جمادى الأولى أيضا، وأفاد بعدم وجود معلومات عن المواطنة في سجل وزارة الخدمة المدنية، وبحسب ما يرد من وقوعات وظيفية من الأجهزة الحكومية، كما أكد بيان الإفادة أن سجلات الوزارة لا تشمل العسكريين، وشاغلي البنود، والرواتب المقطوعة، في الوقت الذي كان فيه بيان الإفادة الأول يؤكد توظيف المواطنة في أمانة الرياض على التعاقد وفق بند (107) براتب

مقطوع، ما أدى إلى استبعادها من إعانة الباحثين عن العمل "حافز" بسبب أنها "موظفة حكومية"، كما أفادت سجلات برنامج "حافز" في أشهر "ربيع الأول، وجمادى الأولى، ورجب، ورمضان" من العام الجاري، إضافة إلى سجلات الخدمة المدنية، بأن المتقدمة موظفة في القطاع العام، وأن حالتها غير مؤهلة للاستفادة من البرنامج بسبب توظيفها في القطاع العام، وهو ما لم يؤكده ويذكره البيان الثاني المتعلق بالمواطنة، الصادر من وزارة الخدمة المدنية.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أبها: إغلاق مطبخ مستشفى يقدم مأكولات فاسدة للمرضى

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/10/article_700247.html

محمد طيران من عسير
قال إبراهيم الغنمي المشرف العام في إدارة الرقابة الشاملة إن قسم الرقابة الشاملة في أمانة عسير قد أغلق مطبخ أحد المستشفيات الخاصة في أبها، موضحا أنه أثناء جولة المراقبين الاعتيادية التي يقومون بها اتضح وجود حركة غريبة في مواقف أحد المستشفيات الأهلية، حيث يتم نقل قدور وسلال مغلفة من أحد المحال التي لا توجد عليها لوحة أو أي بيانات تعرف بهذا الموقع ومن ثم إدخالها المستشفى ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة والمتبعة في مثل هذه الحالات ومداهمة الموقع مباشرة.
وأشار الغنمي إلى أن رصد الموقع الذي يفتقد الترخيص إضافة إلى أنه عبارة عن مطبخ يقوم بتجهيز وإعداد التغذية للمرضى في ظروف بيئية سيئة وغير صحية وتجهيزات بدائية دون أي رقابة من قبل إدارة المستشفى إلى جانب عدم وجود شهادات صحية للعاملين في المطبخ ومراعاة لصحة نزلاء المستشفى من المرضى.
وأبان الغنمي أن مثل هذا المجال يتطلب وجود إخصائي تغذية لمتابعة الإعداد والتجهيزات الخاصة بأكل كل مريض حسب الحالة المرضية له وتبين أن النقل قد يؤدي إلى فساد الأغذية نظرا لوجود المطبخ خارج حدود المستشفى، مضيفا أن أمانة المنطقة شرعت في إغلاق الموقع مباشرة بعد ضبط الحالة وتطبيق لائحة الغرامات والجزاءات بحقه، وطالب المشرف العام للرقابة في أمانة عسير كافة المواطن بضرورة الإبلاغ عن أية ملاحظات تخص الصحة العامة.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد تهديدات المؤسسة بـ معاقبة" المخالفة منها

مُلاك مدارس أهلية: رفع شكوى .. ضد التأمينات"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/10/article_700218.html

أمل الحمدي من جدة
أكد لـ "الاقتصادية" مستثمر في قطاع التعليم الأهلي والأجنبي، أن لجان مدارس التعليم الأهلي والأجنبي في غرفة جدة تعتزم رفع شكوى للمقام السامي ووزارة التربية والتعليم، ردا على بيان المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الذي تناولته وسائل الإعلام أمس، والذي جاء فيها "أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ماضية في تطبيق ما ورد في الأمر الملكي الكريم الذي حدد الحد الأدنى لرواتب المعلمين والمعلمات في القطاع الخاص بمقدار خمسة آلاف ريال، وأن هذا الراتب هو أجر الاشتراك وفق أحكام نظام التأمينات الاجتماعية ولوائحه التنفيذية، إذ إن المؤسسة هي الجهة

المختصة رسميا بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية، وأن النظام حفظ حق أصحاب العمل والمشتركين لتقديم ما لديهم من اعتراض للمؤسسة".
وقالت لجان المدارس الأهلية والأجنبية "بنين وبنات" في الغرفة التجارية الصناعية في جدة: "إنه كان من الأجدر بمسؤولي التأمينات الاجتماعية تفهم المشكلة وحلها بالحوار البناء مع اللجنة الوطنية للتعليم والتدريب ولجان المدارس الأهلية في مجلس الغرف السعودية، بما يخدم العملية التربوية والتعليمية"، مؤكدة أنه "لا خلاف مع تطبيق القرار الملكي بخصوص زيادة رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية والعالمية، لكن الخلاف يكمن في دعم صندوق تنمية الموارد البشرية بـ 2500 ريال لكل من المعلم والمعلمة، ووجوب أن يتحمل الصندوق ما يترتب على هذا الدعم من التزامات مالية تجاه التأمينات الاجتماعية ومكافأة نهاية الخدمة". وقال لـ "الاقتصادية" محمد يوسف رئيس لجنة المدارس الأهلية في محافظة جدة "بنات": "إن بيان المؤسسة العامة للتأمينات يرفع تكلفة المعلم على المدارس إلى أربعة آلاف ريال، من حيث الإضافات والتكاليف التي تتحملها المدارس، مما يهدد ويدفع بخروج أكثر من 150 مدرسة أهلية كمرحلة أولى خلال الفترة القادمة خاصة المدارس الصغيرة، خاصة في ظل عدم وجود تجاوب من الجهات المعنية بالمعوقات التي تواجهها المدارس". وأضاف أن ملاك ومالكات المدارس الأهلية والعالمية يتطلعون إلى دعم هذا القطاع الحيوي والمهم ومساندته من الحكومة الرشيدة، ولديهم آمال كبيرة في تخفيف معاناتهم وحل المصاعب التي تواجه هذا القطاع ليقوم برسالته التربوية والتعليمية. ولفت إلى أنه منذ انطلاق العام الدراسي الجاري تزايدت الضغوط على المدارس الأهلية من قبل الجهات المعينة بها، كاشتراط موافقة الدفاع المدني على إصدار تصريح وزارة التربية، مما جعل أغلب المدارس غير قادرة على إجراء معاملاتها وتراخيصها. فيما أشار الدكتور دخيل الله الصريصري نائب رئيس لجنة المدارس الأهلية (بنين) في الغرفة التجارية الصناعية في جدة إلى أن قطاع المدارس الأهلية والعالمية شريك استراتيجي ورئيس لوزارة التربية والتعليم في تنمية الأجيال وتعليمهم لخدمة الوطن، وهذا القطاع يوفر على ميزانية التربية والتعليم نحو خمسة مليارات ريال سنويا، بما يستوعبه من طلاب وطالبات في مختلف المراحل التعليمية، وتخفيف الضغط على الوزارة من تزاحم فصول مدارسها بالطلاب والطالبات. وحول البيان الصادر من التأمينات الاجتماعية قال: "كان من الأجدر أن تتفهم المؤسسة العامة التأمينات المشكلة وتحاول حلها بالحوار وبحثها وعدم تهديد المدارس الأهلية دون مراجعة ملاك المدارس وبحث الإشكاليات"، مطالبا المسؤولين في صندوق تنمية الموارد البشرية بدعم المدارس الأهلية وما يترتب على مبلغ الدعم الـ 2500 ريال، لتوطين الوظائف من التزامات تجاه التأمينات الاجتماعية ومكافأة نهاية الخدمة المدنية للمعلم والمعلمة. وكانت تصريحات المؤسسة العامة للتأمينات التي نشرتها وسائل الإعلام أمس، قد أصابت ملاك مدارس أهلية بفرعيها بنين وبنات بالاستياء ليعقدوا اجتماعا ضم نحو مائة منهم أمس وذلك في الغرفة التجارية الصناعية في جدة، لمناقشة وطرح أبرز المعوقات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بحضور مازن بترجي نائب رئيس مجلس إدارة غرفة جدة، والمهندس محي الدين حكمي نائب أمين عام الغرفة. وناقش اللقاء العديد من المصاعب التي تواجه هذا القطاع لتنمية الموارد البشرية وتربية الجيل وغرس القيم التي هي من منطلقات الدين الإسلامي. وطالب عدد من المعلمات بعدم مساواة المدارس الناشئة بالمدارس الكبيرة التي تمتلك مباني ضخمة، إذ تفرض الصغيرة رسوما دراسية بين ثمانية و عشرة آلاف ريال، فيما الكبيرة تفرض رسوما بين 30 إلى 40 ألف ريال، متسائلات: كيف تمت مساواة الطرفين في القرارات؟، مشددات على تطبيق القرارات على حساب دخل كل مدرسة وتصنيفها وليس على كبرها وحجمها، وأهمية دعم التعليم الأهلي في الوزارة لهذا القطاع. ووصف محمد حسن يوسف رئيس لجنة ملاك المدارس الأهلية في محافظة جدة (للبنات) اللقاء بالبناء والمثمر بين الطرفين، لما يخدم العملية التعليمية ويحقق أهدافها المرجوة. وتضمن الاجتماع العديد من الموضوعات في حصر المشكلات التي تواجه المدارس الأهلية والمتمثلة في أربع جهات حكومية مختلفة هي: التأمينات الاجتماعية بخصوص العقد الموحد (بين المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية)، والدفاع المدني، وعدم إعطاء المدارس الأهلية تراخيص، صندوق تنمية الموارد البشرية، وأمانة جدة. واتفق المجتمعون في ختام اللقاء على مجموعة من التوصيات التي تؤدي إلى حلول لمشكلات المدارس الأهلية وهي: دعوة مسؤولي الجهات الحكومية ذات العلاقة (التربية والتعليم، صندوق تنمية الموارد البشرية، الدفاع المدني، الأمانة)، إلى لقاء مع المدارس، وتشكيل لجنة مصغرة بين الملاك والمالكات لتقديم دراسة متكاملة عن أبرز العقبات التي تواجه هذا القطاع، وتعيين محام للدفاع عن حقوق المدارس أمام الجهات الحكومية، وعقد ورش عمل بين محتلف القطاعات، والخروج بتوصيات بناءة تسهم في دفع عجلة البيئة التعليمية إلى الأمام.

الصندوق الخيري يدعم برنامج توظيف أبناء المستفيدين من الجمعيات

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/60703.html

إبراهيم اللويم ـ الدمام

انطلقت المرحلة الأولى من الاستقطاب للبرنامج التدريبي المنتهي بالتوظيف والذي يشرف عليه ويدعمه الصندوق الخيري الاجتماعي التابع لوزارة الشئون الاجتماعية وذلك بالتنسيق مع مركز المهندس للتدريب والتطوير من أجل تأهيل وتدريب150 شابا من أبناء أسر المستفيدين من إعانات الضمان الاجتماعي وكذلك مساعدات الجمعيات الخيرية على مستوى مناطق المملكة بالإضافة إلى ذوي المسجونين بهدف إلحاقهم بالعمل لدى إحدى شركات القطاع الخاص على وظائف مهنية وإداريه متنوعة تشمل المبيعات والتجارة الالكترونية والمحاسبة وأيضا التسويق، برواتب ومميزات مغرية، وقد تم تخصيص قاعة المسرح بمركز التدريب المهني بمحافظة القطيف مقراً لاستقبال طلبت الباحثين عن عمل إضافة إلى ذلك أنها ستكون المقر لانعقاد كافة الدورات التدريبية.

وفي هذا السياق أوضح د. سعود الهويدي المشرف العام على مركز التدريب في حديثه قائلاً: «الهدف من إطلاق هذه البرامج من قبل الصندوق الخيري والتي تستهدف كافة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 35 عاماً ممن يتلقون مساعدات ويجدون رعاية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية بغرض تأهيلهم تدريبياً ومهنياً سواء كان هؤلاء من الأيتام أو أبناء المطلقات أو غيرهم أو حتى من أبناء المسجونين، فالهدف إيجاد فرص وظيفية تناسب إمكانياتهم وقدراتهم ليكونوا رجالاً نافعين في المستقبل من خلال الاعتماد على أنفسهم بدلا من الغير وذلك عندما يتم إدخالهم في سوق العمل، كذلك يهدف الصندوق إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتكبدها الجمعيات الخيرية جراء ما تقدمه من مساعدات مالية وعينية لأبناء المستفيدين».

وأضاف الهويدي أن الصندوق الخيري الاجتماعي هو المتكفل بكل الأعباء المالية المترتبة على البرنامج، موضحاً أنه تم الاتفاق على أن يقسم البرنامج على مرحلتين وهما مرحلة التسجيل والاستقطاب ومن ثم تبدأ مرحلة التدريب والتأهيل المنتهي بالتوظيف.

وأشار الهويدي في حديثه الى أن العدد المطلوب الذي سوف يلتحق بالبرنامج التدريبي هم حوالي 150 شابا، وهو عدد الوظائف التي حددتها ادارة الشركة الراغبة في توظيفهم، حيث يقول: لا يوجد شروط معينة لشغل الوظائف سواء من حيث المؤهلات الدراسية فجميع المؤهلات مطلوبة بدءا من حاملي الشهادة الابتدائية ونهايةً بدرجة الماجستير.

وأضاف الهويدي أن مدة البرنامج التدريبي تصل إلى حوالي 38 يوما، حيث يقول: لقد تم تقسيم هذه المدة على مدى 14 دورة تدريبية مدة كل دورة تتراوح ما بين 4 إلى 5 أيام بمعدل 4 ساعات يومياً، ولقد حرصنا على الجميع الالتزام بالحضور لأنه سوف يعطى شهادة اجتياز دوره معتمدة ومصدقة من قبل المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

وبين الهويدي في حديثه أن جوائز سوف تصرف للملتحقين في الدورات بهدف تعويدهم على الالتزام بالحضور، وكذلك إشعارهم بأهميتهم بعد الالتحاق بالعمل في الشركة حيث يقول في هذا الصدد: لقد وضعنا عددا من الجوائز التي توزع عليهم بشكل يومي، بهدف ترغيبهم على مواصلة البرنامج، وكذلك محاولة منا في استقطاب أكبر عدد من أبناء المستفيدين، مبيناً أن عدد المتقدمين يومياً يتراوح بين 20 إلى 25 متقدما، ما أوجد عندنا صعوبة بعض الشيء في تغطية العدد المطلوب، خاصة أننا بصدد التعاقد مع شركات أخرى في المستقبل لتوظيف الشباب لديها.

محاكمة كاتب عدل متهم بالرشوة واستغلال السلطة..
وتبرئة رجل أعمال في فاجعة سيول جدة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/10/528387

جدة – فوزية الشهري

تعقد المحكمة الإدارية في ديوان المظالم في جدة اليوم الأربعاء أولى جلسات النظر في قضية كاتب عدل تورط في عدد من القضايا المتعلقة بفاجعة سيول جدة، بعدما استكملت هيئة الرقابة والتحقيق ملفه، وأحالته إلى الديوان. وتشمل التهم الموجهة إلى كاتب العدل استغلال الوظيفة العامة، والحصول على الرشوة؛ لإفراغ مخطط سكني غير نظامي؛ لوقوعه في أحد مجاري السيول قبل سنوات، إبان تولّيه منصبه الوظيفي في كتابة العدل، خلال تلك الفترة. من جهة أخرى أصدرت المحكمة الجزئية أمس الأول حكما ابتدائيا يقضي بصرف النظر في القضية المرفوعة ضد أحد المتهمين بالتورط في فاجعة سيول جدة، وهو رجل أعمال مسجون على ذمة قضية أخرى، حيث تضمن نص القرار الذي أصدره ناظر القضية المذكورة في منطوقة قائلا: إنه لم يثبت لديَّ إدانة المدعى عليه بالتسبب في إزهاق الأرواح البشرية، وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة، وعدم إدانة دعوى المدعي العام تجاه المدعى عليه، وأخليت سبيل المدعى عليه من الدعوى، وبه حكمت، وأرجأت الحكم بشأن طلب المدعى عليه تعويضه إلى حين اكتساب الحكم القطعي.

وتضمنت جلسة الحكم حسب المعلومات اعتراض المدعي العام، الذي يتأهب لتقديم لائحته الاعتراضية لمحكمة الاستئناف قبل انقضاء مهلة الثلاثين يوما المحددة، وفقا لنظام الإجراءات الجزائية، فيما قرر المدعى عليه – أ صالة ووكالة – القناعة بالحكم، وشهدت جلسات محاكمته إنكاره لجميع هذه الاتهامات، وتقديم محاميه عدداً من المستندات التي تدحض تلك الاتهامات بالإضافة إلى استناد ناظر القضية على عدد من المخاطبات الكتابية التي وردته من الجهات التي وجها لها عديدا من الاستفسارات قبل النطق بالحكم في القضية.

التربية" تنفق 170 مليون ريال سنويا لنقل ذوي الاحتياجات الخاصة

دراسة علمية:56٪ من سيارات نقل المعلمات غير صالحة..

ومعدل الحوادث يقفز إلى 418

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/10/528473

الرياض – خالد الصالح، محمد الشهري

كشفت ورقة علمية استعرضها المؤتمر الدولي الأول للنقل المدرسي، الذي اختتم أعماله أمس، أن نسبة حوادث نقل المعلمات بلغت 6.2%، فيما بلغت النسبة الوطنية لحوادث المجتمع 4%، وهي نسبة أكبر من النسبة الوطنية لحوادث المجتمع، وذلك خلال الفترة 1419- 1422هـ، حيث بلغت حوادث نقل المعلمات خلال تلك الفترة 418 حادثاً. وقال مقدم الورقة مدير عام مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية في الخبر الدكتور حسن الأحمدي: إن 60% من المعلمات لا تتوفر لهنّ بدائل نقل، وأن متوسط المسافة المقطوعة يصل إلى سبعين كلم، إلى جانب أن المعلمات يدفعن رسوماً لنقلهن بمتوسط 680 ريالاً شهرياً، في حين بلغت نسبة المتزوجات من المعلمات 33%. وأوضح الأحمدي، أن ضعف الرقابة على سيارات النقل، وعدم الحزم في إيقاف السيارات المخالفة لاحتياطات السلامة في نقاط التفتيش بين المدن، يزيد من احتمالات وقوع الحوادث. وبيّن أن من أبرز مسببات الحوادث انفجار الإطارات، والسرعة الزائدة، وسوء الأحوال الجوية. وكشفت الدراسة أن 56% من مركبات نقل المعلمات والطالبات غير صالحة، وأن 22% منها تجاوز عمر إطاراتها الأربع سنوات، فيما بلغت نسبة المركبات التي يُجرى لها فحص دوري 86%. وأشار الأحمدي، إلى أن تجارب النقل الجماعي في السابق فشلت لعدة أسباب، من أهمها ارتفاع وتفاوت أسعار النقل، مبيناً أن بعض المسؤولين في وزارة التربية والتعليم أبدوا حماساً لفكرة سكن المعلمة بالقرب من المدرسة، وأن التفكير في ذلك سيبدأ من 95 كلم، أما المشرفات فقد أوضح أن التفكير في ذلك سيبدأ من 150 كلم.

من جانبه، أكد مسؤول تربوي، أن وزارة التربية والتعليم تنفق أكثر من 170 مليون ريال، على نقل 28 ألف طالب وطالبة، من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع أنحاء المملكة. وقال مدير عام خدمات الطلاب في وزارة التربية والتعليم سامي بن ناصر السعيد: إن الوزارة تعطي الأولوية في النقل لذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار السعيد، إلى أن الوزارة قامت بتجهيز وتصميم مركبات لمتعددي الإعاقة، منوهاً إلى أن الوزارة شددت على الالتزام بوسائل الأمن والسلامة في مركبات النقل، خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، كعدم ارتفاع الحافلات. وبيّن أن بعض الاشتراطات سيتم تطبيقها مستقبلاً كإضافة مقابض عند الصعود أو النزول من المركبة، وبين المقاعد، وتوفير أرضيات مانعة للانزلاق وغيرها، إضافة إلى الاشتراطات الخاصة بالنقل العام كتوفر طفاية الحريق والمثلث. وكشف عن اهتمام الوزارة أيضاً بالنقل في القرى والهجر بسبب بُعد المسافة بين بعض المدارس ومساكن الطلاب والطالبات، مشيراً إلى أن النقل المدرسي الآمن يقلل من كلفة تعليم الطالب، وذلك لانعدام الحاجة إلى افتتاح مدارس جديدة. ولفت السعيد، إلى أن الوزارة تتجه للعمل على مشروع جديد وهو المجمعات التعليمية والمدارس الصغيرة بهدف تقديم خدمات تعليمية جيدة وراقية.

وفي السياق ذاته، استعرض عدد من المشاركين الدوليين في المؤتمر تجارب بلادهم في مجال النقل. حيث أشار الأستاذ المساعد ومدير الدراسات في جامعة لوند في السويد أنديرس ريتسراند، خلال المؤتمر، إلى أن ذوي الاحتياجات الخاصة أكثر عرضة للإصابات البليغة أو الوفاة عند تعرضهم للحوادث، وذلك لضعف بنيتهم الجسدية، مشدداً على أهمية التكامل الثقافي بين المجتمع والتقنية للحصول على نقل آمن لهذه الفئة. وقدم ويليام باجوت، ورقة عمل عن تنظيم النقل في فرنسا، أشار فيها إلى أن الأمن والسلامة مسؤولية جميع القطاعات، وأن صياغة العقود دقيقة وصارمة لضمان الجودة، وأنه اتفق عليها على مستوى أوروبا، وتشمل تدريب السائقين، والفحص الدوري للمركبات وصيانتها، وأن حزام الأمان في الحافلات يعدّ إجبارياً، إضافة إلى أن الحافلات التي ليس فيها أحزمة تتعرض للسحب تدريجيا، كما تطرق إلى تنظيمهم

حملة باسم (التأهيل الإلزامي والمستمر للسائقين)، حيث يخضع السائقون إلى الاختبار والتدريب كل ثلاث سنوات، وكذلك تنظيم المرور، ووضع الإشارات التي تحمي الطلاب في الطرق، مشدداً على أن معظم الحوادث تحدث خارج الحافلة وذلك خلال نزول الطلاب وصعودهم، وأن الحملات التوعوية للطلاب وأولياء الأمور والسائقين خفضت معدلات الحوادث بشكل عام.

وذكر مارتن نولان، في ورقته عن الجودة في النقل المدرسي، أن أمن الطلاب مطلب أساسي، وأن الشراكة مع وزارة التعليم تقود إلى الجودة في هذا المجال، وتحدث كذلك عن المراحل والصعوبات والأخطاء التي واجهتها التجربة الإيرلندية إلى أن وصلت إلى مستوى الجودة المأمولة، وأكد على أهمية تخطيط الشوارع وتدريب العاملين في النقل المدرسي، وتبادل الخبرات بين السائقين أنفسهم، وأهمية الرقابة الفاعلة. وعرض المهندس عصام تونسي، في ورقته «تجربة الهيئة العليا لمراقبة نقل الحجاج» تجربة الهيئة العليا، وبيّن أن مهام الهيئة تتمثل في إدارة وتنظيم محطات النقل العام في العاصمة المقدسة في مواسم الحج، والمشاعر المقدسة، ووضع الخطط المرورية لمداخل ومخارج الأماكن المقدسة، وفحص المركبات ومراقبة السائقين، وتطرق تونسي، إلى التشابه بين هيئة نقل الحجاج والنقل المدرسي، مبيناً أنه تتم الاستعانة بحافلات النقل التعليمي في فترة الحج وفق المسوغات القانونية.

مديرة تنشئ "حضانة" بمدرستها

حققت أمنية المعلمات.. ومربية سعودية تشرف على الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=116559&CategoryID=3

تبوك: ميسون الخرمي

لم تخف معلمات المدرسة الـ 26 الثانوية للبنات بتبوك فرحتهن عندما حققت مديرتهن رغبتهن في فتح حضانة لأطفالهن داخل المدرسة التي يعملن بها، وذلك حين طلبت منهن اختيار أمنية يتمنين تحقيقها، فلم يكن منهن إلا أن تمنين حضانة للأطفال فحققتها لهن.

وترى المعلمة منيرة الرشيدي أن هذه الحضانة كانت من أروع الهدايا التي تلقينها في المدرسة، وتقول "بدأت الفكرة العام الماضي حينما اختتمنا عامنا الدراسي بعد إعلان النتائج بحفلة بسيطة بحضور جميع المعلمات، في ذلك اليوم أصرت المديرة في نهاية الحفلة على أن نختار أي أمنية نتمنى كمعلمات تحقيقها العام المقبل، فتعالت الأصوات متمنية أن تكون في مدرستنا حضانة لأطفالنا"

وتضيف "حينها سمعت الكلمة التي لن أنساها ما حييت عندما قالت أبشروا ولكم ما تريدون"، وبعد ذلك تم اختيار المكان من قبل المديرة، وقمنا جميعا بتجهيزه بالكامل بحيث يناسب جميع الأعمار، وتم توفير حاضنة سعودية تشرف على هؤلاء الأطفال براتب يتم دفعه من المعلمات أنفسهن".

وتعلق الرشيدي بقولها "قمة السعادة أن تعطي درسك وابنك قريب منك، علما بأنه لدي خادمة من الجنسية الإندونيسية تحضر مع ابني كل صباح، فالهدف هو الراحة النفسية، وليست حاجتي لمن يقوم برعاية ابني". وتكمل "نحن في النهاية أمهات، لدينا قلوب تتعلق بأطفالنا، مثلنا مثل أي أم تجلس في منزلها، وتمارس أمومتها على أكمل وجه، ولكن ما يبعث السرور في داخلي هو أني كمعلمة أساهم في بناء وطني، ودفع عجلة التطور نحو الأمام".

وناشدت الرشيدي جميع مديرات المدارس بالمسارعة بإنشاء حضانات خاصة بمعلمات المدرسة، حتى يحفظن أطفالهن في المقام الأول من الأيدي الغادرة، وتوفير الراحة النفسية للمعلمات.

من جانبها ذكرت المعلمة منال الوشيح أن سعادتها كانت بالغة بافتتاح الحضانة، وتقول "نشعر بالراحة النفسية عندما نرى أطفالنا أمام أعيننا وتكفي ابتسامة أطفالنا عندما يشاهدونا أمام أعينهم"، مشيرة إلى أنهن عندما تلقين الموافقة من مديرة المدرسة بفتح الحضانة بدأن بتوفير مستلزمات الحضانة التي جهزت بشكل يناسب جميع الأعمار.
وترى منسقة العلاقات العامة بإدارة تعليم تبوك تمام الشعلان أن "إنشاء الحضانة في الثانوية الـ 26 للبنات بتبوك فكرة رائعة، رغم أنها تقوم بجهود شخصية من المديرة والمعلمات"، وتضيف "تحتاج هذه الفكرة إلى تشجيع ودعم من قبل إدارة التربية والتعليم، ويا حبذا لو طبقتها جميع المدارس بالمنطقة، لما تتركه من أثر إيجابي في نفوس المعلمات بعد أن أصبحن لا يثقن بترك أبنائهن لدى الخادمات".
وتذكر مديرة المدرسة الـ 26 بتبوك حصة الخريصي أن "فكرة إنشاء حضانة كانت رغبة المعلمات منذ العام الماضي، ورحبت بالفكرة، وتم تنفيذها هذا العام، فبعض المعلمات لا يمتلكن خادمة، وليس لديهن أقارب بالمنطقة، وكلما كانت المعلمة مرتاحة نفسيا، زاد عطاؤها وإنتاجها، وهذا ما لحظته على المعلمات الأمهات".
وعن دور إدارة تعليم تبوك تقول "رحبت إدارة التربية والتعليم بتلك الخطوة بما أنه لا يؤثر على سير العملية التربوية والتعليمية، وتوفير المكان الذي لا يخل بالفصول الدراسية، وتتوافر به وسائل السلامة من تهوية ومخارج طوارئ، ونظافة، وغيرها من وسائل السلامة".
وتنصح الخريصي مديرات المدارس بالمبادرة بفتح حضانات، حتى وإن كانت شخصية، كي تستطيع المعلمة العطاء بأريحية دون الخوف على أبنائها.

"الإخلاف بالوعد" يفقد الأطفال الثقة بالآخرين

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=116553&CategoryID=3

الطائف: نورة الثقفي
تلتزم المعلمة "أم فهد" بأي وعد لأطفالها، خاصة إذا كان ذلك يتعلق بإحضار هدية أو الذهاب للملاهي، مشيرة إلى أن الوفاء بالوعد معهم وخاصة في هذه الأمور من الأهمية بمكان، وخاصة مع صغار السن، لأنها لو أخلفت الوعد فلن يقدر أي منهم الظرف، وستدخل عندها في نظرهم في عداد الكاذبين، أما الموظفة أسماء الزهراني فتروي تجربتها قائلة إنها وعدت أبناءها ذات يوم أن تكون المدة التي يقضونها في الملاهي 4 ساعات، مبينة أنها فعلا ذهبت بهم إلى الملاهي، ولكن المدة اقتصرت على ساعة ونصف، فما كان منهم إلا أن وصموها بالكذب.
وعلقت المحاضرة بجامعة الطائف قسم علم النفس التربوي، نجمة الزهراني، على تأثير عدم الوفاء بالوعد على الأطفال بقولها "نحن كمسلمين نملك منظومة قيم عظيمة نستمدها من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، ومن علامات الدين والمروءة الالتزام بهذه القيم، ومن ضمنها الوفاء بالوعود".
وأضافت أن "الوالدين يقع عليهما عبء هذه المسؤولية في التربية، لأنهما مصدر تنمية هذه القيم، ومن ثم تأتي المؤسسات الأخرى التي تلي الأبوين في تنميتها لدى النشء". وقالت الزهراني إن "قيمة الوفاء بالوعد تتطور في سن مبكرة لدى الطفل، ويكون من السهل تنميتها لديه سلوكياً من قبل الأسرة أولاً، ولكن عدم الاهتمام بالوفاء بما يعد به الأهل الطفل من وعود يخلق لديه إحساساً وشعوراً سلبياً، فمن الناحية الخلقية والتربوية، فالطفل يشعر بعدم أهمية هذه القيمة، وأنها مجرد كلام نظري ليس له أهمية في التطبيق، وبالتالي الطفل لا يرى ضرورة تطبيقها، أو الالتزام بها في كبره، ومن الناحية النفسية يشعر الطفل بعدم قيمته الذاتية وأنه لا أهمية له عند أبويه، وبالتالي يشعر بالدونية، وعدم أهمية ما يقوم به من فعل لكي يحصل على الوعد الذي كان ينتظره من خلال قيامه بهذا العمل، وبالتالي ستنمو لديه مشاعر عدم الثقة في الآخرين.
وأكدت المحاضرة على "الحرص على الوفاء بالوعد للأطفال، وعدم وعدهم بشيء لا يمكن الوفاء به.

"حراج العمال".. شغف "التكسب" يدفع بـ"السائبة"

الجوازات لـ"الوطن": مسؤوليتنا تنحصر بمخالفي نظام "الإقامة"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=116657&CategoryID=5

الرياض: عبير العمودي

في مشهد يتكرر يومياً منذ بداية ساعات الصباح الأولى وحتى مغيب الشمس، يجتمع مجموعة من العمالة من جنسيات مختلفة يحملون أدواتهم البدائية من أدوات سباكة وبناء وغيرها للبحث عن لقمة العيش في جنوب الرياض بمخرج 20 فيما يعرف بـ"حراج العمال"، يختلف توزيعهم من مجموعة يترأسها شخص معين يقوم بتوزيع الأعمال عليهم أو بحسب ما يجنيه الفرد بمحاولاته لإقناع العميل الذي ما إن تتوقف عربته حتى يتهافت عليه جميع الموجودين والقوي هو من يستطيع كسب "الزبون".

بغض النظر عن نوع المهنة فالجميع يمارسون ما يطلبه العميل من سباكة أو نجارة أو المقاولة بجميع متطلباتها من جلي ودهان وحتى العجن والخبز يمكنهم ممارسته ومع اقتراب ذي الحجة أصبحت هذه العمالة تروج لنفسها بمدى قدرتها على السلخ والذبح للأضحية خلال العيد المقبل.

"الوطن" رصدت مدى تعامل سكان الحي والأحياء المجاورة التي تعرف جيداً مكان وجود هذه العمالة حيث قال أبو عبدالله الذي يسكن في إسكان الخرج إنه يتعامل مع هذه العمالة كونها أرخص من الشركات المتخصصة في الدهان وجلي البلاط، وإنه على الرغم من بساطة عملهم وعدم احترافيتهم إلا أنهم يظلون أفضل من غلاء كثير من الشركات.

وفي مشهد معهود تهافتت مجموعة العمالة على "أبو بدر" الذي كان يشتري الطلاء من معرض يطل على المكان ذاته عقب خروجه مباشرة من المعرض وهم يحملون مجموعة من دليل الصور لعرضها عليه، فيما يقول أبو إبراهيم إنه عانى مرتين من تجربته مع هذه العمالة الأولى حينما كان لديه مشكلة في دورات المياه بمنزله وأكد له العامل وجود انسداد في إحدى التمديدات وأنه يرغب في كسره لفك هذا الانسداد ليفاجأ أبو إبراهيم بأن العامل أحدث حفرة تطل على دور بيته السفلي عوضاً عن تصليح ما جاء له بالأساس، ومع مرور الوقت احتاج في موقف ثان لعامل لطلاء غرفة بمنزله، إلا أنه في المقابل قام بتشويه دهان الغرفة بالكامل مما جعله يمتنع من التعامل معهم مرة أخرى.

في المقابل، أكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات مدير الشؤون الإعلامية المقدم بدر المالك أن الجوازات مسؤولة عن مخالفي نظام الإقامة فقط وأن كثيرا من هذه العمالة ربما تمتلك إقامات فعلاً لكنهم هاربون من كفلائهم أو أنه يعمل لحسابه الخاص وبذلك هناك جهات مختصة كوزارة العمل وغيرها من الجهات المسؤولة.

هذا ونشرت "الوطن" في عدد سابق أن هناك وزارتين تتصديان للعمالة السائبة وهما وزارتا الداخلية والعمل وذلك بوضع آلية جديدة للحد من ظاهرة العمالة السائبة التي تفشت بعد إيقاف عمل لجنة "السعودة".

وأبلغ مصدر مطلع في وزارة العمل "الوطن" أن الوزارتين تعتزمان تشكيل لجنة مماثلة للجنة "السعودة" لتقوم بجولات ميدانية ومهام التفتيش عن العمالة المخالفة لنظام العمل، مشيراً إلى أن العمالة السائبة والمخالفة لأنظمة العمل لم تعد تهاب ملاحقات وزارة العمل، في حين أن دوريات الجوازات كانت تتصدى للظاهرة في السابق.

وأضاف المصدر أن الآلية الجديدة للجنة، ستستفيد من برنامج حماية الأجور المزمع إطلاقه قريباً بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، مما سيحد من ظاهرة العمالة السائبة، موضحاً أن برنامج حماية الأجور سيكشف المؤسسات التي لا تقوم بتحويل مرتبات عمالتها.

وكانت هيئة الخبراء قد انتهت من دراسة تعديلات على نظام العمل ومشروع قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، بهدف حل المشكلة النظامية في التعامل مع العمالة الوافدة السائبة في الشوارع والميادين، فيما تأتي هذه التحركات بالتوازي مع مطالبات بتنظيم استقدام العمالة، وتجنيب البلاد مشكلة انتشار ظاهرة العمالة السائبة والقضاء عليها، حتى لا تشكل مزاحمة للفرص الوظيفية المتاحة للمواطنين، ولا تعيق الخطط لتوطين الوظائف.

الخدمة المدنية: لا يوجد تحسين وضع للموظفين ولا بد من المفاضلة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/406589

عمر الغامدي - الباحة

قال المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين إنه لا يوجد ما يسمى «تحسين وضع مباشر» ولكن من حق أي مواطن يحمل مؤهلاً أعلى من المرتبة التي يشغلها أن يتقدم للمفاضلة الوظيفية مع من يماثله في المؤهل. وأشار إلى أن التقدير وأقدمية التخرج تدخلان ضمن نقاط المفاضلة.

جاء ذلك ردًا على شكاوى عدد من الموظفين في «التربية» طالبوا بتحسين وضع موظفي بند الساعات المعينين على وظائف أقل من مؤهلاتهم وخبراتهم من مبدأ العدل والمساواة أسوة بزملائهم المثبتين مؤخرًا على مراتبهم المستحقة وفق المؤهل والخبرة.

فيما أكد محمد هضبان مدير الإعلام التربوي بتعليم الباحة أن إدارة التربية والتعليم غير مسؤولة عن تحسين وضع أحد من موظفيها ومنسوبيها وأن الأمر منوط بوزارة الخدمة المدنية من خلال التقديم على المسابقة الوظيفية على المرتبة المستحقة أو عن طريق موقع « جدارة».

وكان المواطن تركي جيلان الذي يعمل موظفًا إداريًا بتعليم الباحة سرد مشكلته لـ «المدينة» وقال: تعاقدت معي وزارة التربية والتعليم (تعليم الباحة) على نظام الساعات في 1422/8/20 وتم انتهاء عقدي في العام الذي يليه ولم تجدد عقدي بحجة أن الوزارة أوقفت التجديد ولم يستطيعوا إيجاد وظيفة لي على بند الأجور وذلك لعدم توفرها.

وأضاف: بحثت عن عمل آخر وبتوفيق من الله سبحانه استطعت الحصول على عمل في الهيئة السعودية للحياة الفطرية بالرياض اعتباراً من 1423/9/5 هـ وبعد مرور ستة أشهر صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمة الله بتثبيت موظفي بند الساعات وتم تثبيتي على المرتبة الثانية بتعليم الباحة ومن هنا بدأت معاناتي حيث كان يتم التعاقد مع موظفي بند الساعات بشكل عشوائي دون النظر للمؤهل بخلاف المثبتين مؤخرًا الذين ثبتوا بحسب الخبرة والمؤهل. واستكمل: بعد أن تم تثبيتي أكملت تعليمي وحصلت على دبلوم الكلية التقنية (برمجة) لمدة سنتين وحصلت على تصنيف لمؤهلي من وزارة الخدمة المدنية حيث تم تصنيف المؤهل على المرتبة (السادسة) الدرجة الثالثة وتقدمت إلى إدارتي بطلب تحسين وضعي الوظيفي وبعد رفعة إلى الوزارة تم الرد بالرفض وأن عليك التقدم لديوان الخدمة المدنية وقدمت أوراقي إلى ديوان الخدمة المدنية من عام 1427 هـ إلى الآن لا جديد في القضية والحجة عدم توفر وظائف، مشيرًا إلى أنه عند مقارنة وضعه الوظيفي مع زملائه في الدراسة في الكلية التقنية وجد أن زميله عمل قبل صدور القرار بسنة على بند الأجور وتم تثبيته على المرتبة السادسة وهو يحمل نفس مؤهله وعمل على المرتبة الثالثة مع خدمة عشر سنوات في إدارة التعليم، كما أن الوظائف الأخرى التي تعلن عنها بعض الجهات الحكومية يكون ضمن اشتراطاتها ألا يكون المتقدم موظفًا حكوميًا.

الشقيق الأكبر لسجين العراق الشهري لـ عكاظ" :

10 أيام فقط لمهلة استئناف حكم إعدام علي"

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121010/Con20121010539106.htm

خالد آل مريح (أبها)

أوضح سامي بن حسن الشهري الشقيق الأكبر للسجين علي الشهري(32 عاما)، نزيل السجون العراقية منذ عام 2005 م، أنه لم يتبق على مهلة استئناف حكم الإعدام الصادر بحق شقيقه «علي» سوى 10 أيام فقط .

وقال سامي الشهري لـ«عكاظ»، أن سفارة المملكة في العراق، بعثت بخطاب لوزارة الخارجية لاعتماد محام لشقيقي، وجاء الرد بالموافقة وعلى ضوئه اتفقت سفارة المملكة مع المحامي حامد حمد لدراسة القضية من جميع جوانبها، وتم تسديد مبلغ 19 ألف دولار كمقدم لعقد الاتفاق. وأضاف: «نقدر جهود وزارة الخارجية وسفارة المملكة وتفاعلهما الجاد والمستمر في متابعة القضية».

من جانبه طالب حسن الشهري (والد السجين) تفعيل نظام تبادل الأسرى ومراجعة استئناف أحكام الإعدام الظالمة بحق ابنه والمواطنين السعوديين الآخرين الذين يقبعون في السجون العراقية .

العثيمين يقترح ندوة لبحث التعاون مع القطاع الخاص

مطالبات بحملة وطنية للقضاء على الفقر

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121010/Con20121010539156.htm

فارس القحطاني (الرياض)

شدد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، على ضرورة التعامل بالتيسير والتسهيل قدر الإمكان وعدم التعجيز مع المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي وطالبي الخدمة، مذكرا بأن شعار مكاتب الضمان هو نبحثهم بالستر ونصرف لهم باليسر ومن ذلك معاملة المستفيدين باللطف والتعامل الحسن واحتساب الأجر في ذلك.

وقال خلال الجلسة الأولى للقاء الضماني السابع في الجوف، إن الوزارة الخدمية معرضة للقصور، لكن الأهم الذي يجب أن يعمم هو الفعل والنموذج الإيجابي، في حين يجب حصر الأداء السالب ومحاولة معالجته بأسرع وقت.

ودعا الدكتور العثيمين إلى عقد ندوة كبرى تضم القطاع الخاص والضمانيين لبحث أوجه التعاون في ما يحقق غايات وأهداف العمل الضماني.

وفي سياق متصل طالب عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى الدكتور مشعل آل علي بإطلاق حملة وطنية للقضاء على الفقر قائلا «أرى أهمية إطلاق حملة وطنية حكومية وتطوعية للقضاء على الفقر بالمملكة أسوة بما يعمل به من الحملات المؤقتة، فهناك مواطنون لا يملكون مساكن ويجب على الوزارة والإدارات التابعة لها عمل دراسة تفصيلية ووضع قاعدة بيانات تقدم لأصحاب الخير وتفتح أبوابه لمن يريد أن يساهم بإنشاء مساكن وتأثيثها وفتح جمعيات خيرية وعمل معاهد تدريبية أو تكفل بمنح دراسية».

وفيما دعا الدكتور آل علي عبر ورقة عمل تناول فيها ملف الفقر والهجر والقرى، إلى تحويل صرف معاشات الضمان الاجتماعي من سنوي إلى شهري، أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للمعاشات والمساعدات الدكتور عبدالله السدحان، أن معاشات الضمان الاجتماعي تصرف شهريا وآليا عبر أجهزة الصراف الآلي منذ أكثر من ثماني سنوات، مشيرا إلى أن الضمانيين الميدانيين ينتظرون من الشورى أن يطالب ببدل نقدي لهم نظير ما يجدونه من عناء يفوق الوصف عندما يباشرون البحث الاجتماعي الميداني للحالات.

أصابها بنزيف حاد.. ومناشدات والدها للمسؤولين لم تجدِ نفعاً

خطأ طبي يُودي بحياة عشرينية في مستشفى صامطة بجازان

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م

http://sabq.org/iapfde

فهد كاملي- سبق- جازان:

تُوفيت، صباح أمس، الشابة نوال باصبرين وذلك بعد أن تسبَّب خطأ طبي من قِبل مستشفى صامطة العام بمنطقة جازان، في حدوث نزيف في شريان وريدي، عجز الأطباء عن السيطرة عليه منذ خمسة عشر يوماً.

وناشد في حينه والد الشابة نوال محمد بن علي باصبرين المسؤولين التدخُّل، ونقل ابنته إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي، أو مستشفى القوات المسلحة، ولكن دون جدوى.

وقال والد الفتاة لـ "سبق" إن مستشفى صامطة العام تسبَّب في قطع شريان وريدي صعب على الأطباء في المستشفى السيطرة عليه، وتدخلت الشؤون الصحية بجازان، ونقلتها إلى مستشفى الملك فهد بجازان، وتبيَّن للأطباء عدم إمكانية إيقاف النزيف في الشريان؛ لأن النزيف داخلي وحاد، ويأخذ كل ثلاث ساعات 500 جرام من الدم.

وذكر باصبرين أن فصيلة دم الفتاة، التي تبلغ من العمر (20 عاماً)، نادرة، هي " O - و B"، ومع ذلك تفاعل كثير من أهل الخير من جميع مناطق السعودية بالتبرُّع لها، مؤكداً أن الأطباء أخبروه حينذاك بأن حالتها تتطلب نقلها إلى مستشفى ذي إمكانات عالية للسيطرة على هذا النزيف، سواء مستشفى الملك فيصل التخصّصي، أو مستشفى القوات المسلحة.

تأجيلات وزارة الصحة خطيرة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121010/Con20121010539210.htm

عبدالله ابو السمح

قال معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، في حفل افتتاح مستشفى المغربي للعيون في الرياض، إن الوزارة تشتري بعض الخدمات الصحية من المستشفيات الخاصة، وتوقع أن يكون ذلك في حدود خمسمائة مليون ريال في العام القادم، كما أنه صرح بأن الوزارة دفعت العام الماضي ثلاثمائة مليون ريال للقطاع الأهلي مقابل خدمات الطوارئ والعناية المركزة والتنويم، ولا شك أن هذه مبالغ تساعد المستشفيات الخاصة على النمو والتوسع والتطوير، وهي بهذا تسد العجز والقصور في المستشفيات الحكومية في تقديم الرعاية الطبية الضرورية للمواطنين.

وزارة الصحة ـ حسب الواضح ـ تواجه عجزا وقلة في مواجهة الطلب الشعبي للرعاية الطبية، ولذلك أسباب كثيرة، من أهمها تعثر تنفيذ المشروعات الصحية التي تقوم بها من إنشاء مستشفيات وتوسعة الموجود وتطويره، ويكفي مثالا ما يجري لمشروعات الوزارة في جدة، حيث صار لبعضها قرابة عشر سنوات وهي تحت الإنشاء، فالوزارة تعاني من ضعف المقاولين ورداءة التخطيط والمواصفات والإشراف... إلخ، والوزير يرفض الاستعانة بالقوي الأمين من الشركات والاستشاريين العالميين، وطبعا الحل الأسرع هو الاستعانة بالمستشفيات الخاصة لتخفيف الضغط والشكوى عن الوزير، لكن حتى في هذه.. الوزارة ـ كما سمعت ـ تماطل في دفع مستحقات المستشفيات الخاصة، رغم أنها تلزمهم بقبول مرضاها.. تشتكي تلك المستشفيات من مبالغ تقدر بعشرات الملايين متأخرات في ذمة الوزارة، والأمر حرج، والشكوى متعددة وخطيرة، ولا بد من التدخل لإنقاذ المستشفيات الخاصة من براثن الإفلاس وتأجيلات وزارة الصحة.

عنف التصريحات ضد المرأة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/406702

نبيلة حسني محجوب

تصريحات بعض المسئولين الخاصة بالمرأة تمثل عنفاً مزدوجاً، ويمارس علناً، وكأن المسئول الذي يطلق التصريح يباهي أنه يسير بعكس التيار وينشز خارج السرب!

تصريح مستشار وزارة العدل حول وكالة شئون المرأة التي لا ترأسها المرأة حسب قوله: (المرأة لن تتولى هذه الوكالة بعد إنشائها، لأن الحاجة غير ملحّة لذلك). وأضاف ضمن تصريحه لجريدة الحياة على هذا الرابط (http://alhayat.com/Details/442039) قائلا: (إن المنصب الإداري الرفيع للمرأة داخل وزارة العدل مستبعد

حالياً) وأن الوكالة سيشرف عليها رجل! لماذا؟! ولماذا هذا التصريح الذي سبق انشاء الوكالة وكأنه – قصدا – يعنّف النساء جميعاً، وهو يمسك لهن بالعصا ويرفعها في وجوههن محذرا: ابتعدن... وإلا!
وماذا إذا كان ارتباط الوكالة بالوزير؟ ماذا إذن عن وكيلة وزارة التربية والتعليم؟ أليست مرتبطة بالوزير؟
وماذا بشأن قرار خادم الحرمين الشريفين بتعيين المرأة داخل مجلس الشورى والترشح للمجالس البلدية؟!
لا تزال تلك المفاهيم البائدة، سائدة في ذهنية بعض المسئولين!
ولا تزال تصريحاتهم، خارج السرب لكنها ليست تغريدا، بل تمثل صوتاً نشازاً يحرج المؤسسات التي ينتمون إليها، بل يحرج الدولة التي التزمت بمعاهدات دولية وإتفاقيات تنص على تمكين المرأة وعدم التمييز ضدها، وهي، أي الدولة، ملزمة برفع تقارير دورية عن الخطوات العملية التي اتخذتها في هذا الخصوص(عدم التمييز ضد المرأة، وتمكينها) لأن تصريحا غير مدروس لمسئول في وزارة مهمة كوزارة العدل يمكن أن يشوه تلك الصور المشرقة التي ترسمها التقارير للخطوات العملية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتمكينها كما ينص اعلان الألفية الذي تضمن 8 أهداف تنموية، تعهدت الدول الموقعة على تحقيقها بحلول عام 2015م أحد أهدافها تمكين المرأة.
ومع هذا لايمكن أن نعمل فقط من أجل هذه الاتفاقيات بل لأن المرأة السعودية لديها القدرات والامكانيات العقلية والعلمية لتتولى المناصب الرفيعة على كل المستويات، ولأنه حق لها تأخر كثيرا، ولأنها أولى بإدارة وكالة تخص شئون مملكتها « أسرتها»
إن المطالبة بوكالة لشئون المرأة جاءت بعد أن ضجت النساء بالشكوى من تعثر قضايا الطلاق والحضانة والنفقة وقضايا أخرى كثيرة تقع فيها المرأة فقط ولا تعرف طريقاً سهلاً يوصلها إلى بصيص نور يبث في نفسها الأمل لأن كل الأمور في أيدي (الرجل) وعندما يلوح في الأفق خبر إنشاء وكالة لشئون الأسرة، وهو الحلم الذي طال أوان تحققه حتى بلغ ذروة اليأس من تحققه، يلقى سعادة المستشار بالتصريح الذي فجر الحلم ولم يعد غير ركام من رماد.
تصريح آخر نشر في جريدة المدينة في 24/ 9/ 2012م أورده الزميل معتز عاشور جاء فيه: (قال مصدر مسؤول في جوازات العاصمة المقدسة: إن السعودية المتزوجة من غير السعودي لا يمكنها كفالة ابنها إلا في حال تم توقيع تنازل والده ومصدق من العمدة وتتمكن هي من كفالته بشرط أنه إذا كان عمره أقل من 18 عاما)
رأيت الألم على وجوه أمهات سعوديات شابات نتيجة قراءتهن ذلك الخبر/ التصريح رغم صغر مساحته إلا أنه انتشر انتشار النار في الهشيم وتناقلته وسائل الاعلام وتحول إلى غمامة سوداء حطت فوق رؤوس النساء تنذر بمستقبل مهين لأبناء السعوديات.
تحت 18 سنة، لابد من تنازل الوالد. إذاكان الوالد لايمكن التواصل معه أو الوصول إليه؛بعيدا، مطلقا، منفصلاً، مخلوعاً وهو الغالب هل يرحل أو ترحل الصغيرة وتنزع من حضن أمها وحنانها؟.
قالت لي صديقة: هل يعقل أن يكتب في جواز طفلة لم تتجاوز الرابعة هذه العبارة: (بعد سنتين تجدد الاقامة أو ترحل)
قالت بألم: (أين ترحل هذه الصغيرة التى لا تعرف أباها؟)
أما الأبناء فوق 18 عاما فهؤلاء مصيبتهم أكبر لأنهم يصبحون مكفولين على الأم ولكن على مهنة عامل أو سائق وتصبح العلاقة بين الإبن والأم علاقة كفيل بمكفول لا أمومة ولا بنوة!
ولا أعرف ما هو الوضع بالنسبة للفتيات اللاتي فوق 18 عاما هل تقوم الأم بكفالتها عاملة منزلية فقط أم أنه يحق لبنات السعوديات امتهان قيادة السيارة ويحق لهن مهنة سائقة مثلا!
في الوقت الذي يتمتع فيه أبناء السعودي بكامل حقوق المواطنة دون قيد أو شرط.
كذلك زوجة السعودي تتمتع بالجنسية وحقوق المواطنة، بمجرد أن تنجب، بينما يتربى أبناء السعودية في كنف التوتر والخوف !

ما المطلوب من الجمعيات الخيرية ؟

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/10/article775127.html

خلود العميان

إن مقالي هذا موجَّه إلى الجمعيات الخيرية في الوطن العربي، وإلى المتبرعين الذين يبحثون عمّا هو خير وأبقى.
داعية فيه الجمعيات التي تتخذ من الشفافية مبدأ لا تحيد عنه لعملها، حفاظاً منها على أموال المتبرعين وحقوق المتبرَّع لهم. أوجز مجموعة من المعايير التي يجب على الجمعيات الخيرية اتباعها، ومحاذير عليها الابتعاد عنها، وهي كالآتي:
1 - خلوّ العمل الخيري من الأهداف الغامضة: إذ يجب ألا تكون للجمعية الخيرية أيّ أهداف مشبوهة أو (أجندات) غير واضحة غير سعيها إلى مدّ يد العون الصادقة والنابعة من القلب إلى القلب، إلى كلّ محتاج في أرجاء المعمورة.
2 - الإعلان عن البيانات المالية: على الجمعيات والمؤسسات الناشطة كافة في العمل الخيري، أن تعلن عن بياناتها المالية عند إصدار تقارير مالية ربعية وسنوية، تحقيقاً لمبدأ الشفافية في الإيرادات والمصروفات، كما هي الحال في الشركات المساهمة العامة؛ لأن المتبرعين هم المساهمون، ومن حقهم معرفة وضع الجمعية.
3 - التدقيق المالي: يجب أن تخضع التقارير المالية جميعها والصادرة عن الجمعيات، لخبرة شركة تدقيق ماليّ تصادق على هذه النتائج بوصفها طرفاً محايداً، ما يضفي على التقارير صبغة قانونية ومحاسبية.
4 - البعد عن النشاط السياسي: يجب على الجمعيات الخيرية ألّا تغرق نفسها في العمل السياسي، فيُحرم بعض المحتاجين من الحصول على المعونات اللازمة، ممن ليس لهم أي انتماء فصائلي أو سياسي أو طائفي يتوافق وهوية الجمعية.
5 - عمل الخير ليس مظهراً اجتماعياً: ليسَ من العدل أن يكون العمل الخيريّ غطاء اجتماعياً أو مظهراً للتباهي، كما أخذت بعض الشخصيات المهمة، تتغطّى به لتحسين صورتها أمام المجتمع. بل إنه واجب على كلّ فرد، ومسؤولية تقع على عاتق كلّ إنسان لمساندة أخيه الإنسان في كلّ مكان .
6 - تحديث وسائل جمع التبرعات: لجعلها تتلاءم وجيل الشباب، وحتى لا يقتصر العمل الخيريّ على أصحاب الثروات والزكاة والتبرعات المحدودة فقط.
7 - تنمية روح العمل الخيري لدى شرائح المجتمع كافة: لتشمل الطفل والشاب والمرأة. لذلك نطمح إلى أن نرى وسائل لجمع التبرعات ترافقنا في رحلاتنا، وبيوتنا، ومكاتبنا، ومدارسنا، وتبحث عنّا دون أن تنتظر من يطرق أبوابها.
8 - استقطاب خبرات متخصصة في التسويق: واستخراج وسائل حديثة لتطوير آلية التبرع، ولتكن على نحو دائم وغير منقطع على مدار العام.
9 - البحث عن النماذج الناجحة وتطبيقها: لضمان زيادة المداخيل ومضاعفتها، ما يصب في مصلحة المتبرع لهم.
10 - الحرص على صرف التبرعات التي تأتي من أهل الخير في مكانها: وتمكين المتبرّع من الاطلاع على المشروع الذي تبرع له؛ لأن ذلك يضمن للجمعية سمعة طيبة، واستمرارية في تدفق التبرعات إليها.
11 - إبلاغ الجهات الحكومية عن أي شبهة: على الجمعيات الخيرية بأن تبلغ الجهات الحكومية، عن أي اتصال أو محاولة لإمدادها بالتبرعات من خارج الدولة؛ لأن بعض الجمعيات باتت واجهة لتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، ما يشوّه صورة هذه المساعي النبيلة.
12 - تحسين إدارة النقد في الجمعيات الخيرية: لتحمي نفسها من (العجز الدفتري)، والذي غالباً ما يشكّك في كفاءة الجمعية على إدارة أموال التبرعات.
13 - المتابعة والرقابة جزء من منهجية عمل الجمعيات الخيرية: لضمان تأديتها خدماتها بكل جودة ودقة عاليتين للمعوزين والمحتاجين.

14 - تكاتف الجهود للإسهام في مشروعات التنمية: يجب على الجمعيات الخيرية في الدولة الواحدة أن تتواصل فيما بينها لتنظيم العمل الخيري قدر الإمكان، وتقديم خدمات متنوعة تغطي الدولة كلها وفق رؤية موحّدة.
ساعدونا- وأنتم أهل الخبرة- لجعل التبرعات عملاً سهلاً نقوم به، ومتوافراً وحاضراً أمام أعيننا في ظلّ انشغالنا بأعمالنا اليومية. واجعلوا أعمالكم مثل واحة نستظلّ بها بعد طول سفر، واستراحة للروح كلما ألمّ بها حدث جلل. أشركونا لذة الفرحة التي تعيشونها، عند إغاثة ملهوف، وإيواء يتيم، وكسوة مسكين.

العنف الأسري

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13849

ميسون الدخيل

عذرا لعودتي للموضوع وفتحه من جديد، ولكنه ملف شائك، كلما اعتقدت بأننا تحركنا ولو قليلا نحو إيجاد بعض الحلول التي قد تقضي على الظاهرة، أو على الأقل التخفيف من وطأة الفجيعة والآثار النفسية على الضحية، تلفت حولي لأجد أننا ما زلنا نحبو مقارنة بما تتعرض له الكثير من النساء في الظل! والأمر ليس حكرا علينا، بل إنها ظاهرة عالمية تنهش نواة كل المجتمعات عربية كانت أم أجنبية، ولكن هذا ليس حجة لنا بل علينا، لأننا من دين المحبة والسماحة والعطاء. ماذا نستطيع أن نسميه؟ حب بالإكراه أم تحكم.. لا يوجد فرق لأنهما وجهان لعملة واحدة تسك في بنك العنف الأسري.
إن إساءة معاملة الزوجة أو ضربها من أكثر الجرائم حدوثا وأقلها تبليغا. قد يستغرب البعض لماذا أسميها جريمة ولكن أليس التعدي على حقوق أو ممتلكات الغير جريمة؟ أليس جسد المرأة وعقلها من ممتلكاتها؟ فلم الاستغراب إذن؟ هل يرضى أي كان أن يعيش في جو من التوتر والخوف لا يعلم إلى متى وأين ولأي سبب سوف يكون المتلقي لانفجارات الغضب والإهانة والتحقير والتذليل؟ بالطبع لا.. ولكن دعونا ولو لمرة نعش لحظات التعاسة التي تعانيها المرأة التي تعيش في مثل هذا الجو، لنغمض أعيننا ونتخيل، لا لن نستطيع فنحن نعرف أنه مجرد خيال وسنفتح أعيننا ونعود إلى الأمان الذي نحياه وهي تعرف أنه لا أمان لها!
إن العنف الأسري لا يفرق بين ربة منزل أو معلمة، طبيبة أو سيدة أعمال، فقيرة أو غنية، صغيرة أو كبيرة، إن الزوج المعتدي قد يكون طبيبا أو مهندسا أو رجل أعمال محترما من أقرانه ومجتمعه! أنا لا ألغي وجود اعتداء من جانب بعض الزوجات ولكن الحالات قليلة بالنسبة لعدد حالات الاعتداء من قبل الأزواج. ولا ننسى هنا أن معظم الإحصائيات تشير إلى أن عدد الرجال يفوق عدد النساء في جميع أنواع الجرائم خصوصا القتل والاعتداء. فالصفات التي تحدد شخصية المعتدي حسب "سام فاكنن" هي أن المعتدي يستغل، يكذب، يهين، يحقر، يتجاهل، يتلاعب بالمشاعر ويتحكم بالآخرين، أو يقوم بمعاملة الآخر كجزء من الممتلكات أو كأداة للاستمتاع فقط .
يقال إن من الحب ما قتل وهذا ينطبق تماما على حالات الحب التي تصل إلى حد التملك والتحكم لدرجة فصل من تحب عن العالم الخارجي. أما الأنواع فهنالك الاعتداء الجسدي والنفسي واللفظي والجنسي. تقول "فاطمة خلدون" إن الزوج المعتدي كثيرا ما يستخدم الإسلام لتبرير جريمته، وهذا لبعده عن روح الإسلام وجهله بشرع الله سبحانه وتعالى، فلقد خصص الله سبحانه وتعالى سورة بأكملها للنساء ليبين حقوقهن وواجباتهن ويرفع أي ظلم أو تعد عليهن. والمحزن حقا أن يستخلص البعض من الآية التالية في سورة النساء الرخصة لضرب النساء: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليما كبيرا". فلو تمعنا في الآية الكريمة نجد أنها تقدم العلاج للعنف الأسري، فإن الله سبحانه وتعالى خبير بعباده. إذن متى يصبح اعتداء؟ عندما يلغي الرجل الخطوتين الأولى والثانية ويعطي نفسه الحق باستخدام الخطوة الثالثة فقط! ولكن إذا كان هو سبب المشكلة هنا يسقط حقه في جميع الخطوات ويصبح معتديا، لأنه لو كان رجلا صالحا بالفعل لفكر وحاسب نفسه ألف مرة قبل أن يمد يده ويضرب امرأة.

إن الاعتداء على الزوجة، بأنواعه المختلفة، يتسبب في أن تعيش الزوجة في جو من الخوف والغضب والتهديد وعدم الاستقرار وهذه البيئة تأتي على ما تبقى للمرأة من كرامة وعزة نفس. إذن لماذا تبقى؟ لماذا لا ترحل وتترك الجمل بما حمل؟ هنالك عدة أسباب منها أنها تكون قد ربيت على أن طاعة الزوج عمياء أو لا تعرف شيئا عن حقوقها، أو لديها أطفال هم بحاجة إليها ويهددها الزوج بحرمانها منهم، أو الشعور بالذنب لأنها كما أفهمها الزوج أنها غير صالحة وتستحق العقاب، أو تحبه لدرجة أنها تتغاضى عن الأذى وترضى باللحظات التي يمنحها إياها من السعادة! أو عدم تمكنها من طلب الطلاق لأن أسرتها لا تقبل بذلك ويطلب منها أن تصبر وتحتسب، أو الشعور بالعار من مواجهة المجتمع المعروف بالثرثرة، فتعض على ألمها وتختبئ خلف ابتسامة ترسمها أو نظارة سوداء أو ماكياج ثقيل تغطي به آثار الاعتداء، أو ربما المكوث بالمنزل منعزلة، فهذا أهون عليها من الشعور بالنقص أمام المجتمع.
فعلى الرغم من خطورة القضية نجد أن المجتمع يتغاضى عن هذه التعديات ولا يقدم أي مساعدة للمعتدى عليهن أو يعاقب المعتدين! فالكثير يعتقد بأنها قضية أسرية ولا يجوز التدخل، أما الباقي فيعيش في حالة إنكار أو عدم تصديق. يجب أن ننفض غبار الجهل واللامبالاة وننهض للمساعدة. أولا بتوعية وتثقيف المجتمع عن أخطار هذه الظاهرة وما تسبب من أذى للأسرة وبالتالي تضعف المجتمع، ثم يجب تدريب اختصاصيين واختصاصيات في علاج ضحايا الاعتداءات من نساء ورجال وأطفال، وفتح خطوط هاتفية أو إلكترونية لاستقبال طلبات المساعدة وتقديم الإرشادات اللازمة، كما يجب فتح بيوت خاصة (الأربطة) لاستقبال الزوجات والأطفال في حالة عدم وجود أسرة قريبة يلجأون إليها، إلى أن يتمكن الاختصاصيون من معالجة الزوج، أما في حالة الانفصال فتساعد الزوجة على إيجاد سكن وعمل تعيش منه وتصرف على أطفالها، فإنها تستحق أن تعيش بكرامة دون خوف أو إذلال وأن تشعر بتقبل وتعاطف مجتمعها فهي قبل كل شيء الضحية ويجب ألا تلام!

من هواجس السكن .. إلى هَمّ القروض !

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121009/Con20121009538933.htm

أسماء المحمد

جميل اتفاق الجمعية الوطنية للمتقاعدين مع جهة تقدم لهم فرص بناء بأسعار مخفضة عن أسعار السوق، وشمول هذه الفرصة 800 ألف متقاعد ممن لديهم عضوية انتساب لأحد فروع الجمعية الوطنية للمتقاعدين.
المتفائل سوف يعتبر هذا الخبر جيدا لأن المتقاعد الذي يسكن بالإيجار ستختلف حياة أبنائه لأن الإيجار المنتهي بالتمليك، وأقساط القروض تمتد إلى 15 عاما وأحيانا 25 عاما، والذي سيتمتع بالملكية هم الورثة وليس المتقاعد، بذلك يكون عاش وهو يتنقل من حلم المسكن التمليك وهواجس تحقيق هذا الحلم إلى هم القروض حتى مماته.. إنني هنا لا أحاول إثارة إحباط المتقاعدين لكنني أعتقد أن من يتقاعد هو مواطن ومواطنة بحاجة للراحة، وأن تكون مكافأة نهاية الخدمة مجزية لأنهم في وطنهم المملكة العربية السعودية.. بلد الخير.. ومن غير المنطقي أن يمضي العمر في مسكن بالإيجار.
أزمة المواطن مع السكن يفترض أن يكون لحلولها الجذرية تخطيط طويل الأمد، بداية من الطالب المتخرج من الجامعة ويفترض أن يكون حلم تحقيق منزل ضمن حوافز تخطى هذه الشهادة لينتظره منزل العمر بدلا من العيش بالإيجار حتى يتقاعد وينتمي إلى الجمعية الوطنية للمتقاعدين..
الفئات التي لم تستكمل التعليم أو لم تساعدها الواسطة والحظوظ الكبار في إيجاد مقعد جامعي، وفي شكل عام لم يتسن لها إكمال التعليم يجب أن تصنف وتمنح المنزل التمليك حتى لو تم اشتراط عدم بيعه، مثلا.. والمهم تخفيف الأعباء على المواطن لأن الغلاء المعيشي وعبور المواسم أمامه متتالية تكفيه، لا ينقصه أن ينتظر حلم المسكن حتى يتقاعد.. هناك

فئات تعمل بدون ضمانات ولا تأمين ولن تصل في يوم من الأيام إلى مرحلة الانتماء للجمعية الوطنية.. ماذا سنقدم لها من حلول..؟!

لدي إيمان أن أزمة السكن التمليك تحتاج ذكاء إداريا وحزمة قرارات ليكون مسكن المواطن متاحا وفي متناول اليد، خاصة إذا تم تقليص مساحة المنح، وتحلت اشتراطات البلدية بالمرونة فيما يتعلق بوجود الأفنية وارتفاعات المباني..الخ. الاشتراطات التي يجب أن تنبع من واقع استطلاعات آراء الناس وتلمس احتياجاتهم.

أبجد... هوز

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/442654

سوزان المشهدي

تقدّم مواطن نيجيري بدعوى إلى محكمة لاغوس للطلاق من زوجته، أما سبب طلبه فهو أن السيدة زوجته سريعة الغضب وتبادر بعضّه بعد أي خلاف بينهما. أفاد الرجل المعضوض المحكمة أنه اشتكى «يا حبة عيني» زوجته إلى أهلها حتى «تبطل العض» من دون فائدة! وذكر أمام القاضي أنه دخل المستشفى مرات عدة بجروح غائرة، ولم يكشف سر الجروح للأطباء حتى يحافظ على كرامته التي تبعثرت أمام نفسه، الجميل أن السيدة سارعت إلى البكاء أمام القاضي، وتوسّلت إليه ألا يمنحه الطلاق بعد أن وعدت بأنها «ستبطل العض»، أمام دموعها استجاب القاضي ومنحها وقتاً لتقييم سلوكياتها مع زوجها. أنتظر أخبار الزوجين مع دعائي إلى الله أن نسمع أن الرجل بعد الشكوى القضائية بألف خير، وأنه لم ينتقل إلى الدار الآخرة «مأكولاً» بأسنان زوجته الرقيقة!

في يوم المعلم الذي احتفل به يوم السبت 6 تشرين الأول (أكتوبر)، طالعتنا الأخبار عن حادثتين إلحاقيتين، في إحداهما قام معلم بصفع طالب في الصف الخامس بسبب تغيبه عن المدرسة أياماً عدة، والثانية مدير مدرسة يضرب طالباً بـ «خرطوم بلاستيكي»، ولم يذكر الخبر السبب الذي يستوجب جلد طالب مراهق أمام زملائه بهذه القسوة. أتمنى لو استطعت مقابلة المعلمين لأسألهما سؤالاً واحداً: لماذا؟ هل كنت خائفاً عليه وحريصاً على حضوره حتى يحضر جميع الدروس؟ أم أنك كنت غاضباً من أسباب أخرى لا علاقة لها بالطالب وقمت بإسقاط غضبك العارم عليه حتى أدميت وجهه؟ بالمناسبة تلقّيت رسالة إلكترونية من الأستاذ محمد الزهراني يعتب عليّ أنني قد سميت سلوكيات المعلمين مع طلابهم وتربيتهم لهم «بالسادية»، وركّز على أنها تربية هادفة وليس انفعالاً وقتياً، وطالبني بإعادة الهيبة للمعلمين، بل والمطالبة بعدم منع الضرب في المدارس عن طريق زاويتي لرد الجميل للمعلمين والمعلمات ولرد هيبتهم.

سؤالي: إلى ماذا تهدف التربية؟ وما معنى هيبة المعلم؟ وكيف نصنعها؟ هل نصنعها بالضرب والخوف والرعب؟ أم نصنعها بالقدوة وبالأنظمة الواضحة؟

اقترحت عليه اقتراحاً متواضعاً باستحداث نظام ديموقراطي في المدارس يتم من خلاله طرح المشكلات والمواقف التي تواجه المعلمين والطلاب، ويتم اقتراح حلول ونظم عقابية عن طريق الطلاب أنفسهم، ويتم التصويت عليها ليكونوا هم أنفسهم شركاء في التنظيم، وهي طريقة أثبتت فعاليتها في كثير من الأصعدة.

بعد جريمة حمامة الجنة بحول الله الضحية تالا... طالبت العديد من العاملات والأمهات بإيجاد حضانات في كل منشأة، وأنا معهن وأشد على أيديهن، بل وأطالب بها في كل حي أيضاً، سؤالي الأهم: كم من الأمهات سيضعن أبناءهن في هذه الحضانات؟ وهل بعد موضوع الحضانات سيغيّر البيت السعودي من تركيبته التي باتت العاملة المنزلية في أول أولوياتها؟ هل سنجرّب أن نعيش من دون مساعدات؟ هل ستختفي الظاهرة المؤلمة التي أراها بكثرة عند طبيب الأطفال وهي أن الخادمة هي التي تراجع بالأطفال، وهي التي تقوم بتطعيمهم، وهي التي ترافقهم في الطوارئ؟

الأطباء الإداريون.. سوء تخطيط وضعف تنفيذ!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/08/article774583.html

ياسر المعارك

حكومة خادم الحرمين الشريفين أولت اهتماماً وعناية خاصة بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وهو ما تؤكده الموازنات السنوية الضخمة التي تخصصها لوزارة الصحة، والتي شهدت زيادات مستمرة لتصل ٦٠ مليار ريال، وهذا الرقم في كثير من البلدان يعادل موازنتها السنوية الكلية إن لم تكن أكثر، وعلى الرغم من ذلك لا تزال أصوات المواطنين تتصاعد بالشكوى من استمرار الأخطاء الطبية، وسوء توزيع الخدمات الصحية بين مناطق المملكة، ونقص الأسرّة، وتباعد المواعيد الطبية، ما يعني بأن أثر هذه الموازنة الضخمة لم يشعر بها المواطن حتى الآن.

أردت عبر هذه المقدمة التعليق على الدراسة العلمية التي نشرت خلال الملتقى الرابع الذي نظمته الجمعية السعودية للادارة الصحية مفادها أن ٩٠٪ من مديري المستشفيات لا يحملون المؤهل العلمي في تخصص الادارة الصحية أو إدارة المستشفيات مما يعني أن مستشفياتنا المسؤولة عن أرواح المواطنين تدار بالتجربة والتعلم بالخطأ وبنهج لا علاقة له بالادارة المتخصصة.

اعتقد ان هذه الدراسة وضعت اليد على الجرح وكشفت جانباً مهماً من جوانب الفشل الإداري في القطاع الصحي، ومن هذه النقطة يمكن أن نبدأ في قيادة تحوّل نوعي على مستوى الخدمات الصحية التي تقدم للمواطن، ذلك أن أهم عنصر لنجاح أي مؤسسة، هو وجود إدارة متخصصة في مجال عملها ونشاطها، ولا يمكن أن تدار مستشفيات بكفاءات غير متخصصة في الادارة الصحية، وينتظر منها أن تحقق الأهداف الصحية المنشودة والتي تخصص لها سنوياً تلك الموازنات الضخمة.

لا أجد مبرراً مقنعاً لتولي الطبيب مهام مدير إداري أو مدير شؤون صحية كون هذه المهام تتطلب تخصصاً ومهارة إدارية علمية، وإلماماً بالوسائل والطرق والأدوات الإدارية وتفرعاتها، كالتخطيط والجودة وإدارة الموارد البشرية واللوجستية، وغيرها من الأساليب والأنظمة الحديثة للأمن والسلامة والتموين، اضافة أن الهياكل التنظيمية في المستشفيات الكبرى تضم منصبين؛ الأول المدير العام والذي يتطلب هذا المنصب الحصول على المؤهل الإداري المتخصص في المجال الصحي.. أما المنصب الثاني فهو المدير الطبي المسؤول عن الاشراف على الجانب المهني والطبي للمستشفى وكوادره الطبية، مما يحقق تكامل المنظومة الإدارية وعملها بشكل مكتمل وصحيح، ويحقق تقديم خدمة صحية آمنة، إلا أن الواقع مؤلم فكثير من الكفاءات الطبية البارزة والمتخصصة في فروع الطب النادر يتم تكليفها بالعمل الإداري، فيفقد المجال الطبي طبيباً يحتاجه في مهنته، ويفشل في العمل الإداري، إذ انه ليس بالضرورة أن يكون الطبيب الناجح إدارياً ناجحاً، بل الطبيعي أن يفشل في الادارة كونه تعلم ليكون طبيباً وليس إدارياً والفرق شاسع بين التخصصين.

أعتقد بأنه آن الأوان بعد نشر نتائج هذه الدراسة أن يتحرك مجلس الخدمات الصحية، لإيقاف تكليف الأطباء بمناصب إدارية لم يؤهلوا لها وتصحيح الوضع القائم الذي شوّه خدماتنا الصحية وأفقد ثقتنا فيها، رغم الامكانات المالية الضخمة التي يتم ضخها سنوياً في هذا القطاع.

٩٠٪ من مديري المستشفيات غير مؤهلين.. معلومة تشير إلى الفوضى في معايير تعيين مديري المستشفيات، وتفتح باباً للتساؤل عن دور التحيز للتخصص الطبي والواسطات والمحسوبيات في التعيين وتوزيع المناصب وفق الأهواء دون الاعتماد على معايير مهنية علمية واشتراطات يتم تطبيقها بحزم في تعيين مديري المستشفيات والكوادر الإدارية، فالإدارة الصحية الحديثة المتخصصة لا تقل أهمية عن الطبيب المؤهل الحاصل على الشهادات العلمية التي تؤهله لمزاولة مهنة الطب، ولا يمكن فيما أعتقد ان ينصلح حال الصحة في بلادي دون الاهتمام بالجانب الإداري كما الجانب الطبي ما لم يتم تقليل نسبة ال٩٠٪ حتى تصبح أقل من ١٪.

وختاماً اختصر هذا المقال بوصف إدارة الأطباء بثلاث جمل: سوء تخطيط وضعف تنفيذ وهدر مالي.

انتحار مريض نفسيا !

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121007/Con20121007538397.htm

خالد السليمان

لا شك عندي أن أي إنسان سوي لا يمكن أن يقدم على الموت بمحض إرادته، فالخوف من الموت من طبيعة الإنسان؛ لذلك لا يقدم على الانتحار إلا من وصل إلى مرحلة من الاضطراب النفسي والذهني والعقلي دفعته للوقوف على حافة الهاوية!

لكن هذا لا يبرئ العوامل والمسببات التي قادته إلى هذا الاضطراب النفسي، ودفعته إلى حافة الهاوية، من الذنب أو المسؤولية، فهي القاتل الحقيقي، وإن كانت لم تدفعه للقفز إلى هاوية الموت!

فما لم يولد الإنسان مختلا عقليا، فإن كل إنسان يولد بفرصة أن يعيش حياة طبيعية متى ما توفرت له فرص عادلة لخوض غمار الحياة وتحدياتها، لكن عندما يجد الإنسان نفسه يصطدم مرة بعد مرة بسور عال لا يمكنه تجاوزه، عجنت حجارته بالظلم والغبن والمحسوبية والتمييز والتفرقة، فإنه يبدأ في الاضطراب ما لم تمتد له يد من أعلى السور لتنتشله!

وإذا كان البعض يرى أن علاج مثل هذا الاضطراب النفسي مكانه المصحات النفسية أو الأقفاص المنزلية أو الموت، فإن المجتمع بمؤسساته التي عقدت لواء إدارته مسؤول عن كل فرد يعيش فيه، قد لا يكون مسؤولا عن إطعامه و كسائه، ولكنه مسؤول عن توفير الفرص العادلة له لكسب لقمة العيش الكريمة، ألا يكفي أننا نقودهم إلى الجنون ثم نتخلى عنهم للموت!.

هل ستجعلنا "تالا" نبدأ بأنفسنا أولا؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/10/07/article_699344.html

ريم السعوي

في قضية "تالا" المؤلمة، انتشرت الرسائل في وسائل التواصل الـ "واتس أب" و"البلاك بيري" مطالبة بفتح حضانات، لتضع الأم العاملة أبناءها فيها، مذيلة بأسماء الأمهات المطالبات بذلك، وكتب الأستاذ نجيب الزامل في مقال الجمعة ناقلا ما قاله وليد السويدان في برنامج الثامنة مع الشريان: علينا أن نقيم الحضانات في المدارس ومقار الأعمال، فهي كفيلة ــ

بإذن الله ــ "بحفظ" أطفالنا و"تشغيل" بناتنا. ثم ذكر الزامل اقتراحا رائعا للغاية للبنات اللاتي تخرجن ولم يجدن عملا، إنشاء حضانات في الأحياء، حتى لو كانت البداية من بيوتهن.
تذكر لي صديقتي أن مدرسة حكومية في الدمام بعد حلقة الشريان، طالب فيها المعلمات بإيجاد حضانة، محضراتٍ أبناءهن معهن للمدرسة ولداخل الفصول أثناء الشرح! الأمر الذي فوجئت به مديرة المدرسة.
أود التركيز على الفرق بين الحلّين، بين بث الرسائل المُطالِبة الدولة بالتحرك لفتح الحضانات وبين اقتراح الأستاذ الزامل للمبادرة الذاتية من الأفراد ومن الأحياء بنفسها.
بالطبع كلا الحلّين مشروع، لكن الحل الثاني ذو فاعلية أكبر بكثير وله أبعاد أقوى وأجمل، فإذا اعتاد أفراد المجتمع دائما وضع الحلول بأنفسهم والمبادرة بتنفيذها كانت النتائج أروع وأقوى وأنجح من المطالبة دوما وأبدا للجهات الحكومية. نعم الجهات الحكومية عليها مسؤوليات كثيرة، ولنا الحق في مطالبتها، لكن المشاركة والفاعلية في المسؤولية تُحسّن حتى من أداء تلك الجهات. بل ومن ثقافة المجتمع بأكمله! حتى في الدول الأوروبية التي عادة توفر حضانات في مراكز العمل، لديها حضانات من منازلهن الخاصة.
الحضانة ممكن تعتبر نموذجا لا يكلف الكثير من المال بقدر الإرادة. ويكون الدور الحكومي فيها الإشراف فقط والمتابعة إن أمكن. وبهذا لا نحل فقط مشكلة وجود حضانات لأبنائنا بل المسألة تتعداها لأبعد من ذلك أن شيئا من ثقافتنا "تحرّك" ليبدأ فعليا معتمدا على نفسه ومُشاركا حقيقيا في حل مشاكله. إن فعلا كهذا كفيل بأن يفعل الكثير بل يمتد لأبعاد أخرى، لأنه بلا مبالغة مبادرة فعلية تدخل ضمن ما ينادي به مرارا المفكر الجزائري مالك بن نبي، ويعوّل عليه كثيرا أنه مفتاح وسبب للتطور والتنمية حين يعي الأفراد واجباتهم ويبادروا بها قبل أن ينتظروا الحقوق. بل يؤكد دائما أن ثقافة الواجب إذا تأصلت فينا أتت الحقوق أوتوماتيكيا بعدها وبلا تعب.
ولو استصعبت إحداهن أن تبادر بنفسها وتبدأ فعلا بحضانة من بيتها للحي الذي تسكنه. أتمنى فقط لحظتها أن نقيس العبء على الجهات التنفيذية وخصوصا على مستوى المدن والبلاد بأسرها. وأنا هنا لا أدافع عن تلك الجهات بقدر ما أريد أن نلتفت ولو قليلا إلى أن "المبادرة"، والعمل ليسا أمرا سهلا بسهولة إطلاق الكلام، وأن الاعتماد على النفس يصنع الكثير، وإن بدأ بأبسط الإمكانيات المتاحة يجب ألا نقلل من قدره. فإذا تمكنا من حل مشكلة الحضانة تمكنّا لاحقا من إيجاد حلول لمشاكلنا الأخرى والأكبر!
وبإمكاني هنا أن أستشهد مرة أخرى بمبادرة جيهان عشماوي بعمل أفلام قصيرة تحت عنوان: "أنت بخير"، لدعم مريض السرطان نفسيا وثقافيا، حين رأت بتجربتها الشخصية أن المستشفيات لا توفر هذه الخدمة لمرضاها، فبدأت بإمكانياتها البسيطة جدا.
ماذا لو كان هناك المزيد والمزيد؟
"السقوط مسموح لكن النهوض واجب" مثل روسي.

حقوق الإنسان: بين التأسيس في الوعي وبين مجرد المعرفة بها..!

المصدر: جريدة الرياض السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/10/06/article773946.html

يوسف أبا الخيل

هل يوجد في ثقافتنا/ تاريخنا سند تاريخي ل»حقوق الإنسان»؟ هل عشنا صراعا فكريا واجتماعيا متعدد الأبعاد حول مفهوم «حقوق الإنسان»، حتى ترسخت في وعينا وفي (لا وعينا) إلى الدرجة التي أصبحت من قبيل السلوك التلقائي هل تأسست "حقوق الإنسان" في الوعي العربي والإسلامي عبر مسارات متعرجة من الصراع الفكري والاجتماعي، أم أن هذا الوعي يكتفي من تلك الحقوق بمجرد المعرفة بها؟ ومن ثم، هل المعرفة بحقوق الإنسان تكفي لتأسيسها في الوعي تأسيسا كافيا يجعلها تلقائية في السلوك وفي ردة الفعل، وفي النظر إلى الإنسان بالمطلق؟ هذا سؤال مهم في الحالة العربية الإسلامية، خاصة إذا تذكرنا أن مفهوم "حقوق الإنسان" أصبح رائجاً في الخطاب العربي/ الإسلامي المعاصر.

قبل الإجابة على هذا السؤال، لنستمع إلى الدكتور: محمد عابد الجابري وهو يقول: "ثقافة حقوق الإنسان، مثلها مثل ثقافة التسامح وما أشبهها، عبارات دخيلة لا أساس يسندها، ولا تاريخ يؤسسها في الوعي العربي، شأنها شأن كثير من المفاهيم الاجتماعية التي راجت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، والتي كان الحديث يجري عنها بتوظيف مفهوم الإيديولوجيا، مثل مفهوم: الطبقة، والوعي الطبقي، والوعي المزيف، والبروليتاريا".

هذا يعني أن الجابري يعتبر أن المفاهيم التي لا تُؤسّسُ في الوعي تأسيساً تاريخياً ستظل مجرد "كلمات ومواعظ" لا تأثير لها على السلوك الفردي والجمعي، وستظل بالتالي دخيلة غريبة على الثقافة التي تجترها. والسؤال هنا: لماذا تظل لا تأثير لها على الثقافة المعنية رغم أنها تتشدق بها ليل نهار؟ الجواب نجده عند الجابري مرة أخرى بقوله في كتابه (في نقد الحاجة إلى الإصلاح): "إن للكلمات، عندما تتحول إلى مفاهيم، تاريخاً آخر أوسع وأغنى. إن المفاهيم كائناتٌ فكرية تولد بفعل ظروف معينة ترتبط بها وتحيل إليها وتكتسي منها مضمونها التصوري وقوتها المفهومية التي تنقلها من مجال الاصطلاح اللغوي المجرد، البارد الميت، إلى مجال الواقع الحي، العلمي أو الإيديولوجي".

هذا الحكم من المفكر الجابري نجد له سندا وشاهدا من تاريخ الغرب المعاصر، الغرب الذي اخترع منظومة الحداثة، ومنها "حقوق الإنسان". إذ لم يؤسس الغرب تلك الحقوق في السياق الثقافي والاجتماعي بمجرد الدعوة المجردة إلى تمثلها عبر المواعظ والكلمات، بل إنه أسسها عبر سلسلة معقدة وطويلة من التطورات الملتحفة بعباءة الصراعات الفكرية والاجتماعية، تلك الصراعات التي تطلبت في مراحلها المختلفة - من ضمن ما تطلبت - نحت مفاهيم ومصطلحات متدرجة ومتمرحلة كل مفهوم يعضد الآخر بقدر ما هو حتمي للوصول إليه. لقد كان كل مفهوم منها يشكل حالة (فرضية) يؤدي دوره الإيديولوجي ضمن سياق تاريخي معين، ليقود إلى مفهوم آخر، ربما في سياق آخر، وهكذا حتى وصل المفهوم الرئيس "حقوق الإنسان بمطلقه" ليتمثل في الوعي الجمعي الغربي كسلوك تلقائي عادي مثله كافة مظاهر السلوك التي تنطلق لا من الوعي فقط، بل ومن اللاوعي أيضا.

لقد بدأت مسيرة حقوق الإنسان - الإنسان المطلق المجرد من الأوصاف المكتسبة - في الغرب بتدشين، أو لنقل: افتراض مفهوم" حالة الطبيعة"، وهي حالة كان البشر خلالها أحراراً لهم كافة الحقوق. فلكل منهم الحق في كل شيء، وأي شيء. ولكن لمّا كان سعي كل واحد منهم إلى التمتع بكل ما ستصل إليه يداه، وتمكنه منه قدراته، سيؤدي لا محالة إلى تنازع وتدافع واقتتال، لأن الإنسان كان وسيظل ذئباً لأخيه الإنسان، فقد اهتدوا ب "عقولهم" إلى طريقة لتنظيم هذه الحقوق بصورة تضمن العدل أولاً والأمن ثانياً، فكان أن دشن فلاسفة الأنوار مفهوم "العقد الاجتماعي"، وهو مفهوم تال لمفهوم" حالة الطبيعة"، وبموجب ذلك العقد، سيتنازل الجموع عن حقوقهم، لا بالمعنى الحرفي للتنازل، بل بمعنى تنظيمها وحفظها واستردادها بصورة تمنع التنازع والتدافع والصراع.

كيف، ولمن تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية؟ لقد تنازلوا عنها على مستويين: المستوى الأول، تنازلوا فيه عن حقوقهم الطبيعية لمجموعة تشكلت منهم، والتي ستضمن لهم حقوقا مدنية مقابل تلك الحقوق الطبيعية، وهذه المجموعة أو الهيئة تسمى" الدولة"، وهكذا قام المجتمع البشري المتمدن المنظم بدلاً من حالة الطبيعة. أما على المستوى الثاني، فلقد تنازل الأفراد، أو المجموعة المتنازل لها، عن تنظيم وحفظ الحقوق الطبيعية لشخص واحد يقوم بمهام الرئاسة والحكم بما في ذلك الحفاظ على حقوق الأفراد والجماعة، وهكذا قامت الحكومة.

هذه الفرضيات، وتلك المفاهيم التي قال بها مفكرو وفلاسفة الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما لما كان مطلوبا منها أن تؤديه من سند اجتماعي تاريخي لما افترضوا أنه أصل الاجتماع والدولة معا. بعبارة أخرى، إن ما كان يهمهم في الدرجة الأولى هو الوظيفة التي كانوا يريدون لهذه الفرضيات والمفاهيم أن تؤديها، وهي: وظيفة تفسير منشأ الدولة والسلطة تفسيراً يقرر صراحة أو ضمناً أن السلطة التي تمارسها الدولة ومن يتصرف باسمها هي سلطة الشعب، وأن الحاكم إنما يستقي الشرعية لحكمه من رضا الناس، لا من"الحق الإلهي للملوك"، كما كان الوعي الجمعي الأوروبي يستبطنه آنذاك.

نعود الآن إلى السؤال الذي استفتحنا به هذا المقال، وهو: هل تأسس مفهوم "حقوق الإنسان" في الذاكرة الجمعية العربية على نحو يجعله سلوكا تلقائيا، كما حدث في الغرب؟ الجواب في الأسطر التالية.

يقول الجابري في الكتاب ذاته: "لقد عاش الغرب مسألة حقوق الإنسان كإيديولوجيا، أي في إطار صراع فكري واجتماعي وديني وسياسي، فكانت النتيجة أن ترسخت (حقوق الإنسان) في فكره ووعيه وسلوكه، على الأقل إزاء بني جلدته. فهل يمكن، لنا أو لغيرنا، الحصول على النتيجة نفسها بمجرد استعادة تلك الإيديولوجيا، لا بوصفها صراعاً واقعياً متعدد الأبعاد، بل فقط بوصفها (ثقافة)؟ أو بوصفها (معرفة)؟ ويقول أيضا: "هل تكفي المعرفة بالشيء في اكتساب ذلك الشيء؟ كم من الناس ينادون بحقوق الإنسان ويشرحونها ويتبحرون في شرحها، ولكن كم من هؤلاء يطبقها في بيته، مع زوجته وأولاده، وخادمته، ومع الذين يعملون عنده؟".

من هنا نسأل: هل يوجد في ثقافتنا/ تاريخنا سند تاريخي ل"حقوق الإنسان"؟ هل عشنا صراعا فكريا واجتماعيا متعدد الأبعاد حول مفهوم "حقوق الإنسان"، حتى ترسخت في وعينا وفي (لا وعينا) إلى الدرجة التي أصبحت من قبيل السلوك التلقائي؟ لا شك أن الإجابة بالنفي. وإضافة إلى ذلك، فإن الإنسان الذي نجد لحقوقه سندا معرفيا في ثقافتنا، هو إنسان محدد، وليس الإنسان المطلق ب "ألف ولام العهد"، ذلك الإنسان الذي عاش الغرب الحديث صراعا فكريا واجتماعيا من أجله. هنا تبدو مشكلتنا مع ما نسميها "ثقافة حقوق الإنسان" مركبة، فنحن لم نعش من أجلها صراعا فكريا يؤسسها في الوعي، وفوق ذلك، فإن النسق المعرفي الذي سنستجديه لدعم "حقوق الإنسان" يتمحور حول إنسان محدد وليس حول "الإنسان المطلق"، وبالتالي فإن السؤال الآخر هو: هل نحن نعي ما تعنيه عبارة "حقوق الإنسان" عندما نصدح بها آناء الليل وأطراف النهار؟ للأسف نحن بالفعل لا نعي ما تعنيه تلك العبارة المحملة بعبء التاريخ والجغرافيا الغربيين!!

مع ذلك فنحن يمكن في هذه المرحلة أن نكتفي - كما يقول الجابري - بالقول: "إذا كان سقراط حسن الظن بالإنسان (عندما قال إن المعرفة بالشيء تكفي لاكتساب ذلك الشيء)، فلنقتد به، ولننشر ثقافة حقوق الإنسان ليس من أجل إقناع الناس باحترام هذه الحقوق وحسب، بل أيضاً، وهذا أهم، من أجل توعية أصحاب الحقوق الضائعة ليطالبوا بحقوقهم. وبالمطالبة المستمرة المتواصلة سيحصلون عليها. وحقاً: ما ضاع حق وراءه طالب".

حقوقيون يرفضون الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121006/Con20121006538109.htm

شتيوي الغيثي

أخذت حقوق الإنسان في المملكة طابع الاتساع من ناحية الطرح الفكري والإعلامي والممارسة الحقوقية في بعض جوانبها، حتى غدا العمل الحقوقي من أهم الأعمال التي يقوم بها البعض من الناس لا على المستوى الفكري فقط؛ بل وحتى المستوى المادي الخالص.

لقد استمدت مقولات حقوق الإنسان طابعها الحياتي والسياسي والفردي من نظريات الفكر الغربي؛ خاصة بعد بروز مفهوم الحق الطبيعي منذ أيام الفلاسفة هوبز وسبينوزا وجون لوك وغيرهم، ثم ظهر بعده مفهوم العقد الاجتماعي، ومن هنا ظهر مفهوم حقوق الإنسان العالمية، والذي يطبق في عصرنا في كثير من الدول تطبيقا كاملا أو مجزأ لا يخلو من الذاتية والبراجماتية السياسية أو الإيديولوجية أحيانا حتى عند بعض الدول الغربية.

وإذا ما دققنا النظر، فإننا نجد أن أكثر مفاهيم حقوق الإنسان جاءت لتأسيس الفكر الليبرالي الذي بدأ يتعمم أكثر من غيره كالاشتراكية مثلا على أهميتها في نقد البرجوازية الغربية. كل هذا معروف ولست آتيا بجديد، إنما ما هو مثير في الأمر هذا التعاطي مع الحقوق بوصفها حقوقا تتجزأ في كل مجتمع بحيث يؤمن ذلك المجتمع بحقوق ولا يؤمن بأخرى، لذلك فقد تختلف تلك الحقوق بين مجتمع وآخر حسب الرؤية: هل هي ليبرالية تؤمن بالفرد أم اشتراكية تؤمن بالسيادة الاجتماعية أم هي ديني تؤمن بالحق الإلهي على الإنساني؟، لكن الاعتماد على الإنسان بوصفه قيمة عليا، مما يمكن اعتباره شرطا فلسفيا لظهور حقوق الإنسان كما يقول فيري ورونو، جعل من الرؤى الدينية متأخرة كثيرا ومناقضة لها في نظريات حقوق الإنسان، لذلك تبقى النظريتان الليبرالية والاشتراكية تتنافسان على تحقيق مفاهيم الحقوق الإنسانية.

هنا ندخل في صلب موضوع المقال، حيث يبرز بعض الحقوقيين الإسلاميين (ليس كلهم بالطبع) بالاعتماد على نظرية السيادة بوصفها جانبا من جوانب مفهوم العقد الاجتماعي لتأسيس النظرية الحقوقية الإسلامية الخاصة بهم، مما يجعل التقارب بين الاشتراكية والإسلامية تقاربا في الآليات العملية السطحية، ومختلفة في المضمون والمرجعية الفكرية، في حين تتناقض كلية مع المفهوم الليبرالي لحقوق الإنسان الذي يعتمد على الحرية والفردانية أكثر من غيرهما، وعلى أساس ذلك يمكن أن تتكون النظرية الحقوقية الإسلامية عند بعض الإسلاميين بوصفها حقوق الأكثرية أكثر من حقوق الأفراد.

والتجاهل الذي يحصل في أكثر الأطروحات الإسلاموية حول الحقوق يمكن له أن يضع علامة استفهام حول مفهوم الحق الفردي ومدى تحققه في تلك النظريات؛ خاصة أنه أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان، وعليها تأسس الكثير منها.

هذا جانب.. الجانب الآخر هو أنه لا تظهر حقوق الأقليات بشكل واضح في الحقوق الجديدة التي تأسس عليها النظرية لدى التيارات الإسلامية، وهذه من أهم القضايا التي يفكر فيها حقوقيو الخطاب الليبرالي، إضافة إلى غياب مفهوم حرية التعبير، والتي يقمع الكثيرون عليها في كثير من الأمكنة بحكم الحق الإلهي، وهذا الغياب يجعل من مفهوم حقوق الإنسان حقوقا مائعة لا تتحقق إلا في جانب واحد، وهو حق سيادة المجتمع، في حين أن هذه السيادة لها ما لها من أصول فلسفية وحقوق طبيعية سابقة عليها، تتمثل في الحقوق الفردية وحرية التعبير وحقوق الأقليات، فأين تغيب هذه الحقوق لدى بعض حقوقيينا الذي يهتمون في الحرية السياسية ويصمتون عن حرية التعبير أو حرية الأفراد والأقليات.

إن منظومة حقوق الإنسان منظومة متكاملة من الصعب تجزئتها لتتوافق مع أيديولوجيا سياسية أو اجتماعية محددة، وإلا فإننا سوف نجد حقوقيين ضد حقوق الإنسان نفسها من خلال الاعتماد على (بعض) قضايا حقوق الإنسان وليس كلها.

لماذا الجدل على الهوية الوطنية للمرأة؟

المصدر: جريدة الحياة السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 أكتوبر 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/441758

زينب غاصب

هكذا طالعتنا صحيفة «الحياة» الأسبوع قبل الماضي بخبرها عن مجلس الشورى الذي رفض مقترح اللجنة الأمنية بضرورة إلزام النساء باستخراج الهوية الوطنية، وقال الخبر: «إن اثنين من أعضاء الشورى اعترضا على المقترح بحجة خصوصية المرأة السعودية، بينما شدّد بعض الأعضاء على ضرورة هذا وفق ضوابط الشريعة الإسلامية».

لا أقول إن فلسفة بعض أعضاء الشورى في هذا الرفض ليس من المنطق فحسب، بل هي اعتداء صريح في مصادرة حقوق المرأة التي أقرتها الشريعة في أن تكون مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، وأن تكون لها شخصيتها الانفصالية في كثير من الحقوق المالية، والأسرية، وعندما يصادر بعض الأعضاء في الشورى هذا الحق المفروض للمرأة، مع ثقتي الكاملة، وأبصم بيدي على ذلك أن جميع نساء هؤلاء الأعضاء يتمتعن بهذه البطاقة بعد أن استخرجوها لنسائهم، فهذا ليس من حقهم، خصوصاً وبعد أن رأت الدولة هذه الضرورة في ما يتعلق بالجوانب الأمنية، وكان لزاماً على وزارة الداخلية أن تمضي في هذا الأمر من دون الرجوع إلى مجلس الشورى، المعروف بكثرة تدخلاته ضد المواطنين، وفرض وصايته على المجتمع.

لماذا يعارض مجلس الشورى هذا الحق وهو يرى كثرة المشكلات الناجمة عن الحرمان منه، وأول هذه المشكلات هو تبرم الكثير من أولياء الأمور من إلحاق بناتهم وأولادهم على السواء في سجلاتهم الوطنية؟ الهوية الوطنية ليست ترفاً للمرأة، وليست أداة لانحرافها، كما يعتقد المصابون بـ«فوبيا المرأة» الذين تسوّل لهم عقولهم المريضة ذلك.

الهوية الوطنية رمز لأهلية المرأة وكفاءتها في إنجاز أعمالها، وتسهيل عملياتها المالية في البنوك، فهي تحتاجها حتى في فتح ملف في أي مستشفى للعلاج، ولا يتحجج أعضاء الشورى بأن المرأة موجودة في سجل أبيها أو زوجها، إذ كثيراً ما يرفض هؤلاء الأوصياء إعطاء سجلاتهم لنسائهم تسلطاً، وقهراً، وتعنتاً، خصوصاً أولئك اللا «رجال» الذين يحلو لهم الاستيلاء على أموال نسائهم، سواء كانت راتباً من وظيفة، أو ميراثاً من قريب، أو حتى مكافأة زهيدة من جامعة أو معهد، من ذا الذي وسوس في أسماع بعض أعضاء الشورى في أن الهوية الوطنية لا تحتاجها المرأة السعودية، وهي في أشد الاحتياج لها في مرضها، وحياتها، ووظيفتها، ودراستها، وسفرها، بل حتى في تنقلاتها داخل مدينتها.

بالأمس حكت لي مجموعة من المعلمات، اللاتي يذهبن من جدة إلى مكة، معاناتهن في الوقوف يومياً أمام نقطة التفتيش المؤدية إلى مكة، إذ يطلب منهن إبراز هويتهن يومياً للدخول إلى مكة، كيف لا تحتاج المرأة السعودية للهوية وهي إنسانة شريكة في المجتمع للرجل، وشريكة له في كل شيء، وليس مفضلاً عليها ومن الله وليس من أحد سوى في درجة القوامة التي أراها تسقط عنه في حال الإخلال بشروطها.

أرجو من بعض أعضاء مجلس الشورى أن يرفعوا أيديهم عن المرأة السعودية وألا يجادلوا في شؤونها الضرورية وغير الضرورية، وأن يتركوا مقاعدهم لامرأة هي أخبر ببنات جنسها، وتتكلم بأصواتهن، لا مجموعة تعيش في بروج عاجية، ثم تجادل في أمور جوهرية للمواطنين من الجنسين سلباً، من منطلق رؤاهم العقيمة التي لا تسمن من جوع ولا تغني من خوف، وأرجو من مجلس الشورى ألا يكذبني في رد منه، كما كذبني في رده الماضي في رمضان في مسألة العقار، وأظن أن للمواطنين عيوناً وآذاناً، يسمعون، ويرون، ويعون، ويفرقون بين الصدق والكذب، وليعلم بعض الأعضاء أن بوصلة الزمن تغيرت.

البنك الدولي سيصبح أكثر فعالية في محاربة الفقر

المصدر: جريدة الدستور الجمعة 19 ذو القعدة 1433 هـ - 5 أكتوبر 2012م
رابط الخبر

واشنطن - أ ش أ:
قال رئيس البنك الدولي: "إنه سيبلغ الدول الأعضاء أثناء اجتماعات الأسبوع القادم في طوكيو، بأنه يعكف على إعداد إصلاحات واسعة لجعل البنك أكثر فعالية في محاربة الفقر".
وسيكون الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد والذي سيعقد في الفترة من 12إلي 14 أكتوبر الجاري الفرصة الأولى لجيم يونج كيم لتحديد رؤيته لمهمة البنك منذ تولى رئاسته في يوليو الماضي.
وقال كيم للصحفيين "نحن لسنا جاهزين بعد لأن نطلب تغييرات محددة .. لكن إذا كنا فعلاً جادين في إنهاء الفقر في موعد أقرب مما هو مستهدف حاليًا .. فإنه ينبغي أن تكون هناك بعض التغييرات في طريقة عمل المؤسسة".
وأضاف كيم أنه يريد أن يقلل البنك الدولي تركيزه على تقديم قروض التنمية وان يعطي اهتمامًا أكبر لتحقيق انجاز على أرض الواقع.
وقال: "إنه سيقدم مزيدًا من التفاصيل عن إصلاحات محددة أثناء الاجتماع السنوي القادم للدول الأعضاء في إبريل"، ومضى قائلاً "الحاجة إلى هذه التغييرات أصبحت واضحة منذ فترة طويلة جدًا".
وقال كيم: "إنه بينما يصارع مانحون كبار مثل الولايات المتحدة ودول في أوروبا معدلات منخفضة للنمو و زيادات في عجز الميزانية واضطرابات أكبر في الأسواق فإنه لن يكون من الملائم مطالبة هذه الدول بأن تضخ أموال لزيادة رأسمال البنك".
وأضاف قائلاً "في هذه المرحلة لا أرى فعلاً أي رغبة .. الوقت ليس مناسبًا لأن نطلب مناقشة بشأن زيادة لرأس المال .. هذا شيء لا أعتقد أن الدول المانحة مستعدة لأن تفعله".

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تناقش أوضاع المعتقلين بسجون دبي

المصدر: جريدة أخبار اليوم الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 أكتوبر 2012م
http://www.akhbarelyom.org.eg/news76038_12.aspx

دبي – رضا هلال
عقد وفد كبير من المنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماعات مكثفة مع جمعية الإمارات لحقوق الإنسان.
كما قام بزيارات إلى القيادة العامة لشرطة دبي والعديد من الجهات المعنية الأمنية والحقوقية لمناقشة وضع المعتقلين.

كما قام الوفد بزيارات ميدانية التقي خلالها العديد من الشخصيات والأسر ذوي الصلة بالمعتقلين واطلعوا علي كافة الاجراءات والمعلومات التي تمت حيال المعتقلين بتهم مختلفة ومن المتوقع ان يلتقي الوفد بالعديد من الشخصيات الدبلوماسية غدا الاحد 7 اكتوبر في دبي علي مائدة غداء سيشهدها عدد كبير من الإعلاميين ورجال الإعمال ورجال المجتمع إضافة إلي أعضاء السلك الدبلوماسي.

وكانت الإمارات قد اعتقلت حوالى 61 شخصية اصلاحية بتهم الاخلال بالأمن العام أغلبهم ممن ينتمون إلى جماعة الأخوان المسلمين، بالامارات، وتجرى محاكمتهم حاليا والتحقيق معهم دون أن يعرف ذويهم مكان اعتقالهم.

وأصدرت المنظمة بيانا مفصلا فى الشهر الماضي يدين كافة عمليات الاعتقال وذلك بالتضامن مع منظمات دولية وعربية وأهابت فيه بالقيادة الاماراتية بالشفافية فى التعامل مع المعتقلين الـ61.

وقد أكد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان محمد الحمادى على أن قيادة الامارات وحكامها قد أبدوا اهتمامهم بعمل الجمعية وأوصوا بان نلجأ اليهم فى حالة اى اشكال او قضية فى مجال عمل ونشاط الجمعية وتذليل كل الصعاب لتمكين الجمعية من أداء رسالتها ونشاطها.

وقال الحمادي عقب لقاء وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان بمقر الجمعية فى دبي مساء الاربعاء الماضى بحضور أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء اللجان أن قيادة الامارات تولى اهتماما كبيرا بقضايا حقوق الانسان فى مختلف المجالات.

وأوضح الحمادى بان الجمعية تشجع وترحب بهذه الزيارات بهدف إبراز دور دولة الإمارات في مجال حقوق والتعريف بهذا الدور من خلال بيان الواقع الحقيقي باعتبار الجمعية همزة وصل مع المنظمات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وخلال اللقاء استعرض الحمادى الدورالذى تقوم به الجمعية فى مجال حقوق الانسان ومتابعة الامور والتواصل مع مختلف الجهات المعنية وذات الصلة موضحا وجود لجان معنية بحقوق الانسان فى بعض جمعيات النفع العام كالمحامين وادارة حقوق الانسان فى القيادة العامة لشرطة دبى.

وأشار الحمادى في استعراضه إلى الجانب التثقيفي في مجال حقوق الإنسان من خلال المشاركة في ورش عمل ودورات، وأيضًا العمل مع الحكومة ومشاركة الجمعية فى عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ودراسة الحالات والشكاوى التي ترد إليها.

واشارالى ان قوانين الدولة تحمى حقوق الانسان وعرض لنشاط لجان الجمعية خاصة لجنة العمل والعمال وجهودها فى زيارة مواقع العمل من فترة لأخرى.

عرض رؤساء اللجان لانشطة كل لجنة وبرامجها خاصة "لعبة حقوقى للاطفال" والتى كانت فكرة الجمعية وتوزع على مختلف المدارس لتثقيف تلاميذ المدارس فى المرحلة الابتدائية بكيفية معرفة حقوقهم.

واشار الى ان هدف زيارة وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان للامارات التعرف على انشطة ودور الجمعية فى مجال حقوق الانسان على مختلف المستويات، والالتقاءمع عدد من مسئولى الدولة والمجتمع المعنيين بقضايا حقوق الانسان على الأصعدة الوطنية والأقليمية وكذلك تطورات الاوضاع فى سوريا ومناقشة اليات تعزيز جهود الإمارات العربية المتحدة في تقديم الدعم والاغاثة الانسانية للشعب الشورى في ظل الأوضاع التي يتعرض لها حاليا.

وايضا الاطلاع على دور دولة الامارات فى مساعدة اللاجئين السورين فى مخيمات الاردن وتركيا.

وتشمل اللقاءات اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وادارة حقوق الانسان بشرطة دبى وجمعية الهلال الاحمر وجمعية المحامين والقانونيين وزيارات ميدانية لبعض المناطق.

وقد التقى الوفد فى عشاء عمل مع عبدالغفار حسين رئيس جمعية الامارات لحقوق الانسان تناول سبل التعاون بين الجمعية والمنظمة واهم الموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان فى المنطقة وخاصة سوريا

وتم ابداء الراى فى بعض الامورالمتعلقة بالتشريعات المتعلقة بحقوق الانسان وتطبيقاتها فى الامارات مايتعلق منها بالجزائية وبعض منها متعلق بالقوانين الجنائية بشكل عام.

واضاف الهدف الرئيسى للزيارة هو بحث تعزيز جهود الامارات لدعم واغاثةالشعب السورى فى هذه المرحلةالحرجة والخطيرة التى تتزايد فيها الاحتياجات الانسانية للشعب السورى والازمةالتى يعيشها فى ظل القمع الشديد مما ادى الى نزوح اعداد كبيرة حوالى 5 ملايين نازح وقرابة 250 الف لاجىء فى مناطق الجوار فى سوريا بخلاف عدد اكبر من السوريين الموجودين اصلا فى عدد من الدول العربية ويواجهون معاناة إنسانية شديد.

وحول التعاون بين الجمعية والمنظمة قال شلبى نفخر ونعتز بان جمعية الامارات تتعاون مع المنظمة وهى عضو فيها منذ انشائها وتمثل واحدة من المنارات الثلاث فى مجال حقوق الانسان فى الخليج الامارات والكويت والبحرين. معربا عن أمله فى أن تسهم الجمعيات الثلاث بهذه الدول بدور فى تعزيز احترام وحماية حقوق الانسان ونشر ثقافة حقوق الانسان فى بلدانهم وفى البلدان الخليجية الأخرى.

واشارالى برنامج الزيارة يتضمن عدد من اللقاءات تشمل لقاء المسئولين بادرة حقوق الانسان شرطة دبى واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وامين جمعية الهلال الاحمر لمناقشة الامور التى تتعلق باغاثة اللاجئين السوريين.
وابدى انطباعا جيدا عن لقاء وفد المنظمة مع جمعية الامارات لحقوق الانسان منوها بقنوات التواصل الموجودة فى الامارات فى مجال معالجة الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.
وحول الوضع فى سوريا قال منذ ابريل 2011 ونحن نتحدث عن جرائم ضد الانسانية ارتكبها النظام وايضا جرائم حرب ارتكبت منذ بدء لجوء عدد من الشعب السورى وقطاع كبير حمل السلاح للدفاع عن نفسه.
وأضاف حاليا وصل عدد الشهداء إلى 30 الف شهيد واكثر من 20 الف مفقود يعتقد انهم فى عداد القتلى او الشهداء و30 الف معتقل وحوالى من 200 الى 250 الف شخص اعتقلوا وخرج بعضهم واعتقل اكثر من مرة مشيرا الى ان سوريا فى اصعب وضع انسانى ومشيرا الى المنطقة اصبحت الاسوأ انسانيا على الاطلاق.
فبعد ان كانت سوريا الملاذ الامن مثلا لمليون و 500 الف عراقى فارين من العراق اصبح العراق ملاذ للسوريين مما يمثل ماساة كبيرة جدا.
وكان وفد كبير من المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدأ زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ يوم الأربعاء الماضي برئاسة الأمين العام للمنظمة علاء شلبي وعضوية مها البرجس نائب رئيس مجلس الأمناء والمهندس راسم الأتاسي عضو مجلس أمناء المنظمة والرئيس السابق لفرع المنظمة في سوريا.

دعوة لتشكيل لجنة لمتابعة توصيات التقرير الوطني لحقوق الانسان المتعلق بحقوق النساء

المصدر: جريدة الدستور الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 أكتوبر 2012م
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C10%5CLocalAndGover_issue1815_day08_id442582.htm#.UHKJHpgxo40

عمان - بترا
دعا مشاركون في جلسة حوارية عن التقرير الوطني الثامن للمركز الوطني لحقوق الانسان للعام 2011 الذي صدر في تموز الماضي وخاصة الجزء المتعلق بحقوق النساء، الى تشكيل لجنة لمتابعة توصياته.
وأوصوا في الجلسة التي نظمتها جمعية معهد تضامن النساء الأردني، وترأستها عضوة الجمعية المحامية لبنى دواني بتنشيط الجانب الإعلامي وطباعة التقرير وتسليمه للصحفيين لتحقيق أهدافه المرجوة وإجراء إحصائيات سنوية تبين حساسية النوع الاجتماعي.
وأشارت مديرة مجموعة ميزان لحقوق الانسان المحامية ايفا ابو حلاوة بحضور ممثلين عن مؤسسات مجتمع مدني معنية وناشطين وحقوقيين ومهتمين الى ان التقرير ورغم اهميته لم يحظ باهتمام مجلس النواب.
وبينت ان مجلس امناء المركز يضم 3 نساء فقط من اصل 21 عضوا معتبرة ان تلك النسبة تعكس حقيقة كوتا المرأة في البرلمان والحكومة.
وفي موضوع الاحصاءات التي وردت في التقرير اشارت الدكتورة بكلية الحقوق في الجامعة الاردنية عبير دبابنة الى انها كانت من منظور النوع الاجتماعي، ذكورا واناثا ولكن في مواطن اخرى لم يرصد التقرير التمييز ضد تعليم الاناث المعوقات.
وعرضت بثينة فريحات من المركز الوطني لحقوق الانسان منهجية اعداد التقرير وما تضمنه وخاصة في الجانب المتعلق بحقوق النساء، مشيرة الى انه جاء وفق متابعة مستمرة لواقع المرأة الأردنية من قبل مختصين.

واستعرضت الخبيرة في قضايا المرأة نتاشا شوارب لائحة مطالب المرأة التي ورد الكثير منها في توصيات التقرير، ومنها المواد المتعلقة بمنح الجنسية والمطالبة بتعديل المادة» 308» من قانون العقوبات .

5 أمراض تصيب الأطفال "مجهولى النسب"

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 أكتوبر 2012م
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=810428&SecID=245&IssueID=0

كتبت سحر الشيمى

الغذاء الأساسى للطفل ليس الطعام والشراب فحسب، وإنما هو الأمان والحب والحنان، لذا فإن الأطفال "مجهولى النسب" والذى يعرفهم المجتمع بـ"اللقطاء" يحتاجون إلى الرعاية المعنوية أكثر من توفير المسكن والمآكل وبشكل مضاعف عن الأطفال الذين وجدوا فى بيئة طبيعية بين أبويهم وأخواتهم، وإلا تعرضوا للعديد من الاضطرابات، هذا ما تؤكد عليه الدكتورة هبة عيسوى، أستاذ الطب النفسى بجامعة عين شمس، حيث تشير إلى أن تلك الأمراض تتمثل فى:

1- يعانى أكثر من 90% من هؤلاء الأطفال من التبول اللإرادى بسبب التعرض للقهر والخوف، وهذا ما كشفت عنه الدراسات النفسية الخاصة بهؤلاء الأطفال.

2- إصابة الكثير منهم بداء السرقة.

3- "التحدى العارض"، حيث يقاوم الصغير كل الأوامر التى تصدر له من قبل الكبار والمسئولين عن رعايته، فمثلا يرفض الانصياع بأن ينام، أو يقوم لمراجعة دروسه مثلا.

4- إصابة الصغير بالاكتئاب بسبب الشعور الحاد بأنه "لا جذور له"، مما يترتب عليه الخوف الشديد من إهمال المؤسسة التى تقوم برعايته أو أن الأسرة البديلة قد تلفظه وتتركه مشردا فى الشوارع.

5- " كل مرض نفسى له استعداد وراثى" بما يعنى أن هؤلاء الأطفال معرضين لتفاقم المشكلات النفسية التى حملوها من خلال جيناتهم الوراثية وليس لهم شأن فى ذلك.

وتشير الدكتورة هبة إلى أنه من الضرورى أن يتوفر فى الأسرة البديلة أو المؤسسة التى ترعى هؤلاء الأطفال مجموعة من المعايير تساعد على تربيتهم، وضمانا لأن تكون تلك الجهة الراعية للطفل مؤهلة للتعامل معه بطريقة سوية، ولا تضع الصغير تحت ضغوط نفسية وعصبية، وتتمثل المعايير المناسبة لتلك الجهة فى:

- ضرورة خضوع الجهة الراعية لدورات تدريبية نفسية تؤهل المربى على توفير بيئة سوية يعيش فيها الصغير.
- يكون المربى على دراية كاملة بالاضطرابات النفسية التى قد يمر بها الطفل.
- يجب أن يتوفر فى الأسرة البديلة أو فى القائمين على شئون دار إيواء الصغار القدرة على العطاء، الحب، الأمان، وأن يتمتع المتعاملين مع الصغار بشخصية سوية خالية من الاضطرابات النفسية.

هدف الحد الأدنى للأجور تخفيف نسبة الفقر

المصدر: جريدة الحياة الجديدة الأربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 أكتوبر 2012م
http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=186475&cid=2735

محمد العاروري

حسب جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني فان أكثر من 25% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر لأسباب متعددة وشائكة وفي مقدمتها وأهمها استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاضي الفلسطينية وما ينتج عن ذلك من حصار ومصادرة الاراضي واقامة المستوطنات وبناء الجدار العنصري والتحكم في الحدود والمعابر وسرقة المياه وتدمير قطاع السياحة وغيرها ولكن تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة البطالة والفقر يكون أساسها رصد الحكومة الموازنات كافية لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل والخريجين من الجامعات والكليات والمعاهد خاصة في الريف باستصلاح الاراضي وزراعتها لحمايتها من المصادرة وتأمين أمن غذائي لا الاعتماد على المواد الغذائية وخاصة الخضار والفواكة من اسرائيل وتطوير الصناعات الغذائية بدعم المزارعين وتقديم تسهيلات للمشاريع الزراعية والصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الفلسطينية وتسويقها وفي المقدمة منها زيت الزيتون وغيرها، وكان عنوان الخطة متوسطة المدى للسلطة الوطنية الفلسطينية 2005-2007 مكافحة الفقر ولكن حتى الآن ما زالت نسبة البطالة والفقر في ازدياد وآن الأوان لتكون الخطة الاستراتيجية للسلطة الوطنية عنوانها مكافحة البطالة والفقر ووضع الآليات والموازنات الكفيلة بتنفيذها على الارض .

ويأتي اقرار قانون العمال الفلسطيني خطوة عل طريق التخفيف من نسبة الفقر في فلسطين وحتى يتحقق ذلك فالمطلوب اقرار حد أدنى للأجر يزيد عن خط الفقر المدقع على الأقل، وحسب جهاز الاحصاء المركزي فان خط الفقر للاسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد في الاراضي الفلسطينية هو (2293 شيقلا خلال عام 2011) بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الاسرة المرجعية (1832 شيقلا) مع الأخذ بعين الاعتبار اعادة النظر سنويا في الحد الادنى للاجور وربطه بسلم غلاء المعيشة ووضع الاليات الكفيلة بتطبيقه وفرض العقوبات على المخالفين بتطبيق القانون بأثر رجعي وانشاء محاكم العمل التي نص عليها قانون العمل منذ عام 2000 وطال انتظارها .

وفي فلسطين يجب أن نراعي ان اقتصادنا تابع للاقتصاد الاسرائيلي ومفروض علينا استهلاك العديد من السلع الاسرائيلية بنفس الأسعار فالمحروقات والكهرباء والماء والعديد من السلع الاساسية من اسرائيل ولكن الحد الادنى للاجور في اسرائيل هذا العام وصل الى 4300 شقل اضافة الى المواصلات واتفاقيات العمل القطاعية التي يزيد الاجر بموجبها عن الرقم السابق اضافة الى المنافع التي تقدم الى العاملين من تأمين صحي وتقاعد وغيرها .

وفي فلسطين علينا الأخذ بعين الاعتبار الحد الادني للاجور في دولة الأردن الشقيق التي يقل فيها متوسط الدخل عن فلسطين وتقل فيها الاسعار وبعضها يقل بأكثر من النصف مثل المحروقات والكهرباء والمواصلات والسلع الاساسية ففي الاردن تم تحديد الحد الادني للاجور بمبلغ 190 دينارا أردنيا اي أكثر من 50 دينارا عن خط الفقر المدقع في الاردن الذي بلغ (138.7 دينار) للاسرة المكونة من 5.7 أفراد.

وبناء على ادراك ممثلي العمال للوضع السياسي والاقتصادي الصعب الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني فقد وافقوا على أن يكون الحد الادنى للاجور في فلسطين يقترب من خط الفقر المدقع، فهل هذا الطلب مبالغ فيه؟ أن يعيش العمال وأسرهم فوق خط الفقر المدقع وتحت خط الفقر الوطني بكثير وعليه فالمطلوب من الحكومة حماية الفقراء وتقليل نسبة الفقر لا زيادتها.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة
الخميس 18 ذو القعدة 1433 هـ - 4 اكتوبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/441232

المصدر: جريدة الوطن
السبت 20 ذو القعدة 1433 هـ - 6 اكتوبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=3960

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 اكتوبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/10/07/article_699348.html

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الأحد 21 ذو القعدة 1433 هـ - 7 اكتوبر 2012م

http://www.alriyadh.com/2012/10/07/article774277.html

المصدر: جريدة الشرق
الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 اكتوبر 2012م

http://www.alsharq.net.sa/2012/10/08/524170

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 22 ذو القعدة 1433 هـ - 8 اكتوبر 2012م

http://www.al-madina.com/node/406276

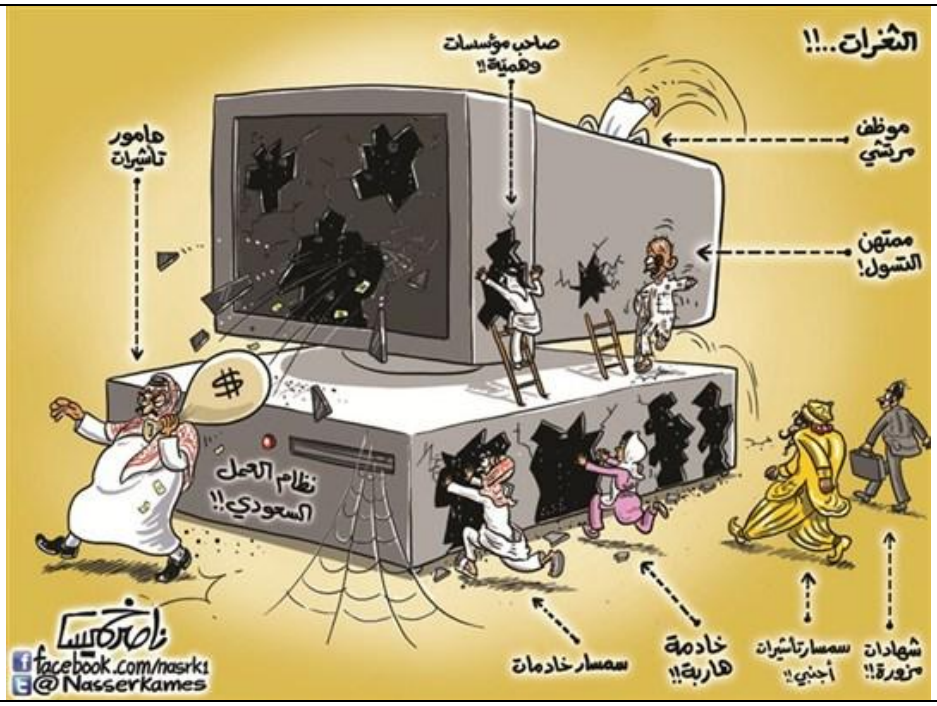

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 اكتوبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/442789

الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 23 ذو القعدة 1433 هـ - 9 اكتوبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/10/09/article_700025.html

المصدر: جريدة اليوم
الاربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 اكتوبر 2012م

http://www.alyaum.com/News/art/60687.html

المصدر: جريدة الشرق
الاربعاء 24 ذو القعدة 1433 هـ - 10 اكتوبر 2012م

http://www.alsharq.net.sa/2012/10/10/527778